الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر02

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

التحليل السوسيولوجي للأسواق الموازية للصرف

- تحليل محتوى للخطابات العلمية حول السوق الموازي للصرف في الجزائر-

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في علم الاجتماع المنظمات والموارد البشرية

من إعداد الطالبة :

فجيري حسيبة

تحت إشراف :

الدكتور بويحياوي عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د/ الهاشمي مقراني.....رئيسا..... جامعة الجزائر02

د/ بويحياوي عبد الكريم .....مشرفا ومقررا ..... جامعة الجزائر02

أ.د/ حرايرية عتيقة .....عضوا مناقشا..... جامعة الجزائر 02

أ.د/ شويمات كريم ..... عضوا مناقشا.....جامعة البليدة 02

أ.د/ بوكربوط عز الدين.....عضوا مناقشا .....جامعة زيان عاشورالجلفة

د/ مختار يمينة.....عضوا مناقشا .....جامعة الجزائر02

السنة الجامعية 2020_2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذه الأطروحة ، وعلى رأسهم عائلتي الكريمة الوالدين والإخوة والأخوات ، وكذلك مشرفي الأستاذ بويحياوي عبد الكريم الذي كان نعم المشرف لي بحيث أنني استفدت كثيرا من خبرته ، كما أنني لم أجد صعوبة في التعامل معه ، كما أشكر الأستاذ مقراني الهاشمي مدير مخبر علم الاجتماع المنظمات والموارد البشرية . بدون أن أنسى نخب الأساتذة الذين أجريت معهم مقابلات .والأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من يعرفني ، وعلى رأسهم أفراد عائلتي أبي وأمي وإخوتي الذين ساعدوني كثيرا في إنجاز هذه الأطروحة ، كما أهديه إلى أقاربي وأصدقائي وكل من يعرفني .

ملخص الدراسة :

تعتبر أسواق الصرف الموازية من بين أهم الموضوعات التي تحمل الكثير من الجدل في وقتنا الحالي ، وتعتبر الجزائر من البلدان التي عرفت تناميا رهيبا في هذه الظاهرة خصوصا في السنوات الأخيرة ، ومن خلال دراستنا هذه سنحاول أن نتطرق الى التحليل السوسيولوجي لهذه الظاهرة ، فالجديد فيها هو التنظير السوسيولوجي باستعمال براديغمات **غوي باجوا** .

فمن الناحية السوسيولوجية تظهر أسواق الصرف الموازية على أنها تناقضات إجتماعية واقتصادية وتاريخية وثقافية محضة مرتبطة بآليات تكوين وتطور المجتمع ، فالسوق الموازي هي نوافذ تعكس التناقضات التي يعيشها المجتمع و التي أفرزتها التحولات الاجتماعية للمجتمع الذي يحاول مسايرة المحيط العالمي دون التخلي عن صفاته ، كما يمكن اعتبارها فعل منطقي بالنسبة للذين يبحثون عن مصالحهم الخاصة ، والمصلحة هي حالة عقلية تدفع الفرد للحصول على ربح سريع ، فالسوق الموازي كفعل اقتصادي عنده رواسب اجتماعية هي التي تدفع لمثل هذا الفعل وتحركه .

Study summary:

Parallel exchange markets are among the most important topics that carry a lot of controversy at the present time, and Algeria is one of the countries that have witnessed a terrible growth in this phenomenon, especially in recent years, and through this study we will try to address the sociological analysis of this phenomenon. Sociology using paradigms **Guy Bajoit**.

From a sociological point of view, parallel exchange markets appear as purely social, economic, historical and cultural contradictions linked to the mechanisms of formation and development of society. The parallel market is windows that reflect the contradictions experienced by society and produced by the social transformations of the society that tries to keep pace with the global environment without giving up its qualities, as it can be considered an act It is logical for those who are looking for their own interests, and interest is a mental state that pushes the individual to obtain a quick profit. The parallel market, as an economic act, has social repercussions that drive and motivate such an action.

الكلمات المفتاحية :

أسواق الصرف الموازية ، التكيف ، التناقضات ، التحول الاجتماعي ، علاقات القوى

key words :

Parallel exchange markets, adaptation, contradictions, social transformation, power relations

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1-أسباب اختيار الموضوع.....4
2-أهداف الدراسة.....4
3- أهمية الدراسة.....4
4- إشكالية الدراسة.....5
5- فرضيات الدراسة.....7
6- تحديد المفاهيم.....7
7-الدراسات السابقة.....18
8- صعوبات الدراسة 23

الفصل الثاني: المقاربة الصراعية لتحليل سوق الصرف الموازي

تمهيد.....25
1-المادية التاريخية عند Karl Markx (كارل ماركس).....29
2-Georg Simmel (جورج زيمل) وهيمنة الاقتصاد النقدي.....32
3- نظرية المجالات الاجتماعية عند Pierre Bourdieu (بيار بورديو).....35
4- Emile Durkeim (إميل دور كهايم) (1858-1917) : الانتقال من التشابه إلى الاختلاف وظهور تقسيم العمل.....41
5- Vilfredo Pareto (فلفريدو باريتو) : الفعل المنطقي وغير المنطقي.....44
6- الهدية أو الهبة ل Marcel Mauss (مارسيل موس).....46
7- نقد المقاربة الصراعية.....48
خلاصة الفصل.....51

الفصل الثالث: المقاربة التنافسية لتحليل سوق الصرف الموازي

تمهيد.....53
1- اليد الخفية محرك الحياة الاقتصادية عند Adam smith (آدم سميث).....54
2-ابن خلدون (1332- 1406).....56
3-نظريات التنظيم الكلاسيكية.....59
3-1-مدرسة الإدارة العلمية ل Frederick Winslow Taylor (فريديريك تايلور).....60
3-2-Henry Fayol (هنري فايول) (1841-1925) والمبادئ التنظيمية للادارة.....61
3-3-التنظيم البيروقراطي عند Max Wiber (ماكس فيبر) (1864-1920).....63
4-نقد المقاربة التنافسية.....70
خلاصة الفصل.....75

الفصل الرابع: مقاربة التحليل الاستراتيجي لMichel Crozier (ميشال كروزيي) لتحليل سوق الصرف الموازي

تمهيد.....77
1-نبذة عن حياة **Michel Crozier (ميشال كروزيي)** 77
2-عموميات حول التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيي.....78
3-أهم مفاهيم ومصطلحات التحليل الاستراتيجي..... 80
4-مسلمات التحليل الاستراتيجي.....86
5-تطبيقات التحليل الاستراتيجي كمنهج بحثي 89

فهرس المحتويات

6-التغيير عند ميشال كروزيي.....90
خلاصة الفصل 94

الفصل الخامس: أسواق الصرف الموازية

تمهيد 96
المبحث الأول : أسواق الصرف الموازية.....96
1-تعريف أسواق الصرف الموازية.....96
2- مراحل نظام الصرف في الجزائر.....98
3- مجهودات الحكومة الجزائرية في القضاء على سوق الصرف الموازي 100
المبحث الثاني : التنمية البشرية.....103
1 -مفهوم التنمية البشرية.....103
2-قياس التنمية البشرية.....104
3-تحديات التنمية البشرية.....104
4- نماذج عن التنمية البشرية الناجحة.....105
خلاصة الفصل 108

الفصل السادس : الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد.....110
1- تقديم مكان وزمان إجراء الدراسة.....110
2- الدراسة الإستطلاعية.....110
3- منهج الدراسة.....110
4- خصائص العينة.....112
5-تقنية جمع البيانات.....114

الفصل السابع : عرض وتحليل نتائج المقابلات

1- المبحث الأول : عرض وتحليل مقابلات علم الاجتماع 118
2- المبحث الثاني : عرض وتحليل مقابلات علم الاقتصاد.....154

الفصل الثامن : التفسير السوسيولوجي للنتائج الخاصة بالفرضيات

1-المبحث الأول : تفسير النتائج الخاصة بالفرضية الأولى.....197
2-المبحث الثاني : تفسير النتائج الخاصة بالفرضية الثانية 206
3-المبحث الثالث : تفسير النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة 210
الإستنتاج العام.....218
خاتمة..... 220
محاولة نظرية.....223
قائمة المراجع والملاحق

فهرس الجداول والأشكال

الترتيب	العنوان	الصفحة
1	جدول رقم (01) : براديغمات غوي باجوا	25
2	الشكل رقم (02) : بنية النسق الاجتماعي	74
3	الشكل رقم(03) : يوضح آلية إستراتيجية الفاعلين	84
4	جدول رقم (02) : عرض خصائص العينة	114
5	جدول رقم (03) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 01 تخصص علم الاجتماع	121
6	جدول رقم (04) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 02 تخصص علم الاجتماع	125
7	جدول رقم (05) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 03 تخصص علم الاجتماع	131
8	جدول رقم (06) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 04 تخصص علم الاجتماع	137
9	جدول رقم (07) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 05 تخصص علم الاجتماع	142
10	جدول رقم (8) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 06 تخصص علم الاجتماع	150
11	جدول رقم (9) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 07 تخصص علم الاجتماع	153
12	جدول رقم (10) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 08 تخصص علم الاقتصاد	157
13	جدول رقم (11) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 09 تخصص علم الاقتصاد	163
14	جدول رقم (12) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 10 تخصص علم الاقتصاد	167
15	جدول رقم (13) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 11 تخصص علم الاقتصاد	173
16	جدول رقم (14) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 12 تخصص علم الاقتصاد	178
17	جدول رقم (15) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 13 تخصص علم الاقتصاد	183
18	جدول رقم (16) : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 14 تخصص علم الاقتصاد	193
19	جدول رقم (17): المقارنة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد	194

مقدمة :

تعاني الكثير من دول العالم وبالخصوص الدول النامية من ظاهرة تهدد اقتصادياتها تتمثل في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، فالحديث عن هذه الظاهرة ذو أهمية كبيرة خاصة في الآونة الأخيرة بعد التحولات والتغيرات التي عصفت بهذه الدول من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .... هذه الظاهرة اختلفت تسمياتها : الاقتصاد الموازي ، الاقتصاد الخفي ، الاقتصاد غير الرسمي ...
وتعتبر أسواق الصرف الموازية أحد أنواع الأسواق غير الرسمية وهي من بين أهم الموضوعات التي تحمل الكثير من الجدل في وقتنا الحالي ، حيث أن الجزائر من البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة والتي عرفت تناميا رهيبا خصوصا في السنوات الأخيرة من جراء الإنفتاح الفوضوي ، ومن خلال دراستنا هذه سنحاول أن نتوصل إلى عوامل إستفحال هذه الظاهرة .

ولذلك وللإلمام بجوانب الموضوع وأبعاده فقد تم تقسيم البحث إلى فصول ومباحث ، وقد مهدنا للموضوع بفصل عن الاجراءات المنهجية للدراسة ، حيث تطرقنا فيه إلى أسباب اختيار الموضوع ، أهداف الدراسة ، أهمية الدراسة ، كما تطرقنا للإشكالية والفرضيات . ولإثراء الموضوع فقد دعمناه بالدراسات السابقة وأنهيناه بذكر الصعوبات التي واجهتنا عند إجرائه .

كما أن الدخول في موضوع مثل هذا يتطلب منا تحديد المفاهيم والمصطلحات وهذا لا يكفي إلا بالكشف عن الأنماذج التحليلية التي يمكن الاستناد إلى البعض منها عبر العمل الذي قام به **Guy Bajoit** **السوسيولوجيا العلاقية** ، فهذه الأنماذج التي اقترحناها ستساعدنا على تفهم والغوص في المقاربات السوسيولوجية التي نود بفضلها معالجة موضوعنا والتي حصرناها حسب خصوصية الموضوع في أنموذجين هما :

فالفصل الثاني تطرقنا فيه الى المقاربة الصراعية لتحليل سوق الصرف الموازي والقصد من الصراعي هو السيطرة وليس الصراع بمفهوم **آلان توران** ولكن الصراع بالمفهوم الماركسي القائم على التناقضات وصراع الطبقات والتي تغذيه الاستحواذ على وسائل الإنتاج والتي في النهاية تعطي شكلا من أشكال الاستلاب والذي تكلم عنه كارل ماركس بشكل وافر ، فنحن سنتكلم من زاوية التغيير للمجتمع ، فعندما نتكلم على الصراع بالمفهوم الماركسي فهو صراع اجتماعي يؤدي إلى إعادة تجديد المجتمع .فإعادة الإنتاج هي صراع ولكن هذا الصراع مصدره الاستلاب (الاغتراب) ، فالتحول قهري لأن النظام الذي يسير المجتمع هو الجزء على الكل . أما **براديغم آلان توران** فالصراع فيه عندما يكون هناك مستوى حضاري للمجتمع ، عندما تكون هناك نوع من الحس المدني ، المنظمات ، الجمعيات ، النقابات...

أما الفصل الثالث فحصرناه في المقاربة التنافسية لتحليل سوق الصرف الموازي : والقصد منه تحول نسق الأفعال ، هناك تحول ايجابي في المجتمع ، والنظام الذي يسير المجتمع هو الكل على الجزء وليس العكس ، فهناك اتفاق وتراضي بين الأطراف المختلفة في المجتمع ...

أما الفصل الرابع فقد تطرقنا فيه الى مقاربة التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيي لتحليل سوق الصرف الموازي. فرغم أن براديغمات **Guy Bajoit جوي باجوا** تفي بالغرض إلا أن الطابع الاستراتيجي والخفي للظاهرة يلزم علينا بأن نستند على تحاليل أخرى مثل نموذج ميشال كروزيي . إن نظرية كروزيي تعد منحى يدور ضمن مقولة الفاعلين وألعاب السلطة والتأثير والمساومة والتعاون و التنازلات والمفاهمات والمسالعة ، أي بتعبير أدق و أوضح و ربما أبسط يدور لعب الفاعلين ضمن التفاوض. فهذه المقاربة بعد تجاوزها العراك الأول للمناهج في بداية القرن العشرين تتجاوز التصور أو المنحى الحتمي للظواهر الاجتماعية يحدوها في ذلك علوم المادة أو العلوم الصلبة الذي اعتمدته العلوم الاجتماعية .أما الفصل الخامس فتطرقنا فيه الى دراسة سوق الصرف الموازي .

أما الفصول الأخرى فنجد فصل عن الإجراءات المنهجية للدراسة وقد اعتمدنا في التحليل على القراءة التقاطعية (Lecture croisé) لمضمون المقابلات ، أي أن وحدة التحليل هي الكلمات و العبارات والجمل التي أجاب بها الأساتذة المبحوثون وكذلك الأفكار .وذلك وفق قاعدة تحليل المحتوى للوصول إلى نتائج تفسر تمثلات واتجاهات نخبة الأساتذة الجامعيين لظاهرة الأسواق الموازية فقد اعتمدنا في معالجة المعلومات الكيفية ، والبيانات والمعطيات الكمية الإحصائية على منهجية دراسة الحالة. . فهذه الدراسة هي تحليل محتوى لخطابات الجامعيين وليس دراسة ميدانية ، بحيث تحاشينا القيام بعمل ميداني نظرا لصعوبة الموضوع ، في البداية حاولت لكن واجهتني صعوبات كبيرة قد تصل إلى حد المخاطرة بحياتي .

كما اعتمدنا البعد السوسيولوجي والبعد الإقتصادي ، لأن البعد الاجتماعي وحده لا يكفي للإستدلال على الفرضيات ، لذلك يجب رؤية الجانب الاقتصادي ، لأن من الممكن في هذا الجانب (الاقتصاد) نجد طريقة الإجابة بالمقارنة مع المقاربات التي نتبعها عند السوسيولوجيين هي بالتقريب نفسها الموجودة عند الإقتصاديين .

والفصل السابع عرضنا وحللنا فيه جميع مقابلات المبحوثين في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد ، والفصل الثامن والأخير فيه التأويل أو التفسير السوسيولوجي للبيانات المحصل عليها ، لنخرج في الأخير بالإستنتاج العام الذي توصلنا فيه إلى مدى تحقق فرضيات الدراسة . وأخيرا الخاتمة وتعد حوصلة نهائية لما توصلنا إليه من نتائج .

الفصل الأول:
الإطار المنهجي للدراسة

1-أسباب اختيار الموضوع :

تنقسم أسباب اختيار الموضوع إلى نوعين أو قسمين يتعلق القسم الأول بالأسباب الذاتية وأما الثاني بالأسباب الموضوعية

1-1-الأسباب الذاتية :

- هناك العديد من الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع فهذا الموضوع من مزاياه أنه يخلق الحماس في البحث كما أنه مشوق ويدخل في اهتمامات المشرف على أطروحتي .

- اكتساب الخبرة و التجربة في دراسة مثل هذه الظواهر .

- أثار الموضوع اهتمامي ، مما دفعني للاطلاع على أدبيات الدراسات والوثائق المكتبية والمراجع حول الموضوع .

1-2-الأسباب الموضوعية :

- ندرة الدراسات والبحوث العلمية الاجتماعية خاصة في الجزائر حول موضوع الأسواق الموازية إذ تقتصر معظم الدراسات في علم الاقتصاد والمالية والعلوم التجارية ، فعادة موضوع الأسواق الموازية هي من المواضيع الجوهرية في علم الإقتصاد المالي ، هذه الأسواق الموازية تعتبر من بين الإشكالات على هذا الميدان . إذن التطرق لهذا الموضوع ينصب على عاكف واهتمامات علماء الإقتصاد والمالية . . وهذا ما شكل دافعا في معالجة الموضوع

- إضافة منتوج علمي جديد إذ يمكن اعتبار هذه الدراسة من الدراسات الاستكشافية .

- التنامي المستمر والمتزايد لظاهرة أسواق الصرف الموازية في الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة .

2- أهداف الدراسة :

- دراستنا تسعى لتقديم إضافات جديدة ، ، فهي تهدف إلى معرفة عوامل استفحال ظاهرة الأسواق الموازية في الجزائر وبذلك تدعيم البحوث في هذا الميدان .

- محاولة فهم ظاهرة أسواق الصرف الموازية ومحاولة إيجاد حلول تساعد على التقليل من أثارها السلبية

- البحث في العوامل الخفية التي أدت إلى تطور ظاهرة أسواق الصرف الموازية في الجزائر .

- استخدام المقاربات والمفاهيم السوسيولوجية للخروج بنتائج في هذا الموضوع .

3-أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

-الجديد في هذه الدراسة هو التنظير السوسيولوجي حيث استعملت براديغمات **غوي باجوا** .

- هذه الدراسة يمكن أن تكون سندا ومرجعا لبحوث مستقبلية ونقطة انطلاقة لدراسات أخرى في جوانب لم تدرس بعد .

4- إشكالية الدراسة :

إن عالم اليوم عرف تغيرات سريعة في جميع المجالات ، كما عرف تطورات على مستوى التقنيات والأنظمة ...، ولا شك أن هذه التغيرات كانت لها تأثيرات مباشرة على المجتمعات وفي توجيه الأفعال والسلوكات فقد أصبح العالم المعاصر عبارة عن قرية صغيرة . وهذا يفرض على المجتمعات التكيف معها .لكن التكيف مع هذه التغيرات والتطورات لا يمكن أن يكون إلا إذا كان المجتمع يتميز بثقافة تغذيها وتنشأها ذهنية حضارية أو مستوى حضاري معين .

فالتطور الذي وصلت إليه الدول المتقدمة لم يكن ولا يمكن أن يأتي من باب الصدفة ، بل هو نتيجة حتمية لسيرورة طويلة من التجارب والممارسات التي اكتسبها المجتمع من جيل إلى جيل والتي بمقتضاها استطاع المجتمع أن يختزنها وينميها حسب متطلبات بيئته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . بحيث لا يمكن إعتبار هذه التجارب والنظم مستقلة عن العوامل التي تحرك المجتمع فهي وليدة هذه العوامل المتفاعلة .[1]

إن كل تطور في حد ذاته ما هو إلا امتداد تراكمي لعدة تجارب وتغييرات ، لذا فلا يمكن أن نجرد أي إبداع من رواسبه العديدة والمتشعبة ، فأي نموذج نظامي ما هو إلا امتداد لسيرورة طويلة من التجارب والممارسات المرتبطة أصلا بتكوين مجتمع مميز ، وهذه الخصائص الخفية والمجردة يصعب إدراك حقيقة وجودها في نسق إجتماعي لم يساهم في نموها وتطويرها . ونقصد بمعنى السيرورة التاريخية لنمو وتطور التجارب في بنية معينة كمنتوج أصلي يخضع إلى قيم ومعايير أصلية وليس نموذج حيادي منقطع عن الأصالة الثقافية . وبالتالي كيف يمكن للمجتمعات المتأخرة حضاريا أن تحقق ما أنجزته المجتمعات المتطورة خلال سيرورة تاريخية طويلة من إبداعات وابتكارات ، من اندماج الذهنيات مع الوسائل والتقنيات والنظم الجديدة والمستحدثة خلال فترة زمنية قصيرة ؟ إن هذا الإنجاز الحضاري المتمحور حول إندماج الذهنيات مع هذه الوسائل والنظم الجديدة والحديثة لا يمكن أن يتحقق بمجرد إقراره ، فالعملية ليست بسيطة بهذه الصورة حتى ولو أخذت وقتا طويلا ، فهي تتطلب عناية ودراية كبيرة بكل المعطيات المادية منها والمعنوية حتى تسمح للشخص أن يستحوذ على ذلك البعد الحضاري ويفكر بمقتضاه وفق نظمه ومقاييسه المقترحة .[2]

لذلك فهذه المجتمعات تعرف تناقضات وإختلالات نتيجة إستيرادها لهذه التقنيات والأنظمة لأنها لا تملك الآليات التي تكلم عنها تالكوت بارسونز وهي التكيف ، الإندماج ، السعي وراء الأهداف ، التنشئة الاجتماعية . فهذه الآليات تساهم في إثراء المجالات الأربعة وهي الإقتصاد ، السياسة ، الإجتماع ، الثقافة ويفسر ذلك بغياب عملية المؤسساتية وهي تحويل القيم إلى قواعد وقوانين .

ومن بين الظواهر التي ظهرت نتيجة للتناقضات التي تتخبط فيها تلك المجتمعات ظاهرة الأسواق الموازية ، فهذه الأخيرة يمكن تعريفها بأنها ظاهرة إجتماعية ناتجة من التحولات والتناقضات والإختلالات التي تعرفها المجتمعات والتي تكون غالبا في محل أزمة أو ركود إقتصادي ، إجتماعي طويل المدى . فالأسواق الموازية عندها خاصية مشتركة أنها إستغلال الفوارق الاقتصادية الناجمة عن هذه التناقضات .

فهذه الظاهرة موجودة في جميع المجتمعات إلا أن حدتها تكاد تكون زائلة في المجتمعات المتقدمة حضاريا وهذا راجع إلى نمط الحياة الاجتماعية التي يعيش فيها ، هناك نوع من الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي جد عالي يجعل الإنتاج الوطني الخام للإنسان في المجتمع يكون عالي ، هذه المجتمعات

---

[1] **بويحياوي** عبد الكريم ، **"الخواء الاجتماعي ، دراسة نظرية وميدانية تحليلية لظاهرة اللانظام المنظم"**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ، 2007 \ 2008 ، ص490

[2] نفس المرجع ، ص 494

عندها مكاتب الصرف التي تمتص الاكتظاظ على البنوك ووصلت إلى إنشائها عبر تاريخ طويل عبر تحويل كل ما هو خام إلى طاقة أو معلومة . فالأسواق الموازية يمكن اعتبارها وفقا لمفهوم المؤسساتية لتالكوت بارسونز المادة الخام وتتحول إلى مكاتب الصرف (المؤسسات) عبر عملية المؤسساتية التي تعتبر تحويل كل ما هو خام إلى معلومة أو طاقة .

وتتأرجح الرؤى حول السوق الموازي بين من يراه نظام حر للتعاملات المصرفية كما هو الحال في الأنظمة الرأسمالية قائم على مبدأ التعامل الحر (عقيدة التعامل الحر) ، وبين من ينظر إليه على أنه خارج عن القانون وتنظيم خفي غير رسمي .أما عامة الناس ترى ظاهرة السوق الموازي للصرف أنها عبارة عن حقل تبادلات تخضع إلى ممارسات غير نظامية تتسم بالمزايدة والمساومة في التبادل ، فهو فرصة لخلق نشاط غير منظم بالمقارنة مع بقية الهيئات المعترف بها نظاميا ، أو نوع من الاستقطاب الوظيفي لملئ فراغ في العمل ، و يخفي ممارسات تتسم بالتعامل الغير شرعي في تبادل الصرف ، فهو نشاط متوازي غير معترف به يوحي إلى شبكات منظمة تستغل الوضع الاقتصادي والقانوني للاستحواذ على هذا القطاع .

والتصور يختلف حسب النظريات والتخصصات ، من الناحية السوسيولوجية تظهر الأسواق الموازية على أنها تناقضات إجتماعية واقتصادية وتاريخية وثقافية محضة مرتبطة بآليات تكوين وتطور المجتمع **، فالسوق الموازي هي نوافذ تعكس التناقضات التي يعيشها المجتمع وهي تعبر عن التناقضات الاجتماعية التي أفرزتها التحولات الاجتماعية للمجتمع الذي يحاول مسايرة المحيط العالمي دون التخلي عن صفاته** . هذا الصراع يظهر في التناقضات في السوق الموازية .فالسوق الموازي يتعدى المظاهر الإقتصادية التي نراها مثل المضاربة ، القوانين ...وتشير إلى عدم تطابق الذهنيات والتصورات التقليدية التي ما تزال تهيمن مع الأهداف المرجوة .المجتمع في إطار التناقضات والصراعات لإعادة تكوين المجتمع ، فلتكوين الطبقات يجب أن يمر بتحويل الأموال والبوابة التي تسمح بذلك هي السوق الموازية .فالسوق الموازي هي مرآة عاكسة لتناقضات النسق الإجتماعي الكلي فالمجتمع الجزائري عنده انفصام الشخصية لأنه مربوط فكريا وثقافيا ، النموذج هو **نموذج مخلط ibride** ، والنسق الاجتماعي الحالي يتجه نحو نقطة استيطان ونحو هدف . فالنسق الاجتماعي مكون من مجتمعين مجتمع ومجتمع موازي وهذا يهيئ لمجتمع جديد وما يحصل الآن هو مجموعة من التحولات التي تؤدي إلى تغير إجتماعي شامل . المجتمع الجزائري هو مجتمع صراعي هناك صراعات داخلية باطنية لمجتمع يبحث عن مستقر له ، يتحرك بمقتضى صراعات داخلية لأن الأمور غير واضحة .

وعلى ضوء ذلك فإن الجزائر تعتبر من البلدان التي تعرف تناقضات وإختلالات في جميع المستويات الاجتماعية والنفسية والثقافية والإقتصادية ...من جراء الإنفتاح الفوضوي وقد عرفت الأسواق الموازية في الجزائر تناميا رهيبا في السنوات الأخيرة و تشير الإحصائيات أن سعر الصرف الرسمي لل يورو قدر ب 25.75 دينار جزائري في السوق الرسمي مقابل 85 دينار جزائري في السوق غير الرسمي لسنة 2001 ، و في السنة الموالية أي 2002 قدر ب 78 دينار جزائري في السوق الرسمية مقابل 96 دينار جزائري في السوق غير الرسمية ، أما سنة 2008 قدرت قيمته ب 107 دينار جزائري في السوق الرسمية مقابل 120 دينار جزائري في السوق غير الرسمية، في حين قدرت قيمته في سنة 2009 ب 101دينار جزائري في السوق الرسمية مقابل 125 دينار جزائري في السوق غير الرسمية ، أما في 2013 فقد قدرت قيمته ب 103 دينار جزائري في السوق الرسمية مقابل 141 دينار جزائري في السوق غير الرسمية [1]

[1] **قارة** ملاك ، **"إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر – مع عرض مقارنة تجارب :المكسيك، تونس و السنغال"** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم إقتصادية فرع :إقتصاد مالي ، جامعة منتوري قسنطينة ،2009 - 2010 ، ص 160

فهذه السوق تمثل في الجزائر قطبا يجتذب المستثمرين والمدخرين ، حيث يجدوا فيها ما يبحثون عنه ، وعلى النحو الذي يحقق لهم تنمية أموالهم بشكل أسرع من الاستثمار في الأوراق المالية ، فالسوق يوفر لهم فرص الحصول على أرباح سهلة دون عناء كبير أو مخاطرة باهظة ، بالإضافة إلى الحصول على ريوع مضاربة [1]. إن الأرباح المحققة في هذه السوق على قدر كبير من الأهمية لذا فإن وجود هذه السوق لا يشجع إطلاقا المستثمرين على توجيه ادخاراتهم نحو الاستثمار في الأوراق المالية. ويمكننا هنا الاستعانة والعودة إلى تحاليل **فالفريدو باريتو** عن السلوك الاقتصادي بحيث يمكن اعتبار السوق الموازي هو فعل منطقي بالنسبة للذين يبحثون عن مصالحهم الخاصة ، والمصلحة هي حالة عقلية تدفع الفرد للحصول على أكبر كمية من الربح وفي أسرع وقت **(الربح السريع)** ، فالسوق الموازي كفعل اقتصادي عنده **رواسب اجتماعية** هي التي تدفع لمثل هذا الفعل وتحركه .

ومن خلال بحثنا هذا سنحاول أن نتوصل إلى أسباب ظهور هذه الظاهرة .وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤلات التالية :

إلى ماذا يرجع ظهور السوق الموازي للصرف ؟ هل هو راجع إلى :

1- ضغط التعاملات التجارية العالمية التي تفرض على المتعاملين وعلى الزبائن نفس النسب العالمية؟

2- عدم وجود المؤسسات أو نظم خاصة بتصريف العملات الصعبة ؟

3- وجود قوى خفية استحوذت على هذا القطاع ؟

5- فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى :

السوق الموازي قطاع تجاري غير رسمي ينشط بمقتضى التعاملات التجارية العالمية .

الفرضية الثانية :

ظهور السوق الموازي للصرف يرجع إلى عدم وجود أنظمة تشريعية وقانونية تتكيف مع هذه التعاملات التجارية العالمية .

الفرضية الثالثة :

تفاقم هذه الأسواق مرتبط بوجود علاقات قوى خفية .

6- تحديد المفاهيم :

إن أية دراسة مهما كان نوعها ، وحجمها فهي تحتوي على مجموعة من المفاهيم التي تحتاج إلى تحديد ، وتوضيح ، وتعتبر هذه المرحلة مهمة في البحث خصوصا في مجال العلوم الاجتماعية ، حيث تتميز

[1] **بوكساني** رشيد ، **"معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"**، مذكرة تخرج لنيل الدكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، السنة الجامعية 2005-2006 ، ص 286

بالمرونة ، والموضوعية، النوعية ، وتتغير المفاهيم في دلالاتها من شخص إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر ، لذلك فإننا سنقوم بتحديد مجموعة من المفاهيم التي تتناولها دراستنا.

6-1- مفهوم العمل غير الرسمي :

يعرفه **سميت فيليب** " على أنه إنتاج السلع و الخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعا أو غير مشروع ، و الذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام." [1]

و عرفه المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل بأنه مجموعة النشاطات الصغيرة و المستقلة التي تشغل مجموعة من العمال سواءا كانوا يتحصلون على دخل أو لا، حيث تعمل هذه الوحدات تحت مستوى ضعيف من التنظيم، سلم إقتصادي صغير و تكنولوجيا ضعيفة، و لكنها تعمل بهدف توفير مناصب عمل و مداخيل للأشخاص العاملين بهذه الوحدات، كما أن عمل هذه المؤسسات يكون دون تصديق من طرف السلطات و الجهات المعنية و الرسمية، كما تتهرب من الإجراءات الإدارية التي تلزمها بإحترام التشريعات الخاصة بالضرائب، الحد الأدنى للأجر، شروط العمل.". [2]

أما بالنسبة بالنسبة للمكتب الدولي للعمل **BIT** : عرف القطاع غير الرسمي على أنه قطاع يظم مجموعة وحدات إنتاجية تتميز بمجموعة من الخصائص و المعايير خاصة التقنية منها ، بالإضافة إلى ضعف مستوى القوانين التي تحكم سير هذه الوحدات الإنتاجية أي المؤسسة ، حيث اعتمدت معظم الحكومات و المؤسسات العالمية هذا المنهج بهدف قياس النشاطات غير الرسمية و درجة مساهمتها في pib و كذلك التمييز ما بين الوحدات الإنتاجية الرسمية و غير الرسمية .

مفهوم العمل الغير الرسمي اجرائيا :

هو مجموعة من المعاملات و الأنشطة الخفية غير الظاهرة و غير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية و غير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة ، و لذلك يطلق على أنشطة الاقتصاد الخفي أحيانا الأنشطة السوداء و غير الرسمية و غير النظامية ، و تتواجد في كل بلدان العالم المتقدم والنامي .

6-2- مفهوم سوق الصرف الرسمي :

هو الإطار المؤسس الذي يلتقي فيه العارضين للعملة مع الطالبين عليها[3]

وهو المكان الذي تنفذ فيه عملية شراء و بيع العملات مقابل العملة المحلية[4]

مفهوم سوق الصرف الرسمي اجرائيا :

هو عبارة عن بورصة أين يتم فيه مختلف العمليات الخاصة بتبادل العملات أي شراء أو بيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بشكل رسمي أي وفق نظام الرقابة على الصرف

---

[1] **بورعدة** حورية ،**"الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، دراسة سوق الصرف الموازي "**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص الاقتصاد الدولي جامعة وهران (2013-2014) ، ص 20

[2] **بريشي** عبد الكريم ،"**الإقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري و الواقع العملي"** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر -الآثار وسبل الترويض ، جامعة سعيدة ، نوفمبر 2007 ، ص 150

[3] **عفيفي** حاتم سامي ، **"التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير"** ،.الدار المصرية اللبنانية، 1994 ، ص 25

[4] **قدي** عبد المجيد ، **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية"** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005، ص 107

3-6- مفهوم البورصة :

تُعرف البورصة باسم سوق الأوراق المالية ، وهي سوق منظم لبيع وشراء الأوراق المالية مثل الحصص والأسهم والسندات . كما تعرف بأنها ميدان عام تقدمه أي منظمة أوجمعية ، أو مجموعة من الأشخاص للتداول بالأوراق المالية التي تمثل أسهم الشركات ، كما أن البورصة توفر خدمتين رئيسيتين من خلال توفير نظام تداول وهما : توفير لبيع وشراء الأسهم ، وتوفير وسيلة لرصد قيمة حافظة استثمارات الأوراق المالية .

البورصة هي مكان يلتقي فيه عرض بطلب في زمان معين وفق مواصفات محددة قانونيا.[1]

ويكون هذا التبادل سلعة هي أسهم وسندات وتعرف بسوق المال الطويل الآجل وهي أقرب ما تكون بالسوق الكاملة إذ نجد فيها سعر واحد، صفة واحدة للسهم، أو السند مع وجود عدد كبير من البائعين أو المشترين مع سهولة الاتصال بينهم وتجانس وحدات السلعة وهي الأسهم والسندات مع سهولة نقلها، حيث يتساوى فيها قوى العرض بالطلب [2]، ويتوفر فيها المنافسة الكاملة

وهنا يحسن التنبيه إلى أن مصطلح السوق المالية ليس مرادفا لمصطلح البورصة ، وذلك لأن البورصة هي المكان أو القاعة المخصصة لتداول الأسواق المالية ، في حين لا يقتصر مفهوم السوق المالي على التداول ، بل يشمل بالإضافة إلى ذلك سوق الإصدار، بل أن التداول كما يكون داخل البورصة ، فأنه يكون خارجها [3] وعلى ذلك فأن البورصة جزء من الأسواق المالية ، وليست هي الأسواق المالية.

مفهوم البورصة اجرائيا :

ما يهمنا في بحثنا بورصة **الفوركس** ، وهذه الأخيرة هي اندماج بين كلمتين foring وexchange ، وهي بورصة واحدة فقط ، فالعالم كله يتداول على نفس البورصة ، وبما أن مواعيد الأيام مختلفة (مثلا لما اليبانيون ينامون المصريون ينهضون) وبالتالي هذه البورصة لا تغلق فهي تعمل 24سا / 24 سا ، هي لها إجازة أسبوعية السبت والأحد مع البنوك العالمية لكن خلال الأيام الأخرى السوق يكون شغال دائما .

في هذه البورصة لا نجد جميع عملات العالم بل عملات الدول المصدرة أي العملات التي عليها طلب أو التداول عليها كبير مثل الدولار الأمريكي ، الدولار الكندي ، الأورو ، الاسترليني ، الين ...ولن نجد مثلا الدينار الكويتي بالرغم من أنه أغلى من كثير من العملات لأن ليس عليه طلب فالكويت تصدر بالدولار الأمريكي . و هذه البورصة شبيهة ببورصة السلع .

4-6- مفهوم أسواق الصرف الموازية :

هي تلك السوق التي يتم فيها تفاوض العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية[4]

---

1 **الناشر** محمد فتح الله ، "**التعامل بالأسهم** "، الدار الجامعية العربية ، الأردن ، 2002 ، ص 46

2 **زويل** محمود أمين ،" **بورصة الأوراق المالية** "، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2000، ص36

3 **بن محمد آل سليمان** مبارك ابن سليمان ، "**أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة** "، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، 2005، ص34

4 **بقيق** ليلى أسمهان ، **"العمليات البنكية غير المشروعة و أثارها على الإقتصاد -عملية تبييض الأموال"** ملتقى وطني حول الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار و سبل الترويض ، 2007 ، ص 21

و هو يمثل الإطار غير الرسمي الذي يفلت من الرقابة الحكومية في مجال شراء و بيع العملات الأجنبية ، ولا يقتصر المتعاملين داخل هذه الأسواق على الأفراد فقط ، بل حتى المؤسسات و البنوك تشكل أطراف فاعلة فيه.[1]

"موازي" يعني وجود عالمين يتعايشان الواحد حذو الآخر، أي بمعنى أدقّ "الموازي" حذو "الرسمي" وذلك دون أن يكون لعوامل وجود أحدهما أيّ نوع من أنواع الإرتباط بعوامل وجود الآخر، في هذه الحالة يكون لكلّ قطاع مركزه وهامشه الخاصّ به . وهذا القطاع الموازي لا يخضع للقوانين الرسميّة الناظمة للقطاع ، كما لا يغطّيه الجباية ضريبة أو إعفاء .

التعريف الاجرائي لأسواق الصرف الموازية :

هي عبارة عن سوق لتبادل العملات النقدية ، و التي تعمل بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية ، بهدف توفير النقد الأجنبي للمعاملات التي لا يسمح نظام الرقابة على الصرف بتمويلها ، غير أن السوق السوداء غالبا ما تعمل في إطار من الحرية فيما يتعلق بالطلب و العرض ، وقد ازدهرت هذه السوق في الجزائر خصوصا بعد دخول هذه الأخيرة في نظام اقتصاد السوق .

غالبا ما يعتقد أنه سوق غير رسمية تخضع إلى قواعد غير منظمة أي أنها تخضع إلى قواعد غير نزيهة إلا أن الملاحظة اليومية لعملية التداول في هذه الأسواق يبين أنها تخضع إلى قواعد السوق الحرة ، وهذا ما يتعارض مع القواعد والقوانين المنصوص عليها في قانون المصرف ، وخاصة تلك المتعلقة بالتداول والصرف .

في الأصل هو عبارة عن سوق حقيقي لتبادل النسب في البيع والشراء للعملات الأجنبية مع العملة المحلية ، وذلك وفقا للتغيرات والتطورات اليومية التي تطرأ على السوق المالية العالمية . تشير إلى أن التعاملات تتم بطريقة منتظمة حسب مبدأ المتاجرة القائم على رضا الطرفين ، مبني على عقيدة المتعاقدين (عقيدة البيع والشراء) .

ومن هذا الباب يتضح أن السوق الموازية ليست معنى صورة مشوهة بالمعنى العام أي أنه خارج القانون ، لكن في الواقع إذا ما تطلعنا إلى تطورات التبادلات الجارية على مستوى الأسواق الموازية نجد أن النسب في التعاملات اليومية تتماشى كلية مع الفوارق في النسب في الأسواق العالمية والبورصات الدولية ، وهذا ما يجعل هذه الأسواق على الرغم من خروجها عن إطارها القانوني ، فهي قريبة من حقيقة التطورات في الاقتصاديات الحديثة (العالمية) .

هي سوق مطابقة للأسواق العالمية ، لأنها تخضع بشكل مباشر إلى التأثيرات الناجمة عن التحولات في الأسواق العالمية ، هي موازية للأسواق المحلية ، لكنها مرآة مطابقة لحقيقة الأسواق الحرة العالمية ، ومن هذا المنطلق فالسوق الموازية هي سوق مستقلة و حرة لا تخضع للقواعد الوضعية بشكل مباشر (قانون الصرف المحلي) ، ولكنها تخضع للتأثيرات الناجمة عن الأسواق العالمية ، وهذا الاستفسار هو جزء من الأجوبة .

فالطرف الثاني الذي يتحكم في التقلبات في الأسواق الموازية وفي مستوى بعض العملات ، مثال عندما تنخفض قيمة الدولار بالنسبة للأورو مثلا فهذا يؤثر الأسواق الموازية ، لكن هذا جزء من الجواب وليس كل الجواب .

---

[1] **عزوز** علي و**بوزيان** عبد الباسط ، **"الإقتصاد الموازي و سياسات المضادة في الجزائر"**،ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، 1980 ، ص 23

الجزء الثاني الذي يؤثر في ارتفاع وتدني نسبة السوق الموازية هي قيمة العملة التي تمشي حسب وتيرة التخفيضين الآلي والإداري .

التخفيض الإداري (d'évaluation): وهو تخفيض مبرمج من قبل الحكومة . قرار إداري

التخفيض الآلي (dépréciation): وهو تخفيض من قبل السوق العالمية بسبب تخفيض الدولار بالنسبة لباقي العملات . يقال " الشعب الذي لا يقرأ يستعبد أو يموت جوعا " نحن ربطنا سعر البترول بالدولار ولا ننتج السلع ، إذن عندما ينخفض سعر الدولار بالنسبة للعملات الأخرى ، فسعر البترول ينخفض ، لما ينخفض هذا الأخير فالعملة الوطنية تنخفض ، وبالتالي العملات الأخرى ترتفع في السوق الموازية .

6-5- مفهوم العملة :

وحدة التبادل التجاري و هي تختلف و تتنوع من دولة لأخرى ، و تمثل العملة شكل يسهل التبادل التجاري مقارنة بأسلوب التبادل القديم القائم على تبادل السلع مباشرة، و تأتي كلمة العملة من كلمة التعامل، و يقصد بها شكل المال الذي يتم التعامل التجاري به ، و يمكن تداول العملة مع عملات أخرى في سوق الصرف الأجنبي أو سوق الفوركس حتى تكون للعملة قيمة بالنسبة للعملات الأخرى . [1]

التعريف الاجرائي للعملة :

هي شكل من أشكال التبادل ، فهي تعبير عن الجهد والخدمة ، أي تقدر الأموال بها (هي متوسط بين الأموال) ، فلا يمكن أن نتبادل السلع والخدمات إلا عن طريق وسيط هي العملة وهي ثمن الأشياء حيث أنها تعطي قيمة مالية لها . و يمكن تداول العملة مع عملات أخرى في سوق الصرف حتى تكون للعملة قيمة بالنسبة للعملات الأخرى ، وفي أسواق الصرف الموازية مثل **السكوار** يتم تبادل العملة المحلية وهي الدينار الجزائري بأخرى أجنبية ويعتبر الأورو والدولار من بين العملات الأكثر تداولا في هذه الأسواق نظرا الى كثرة الطلب عليها .

6-6-مفهوم الفعل الاجتماعي :

والفعل على ما ذهب إليه "ماكس فيبر " في تحليله للمفاهيم الرئيسية في علم الاجتماع وخاصة المكانة التي يحتلها الفعل الاجتماعي في دراسة العلاقات الاجتماعية .

وفي تعريفه الشهير للفعل الاجتماعي يقول " إن الفعل يتضمن كل أنماط السلوك الإنساني طالما ان الفاعل يضفي على فعله معنى ذاتيا "[2]

ففي مفهومي التفاعل الاجتماعي أو العلاقات الاجتماعي نجد أننا أمام مفهومين يرتكزان على عدة متغيرات منها التعاون والتكامل والصراع ... ومن خلال هذه المتغيرات نجد أن الفعل الذي يصدر عن المشاركين أو الفاعلين في عملية التفاعل ينتمي إلى النموذج الرشيد ذاته .

و يحدد ماكس فيبر أربعة أنواع للفعل الاجتماعي التي يتحرك وفقها الفاعل:

أولا - الفعل العقلاني (تبعاً للهدف) : أي أن الفاعل يدرك هدفه بوضوح ، فجميع الوسائل الحقيقية المحددة للعقلانية مرتبطة بمستوى وعي الفاعل. والفعل العقلاني (تبعاً للقيمة): هو الفعل الذي ينجزه الفاعل من خلال الاعتقاد الشعوري بالقيمة المطلقة ذاتها.

[1] الموسوعة الحرة ويكيبيديا

[2] **WEBER** max. « .**LEthique protestant et L' esprit du capitalisme »** .ED .PLon. 1964 .p.72

ثانيا - والفعل التأثيري (العاطفي) : هو الفعل الذي يتأسس بناءً على الحالة العقلية أو الانتقالية للفاعل، فالفعل العاطفي يقترب من الفعل اللاعقلاني.

ثالثا - الفعل التقليدي : حيث إن التقليد يتوافق مع الجانب المعياري للنسق الاجتماعي بشكل واضح ومحدد فالعادة ليست ذات طابع معياري في حد ذاتها وإنما ميكانيزم ونمط واقعي لسلوك غير ملزم أتباعه دائماً."
إن الفعل العاطفي بالرغم من كونه لايحتكم إلى العقل كلياً وإنما هو من خاصة القلب مركز العاطفة فلا يمكن تصنيفه كالأفعال الغريزة كالجنس مثلاً لأن العاطفة مؤلفة من عناصر روحية يفك رموزها القلب ليستوعبها العقل فيطلق نداءه كفعل عاطفي للإنجاز الهدف.

أو كما يرى **بارسونز** الذي كان دائما يفكر كيف يمكن لنظام أن يكون ممكنا ومستقرا ومستمرا،و يعتقد بأن أفعال الأفراد لا تحدث بشكل عشوائي، أو بشكل منعزل، " وإنما يتم في إطار منظم ومنسق وتتجسد فكرة النظام أكثر في بنية الجماعة وعمل أفرادها ونظامها واتصالها، فنظرة **بارسونز** إلى الجماعة تتلخص في قوله،إنه من الصحيح أن كل النظم (الفعل) تتكون في التحليل الأخير من وحدات أفعال منفردة، لكن هذا لا يعني أن علاقة وحدة الفعل بالنظام **النسق** الكلي تتماثل تماما مع علاقة حبة الرمل بالكومة التي هي جزء منها"[1].

المفهوم الاجرائي للفعل :

هو السلوك الذي يصدر عن المشاركين أو الفاعلين في عملية التبادل في الأسواق الموازية . والذي يتم في اطار منظم أي في اطار جماعة .

6-7-مفهوم الفاعل الاجتماعي :

يُستنتج مفهوم الفاعل الاجتماعي من مفهوم العلاقة الاجتماعية ، الفاعل الاجتماعي هو بالفعل طرف فردي أو جماعي، فهي علاقة اجتماعية محددة كصلة تعاون ونزاع. وبناء على ذلك يتحدد مفهوم الفاعل الاجتماعي بالضرورة بعدين يحدد أولهما بقدرة الفاعل على التعاون، ويحدد الثاني بقدرته على التعديل والتغيير في إطار صلة نزاعية. ويمكن أن تبنى أنماط مختلفة من الفاعلين انطلاقاً من عمليات مزج يمكن تصورهما منطقياً على قاعدة هذين البعدين "التعاون والنزاع".

يقول **ماكس فيبر :** " إن السلوك في حد ذاته يعتبر وحدة تحليلية غير مكتملة، تكتمل أحياناً حين يرتبط الواقع السيكولوجي بالسلوك الفردي ليصبح فعلاً إنسانياً أنجزه فاعل بينما يصبح هذا الفعل اجتماعياً إذا كان الدافع أو الغاية ذات طابع اجتماعي بالأساس."

التعريف الإجرائي للفاعل :

نقصد به الطرف الذي يحرك السوق الموازية ، ولا نقصد بالفاعل هنا ذلك الشخص المنفرد بنفسه فقط ، بل قد تكون جماعة متماسكة لها نفس الأهداف والمبادئ فاعلة في بنية معينة ، ونقصد بالفاعل ذلك المصدر القادر على بناء إنجازات لا نقول قوية ولا عظيمة بل لا يستطيع أن ينجزها ممن يحطون به ، كما أن له القدرة العالية في التفاوض والتعاون في كل شيء .

[1] **مصباح** عامر ، "**علم الاجتماع،الرواد والنظريات**"، دار النهضة، الجزائر، 2004، ص 116.

6-8- مفهوم الجماعة :

إن الإنسان كائن اجتماعي بالطبع كما ابن خلدون ، وهو في سائر أطوار حياته بحاجة ماسة إلى أن تنتمي دوماً إلى جماعة أو أكثر، يندمج فيها ويتكيف ومتطلباتها في تجانس وتكامل وتوَّحد، ويلتمس فيها القبول والتقدير والاعتبار، وهذه الحاجة تبدأ من الأسرة فالعائلة التي تستمر حاجة الفرد مدى العمر، ثم يحتاج باطراد نموه إلى توسيع علاقاته الاجتماعية لتشمل جماعة الرفاق والأصدقاء والجيرة والعشيرة والقبيلة والحزب السياسي، والنقابة وحماية المصالح. وجماعة الانتماء تتشكَّل وتنبثق عنها هوية تعبر عنها فالفرد يحس بالهوية والانتماء، ويحس بأنه ليس مجرد فرد نكرة وإنما هو معرَّف، يشترك مع عدد من الجماعات في عدد من المعطيات، الأهداف، المكونات، التصورات، التمثلات، المشاعر والأفكار التي تزود الجماعة بوحدتها وصفتها الفريدة، كأن ينتمي إلى مجتمع أو جماعة قرابية أو سياسية أو تنظيمية.

يختلف تعريف الجماعة بين علماء علم الاجتماع بناء على اختلاف منطلقاتهم الفكرية والنظرية حيث نجد اميل دوركايم يعرف الجماعة من منطلق التخصص والعمل وبالتالي هناك جماعتين :

- جماعة آلية (**statique**) : ستاتيكية حيث يتشابه أفراد الجماعة وتحكم خصائص الأفراد الثبات والتشابه
- جماعة عضوية (**organique**): هي جماعة حيوية ومن خصائصها التخصص والتكامل في الأدوار والوظائف وتخضع للتغير في الزمن [1]

كما نجد بعض علماء الاجتماع يعرفون الجماعة من منطلق البيئة والمناخ كما هو الحال عند مونتسكيو . والبعض الآخر يعرفها من منطلق اقتصادي مثل كارل ماركس فيعتمد على مبدأ نفعي حيث المصلحة هي الهدف والغاية من وجود الجماعة وتعتبر وسائل الإنتاج (الأشياء) هي المنتجة والمفرزة للطبقة (الأشخاص) ، ويمكن تلخيص هذه الرؤية في ما يلي :

وسائل الإنتاج (الأشياء) ← طبقة (الأشخاص) ← أفكار (إيديولوجيا)

بينما نجد المفكر مالك ابن نبي يرى عكس ذلك حيث وجود الأشخاص الذين ينتجون أفكارا التي بدورها تنتهي في الواقع أشياء مادية محسوسة ونشرح ذلك فيما يلي :

الأشخاص ← أفكار ← أشياء

وهذا المخطط هو الذي يشرح ديناميكية الجماعة نحو بناء نفسها كإطار يخرج بها من الثبات إلى الحركة الدينامكية . يقول ابن نبي : تكتسب المجموعة الإنسانية صفة المجتمع عندما تشرع في الحركة ، أي عندما تبدأ في تغيير نفسها من اجل الوصول إلى غايتها ، وهذا يتفق من الوجهة التاريخية مع لحظة انبثاق حضارة معينة .[2]

الجماعة تكون وحدة جماعية تهدف إلى عمل مشترك وتعبر عن نفسها بمواقف وسلوك مشترك وتتجه إلى تحقيق التوازن الذي تتغلب فيه القوى الجابذة على القوى الطارئة [3]

---

[1] **DURAND** Jean Pierre, **WEIL** Robert et autre, « **sociologie contemporaine »**, Ed vigot , 1989 , P 75 .

[2] **ابن نبي** مالك ، **"ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية"** ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، 1974 ، ص16

[3] **تيري** هنري ،" **الجماعات هل هي قوة فعالة ؟"**، ترجمة رشدي كامل صالح ، مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، بدون طبعة. 1968. ص53

لا جماعة بدون فرد ، فالجماعة والفرد وحدة جماعية لا تقبل التحلل إلى عناصرها وعناصر لا تقبل التحلل إلى هذه الوحدة ، هكذا يبدو لنا كل من الشخص والجماعة في إثبات ذاتيته .[1]

الجماعة تحمي الفرد ولكنها في نفس الوقت تقهره بالقيم والضبط الاجتماعي وما يربط الفرد بالجماعة علاقة معقدة تربط الجماعة الخاصة بالمجتمع الذي يشملها عملية مزدوجة للاندماج والمعارضة الجزئيين[2]

والجماعة تبني هويتها على الآخر سواء بالنفي أو الاختلاف معه أو التميز عنه دينيا واقتصاديا وحتى تاريخيا ، فالمجتمع هو مفهوم من أهم مفاهيم الفكر السوسيولوجي وهو مجموعة من الناس يعيشون في حيز معين ويخضعون لنظام واحد من السلطة السياسية وهم على وعي بان لهم هوية تميزهم عن الجماعات الأخرى المحيطة بهم . وتتسم بعض المجتمعات مثل مجتمع الصيد وجمع المحاصيل بالصغر الشديد إذ لا يزيد عدد سكانها عن عدة عشرات من الأفراد وهناك مجتمعات أخرى بالغة الكبر مثل الصين [3]

الماضي يوفر للجماعة جزءا من هويتها ، كما هو بالنسبة للأفراد . المجتمع يعرف بجزء من أصوله وتاريخه تطوره وبعض الحوادث البارزة كما هو الشأن بالنسبة للأفراد .

- **أسباب اندفاع الفاعل إلى الجماعة غير الرسمية :**

إذا كانت صفة بني البشر أنهم اجتماعيون بطبعهم ، فإن الفرد داخل المؤسسة إضافة إلى أنه اجتماعي بطبعه فإن هناك عوامل كثيرة تدفعه إلى تكوين وبناء جماعة اجتماعية تكفله، من أهمها:

_ **"الحاجة للإنتماء:** العديد من الأفراد يفضلون العمل الذي يتوقف نجاحه على العمل الجماعي بدلا من الجهد الفردي لذلك فإنه يحاول الانتماء إلى الجماعة ويطور العلاقة الاجتماعية التي توثّق العلاقة بين الأفراد.

_ **الحاجة إلى الأمن:** من خلال الانتماء إلى الجماعة بحيث يمكن للأفراد التعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية معتمدين على حماية الجماعة.

الحاجة إلى بناء شبكة من العلاقات : يرى الفاعل بان الجماعة توفر له مجموعة من العلاقات التي تساعده في بناء سلطة رمزية وأخرى فعلية داخل المؤسسة كما تساعده العلاقات في قضاء مصالحه الشخصية

_ **الحاجة إلى التقدير:** توفر الجماعة للفرد رغبة التقدير داخل الجماعة بين أعضائها وخارجها من خلال الشهرة المكتسبة والتي ترفع من قيمة الفرد.

_ **الحاجة إلى تأكيد الذات:** الدخول في جماعات يتيح للفرد فرصة لتطوير وتحسين مهاراته من خلال تبادل الأفكار والآراء والمعلومات مع الأعضاء.

---

[1] نفس المرجع ، ص63

[2] نفس المرجع ، ص 74

[3] **غدنز** أنتوني ، **"علم الاجتماع"** ، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، الطبعة الرابعة ،ص 761

_ **الحصول على المعلومات:** تعتبر الجماعة غير الرسمية وسيلة رئيسية لإشباع حاجات الفرد ورغباته في الحصول على المعلومات ومعرفة ما يدور حوله من أمور، حيث أن مصادر المعلومات الرسمية قد تكون قاصرة عن إشباع حاجات الفرد"[1].

مفهوم الجماعة إجرائيا :

نقصد بها الجماعة الغير رسمية التي ينتمي اليها الفاعل في السوق الموازية ، فالفاعلون في هذه الأسواق يكونون أقوياء في اطار الجماعة .

6- 9 – مفهوم السلطة غير الرسمية :

من بين أهم الجوانب غير الرسمية التي تعمل على إنتاج السلطة غير الرسمية للفاعل نذكر ما يلي :

- **عامل القرابة و الرابط الدموي (العصبية) :**

فإذا نظرنا إلى التنظيم باعتباره نسقاً مغلقاً ومفتوحاً في نفس الوقت ، فإننا نعتقد بأنه يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي، والبيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة به ، أو المجال الاجتماعي والعمراني وكل ما يحمله من نظم وبُنى اجتماعية متعدّدة. ففي تحليلات بيير بورديو حول المجتمع الجزائري بشكل متميز الحديث عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجماعات السكانية، وعلى أشكال الأسرة، ونظم القبيلة، والعلاقات الاجتماعية السائدة بين أفرادها، ففي كتاباته حول المقومات الثقافية للمجتمع الجزائري، خلص إلى أن الزبونية كغيرها من القيم الاجتماعية والثقافية الأخرى لهذا المجتمع، تعمل على تجسيد وتكريس روح التكامل والتضامن الاجتماعيين فيه، بدون حسابات اقتصادية لدى أفراده، فهي قيمة اجتماعية وثقافية تتم بدافع الروابط الدموية (القرابية) والاجتماعية والثقافية، ولخدمة هذه الروابط والعمل على استمرارها، فوجودها في المجتمع كقيمة اجتماعية تجعل من الأفراد يتحيزون لخدمة بعضهم البعض، والعمل على تحقيق مصلحة بعضهم البعض شيء مقدس وضروري، يخدم منطق القيم والمعايير الاجتماعية الأخرى ، فالزبونية كقيمة ثقافية واجتماعية تكرّس الواسطة بدافع دموي قرابي أو ثقافي أو اجتماعي وتتم في مجال مؤسسات المجتمع الحديث، وتتناقض تماماً مع روح العقلنة الاقتصادية الرأسمالية، والتي لا قيمة فيها إلا لما يتم بدافع المنفعة الاقتصادية لا غير "[2].

إن الزبونية كعلاقة اجتماعية هي مستمرة في التنظيم الإداري الجزائري، وذلك من خلال خلق الأفراد لولاءات منطقية (الولاء للقبيلة، الولاء للجهة التي يقطن بها (الحي)، الولاء للحزب، الولاء للجماعة التنظيمية) عوض الولاء للنسق التنظيمي الرسمي، وما يحمله من انساق رشيدة، فالأفراد المنتمين للتنظيم بصفتهم أعضاء جماعات وبُنى اجتماعية أولية، فوجودهم فيها والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي تحكمهم بداخلها هي تعبير بشكل أو بآخر عن تضامن آلي أو تضامن عضوي منبعها علاقات اجتماعية قرابية (عائلية، قبلية، عشائرية،) يؤطرها المنتوج الثقافي، ويشكّلها المجال الاجتماعي والعمراني المتواجدة فيه (بدوي، ريفي، شبه حضري، حضري). نستنتج من هدا أن الفاعل يقدم ولاء القبيلة على المنظمة ، ويقدم ولاء العمال الأقارب على العمال الأخريين ، فبعد هدا التقديم والنضال من أجل تقوية القبيلة وتعزيز مكانتها بين القبائل ، كما يعلم بأنه سيحصل كذلك على نفس العزة والمكانة التي حصلت عليها القبيلة لأنه جزء منها ،وبالتالي يتكون لديه ما يسمى بالرأس مال الرمزي الذي يراه بيربورديو كما يرى بأنه له علاقة وطيدة بالشرف والنسب والجاه وفي النهاية الحصول على السمعة والسلطة التي يتمتع

---

[1] **الجيلالي** حسن ، "**التنظيم والجماعات**" ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الجزائر، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص ص 117-118.

[2] **بن عيسى** محمد المهدي ، "**مقاربة سوسيولوجية لتحليل أزمة العقلنة في التنظيم الصناعي الجزائري**" ، مجلة الباحث العدد 03 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ،2004 ، ص 14

بها الفاعل داخل وخارج القبيلة لنفسه ،و يتوجه بها إلى المنظمة ثم يعيد إنتاجها مرة أخرى على شكل سلطة غير رسمية .[1]

- **عامل المصلحة أو المنفعة :**

إن لكل فاعل مصالح شخصية وأهداف خاصة يسعى لتحقيقها وفق تخطيط إستراتيجي معين على نوع المصلحة تكون الخطة ، وعلى نوع الهدف تكون الإستراتيجية ، فهنا الفاعل يتعامل مع مصالحه وأهدافه بعقلانية تامة، فهناك نوعان من المصالح فردية وأخرى مشتركة ،أما المصالح الفردية فيحاول أن يعمل على تحقيقها لوحده والتضحية لأجلها لوحده أما المصالح المشتركة فتكون بالاستعانة مع أصحاب المصالح وأصحاب الحلف ، وبالتالي يعمل على تشكيل نسق فعلي للأفعال والذي بدوره يحكم التفاعلات بين الفاعلين داخل المنظمة ، بحيث في هذا الشكل من العلاقات فإن الفاعل المعين من أجل قضية معينة، فإنه يعرف جيداً من هو الحليف أو الحلفاء الذين يساندونه. فإن التحالفات داخل المنظمة ميزتها الأساسية أنها ظرفية ومرتبطة بقضية محدّدة ، وعلى أساسها يتم تحديد كيف أن المجموعة تعالج قضاياها المطروحة عليها، انطلاقاً من أهدافها الخاصة، وأهداف المجموعة المنتمية إليها[2]،ففي المصلحة المشتركة يكون تحرك وسلوك الفاعل بإستراتيجية التعاون مع الحلف وبإستراتيجية التفاوض مع الأخر ،لأن كل فاعل داخل المنظمة يدرك جيداً أن بقاء إستراتيجيته يتوقّف أولا وقبل كل شيء على استمرار علاقة التعاون هذه لأنهم لا يدركون أنه لا وجود لأي إستراتيجية فردية إلا ضمن هذا الفعل الجماعي المنظم. وكذا نجد أن كل الفاعلين المنتمين إلى جماعة ما أو منظمة ما يعملون جميعاً على إيجاد الطرق والوسائل التي تسمح لهم بدمج استراتيجياتهم والأهداف الخاصة بكل واحد منهم مع بعضهم البعض بالطريقة التي يمكنها من الاستمرار في العلاقة من أجل تحقيق الهدف المشترك. ولذا يقول كل من **ميشال كروزيه وفريدبرغ**:" أن الاستراتيجيات المتبناة من طرف الفاعلين داخل المنظمة ليست وليدة أهدافهم الخاصة، أو الموارد التي هي تحت تصرفهم فقط، وإنما هي وليدة كذلك قدرتهم على تنظيم أنفسهم من انجاز عمل جماعي مشترك، فهذه القدرة الجماعية ليست بعملية ميكانيكية، أو وليدة ظروف آنية بل هي وليدة أطر مرجعية وثقافية".[3]

الثقافة يمكن أن تكون كذلك إطار مرجعي للاستراتيجيات الفردية كما بين ذلك **ميشال كروزيي** بحيث يرى أن الإستراتيجيات المتبناة من طرف الفاعلين الإجتماعيين أفراد أو مجموعات ليست وليدة فقط لأهدافهم الخاصة وفقط وإنما وليدة كذلك لثقافاتهم وقدراتهم على تنظيم أنفسهم من أجل إنجاز العمل مشترك للمنظمة وبأنها في استقلالية نسبية على المحيط الثقافي الخارجي، أي بمعنى أن هذه الهوية الثقافية الخاصة ليست في قطيعة كلية وتامة مع المحيط بل تتأثر به وتؤثر فيه .

التعريف الإجرائي للسلطة غير الرسمية :

هي تلك العلاقات الشخصية والاجتماعية المتنوعة التي ينشئها الفاعل في الأسواق الموازية ويستمر في إقامتها ، وهي عبارة عن مجموعة من الاستجابات و السلوكات غير الرسمية ينتجها لنفسه نتيجة استغلال وضع اجتماعي الذي يمكن أن يكون إطار مرجعي للاستراتيجيات المتبناة من طرف الفاعلين في الأسواق الموازية .

---

[1] **بزاز** عبد الكريم ، "**علم اجتماع بيير بورديو**" ، دراسة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2007/2006 ، ص166

[2] **بن عون** الزبير ، مرجع سابق، ص 224

[3] **بن عيسى** محمد المهدي ، " **ثقافة المؤسسة** "، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، الجزائر ، 2005/2004 ، ص 118

6-10-مفهوم التغير الاجتماعي :

يعتبر التغير الاجتماعي من بين المفاهيم في علم الاجتماع التي لم يقع الاجتماع على تحديد أساس واتفاق كلي على تحديد معناه ، بل هو يختلف من نظرية إلى أخرى .[1]

إن التغير ظاهرة تشمل جميع المجتمعات البسيطة منها والمعقدة ، المنعزلة منها والمنفتحة ، بل ومهما بلغت ثقافة المجتمع من البساطة وتمسكه الشديد بطريقة حياته فإنه يتعرض للتغيير جيلا بعد جيل ، وما ذلك إلا لأن أعضاءه دائبون على البحث عن أفكار وطرق جديدة يطبقونها في حياتهم ، وهذا يعني انه ما من مجتمع يظل ساكنا وجامدا .[2]

لقد ظهرت تبعا للتغير الاجتماعي للمجتمعات عدة نظريات اختلفت في سياقاتها الزمانية والمكانية وفي إيديولوجياتها المختلفة . ومن اشهر هذه النظريات المادية التاريخية التي طرحها كارل ماركس والتي أراد بها توضيح المراحل الحضارية التي تمر بها المجتمعات الإنسانية وأسباب التغير الاجتماعي والعلاقة بين الأساس المادي للمجتمع والبناء الفوقي مع دراساته لموضوع الصراع الطبقي وأثره في اندلاع الثورة الاجتماعية التي يتمخض عنها انتقال المجتمع من مرحلة حضارية إلى أخرى تتميز بالتشعب والتطور والرقي .[3]

نستنتج بأن التغير ينقسم إلى مفهومين التغير بالاستمرارية والتحول بالقطيعة وهما مصطلحين مختلفين ومع هذا يستخدمان بشكل تبادلي .

التغير بالاستمرارية : معناه الخطية وأن الظواهر أو الأزمات أسبابها تعود إلى أسباب قريبة المدى و لا يمكن أن تعود إلى أسباب بعيدة المدى فهو مصطلح أكثر عمومية من التحول. وهو إحداث تغيير في قطاعات محددة في الدول : السياسات الاقتصادية ، نظام العمل ، نظام التعليم ، نظام الصحة... أبعاد محددة في الشركات أو المؤسسات مثل الهيكل التنظيمي، الإستراتيجية ، نوع المنتجات، الخدمات، الأسواق ، مسؤوليات الأفراد، جدول الصلاحيات ، المهارات..

أما **التحول بالقطيعة** : فهو نوع من أنواع التغير. ويشتمل على تغيير أبعاد عدة في وقت واحد. التحول هو تغيير ثوري وليس مجرد تغيير عادي.وهو ضد خطية الظواهر .

فإذا كان الصراعيون يرجعون التغير الاجتماعي إلى القطيعة فان آخرين من أمثال سان سيمون وماكس فيبر (التنافسيون) فهم أكثر ايجابية في تفسير التغير الاجتماعي ، إذ يرون انه سيرورة اجتماعية تتجه بالضرورة نحو الأمثل أو نحو حالة مثالية أفضل .

---

[1] **ROCHER** Guy « , **introduction a la sociologie générale, le changement social** » , éditions HMH , 1968 , P 16 .

[2] **السويدي** محمد ،" **بدو الطوارق بين الثبات والتغير ، دراسة انتروبولوجية في التغير الاجتماعي** "، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، بدون طبعة ، 1986 ، ص 39 .

[3] **الحسن** إحسان محمد ، **"مبادئ علم الاجتماع الحديث** "، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 300.

7-الدراسات السابقة :

7-1-دراسة "أحمد هني" عن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر1991 :

قام بدراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر حيث اعتبر هذا الأخير بأنه ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرسمي بحكم أنه نتج عن الأوضاع و الظروف الرسمية التي هيأت الجو الملائم لانتشاره .[1]

فهو يعرفه على أنه ينحصر في جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تتعمد غض البصر عنها.

7-2- دراسة "قارة ملاك "[2] :

"إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر – مع عرض مقارنة تجارب :المكسيك، تونس و السنغال "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم إقتصاد ية فرع : إقتصاد مالي ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010-2009 .

و لقد عالجت هذه الرسالة الآثار الايجابية و السلبية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي و آفاقه المستقبلية خاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية " حالة الجزائر"، تطرقت الباحثة إلى الإقتصاد غير الرسمي بشكل عام (إنتشاره ، أسبابه ، نتائجه ، السياسات المطبقة ، و في الأخير عرض لتجارب المكسيك، السنغال و تونس و تقديم على ضوئها عدة إقتراحات) ، معتمدة في طرحها للظاهرة على نماذج مختلفة من الإقتصاد غير الرسمي كالسلع المغشوشة ، تقليد الماركات، تبييض الأموال، و المتاجرة بالعملة الأ جنبية أو الصعبة في السوق الموازي . كما تطرقت الباحثة إلى الطريقة غير الرسمية التي من خلالها يقتني بعض المستوردين العملة الصعبة سواء من خلال عمليات التحويل من تونس أو شرائها مباشرة من مصادر مختلفة أخرى كالمغتربين و السواح. كما قامت بتحليل الظاهرة من خلال عرض جدول تطور سعر الصرف غير الرسمي بين (1970-2007)

و قد قامت الباحثة بدراسة إستقرائية بالإعتماد على إحصائيات عالمية ، عربية ، و جزائرية كالديوان الوطني للإحصاء ، و تجارب باحثين آخرين ، أين على ضوئها قامت بإجراء دراستها دون التطرق للمجتمع الإحصائي و عينة و مكان البحث.

و لقد توصلت إلى النتائج التالية:

-قطاع التشغيل لا يغطي احتياجات الأفراد.

-انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني" الفساد، التزييف، التهرب الضريبي، البيروقراطية."

-ركود الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من أجل خلق عدد كبير من مناصب الشغل.

و توصلت الباحثة إلى أن تطور مقارنة بسعر الصرف الرسمي بين ظاهرة المتاجرة بالعملة الأجنبية في السوق الموازية يعود إلى جملة من الأسباب منها :

الأزمة البترولية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 ، زيادة الطلب على العملة الصعبة خصوصا في أوقات معينة من السنة كرأس السنة ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الواردات التي ترتبط طرديا بالطلب على العملة

[1] **HENNI** Ahmed , **« Essai sur l'économie parallèle , cas de l'Algérie »**, Edition ENAG ,alger, 1991

[2] **قارة** ملاك ، مرجع سابق

الأجنبية، أين يرتفع الطلب عليها بإرتفاعها و ينخفض بإنخفاضها، و هذا ما بينته نتائج الجدول الذي إعتمدته.

كما أوضحت من خلال شكل بياني يمثل تحويلا ت المغتربين العرب للعملة الأجنبية إلى بلدهم الأم بطريقة رسمية ، أين إحتلت الجزائر المرتبة الأخيرة بنسبة 2,9% ، مما شجع على زيادة إنتشار ظاهرة السوق الموازية للعملة الأجنبية. و في الأخير إستخلصت الباحثة إلى أن الشروط التي تحددها الدولة الجزائر ية للحصول على العملة الأجنبية ، هي من دفعت تطور هذه السوق.

و كنتيجة عامة توصلت إلى أن الإقتصاد غير الرسمي ككل له إيجابياته كالقضاء على البطالة ، و سلبياته كخسارة خزينة الدولة من خلال التهريب الضريبي و عدم صحة البيانات المتعلقة بمؤشرات رسمية...، و على ضوء التجارب الناجحة في القضاء على الإقتصاد غير الرسمي لكل من المكسيك ، تونس، و السنغال قدمت إقتراحات للحد من هذه الظاهرة .

7-3-دراسة عائشة التايب : [1]

دراسة عائشة التايب في أطروحتها للدكتوراه الموسومة ب **:" سوسيولوجيا العمل الموازي بالمناطق الحدودية : حركة الهجرة السرية والتجارة الموازية عبر الحدود التونسية الليبية وظاهرة التهريب بأقصى الجنوب التونسي"**. أطروحة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، 1996-1997

بحيث خلصت الدراسة إلى أن سكان المناطق الحدودية بين تونس وليبيا هم سكان يتميزون بمستوى اجتماعي ضعيف ، فهم يضطرون الى ان يعبروا الحدود ، فتعتبر هذه الأخيرة مصدر ثروة بالنسبة لهم ، فهم لا يملكون مصدرا اخر للدخل .

وتعتبر هذه الحدود مناطق مهمشة ومستبعدة ، فالدولة لا تأتي لهم بشيء . فالتجارة على الحدود هي تجارة بينية أي أن الإنسان يحول هذه الحدود إلى مورد رزق . فهي تتميز بممارسة يومية ليتمكن الفرد من كسب قوته .

والتجارة البينية هي عكس التجارة بالتهريب لأن هذه الأخيرة فيها فساد كبير وتدخل في حيزها الأعمال المشبوهة مثل التجارة بالمخدرات ، تجارة السلاح ، تبييض الأموال ...

إذن سكان تونس وليبيا الذين على الحدود بين البلدين عندهم علاقات اجتماعية ، هذا يجعل عملية التبادل التجاري . فالحدود بذلك تصبح عبارة عن حدود صورية أو شكلية .فالحواجز الجمركية لا تأتي بفائدة

فسكان ليبيا يتنقلون إلى تونس من دون وعي أو إدراك أنهم في تونس . فالتعامل الموجود بين البلدين يلغي كل الحواجز . فهنا تصبح الحواجز وهمية وصورية

[1] **التايب** عائشة ، " **سوسيولوجيا العمل الموازي بالمناطق الحدودية ، الهجرة السرية والتجارة الموازية والتهريب** "، أطروحة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، جامعة تونس الأولى ، تونس ، 1998 .

7-4- دراسة نجاة مسمش[1] :

"الإقتصاد الموازي و الإستقرار الإقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 1980- 2014 " ، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة (2017- 2018) .

لقد تناولت هذه الاطروحة الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي، وذلك على المستوى الكلي ، والتحديات المطروحة من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية .وتطرقت الباحثة في دراستها إلى عدة نماذج من الإقتصاد الموازي في ظل عرض الأجنبية - إقتصاد الجزائر ما بين الفترة (1980-2018) و قد تطرقت إلى ظاهرة العملة الأجنبية في السوق الموازية من خلال رصد مختلف أسبابها. حيث حللت الظاهرة من خلال عامل العرض و الطلب الذي يتحكم فيها، أين فائض العرض يؤدي إلى زيادة سعر الصرف في الإطار غير الرسمي مما هو عليه في الإطار الرسمي، وعدم القدرة على إشباع الحاجة من العملة تدفع إلى الحصول عليها في السوق الموازية ، إضافة إلى عرض مختلف مصادرها، مستعرضة جدول يمثل إرتفاع التعامل بالعملة الأجنبية في السوق غير الرسمية مقارنةً بالسوق الرسمية.

أما عن منهج البحث فقد اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي من خلال سرد التطور التاريخي للظاهرة محل الدراسة

-المنهج الوصفي : و تم استخدامه لطبيعة الدراسة النظرية.

-المنهج الرياضي : من خلال استخدام بعض المعادلات و التطبيقات الرياضية.

-المنهج التحليلي : من أجل تحليل أهم أسباب ظهور هذه الظاهرة و آثارها و كيف يمكن معالجتها.

-منهج دراسة حالة : من أجل إعطاء تقديرات كمية حول مؤشرات الاقتصاد الموازي و علاقتها بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي

أما بالنسبة لعينة و مكان البحث و المجتمع الإحصائي، فهي لم تتطرق إليهم، بل تمثلت دراستها بأنها دراسة إستقرائية ، أين حددت و حللت دراستها من خلال نتائج و إحصائيات رسمية و دراسات سابقة.

و في الأخير توصلت الباحثة الى أن سوق العملة الأجنبية الموازية كغيرها من الأسواق الموازية الأخرى ، من حيث تأثيرها السلبي نتيجة عدم إخضاعها لتقديرات الدخل الوطني بسبب عدم إخضاعها للضرائب ، و أتبعتها بجملة من التوصيات تتمثل في إقتراح مجموعة من الإجراءات للقضاء و الحد من الإقتصاد غير الرسمي .

7-5 – دراسة بورعدة حورية[2] :

"الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، دراسة سوق الصرف الموازي "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص الاقتصاد الدولي جامعة وهران (2013-2014)

---

[1] **مسمش** نجاة ،**"الإقتصاد الموازي و الإستقرار الإقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 1980- 2014 "** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، (2017- 2018)

[2] **بورعدة** حورية ، **"الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، دراسة سوق الصرف الموازي "**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص الاقتصاد الدولي جامعة وهران (2013-2014)

يدور الموضوع حول ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (دراسة سوق الصرف الموازي) : العوامل والأسباب الدافعة لانتشار هذه الظاهرة ، حجمها ، مظاهرها ، كيفية الحد منها ، ووضعية الصرف في الجزائر .

لدراسة الموضوع قسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول عن ماهية الاقتصاد غير الرسمي : حيث تم التطرق إلى إبراز ، أولا الجذور التاريخية للاقتصاد غير الرسمي ومختلف التعاريف والتسميات المطلقة عليه ، ثم انتقلت الباحثة إلى إظهار العوامل التي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي واستفحاله والمظاهر والأشكال التي يكون عليها الاقتصاد غير الرسمي ، وطرق ونماذج قياس وتقدير حجم هذا الاقتصاد ، وحجم الاقتصاد في دول العالم ، وختمت الفصل بالآثار الناجمة عن استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وكظلك الحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة .

الفصل الثاني الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وفيه تطرقت الباحثة أولا إلى مراحل بروز الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، ثانيا : الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، ثالثا : تأثيرات الاقتصاد غير الرسمي في الأسواق الثلاثة (سوق السلع والخدمات ، سوق الصرف ، سوق العمالة) ، رابعا :حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، خامسا : نظرة وموقف الدولة الجزائرية من الاقتصاد غير الرسمي وكيفية التعامل معه في الجزائر .

الفصل الثالث : سوق الصرف الموازي في الجزائر ، وتطرقت الباحثة في هذا الفصل إلى نظام الصرف في الجزائر ونظام الرقابة على الصرف ، ثم إلى سوق الصرف الموازي في الجزائر ومحددات سعر الصرف في السوق الموازية ، وكذا وضعية سعر صرف الدينار في إطار هيمنة سوق الصرف الموازي في الجزائر والإجراءات الواجبة للحد من إنتشار السوق المالي الموازي ، وفي الأخير أدرجت الباحثة القوانين والمراسيم التي سنتها الحكومة الجزائرية والمتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي عامة واقتصاد الصرف الموازي خاصة .

أما فيما يخص منهجية البحث فقد اعتمدت الباحثة على المقاربات النظرية وذلك بهدف إلقاء الضوء على الأبعاد المتشعبة والمتعددة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومحاولة تحديد مفهوم دقيق لها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حصر أهم الأسباب المؤدية إلى ظهور ونمو رقعة الاقتصاد غير الرسمي ، كما اعتمدت على المقاربة التحليلية وذلك باستعراض المناهج والنماذج المحللة لهذه الظاهرة وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم عامة والجزائر خاصة مدعمة ذلك بأرقام وجداول إحصائية من خلال استعمال أدوات التحليل الإحصائية التي تنعت مصادرها :

-الديوان الوطني للإحصائيات بصفته الهيئة الرسمية المكلفة بتجهيز كل المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري .

-الدراسات العالمية كالأبحاث التي قام بها كل من صندوق النقد الدولي للعمل والمنظمة العالمية للعمل ومنظمة التعاون والتنمية ...

-الاعتماد على الإحصائيات المأخوذة من مختلف المصادر : وزارة العمل ، مصالح الجمارك ، الشرطة القضائية ، مفتشي الضرائب ...

ومن أهم ما توصلت إليه الباحثة فان انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يعود إلى عدة عوامل بقدر ما هي متكاملة في تأثيرها بقدر ما هي تتفرع من مشكل واحد وهو غياب ثقافة المواطنة لدى المسئول الجزائري بالإضافة إلى غياب ثقافة تسييرية مدروسة .

ولذلك فقد انتهت الدراسة إلى بعض الاقتراحات والتوصيات من أجل الحد من هذه الظاهرة من أهمها فان معالجة وتنظيم الاقتصاد غير الرسمي يتطلب تضافر جميع الجهود الحكومية والنقابية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وهي تحتاج لجهود دولية لأن العولمة كرست ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي لتحقيق مصالحها .

7-6- " دراسة مولاي بوعلام " [1]:

"سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1990- 2003" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي (2005-2006) .

تمحورت الدراسة حول سياسة الصرف في الجزائر في ظل التحولات التي عرفها الإقتصاد الوطني، بالإعتماد على النظريات و النماذج المفسرة لها. ذهب الباحث في تحليله لظاهرة سوق لصرف الموازي بتحليل سياسة الصرف من ناحية المراقبة ، الأمر الذي يدفع بهروب الأموال إلى الخارج مما يساعد على توسع السوق الموازية للصرف، إضافة إلى قلة و ندرة العملة الصعبة و ع جز البنوك على توفيرها، ممايجعل مالكيها يفضلون بيعها في السوق الموازية بدلاً من السوق الرسمية للحصول على أكبر قدر من الفائدة. وتوصل الباحث إلى أن حجم السوق الموازية للعملة الصعبة يتوقف على البرنامج الحكومي من خلال السماح للمعتمدين الإقتصاديين الحصول على العملة، إضافة إلى ظهوربعض السلع التي كانت مفقودة في السوق .

7-7- دراسة عزي لخضر[2] :

"السوق الموازية و تدهور الدينار الجزائري"، رسالة ماجستير في التسيير، جامعة الجزائر، 1092-1993 و لقد عالج إشكالية تدهور الدينار الجزائري و السوق الموازية لقد توصل إلى أهم النتائج التالية :

- تطور و ازدهار السوق الموازية بسبب غياب الاستثمارات المنتجة، و عدم استغلال الموارد البشرية و المادية و الاعتماد الكلي على الثروة البترولية التي لا تزال تعتمد على أن الاستهلاك هو الذي يضبط الإنتاج و العكس صحيح.

-إن الانتقال إلى اقتصاد السوق لا يستلزم إطلاقا ترك الإنتاج الوطني يسقط و يتدهور لأن هذا من شأنه المزيد من أخطار التضخم و تخفيض الدينار، فهذا الدينار هو رمز من رموز السيادة الوطنية لذلك ينبغي أن يكون اقتصاد السوق عامل ابتكار و اجتهاد و تفجير للكفاءات و العبقريات لتطوير و تجديد حياة المجتمع الذي ينبغي أن يقام على أسس العدالة الاجتماعية من اجل تحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي .

التعقيب على الدراسات السابقة :

نلاحظ من خلال هذا العرض أن أغلب الدراسات التي وجدناها حول موضوع الأسواق الموازية هي دراسات في علم الاقتصاد والمالية أوالعلوم التجارية وعلوم التسيير . كما أنها درست هذه الظاهرة بشكل جزئي دون التطرق الى كليتها ، فالمرض ليس في السوق الموازي فقط بل في المجتمع ككل ويعود إلى أبعاد تاريخية ، اجتماعية ، ثقافية ...الأزمة ليست اقتصادية فقط ، بل لها أبعاد أخرى لذلك ففي دراستنا

---

[1] **مولاي** بوعلام ،**"سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1990- 2003"** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي (2005-2006)

[2] **عزي** لخضر ، **"السوق الموازية و تدهور الدينار الجزائري"**، رسالة ماجستير في التسيير، جامعة الجزائر، 1092-1993

سنحاول دراسة الأزمة ككل وليس السوق الموازي فقط ، وذلك من خلال ربط الجزء بالكل ، النسق الجزئي بالنسق الكلي وهو المجتمع العام من خلال استعمال المقاربات السوسيولوجية .

كما نلاحظ بأن هذه الدراسات معضمها اعتمدت على مؤشرات رقمية و إحصائيات رسمية في تحليل و تقييم الظاهرة دون النزول إلى الميدان فهي دراسات إستقرائية ، بالإضافة إلى رصد مسببات الظاهرة من زاوية إقتصادية و إن تداخت بعض هذه الأسباب مع الجانب السوسيولوجي أما نحن فسنحاول في دراستنا أن نعتمد على تقنية المقابلة وليس النصوص لأن الموضوع بحد ذاته هو موضوع حساس جدا يتطلب دراسة قريبة جدا من الجانب النفسي الإجتماعي ، التطرق إلى مثل هذه المواضيع عن طريق النصوص ، إذ أن النصوص أو الخطابات المكتوبة كثيرا ما تكون غير ملمة بالحيثيات الحساسة بالموضوع ، كما يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسات المباشرة والنصوص والخطابات التي تتعلق بالموضوع ، فهي خطابات أكثرها سياسية فالكثير من العلماء والمفكرين يتجنبون التطرق لهذا الموضوع لما يخفيه من بعض الحساسيات . فهي تساعد علم الإجتماع فيما بعض المواضيع على إحتواء الموضوع واستغلال الجانب النفسي للمقابل كي تعطي لنا أمور كان المبحوث غير قادر على إعطائها لنا لو كان في طريقة رسمية مثلا كتاب أو محاضرة بحيث يكون مقيد .

لكن بالرغم من الإختلاف في دراسة ظاهرة **" أسواق الصرف الموازية "**بين الدراسات السابقة و الدراسة التي أجريناها و ذلك بإختلاف التخصص ، إلا أننا إستفدنا من هذه الدراسات السابقة من خلال بعض المعلومات التي ساعدتنا في دراستنا مثل الإستفادة من المؤشرات الرقمية و الإحصائيات الرسمية التي اعتمدتها هذه الدراسات ، فإعتمدنا بعضها كمراجع ، كما إستدلينا من خلالها على مراجع أخرى .

8- صعوبات الدراسة :

ككل بحث هناك دوما عراقيل وصعوبات تواجه الأبحاث أثناء الدراسة والصعوبات التي واجهتنا في بحثنا أهمها ما يلي :

- ندرة الدراسات السابقة في علم الاجتماع حول الموضوع فجل الدراسات نجدها في علم الاقتصاد والمالية أو العلوم التجارية وعلوم التسيير .

- فترة إجراء البحث تزامنت مع انتشار مرض كوفيد 19 مما جعل إمكانية البحث صعبة

- تعدد مفاهيم وتعاريف ومصطلحات وتسميات هذا الموضوع مما يجعل تحديدة أمر صعب .

- تحاشينا القيام بعمل ميداني نظرا لصعوبة الموضوع ، في البداية حاولت ، لكن هناك صعوبات كبيرة قد تصل إلى حد المخاطرة بحياتي . لذلك فضلت القيام بتحليل محتوى لخطابات الأساتذة الجامعيين .

الفصل الثاني:
المقاربة الصراعية لتحليل سوق الصرف الموازي

تمهيد :

لقد تعددت الاستفسارات والتصورات والنماذج حول الظاهرة الاجتماعية ، وارتبط موضوع علم الاجتماع بالعديد من التيارات والنماذج الفكرية التي لا تعد ولا تحصى بسهولة وذلك لكثرة ووفرة الاقتراحات والمساهمات ، وهذا دليل على صعوبة تحديد و ضبط موضوع علم الاجتماع بسبب إختلاف المدارس والنماذج الفكرية .

ولدراسة موضوع أسواق الصرف الموازية يمكن لنا الإعتماد على التصنيف الذي عرضه **Guy bajoit** (**جوي باجوا**) في كتابه **« pour une sociologie relationnelle »** [1] (**السوسيولوجيا العلاقية**). حيث أشار فيه إلى أربعة نماذج تصورية ينحدر من كل واحد منها تعريف مميز لحقيقة موضوع علم الاجتماع ، وذلك حتى نتمكن من الوصول إلى مستوى المنطق العلمي الحديث الذي يتميز بالموضوعية والدقة في الاستنتاجات .

والدخول في موضوع مثل هذا يتطلب منا تحديد المفاهيم والمصطلحات وهذا لا يكفي إلا بالكشف عن الأنماذج التحليلية والتي يمكن الاستناد إلى البعض منها عبر العمل الذي قام به **Guy Bajoit** ويمكن لنا عرض تلك الأنماذج باختصار كما ترجمناه نحن في الجدول التالي :

جدول رقم (01) : براديغمات غوي باجوا [2]

نماذج تحقيق التقدم		
تحول نسق الأفعال	قطيعة نسق مضايقات بنائية	
- نظام بالمساوماتية - ضمان بالمراقبة عن طريق المنافسة - التقدم بالمنافسة **الأنموذج التنافسي** **(أنا)**	- نظام القيم - ضمان بالمراقبة المعيارية - تقدم بالانحراف **أنموذج عن طريق الإندماج الإجتماعي (أحدهم)**	مراقبة الكل على الجزء **(توافق أو تراضي)** **نمط تمرين العقل**
- نظام بالسيطرة الثقافية والذاتية - ضمان بالمؤسساتية للصراعات - التقدم بالصراعات الاجتماعية **أنموذج الصراع** **(نحن)**	- نظام بالسيطرة المادية والموضوعية - ضمان بالاستيلاب - تقدم بالثورة السياسية **الأنموذج عن طريق الاستيلاب (هم)**	المراقبة عن طريق الجزء على كل **(السيطرة)**

الأنموذج الأول : أنموذج عن طريق الإندماج الإجتماعي

مفاد هذا الأنموذج أن الفرد كي يندمج في المجتمع يجب أن يحترم معايير المجتمع **On :représente les normes**. ويعتمد هذا الأنموذج على نظرية **التقدم الاجتماعي** في تفسير التغير

[1] **BAJOIT** Guy **, « Pour une sociologie relationnelle »** , presses universitaires de France , 1992 , première édition, paris . p 23

[2] ibid, p 23

- **نظرية التقدم الاجتماعي :**

أتت من فلسفة الأنوار ، العقل ضد الدين المجتمعات الحديثة تعطي أهمية للمال ، العمل ، العلم لذلك تتقدم ومن معيقات التقدم حسب هذا الاتجاه أن الأفراد يتمسكون بالمعايير الاجتماعية ، والمحافظون هم الذين يعيقون التقدم **les conservateures** وذلك بالمقاومة ، مثل مقاومة التقنيات الحديثة كالتكنولوجيا

الأنموذج الثاني : الأنموذج التنافسي

وفقا لهذا الاتجاه ، الفرد يجب أن يكون هو الفاعل **Moi : l'acteur rationnel** ، يكون حر ولا يجب أن يكون خاضعا للمعايير الاجتماعية بل يجب أن يفرض إيديولوجيته كي يتقدم .

تركز هذه المقاربة على المناخ الإستثماري في الدول المتخلفة ومقارنتها بالدول المتقدمة ومفادها لماذا لا يوجد استثمار في الدول المتخلفة ؟ والجواب لان ذا المناخ مثبط وغير مشجع ففي الدول المتخلفة لا يوجد استقرار سياسي ، البيروقراطية ...لذلك لا توجد إستثمارات أجنبية ومحلية في هذه الدول . كما أن في هذه البلدان لا يوجد تصنيع ويستوردون مواد مصنعة من الخارج لهذا يدخلون في المديونية ، فالدولة في هذه البلدان عندما تريد أن تخلق مشاريع لا تنجح لأنها لا تملك فوائد les intérêts في هذه المشاريع لأنهم يدخلون في الفساد اي يأخذون المال بدون جهد كي يصلوا إلى السلطة .

إذن : مفهوم التغير عند هذه النظرية أن المجتمع يتقدم عندما تكون هناك حسابات عقلانية من قبل الدولة ، فيجب أن تخلق الدولة ظروف مثل أن تجعل الأفراد أحرار أما معيقات التقدم تكون عندما لا يكون هناك تفاهم بين الدولة و الفاعلين الخواص فالدولة تجعل المنافسة بينهم غير موجودة ، فالدولة عندما لا تشجع المشاريع الهامة تنتج العجز ، عند تدخل الدولة الفاعلون الخواص لا يكونون أحرارا ثم لا يكون هناك إبداع فلا تكون بينهم منافسة .عندما يقوم القطاع العمومي le secteur publique مثلا ببيع السلع بأثمان رخيصة فالخواص لا يتنافسون فيما بينهم لان الدولة حددت الأسعار .

إذن معيق التغير حسب هذه النظرية هو التدخل المستمر للدولة في الاقتصاد فهذا يجعل المنافسة لا توجد ، والعامل الذي يساعد ويشجع المنافسة هو أن الفاعلين يجب أن يكونوا أحرارا ، فعندما ينتظر كل واحد الحل من الدولة فهذا معيق ، ليست الدولة من تشجعهم بل يجب أن تكتفي بعدم التدخل فقط و تتركهم أحرارا ، أي أن الدولة دورها الحماية فقط ، عندما تعيقهم الدولة يدخلون في إفلاس ، ثم على الدولة أن تساعدهم وهكذا يدخلون في حلقة مفرغة.

الأنموذج الثالث : الأنموذج عن طريق الاستيلاب

هذا الإتجاه يتزعمه كارل ماركس حيث كان يعتقد بأن ملكية وسائل الإنتاج من قبل طبقة معينة تمنح أفراد الطبقة المعنوية العالية والنفوذ الاجتماعي والاحترام والتقدير ، بينما عدم امتلاك الملكية من الطبقة الأخرى يجعلها مكسورة معنويا ونفسيا وغير محترمة اجتماعيا ولا تملك القوة والنفوذ الاجتماعي والسياسي.

إن حالة كهذه تولد ظاهرة الوعي الطبقي عند الطبقة المحكومة وأيضا فالمجتمعات كما يرى ماركس تتحول من مجتمعات عبودية إلى مجتمعات إقطاعية ، ومن مجتمعات إقطاعية إلى مجتمعات رأسمالية ، ومن مجتمعات رأسمالية إلى مجتمعات اشتراكية . وهكذا تقود الظاهرة الطبقية إلى الظاهرة الصراعية ، وتقود الظاهرة الأخيرة إلى التحول الاجتماعي . علكا بان تحول المجتمعات يكون تحولا تاريخيا ماديا جدليا أو ديالكتيكيا . فالتغير هو تاريخي لأنه يرافق جميع المجتمعات عبر تاريخها القديم والوسيط والحديث والمعاصر . حلى حساب ماركس لا يجب أن يكون هناك إستغلال وسيطرة ، فالبورجوازيون يستخدمون السيطرة لإستلاب الأفراد وكي يصلوا إلى السلطة لأنهم هم الذين يملكون وسائل الإنتاج

.الأفراد المستلبون إذن حسب ماركس يصبحون لا يملكون الوعي . لذلك يجب أن تكون هناك نخبة مثقفة ، نقابات ... تدافع عن حقوقهم المهضومة .

الأنموذج الرابع : أنموذج الصراع

نظرية **آلان توران** في الحركات الاجتماعية حيث قال يجب تأسيس نظرية جديدة أو علم الاجتماع الفعلي ، قال يجب تأسيس علم الاجتماع الفعلي لأن المجتمعات المتقدمة دخلت في مرحلة جديدة هي مرحلة ما بعد التصنيع وهذه المجتمعات تمتاز بخصائص مثل الخدمات المتطورة ، المعارف ...ونتيجة لهذه المميزات فهي تعرف ديناميكية سريعة وتتغير بصفة مستمرة . وظهرت أشكال جديدة للتنظيم ، فهناك دور الإعلام ، التسيير ، تطور الاقتصاد ...هذه المجتمعات تعرف أيضا نزاعات أو صراعات وحركات اجتماعية

بعد هذه الأعمال التنظيرية حول علم الاجتماع الفعل بدا يلاحظ ما يجري في المجتمع فقام بتحليل خاصة وعي العمال ، الحركة العمالية . وابتداء من السبعينات بدأ يهتم بالحركات الاجتماعية غير العمالية لأنه ظهر في فرنسا حركات اجتماعية بدأها الطلاب في جامعة الصوربون ثم انتشرت هذه الحركة إلى العمال ، المدارس ...

من بين المفاهيم الأساسية التي استخدمها آلان توران مفهوم التاريخانية (**L'istoricité**) فالمجتمع حسبه تحت تأثير هذا المفهوم وهي إمكانية تأثير المجتمع على نفسه من أجل التغيير ، فهو الوقود الذي يفسر تغير المجتمع وديناميكيته .

الحركات الاجتماعية حسب آلان توران يجب أن تتوفر فيها ثلاث خصائص :

مبدأ الهوية l'identité: هذه الحركات يجب أن تكون واعية بنفسها وفي هويتها الخاصة في إطار الحركات الاجتماعية الموجودة .

مبدأ المعارضة l'opposition: يجب على الحركة معرفة ضد من تنافس وتصارع .

مبدأ الشمولية totalité: يجب على الحركة أن تكون على وعي بالرهانات التي تناضل من اجلها .

الأنموذج الخامس : الأنموذج العلائقي

لا يمكننا أن لا نشير إلى ما اقترحه جوي باجوا كانتقاد لهذه الأنماذج المختلفة الأربعة وذلك باقتراحه لأنموذج خامس يعتبر محل نقد لهذه الأنماذج الأربعة التي لم تعد حسب رأيه تغطي بعض الحقائق والخصائص التي يعيشها المجتمع الحالي ، والتي صاغها في الأنموذج الذي سماه **بالأنموذج العلائقي**.

LE PARADIGME RELATIONNELLE

يمكن أن نحصر فكر غوي باجوا في ثلاث مستويات : ففي المستوى الأول قال يجب إحياء حقيقة علم الاجتماع ، فالمفهوم الأصلي لعم الاجتماع حسب رأيه يكمن في العلاقة الاجتماعية . فالعلاقة الاجتماعية تتمحور وتبرز في التفاعلات المختلفة بين الأفراد والجماعات عبر التبادلات التي تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعطيات الجوهرية لكل بيئة ، هذا يعني أن البيئة الاجتماعية إن اتخذت لنفسها مسارا معينا من التبادلات فذلك لا ينفي وجود تيارات تبادلية أخرى ، فلا يمكن أن نتصور مجتمعا بدون صراعات ، حتى ولو كانت درجة التراضي والانسجام عالية .

في المستوى الثاني يعتبر العلاقة الاجتماعية مبنية على عقلنة الاختيار ، معناه الإنسان في علاقته يتعامل على عقلنة الاختيار ، وهذه الأخيرة يقتبسها من ماكس فيبر فهو متأثر بعقلنة فيبر . ومن هذا المنطلق (العقلنة) ، فالعلاقة الاجتماعية لابد أن تكون كذلك مبنية عبر علم النفس الاجتماعي ، معناه أصل العلاقة الاجتماعية هي في الحقيقة نفسية اجتماعية فهي ليست اقتصادية ولا منفعية ولا تكون اندماجية . فهناك

أشياء تتحكم في العلاقة الاجتماعية والتي هي بعيدة كل البعد عن إرادة الأشخاص .فهي موجودة في الوسط الاجتماعي النفسي ، فهذه المرحلة الثانية هي علم النفس الاجتماعي معناه العلاقة الاجتماعية هي نفسية اجتماعية

أما المستوى الثالث هو الفعل الاجتماعي وهنا يقتبس بعض الأفكار من آلان توران كي يعطي للعلاقة الاجتماعية صبغة مؤسساتية للفعل الاجتماعي ، هو يتخذ من بعض المساهمات العلمية والفكرية للعلماء بصفة عامة ولكنه يحصر فكره للأنموذج العلاقي في العلاقة الاجتماعية ، فحسب رأيه لابد من الرجوع إلى حقيقة علم الاجتماع وهي التي لا يمكن أن تجزأ أو تختصر بمفاهيم محدودة و التي تصبح تأثر وتشرح الظواهر الاجتماعية لان هذه المفاهيم خدمت فترة معينة من التاريخ ولم تعد تخدم التحولات الجديدة ، فالعالم الغربي تحول تحولا جذريا إلى درجة إن النماذج الأربعة السابقة لم تعد تعطي الثمار ولم تعد قادرة على التنظير للظواهر الاجتماعية الحالية لذلك فلا بد البحث من جديد . فالبحث لا يمكن ان يكون إلا بالمفهوم الأصلي وهو العلاقة الاجتماعية

ملاحضة : إن هذه الأنماذج التي إقترحناها في هذا التمهيد ستساعدنا على تفهم والغوص في المقاربات السوسيولوجية التي نود بفضلها معالجة موضوعنا والتي حصرناها حسب خصوصية الموضوع في أنموذجين هما :

الأنموذج الصراعي : والقصد من الصراعي هو السيطرة **وليس الصراع بمفهوم آلان توران ولكن الصراع بالمفهوم الماركسي** القائم على التناقضات وصراع الطبقات والتي تغذيه الاستحواذ على وسائل الإنتاج والتي في النهاية تعطي شكلا من أشكال الاستلاب والذي تكلم عنه كارل ماركس بشكل وافر ، فنحن سنتكلم من زاوية التغيير للمجتمع ، فعندما نتكلم على الصراع بالمفهوم الماركسي فهو صراع اجتماعي يؤدي إلى إعادة تجديد المجتمع .فإعادة الإنتاج هي صراع ولكن هذا الصراع مصدره الاستلاب (الاغتراب) ، فالتحول قهري لأن النظام الذي يسير المجتمع هو الجزء على الكل . أما براديغم آلان توران فالصراع فيه عندما يكون هناك مستوى حضاري للمجتمع ، عندما تكون هناك نوع من الحس المدني ، المنظمات ، الجمعيات ، النقابات... **و الأنموذج الثاني وهو التنافسي :** والقصد منه تحول نسق الأفعال ، هناك تحول ايجابي في المجتمع ، والنظام الذي يسير المجتمع هو الكل على الجزء وليس العكس ، فهناك اتفاق وتراضي بين الأطراف المختلفة في المجتمع ...

وفي هذا الفصل سوف نتطرق الى المقاربة الصراعية لتحليل سوق الصرف الموازي ، فإنه ومن بين كل المقاربات اخترت المقاربة الصراعية والقصد من الصراعي هو سيطرة الجزء على الكل في ظل القطيعة للتناقضات البنائية ، فالتحول هنا قهري فالسوق الموازي هي نوافذ تعكس التناقضات التي يعيشها المجتمع وهي تعبر عن التناقضات الاجتماعية التي أفرزتها التحولات الاجتماعية للمجتمع الذي يحاول مسايرة المحيط العالمي دون التخلي عن صفاته . هذا الصراع يظهر في التناقضات في السوق الموازية .فالسوق الموازي يتعدى المظاهر الاقتصادية التي نراها مثل المضاربة ، القوانين ...وتشير إلى عدم تطابق الذهنيات والتصورات التقليدية التي ما تزال تهيمن مع الأهداف المرجوة .المجتمع في إطار التناقضات والصراعات لإعادة تكوين المجتمع لتكوين الطبقات يجب أن يمر بتحويل الاموال والبوابة التي تسمح بذلك هي السوق الموازية .فالسوق الموازي هي مرآة عاكسة لتناقضات النسق الاجتماعي الكلي فالمجتمع الجزائري عنده انفصام الشخصية لأنه مربوط فكريا وثقافيا ، النموذج هو **نموذج مخلط ibride** ، والنسق الاجتماعي الحالي يتجه نحو نقطة استيطان ونحو هدف . فالنسق الاجتماعي مكون من مجتمعين مجتمع ومجتمع موازي وهذا يهيئ لمجتمع جديد وما يحصل الآن هو مجموعة من التحولات التي تؤدي إلى تغير اجتماعي شامل . المجتمع الجزائري هو مجتمع صراعي هناك صراعات داخلية باطنية لمجتمع يبحث عن ، مستقر له ، يتحرك بمقتضى صراعات داخلية لأن الأمور غير واضحة .

والصّراع الاجتماعي في منطق الفلسفة هو ما يعرف بالماديّة الجدليّة بمعنى أن كل شيء في تغيّر وتحوّل ، وهذا منطق يعود بعيدا إلى الفلسفة اليونانيّة القديمة ، التي ترى أن العالم يتكون من جزئيات أو ذرّات

متغيرة دائما، وهذه الذرّات أو الجزئيات فيما يرى الماديون من طبيعة ماديّة وهي إما النار أو الهواء أو اللامحدود، وكذلك يرجع هذا الاتجاه في جزء كبير من مسلماته إلى منطق نظريّة النشوء والارتقاء عند داروين الذي يرى أن كل شيء في الكون عبارة عن مادة حيّة تطورت من خلال الصّراع مع نفسها ومع البيئة الموجود فيها، بما في ذلك الكائنات الاجتماعية والنفسيّة والثقافيّة، فهي في حكم المادة الحيّة المتطورة التي ينجم ويتولد من تفاعلاتها نظم وأنساق وقيم ومثل اجتماعية أو ظواهر نفسيّة، وكثيرا ما يعرف هذا الاتجاه بالماديّة التاريخيّة خاصة عند الماركسيين الذين يرون أنّ ما يحكم الكون هو قانون الحركة والتغير المستمرين، وذلك خلافا للفلسفات المثاليّة الكليّة أو العقليّة أو فلسفات الثبات والتوازن في الفكر البنائي الوظيفي في العلوم الاجتماعية بشكل عام.

التحليل الصراعي داخل المجتمع يعتمد على مجموعة من المسلمات والافتراضات أو الأسس هي :

المجتمع يتكون من جماعات بحكم الطبيعة المختلفة ذات مصالح وقيم متباينة ، وبالتالي كل جماعة تدافع عن مصالحها . إذن عندنا الجماعة (أ) و الجماعة (ب) ، والإثنتين لها مصالح متعارضة ، معنى هذا أن نجاح الجماعة (أ) في الحصول على مصالحها يعني وجود مشكلة عند الجماعة (ب) ، لأنها لم تحصل على مصالحها ، فتبدأ الجماعة (ب) مرة ثانية في الدخول في صراع للحصول على مصالحها ، وهكذا...

المسلمة الثانية : أن أي جهد أو فعل لحل المشكلات الاجتماعية لابد أن يتضمن محاولات تغيير لانتزاع حقوقها من هؤلاء الذين احتلوا القوة وبالتالي حصلوا على مصالحهم ، لأن الجماعة التي ستحصل على مصالحها في الصراع هي التي تملك القوة . فالجماعات المقهورة ستسعى دائما لانتزاع حقوقها ، بتعبير آخر سوف تكون دائما في صراع مع هذه الجماعات القوية لكي تحصل على حقوقها .

المسلمة الثالثة : يقول علماء الصراع هنا أن وجود قدر من الصراع يمكن أن يكون مفيدا للمجتمع لأنه يعد دافعا للتغييرات الاجتماعية الضرورية .

واهتمت هذه المقاربة بالعامل الاقتصادي : وهو جميع النواحي المادية التي تحيط بالمجتمع ، والبناء الاقتصادي مسؤول عن التطورات والأحداث التاريخية وعن توجيه عمليات التغير الاجتماعي في المجتمع .والدور الذي يلعبه في التنظيم السياسي والقانوني والفلسفي والأخلاقي في المجتمع . وترجع الجذور الفكرية لمنظور نظرية الصراع إلى أعمال وآراء **كارل ماركس** في منتصف القرن التاسع عشر أما الاتجاهات المحدثة فيمثلها العديد من العلماء ، ففي هذا الفصل سنتطرق الى فكر أهم العلماء والنظريات والمفاهيم التي تندرج تحت ظل المقاربة الصراعية والتي سنعتمد عليها في تحليل أسواق الصرف الموازية وذلك فيما يلي :

1-المادية التاريخية عند Karl Markx (كارل ماركس) :

وبالعودة إلى فكر ماركس فقد اعتمد في تحليله للمجتمعات على مدى اغترابها ، والاغتراب في الفكر الماركسي مصطلح استلهمه من لودفيغ فويرباخ و يعني الخروج من الذات أو فقدانها و الاغتراب عنها ، يغترب الإنسان عن ذاته اي انه لا يجدها في نشاطاته المادية والروحية.

منهج ماركس هو المنهج الدياليكتيكي وهو مستمر من رؤية هيجل لمفهوم التناقض باعتباره جوهر الظواهر ، والصراع الناجم عن التناقض هو لولب التغير الاجتماعي ، فقد تأثر ماركس بالفلسفة الألمانية المادية التي كانت سائدة في عصره ، أخذ المادية من **لودفيغ فويرباخ** وعن هيجل أخذ الجدل ، ويعد العالم **هيجل** من أبرز المفكرين الذين تناولوا حركة التحول الاجتماعي على أساس الصراع ، ويؤكد هيجل أن الصراع هو قانون النمو، و أن الإنسان في رأيه يبلغ أعلى درجات نضجه الفكري عن طريق المواجهات الصعبة والمسؤوليات والمعاناة.

حيث يكمن محور **الديالكتيك الهيجلي** في أن المتناقضات تنشأ في العقل الجمعي أولا ثم تنعكس على أرض الواقع .لكن هذه الجدلية لم تعجب ماركس ، وقال بأن المذهب الهيجلي يمشي على رأسه ولابد أن يعاد توازنه ويمشي على قدميه .

وقد أطلق هيجل على عملية تصارع انساق الأفكار اسم العملية الديالكتيكية والتي تشير إلى تنافس قوتين متعارضتين يؤدي هذا التعارض إلى ظهور قوى عديدة نتيجة لهذا الاحتدام بينهما (قضية . نقيض = قضية تركيبية). ويعد نسق الأفكار قوى تاريخية في نظره ذات أهمية خاصة في مسار التاريخ الحضاري.

وهكذا يمكن القول بأن جدل الديالكتيك عند هيجل هو الذي وضع أساس نظرية الصراع الاجتماعي عند كارل ماركس. فقد حوّل ماركس هذا الديالكتيك من صورته العقلية الفكرية إلى صورته المادية التاريخية التي تشير إلى أن "كل شيء في تغير وتحول وتبدل". اي بدلاً من صراع الأفكار يحل محله صراع الطبقات الاجتماعي بالمفهوم المادي الاقتصادي الاجتماعي للطبقة وليس بالمفهوم الثقافي والنفسي الذي ناد به هيجل. يقول هيجل " جميع الأشياء هي بحد ذاتها متناقضة ... إن شيئا ما يتحرك ليس لأنه في لحظة ما هنا وفي لحظة ما هناك ولكن فقط لأنه في نفس اللحظة الواحدة هنا وهناك ، لانه في نفس الوقت موجود وغير موجود في ذات المكان ... فالشيء لا يكون حيا إذن إلا من حيث اشتماله على التناقض "[1]

واعتمد ماركس على المادية التاريخية[2] كنظرية لفهم التحول الاجتماعي طبقت المنهج الجدلي برؤية مادية لقراءة العلاقات الاجتماعية فتاريخ المجتمعات هو تاريخ صراع الطبقات وهو صراع اجتماعي . فالصراع هو الصراع الطبقي وسببه الملكية لوسائل الإنتاج والثروة عند طبقة اجتماعية وفقدانها عند طبقة أخرى . وزوال الملكية سوف يلغي الصراع في المجتمع القادم وهو المجتمع اللاطبقي .

فالمادية التاريخية هي لب النظرية الماركسية فهي تنتمي إلى نزعة الحتمية الاقتصادية التي تذهب إلى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره .فمع تغير الأساس الاقتصادي يحدث انقلاب في كل البناء الأعلى .

1-1-الصراع الطبقي :

تحليلات ماركس انصبت على دراسة المجتمعات الطبقية (خاصة على المجتمعات الرأسمالية) ، التي تنفرد بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. بالنسبة له المواجهة بين الطبقات الاجتماعية (الصراع الطبقي) يعتبر محرك أساسي للتاريخ، إذن للتحول الاجتماعي . بحيث شكلت هذه البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أساسا آخر لنموذج الصراع الماركسي كل هذه الأفكار دعته إلى نشر كتابه **"البيان الشيوعي"** عام 1847 والذي لعب دوراً كبيراً في قيام الثورات السياسية التي اجتاحت أوربا، خصوصاً في ألمانيا وايطاليا وفرنسا. وقد تضمن هذا الكتاب آراء ماركس حول الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي.[3]

كما صاغ ماركس وزميله إنجلز مجموعة من الأطروحات المهمة في نظرية الدولة (السلطة) فقد كشفا عن الجوهر الطبقي للدولة. معتبرين أنها ديكتاتورية الطبقة المسيطرة اقتصادياً والمتولدة من الطابع

---

[1] **سيرو** رينيه ، **"هيجل والهيجلية"**، بيروت ، بلا تاريخ ، الصفحة 15 .

[2] **تعريف النظرية الجدلية المادية التاريخية :** الجدل أو المحاورة ، تبادل الحجج والجدال بين طرفين عن وجهة نظر معينة . الديالكتيك باليونانية ، الفلسفة في ديالكتيك ويكون ذلك تحت لواء المنطق .
أما المادية التاريخية : هي امتداد مبادئ المادية الديالكتيكية على دراسة الحياة الاجتماعية ، تطبيق مبادئ المادية الديالكتيكية على ظواهر الحياة الاجتماعية و على دراسة المجتمع وتاريخه . وتدعى الجدلية المادية التاريخية لأنها

[3] **دنكن** ميشال ، **" معجم علم الاجتماع "**، ترجمه محمد الحسن ، بيروت ، دار الطليعة ، 1986 ، ص 141 .

التناحري لعلاقات الإنتاج ، وأن ديكتاتورية البروليتاريا كما أظهر ماركس لا يتطلب إسقاط الهيمنة أو السيطرة السياسية للبرجوازيين فحسب، بل يتطلب كذلك القضاء على كل أدواتها، كما أن هذه الديكتاتورية لا تقتصر على اكتساب بعض الحقوق أو الاستيلاء على السلطة السياسية، ذلك لأنها تقضي ببناء نظام سياسي جديد كلياً في كافة الأوجه، وتتطلب جهازاً جديداً لإدارة الدولة كأداة لديكتاتورية الطبقة الثورية.[1]

التعارض بين الطبقات الاجتماعية هو أحد الخصائص الأساسية للمجتمع الرأسمالي. ماركس يفرق بين طبقتين اجتماعيتين: طبقة الرأسماليين (البرجوازية) وطبقة العمال (البروليتاريا). هاتان الطبقان تدافعان عن مصالح متعارضة، لكي تحافظ كل واحدة على مصالحها وتحميها أو تثمنها فهي مجبرة على الدخول في مواجهة صراعية مع الطبقة الأخرى. هذا الصراع الطبقي يؤدي حسب ماركس إلى ثورة تكرس ديكتاتورية وحكم البروليتاريا أو المجتمع الاشتراكي، الذي وبعد مدة يترك المجال لمجتمع بدون طبقات: المجتمع الشيوعي.

من ما سبق، واضح جدا المكانة المركزية التي يوليها ماركس للصراعات الاجتماعية. إنـها عامل تغيير وتجديد اجتماعيين وليست مؤشر فوضى. فالتغير حتمي في هذه الحالة وهو يسير في خط معلوم تسيره القوى الاقتصادية وما يرتبط بتغيير القوى الاقتصادية من صراعات طبقية تنتهي في النهاية إلى اختفاء جميع الطبقات وتكوين مجتمع خال من الطبقية وذلك هو نهاية المطاف في مرحلة التغير الاجتماعي وفقا للنظرية الماركسية .[2]

1-2- البنية الفوقية والبنية التحتية :

البنية التحتية أو الشروط السفلى للمجتمع ، وهي شروط مادية اقتصادية مجتمعية أهمها الشروط الاقتصادية : وسائل الإنتاج منها الطبيعية والبشرية والتقنية ، طريقة الإنتاج ، أساليب الإنتاج ...هذه الشروط المادية هي التي تحدد البنى الفوقية للمجتمع : الثقافة ، الدين ، الأدب الفن ، السياسة ، القوانين ...فالبنية التحتية تؤثر في البنية الفوقية لكن ليس بطريقة ميكانيكية آلية ، بل يرجع التأثير بعد ذلك من أعلى إلى أسفل ولذلك كان ماركس فيلسوفا ديناميكيا ولم يكن فيلسوفا ماديا ميكانيكيا ، هو ضد التفسير الميكانيكي لكنه فيلسوف جدلي معناه يؤمن بالجدل أي بالتآثر .التحتي يؤثر في العلوي ، والفوقي يؤثر في التحتي ، والدائرة متصلة .

التاريخ عند ماركس عبارة عن صراع بين الطبقات نتيجة عوامل مادية ، غالبا المجتمعات مرت بمراحل يقول ماركس في البداية بدأنا **بالمشاعية البدائية** فكل شيء فيه كان متاحا للجميع من غير ان يبرز فيه مفهوم الملكية .

ماركس يرى أن تلك المراحل الخمسة البدائية الإقطاعية ...هي نماذج أساسية لتطور علاقات الإنتاج . شكل الملكية يحدد كيف تكون علاقة الإنتاج في كل مرحلة فمثلا في مرحلة المشاعية لم تكن هناك ملكية خاصة سواء للأرض كما الإنتاج الإقطاعي أو المال في أسلوب الإنتاج الرأسمالي فالعلاقة لم تكن سيطرة أو هيمنة .

بعد ذلك مع الزراعة والتوطن في أحواض الأنهار ونشوء بدايات المجتمع والأسرة صار عندنا **المجتمع الزراعي** وفيه ظهرت ظاهرة العبودية ، واحد يعمل و الآخر جالس .

---

[1] مجموعة من العلماء السوفيات ، " **الفلسفة الماركسية في القرن التاسع عشر"** ، ترجمه حسان حيدر ، لبنان ، دار الفرابي ، 1990 ، ص.ص 52.40.

[2] **الفاروق** زكي يونس ،" **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي** "، جامعة القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1978 ، ص 389.

خفت هذه الظاهرة قليلا فنشأت ظاهرة **الإقطاع** أو أقنان الأرض ، وهم غير العبيد الحقيقيين الكاملي العبودية .

وبعد ذلك تأتي مرحلة الرأسمالية التي عايشها ماركس في ذروتها وتوحشها ، فماركس عايش ميلاد المجتمع الرأسمالي، شهد نمو المصانع وتوسع الإنتاج وما نجم عن كليهما من مظاهر التفاوت وعدم المساواة. ماركس يرى أن هناك عنصرين جديدين/أساسيين أتى بهما نظام الإنتاج الرأسمالي :

أولا: رأس المال : وهو مجموع الأصول والموجودات بما فيها المال والمعدات وحتى المصانع- التي يجري استخدامها أو استثمارها لإنتاج أصول جديدة في المستقبل، ويسمي هذه العملية "تراكم رأس المال". رأس المال في النظام الرأسمالي هو في يد فئة قليلة يسميهم ماركس بالرأسماليين والذين ينتمون اجتماعيا للطبقة البرجوازية.

ثانيا: العمل بأجر: ويشير إلى قطاع العمال الذين لا يملكون، لا وسائل الإنتاج ولا وسائل العيش، يملكون فقط قوة عملهم، لذا فهم مضطرون إلى أن يطلبوا الاستخدام من أرباب رأس المال (الرأسماليين/البرجوازيين) مقابل أجر. العمال يشكلون غالبية أفراد المجتمع، ولأنهم يشتركون في طريقة الكسب (الأجر وليس الملكية) ولديهم نفس المصالح فهم يعتبرون الطبقة الثانية التي يتكون منها المجتمع: طبقة العمال أو البروليتاريا.

باشر ماركس و من معه **(فريديريك انجلز) بالاشتراكية** حيث يحكم العمال ولابد أن يثوروا بالقوة على هذا الوضع وان يغيروا بالعنف ، فماركس طالب بهذا .

وبعد أن نحقق المجتمع الاشتراكي سوف نكون على مشارف تحقيق **المجتمع الشيوعي** وهي أرقى فترة يصل إليها المجتمع الإنساني و حسب ماركس فهي تمثل نهاية التاريخ .

فالنقطة المركزية في أطروحات ماركس تتمثل في افتراض أن موقع الأفراد والجماعات من ملكية وسائل الإنتاج يحدد وضعهم الاجتماعي في بناء القوة داخل المجتمع، فإما ينتمون إلى الطبقة المسيطرة أو إلى الطبقة الخاضعة . ونستنتج أن ماركس قد انتهى كما انتهي إليه علماء الاجتماع الآخرون إلى اعتبار أن الطبقة الاجتماعية بصراعها وثورتها هي المحرك الذي يدفع إلى إقامة البنية، هدم البنية، وإعادة البنية . وهذا ما يجعل الواقع الاجتماعي ممتنعاً على الانحلال إلى أنساق جامدة.

أخيرا نستنتج أن ماركس كان يرى بأنه ملكية وسائل الإنتاج هي الحاسم الأول في قضية تصنيف الطبقات وأن الجانب المادي هو الفاصل الأقوى في تحديد مكانة الفاعل ، كما كان يرى بأن الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الإنتاج هي التي تتمتع بالسيطرة المطلقة على الساحة الاجتماعية الموجودة حولها ، وهذا ما نحن بصدد الكلام عنه فنحن حاولنا أن نأخذ هده النظرية ، كتفسير للدراسة على أساس أن القوة الاقتصادية الناتجة عن ملكية وسائل الإنتاج تعمل على تقوية و تعزيز مكانة مالكها ،إلا أنه اليوم ينبغي أن نشير إلى أن السلطة انتقلت اليوم من سلطة قهرية استغلالية فعلية وغير عقلانية للطبقة العاملة ، إلى سلطة رمزية باستغلالية عقلانية .

2-Georg Simmel (جورج زيمل) وهيمنة الاقتصاد النقدي :

بينما الملاحظ في جورج زيمل أنه استعمل الصراع في المجال الثقافي ، فهو لم يتداوله بمعناه الاقتصادي الماركسي ، ولا بمدلوله السياسي كمرتكز نظري لتفسير التحول الاجتماعي، وإنما استعمل للدلالة على علاقة أعم هي علاقة المثاقفة بين مجتمعين أو ثقافتين أو حضارتين. انه الصراع بين النخب وهو أخطر صراع لأنه صراع القيم مثل الصراع بين الدين والعلمانية ، اليمين واليسار...إنه دلالة على انسلاخ من الذاتية الثقافية وخضوع للتبعية للآخر كحضارة أو ثقافة أو كمجتمع ، كما ركز على الصراع الموجود بين الفرد والمجتمع ، بين الثقافة الفردية والموضوعية ، حيث أصبحت الثقافة الموضوعية منها

ثقافة الاقتصاد النقدي وهي ثقافة الكم والربح والحسابات ...هي المهيمنة على الذات الفردية مثل تحقيق الذات والعواطف و....فأصبح الإنسان لا تهمه إلا المصلحة الذاتية يفكر كم يجني وكم يربح و...فأصبح الفرد مغتربا ومستبعدا . وهكذا يحلل زيمل كل الآثار التي تؤثر على الحياة الاجتماعية بسبب انتشار الاقتصاد النقدي وذلك في مؤلفه الأكثر شهرة " **فلسفة النقود** " « **Philosophie de l'argent** »[1]

نجد أن علماء الاجتماع الأوائل ابدوا القليل من الاهتمام بمنظور التبادل. الاستثناء الوحيد والأساسي جورج زيمل الذي كان مهتما بتحديد خصائص عامة للسلوك الإنساني. لقد كان مهتما بشكل خاص بكيف ولماذا ينتقل الناس من العزلة إلى أشكال الاتصال المتنوعة مع بعضهم البعض. مثل منظري التبادل الاجتماعي المعاصرين حاول زيمل أن يبرهن أن الدافع للتفاعل هو إشباع الاحتياجات والسعي وراء الأهداف الفردية. إضافة إلى ذلك اقترح انه على الرغم من أن المقابل الذي يحصل عليه الناس قد لا يكون متساويا فان تفاعلاتهم دائما ما تتميز بنوع من التبادلية لذلك ينبغي أن ينظر إليها كنوع من التبادل ، ومن اهتمامات زيمل الأساسية :

2-1-الثقافة الفردية والثقافة الموضوعية :

مجال من تفكير زيمل هو علم اجتماعه الفلسفي الذي يبرز فيه تفكيره الجدلي أكثر ، في مناقشته لبزوغ البنيات الثقافية والاجتماعية ، يأخذ زيمل موقفا شبيها لبعض أفكار كارل ماركس ، استخدم ماركس مفاهيم تشيؤ ومادية البضائع إلى الدرجة التي أدت إلى الانفصال بين الناس ومنتجاتهم ، بالنسبة لكارل ماركس يصل هذا الانفصال مداه الأقصى في الرأسمالية ، ويمكن تجاوزه في المجتمع الاشتراكي ، لذلك فهو ظاهرة تاريخية محددة ، بالنسبة لزيمل هذا الانفصال جزء أصيل من طبيعة الحياة الإنسانية ، فالناس من خلال أفكارهم و أفعالهم ينتجون الحياة الاجتماعية و أثناء ذلك يعيدون إنتاج أنفسهم و هذه العملية خلاقة لا تعرف التوقف ، لكن في إنتاجهم للحياة الاجتماعية ينتج الناس بالضرورة حزمة من المواضيع و التي يصبح لها حياتها بذاتها ، بمعنى آخر الحياة الاجتماعية تخلق من نفسها وتطلق شيئا ليس هو الحياة ولكن له أهميته الخاصة ويتبع قوانينه الخاصة أيضا ، بالنسبة لزيمل فإن الناس بالضرورة يستعبدون بمنتجاتهم الاجتماعية والثقافية . لكن موضوع تحليل زيمل ليس الفرد ، وليس المجتمع بما هما عليه ، كل اهتمامه يرتكز على التفاعل الخلاق بين هذين القطبين .[2]

يرى زيمل أن أهمية الفرد اي الذات تتضاءل عندما أصبحت التعاملات النقدية جزءا مهما من المجتمع و عندما تتوسع البنيات المتشيأة ، هذا جزء من رؤيته العامة عن تدني الثقافة الفردية الذاتية في مقابل توسع الثقافة الموضوعية . مثل المرأة أصبح ينظر إليها كشيء على أساس المظهر الخارجي فقط فما يهم هو شعرها ووجهها ...وليس روحها . قام زيمل متحليا بكثير من نفاذ النظر بوصف وضع الإنسان الحديث أنه إنسان ضجر ، غير مبال تجاه كل الأشياء لكنه بكل شيء ، فردي وميال للجماعة ، حركي وشارد ضال ، مثل الغريب في عالم اجتماعي حيث كل المضامين تصبح نسبوية عبر إضفاء الطابع الكمي عليها . إنسان يحقق تنشئته الاجتماعية عبر أشكال عديدة ، لكنه لا يختزل نفسه في اي منها لأنه يتصف بأنه اجتماعي ولا اجتماعي في نفس الوقت .[3]

أحيانا يبدو من الصعوبة رؤية كيف أمكن للنقد أخذ هذا الدور الأساسي في المجتمع ، سطحيا يظهر النقد وسيلة من أجل غايات متعددة أو كما وصفه زيمل أنقى أشكال الأدوات لكن النقد أصبح أحد النماذج

---

[1] **SIMMEL** Georg , « **Philosophie de l'argent »** , traduit de l'allemand par Sabine Cornille et Philippe Ivernel ,1ed, Presses Universitaire de France , Paris , 1987.

[2] **كابان** فليب ، **دوتريو** فرانسوا ، **"علم الاجتماع "**، ترجمة إياس حسن ، سورية ، دار الفرقد ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 72 .

[3] **هيرقيه** دانيال ، **ليجيه** جان بول ويلام ،" **سوسيولوجيا الدين** "، ترجمة درويش الجلوجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص180

المتطرفة لوسيلة أصبحت غاية في نفسها (المجتمع الذي يصبح فيه المال غاية في نفسه) الغاية المطلقة والنهائية له عدد من التأثيرات السلبية على الأفراد .

فالنقد وفر الأساس لتطور السوق فحسب زيمل في الاقتصاد الحديث أي المجتمع الرأسمالي سمح النقد بحسابات طويلة المدى ، منشآت ضخمة ، وقروض طويلة الأجل ، إذن النقد طور أكثر الممارسات موضوعية ، هذه البنيات التي تشيأت أصبحت تمارس قوى مسيطرة على الفاعلين .

2-2-الهندسة الاجتماعية :

أحد اهتمامات زيمل بالهندسة الاجتماعية هو المسافة . في فلسفة النقد عبر زيمل بوضوح عن بعض المبادئ العامة عن القيمة و عن ما يجعل الأشياء قيمة و التي اتخذها كمبادئ في تحليله للنقد ، النقطة الأساسية أن قيمة الشيء تتحدد بمسافته عن الفاعل ، فلن يكون ذا قيمة إذا كان قريبا جدا و سهل المنال أو بعيدا جدا و صعب المنال ، فالأشياء التي يمكن الحصول عليها بجهد كبير هي الأشياء الأكثر قيمة.

وبهذا تعتمد المقاربة التفاعلية عند زيمل على تجربة الأفراد في العالم أو الواقع اليومي ، والتركيز بالخصوص على التفاعل المتبادل ودراسة الفاعل تبعا للواقع الطبيعي الذي يعيش فيه ، اي دراسة وجهة نظر الفاعلين الاجتماعيين بالحسبان ، إذ أن هؤلاء يبنون عالمهم الاجتماعي من خلال المعاني التي يخصون بها الأشياء والأفراد والرموز التي تحيط بهم .[1]

2-3-الفقير :

تعد القراءة السوسيولوجية الأمريكية لمفهومي الاحتواء / الاستبعاد التي تمت في خمسينيات القرن الماضي هي الأولى من نوعها الماضي هي الأولى من نوعها ، لكن أصولها النظرية تعود إلى جورج زيمل في كتابه الفقراء ، حيث حاول أن يشرح كون الفقر لا يمكنه أن يشكل فئة اجتماعية في ذاتها ، و بالتالي فإن سوسيولوجيا الفقر لا يمكن أن تقوم ، لأن البحث في هذا الموضوع ليس هو الفقر في ذاته ، و إنما تشكله كتمثل اجتماعي وكموضوع للبحث السوسيولوجي .

من بين الأنماط الاجتماعية التي تحدث عنها زيمل الفقير ، فعرف الفقير في إطار العلاقات الاجتماعية كمتلق للمساعدة من الآخرين ، أو على الأقل له الحق في تلك المساعدة ، هنا و بوضوح فإن زيمل لا يتمسك بالرؤية التي تعرف الفقر بكمية أو نقص كمية من المال .

بالرغم من أن زيمل ركز على الفقير في إطار العلاقات المميزة و أنساق التفاعل فقد استغل مناسبة ذلك المقال الفقير لتطوير قطاع عريض من الأفكار المثيرة للاهتمام عن الفقراء و الفقر .

فقد ذكر زيمل مثلا ، أن هناك حزمة تبادلية من الحقوق والواجبات تعرف العلاقة بين المعطي والمحتاج ، من حق المحتاج الحصول على العون و هذا الحق يجعل الحصول على العون أقل ألما من ، المعطي عليه واجب هو إعطاء المحتاج . اتخذ زيمل موقفا وظيفيا بأن العون للفقراء بواسطة المجتمع يدعم النسق الاجتماعي ، فالمجتمع بحاجة إلى مساعدة الفقراء حتى لا يصبح الفقراء أعداء نشطين وخطرين على المجتمع و حتى يجعل طاقاتهم أكثر إنتاجية وليتمكن من منع إعادة إنتاجيتهم ، لذلك فإن العون للفقراء من أجل المجتمع و ليس من أجل الفقراء في ذاتهم ، و تلعب الدولة دورا أساسيا فيه ، كما أن معاملة الفقراء أصبحت غير شخصية بشكل متزايد عندما أصبحت آليات تقديم العون أكثر بيروقراطية.

---

[1] **كولون** آلان ، " **مدرسة شيكاغو**" ، ترجمة مروان بطش ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 25 .

كان لزيمل رؤية نسبية للفقر ، فالفقراء ليسوا هم الذين يقفون في قاع المجتمع و هو يرى أن الفقر موجود في كل طبقات المجتمع ، هذا المفهوم مهد للمفهوم السوسيولوجي المتأخر عن الحرمان النسبي ، إذا كان هناك أناس أعضاء في الطبقات العليا لديهم أقل من رصفائهم فغالبا ما يشعرون أنهم فقراء بالمقارنة معهم ، لذلك فإن البرامج الحكومية لإزالة الفقر لن تنجح أبدا حتى إذا رفع الذين هم في القاع فإن العديد من الناس في كل النسق التراتبي يظلون يحسون بالفقر بالمقارنة مع رصفائهم .

جورج زيمل قال بأن البرجوازية المعاصرة نشأت بفضل الأنانية الفردية ، دافع الإثراء وامتلاك النقود سلطة يتنشط لدى أولئك الذين تتميز النقود لديهم بأهمية تعويضية عميقة أي أنها تعوض النقص في اعتراف المجتمع وفي الأمن والثقة ، و يعتبر أن الإنسان قد صار إنسانا لأنه عوضا عن أن يذوب في محيطه الطبيعي قد وعى وجوده باعتباره معضلة تحتاج إلى حل واع .

يرفض زيمل تقبل البرجوازي باعتباره نموذجا سوسيوثقافيا تاريخيا خاصا ، إذ يسلم بالمطابقة التامة بين دافع الطمع بالمال البرجوازي و محرض الأنانية الطبيعية الإنساني ، أما القسم غير البرجوازي المتبقي في المجتمع فيعتبره مؤلفا من بورجوازيين فشلوا في أن يصيروا بورجوازيين و لم يستطيعوا تحقيق دوافعهم الجشعة .

فقد افترض زيمل أن الهدف البديل للطبقة البورجوازية ليس الربح المحدد أو ذاك ، بل الربح عموما المعبر عنه كليا بتنامي النقود الذاتي ، يعدنا زيمل بأن البورجوازيين ما إن يكتشفوا أساليب صنع النقود بغض النظر عن التوظيف الإنتاجي لرأسمالهم حتى يتركوا أشغالهم المملة السابقة التي تعطيهم ربحا سنويا من 5% إلى 7% في أحسن الأحوال و ينشغلون بألعاب المضاربات النقدية .

النقود حسب زيمل هي وطن من لا وطن له إذا تجذرت في المجتمع النزعة الذهنية نحو تحويل النقود إلى الهدف المراد منها ، فمن الضروري الافتراض أن فئة إجتماعية خاصة ما قادرة على تنفيذ ذلك أكثر من غيرها ، ينبغي قبل كل شيء أن تكون هذه الفئة على شيء من البعد عن قيم الجماعة و ثرواتها و أن لا تظهر اللامبالاة تجاه مصير هذه الجماعة ، لا يسمح لهم أن يؤدوا دورا آخر بالوجود أو حتى بامتلاك شيء من القوة ، وحدها النقود تعطيهم ذلك .

تكلم زيمل عن الثورة النقودية العالمية إذ أنها جعلت من البنك مركز المجتمع و ليس بقية المؤسسات مثل الجامعة مثلا ، صار البرجوازيون يسلكون سلوكا لا يتماشى قط مع روح الرأسمالية ، فعوضا من أن يشتغلوا بالنقود القادرة على مكاملتهم مع الوسط الاجتماعي ، المحيط المتمركز حول المؤسسة الصناعية ، صاروا يشتغلون بصنع النقود التي تخرجهم من المجتمع و تسمح للطائفة المالية الجديدة بأن تسود على السكان الأصليين ، بهذه الصفة سمو أنفسهم عولميين متحررين من القوانين الوطنية .

البنوك المتحررة تبدأ تشتغل بإنتاج النقود من أجل النقود عوضا من أن تحافظ من وراء النقود على الوسائل المحفزة لأنواع أخرى من الأنشطة .

3- نظرية المجالات الاجتماعية عند Pierre Bourdieu (بيار بورديو) :

بورديو لا ينظر إلى المجتمع كظواهر اجتماعية جاهزة يقوم الدارس بوصف أوجهها وأجزائها في وضعها الخام، بل كموضوع للبحث العلمي، بل بعبارة أخرى فهو ينظر إليه كعملية بناء تقوم على التمييز بين مجموعة من الحقول المختلفة، بحيث لا يمكن فهم مستوياتها إلا بالنفاذ إلى نسق من العلاقات الداخلية الجوهرية التي كانت بعيدة من قبل عن المساءلة، فموضوعات العلم لا توجد على نحو جاهز وبشكل مباشر في الواقع ، ولا يمكن تفسيره انطلاقا من التمثلات الحاضرة عند جميع الأفراد التي لها ارتباط بالحس المشترك. ومن هذا المنطلق يقول بيير بورديو" أن تشيد الموضوع العلمي يعني أولا وقبل كل شيء قطع أواصر الصلة بالحس المشترك أي ببعض التمثلات التي يقتسمها الجميع"..."فما هو مشيد

مسبقا يوجد في كل مكان، ويجد السوسيولوجي محاصرا به مثل جميع الأفراد، فهو ملزم بأن يعرف عالما "العالم الاجتماعي "يعتبر هو نفسه نتاجا له...[1]

وفي هذا العالم الاجتماعي نجد الصراع والتنافس في بناءاته" إن استراتيجيات إعادة الإنتاج المتعددة والتي هي في ذات الوقت مستقلة إلى درجة الصراع والتي يدبرها كل الأعوان المعنيين، هذه الإستراتيجيات هي التي تساهم باستمرار في إعادة إنتاج البنية الاجتماعية، ولكن بمشاكل وخسائر ناتجة عن التناقضات الملازمة للبنى وللصراعات أو التنافس بين الأعوان" .

3-1-الصراع الرمزي عند" بيار بورديو" :

يرفض بورديو تلك النظرة التي تزعم بأن الواقع كتل منقسمة حسب ملكية وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج بين المالكين وغير المالكين كما زعم بذلك ماركس. بل كانت له نظرة مغايرة لهما فيعتبر أن هناك فضاءات مشكلة من حقول يتحرك خلالها الفاعلين أو كما يسميهم **عبد الكريم بزاز**[2] "بالأعوان "في دراسته لنيل شهادة دكتوراه والتي جاءت تحت عنوان " علم اجتماع بيير بورديو "وتكون هده الحقول إما (اجتماعية، سياسية، علمية، أدبية، فنية، جامعية، قانونية، دينية، صحفية، تربوية ..) يشغلها مفوضون مهيمنون وآخرين مهيمن عليهم، بواسطة رأس المال لا المادي فحسب، بل رأس مال رمزي واجتماعي وثقافي.

لم يتوقف نقد بيير بورديو للتصورات الماركسية ورفع الستار عن عوائقها بل ذهب إزاء ذلك إلى البحث عن إجابات سوسيولوجية للظاهرة الاجتماعية عن طريق ابتكاره لمجموعة من المفاهيم الأساسية :

3-2-مفهوم الحقل :

يمكن اعتبار الحقل كسوق حيث يسلك فيه الأعوان كلاعبين "يمكن في عبارات تحليلية أن نعرف الحقل كشبكة أو كتجلي للعلاقات الموضوعية بين المواقع.هذه المواقع محددة موضوعيا في وجودها وفي الحتميات التي تفرضها على الذين يشغلونها (أعوانا أو مؤسسات) من خلال موقعهم الحالي والمحتمل في بنية توزيع الأنواع المختلفة للسلطة(أو للرأسمال) بحيث أن امتلاكها يتحكم في الحصول على الفوائد الخصوصية التي هي محل رهان في الحقل وفي آن معا في العلاقات الموضوعية للمواقع الأخرى (السيطرة والتبعية والتشابه)...وفي المجتمعات التي يوجد فيها تمايز شديد فان الكوسموس الاجتماعي يتكون من مجموعة الميكروكوسمات الاجتماعية ذات الاستقلالية النسبية وفضاءات العلاقات الموضوعية التي هي مكان لمنطق ولضرورة خصوصية وغير قابلة للحصر في تلك التي تسير الحقول الأخرى. مثلا الحقل الفني أو الحقل الديني أو الحقل الاقتصادي كلها تخضع لمنطق مختلف. [3]"

الحقل عند بيير بورديو ليس مجرد تمثل ذاتي أو بناء نظري للعالم، بل على العكس له وج ود واقعي مادي، تعكس صورته المؤسسات التي تعبر عنه وتحدد كيانه، لكن ليس بعيدا عن مجموعة من الفاعلين

الاجتماعيين الذين يعتبرون بمثابة عملاء قبلوا استثمار ذواتهم وإمكاناتهم المادية والمعنوية داخل حقل معين ، بل أكثر من ذلك سمحوا لأنفسهم أن يتعرضوا لشتى أنواع المنافسة والصراع لكن ليس بصورة مادية بل بصورة رمزية. يتميز الحقل إذن بالخصائص التالية:

---

[1] **عليوة** محمد ،" **الصراع وإدارة الصراع عند كل من آلان توران، بيار بورديو ، ميشال كروزيي**" ، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ، المجلد 02 العدد التاسع ، الجزائر ، 2018، ص 143

[2] **بزاز** عبد الكريم ، مرجع سابق .

[3] **عليوة** محمد ، مرجع سابق ، ص 144

-كل حقل هو عبارة عن سيرورة تاريخية، فهو يمر بعدة مراحل طويلة وبطيئة، وصراعات متعددة، الهدف منها الحصول على الاستقلال الذاتي، ففي كتابه" أسباب عملية "ضرب المثل بيير بورديو بالحقل الأدبي الفرنسي الذي لم يكتمل بشكل عملي إلا في أواخر القرن التاسع عشر مع غوستاف فلوبير.

-كل حقل يحمل في ثناياه نمطين من الصراع، الأول داخلي بين عملائه وفاعليه الذين يتنافسون من أجل أخذ مراكز القوة والتعبير عن الحقل وتمثيله، واحتكار منافعه التي يجنيها، ومن جهة أخرى يخضع الحقل للصراع بين ممثليه القدماء أو كما يسميها بورديو" الأسماء المكرسة" والوافدين الجدد عليه . أما الثاني فهو صراع خارجي بين الحقل برمته أي ببنيته الكاملة وباقي الحقول المنافسة ، ولكن في نظر بورديو لا يمكن الحديث عن هذا النوع من الصراع إلا إذا توفر حد أدنى من المصالح المشتركة بين مختلف العملاء الذين ينتمون إلى الحقل الواحد.

إن بنيوية بورديو حاضرة هنا، بل هي بنيوية تكوينية ، فالحقل في كلمتين بنية مبنية Structure structuré أي بنية موضوعية مستقلة ومحايدة عن وعي وإرادة الأفراد وتمثلاتهم من جهة ومن جهة أخرى فالحقل يتكون تاريخيا عبر مسلسل استقلال طويل.

3-3-مفهوم الهابيتوس" الملكة " :

تهتم نظرية الممارسة عند بورديوا بإعادة الاعتبار للفاعل الاجتماعي بحيث تركز على علاقة الفاعل بالبناء الاجتماعي ، وهي العلاقة التي تنتهي بأن يقوم الفاعلين بإعادة إنتاج هذا البناء. وبمعنى أكثر وضوحاً فإن بورديو يؤكد على أن الممارسة هي الفعل الاجتماعي الذي يقوم فيه الفاعلون بالمشاركة في إنتاج البنية الاجتماعية، وليس مجرد أداء ادوار بداخله. [1]

في ضوء ذلك يعني بورديو بالممارسة ذلك الفعل الاجتماعي الذي يقوم فيه الفاعلون بالمشاركة في إنتاج البناء الاجتماعي ، وليس مجرد أداء أدوار بداخله ، حيث يقول بورديو : "انه من الممكن الاستبعاد ذات من تراث فلسفة الوعي دون القضاء عليه لصالح البنية ، فعلى الرغم من أن الفاعلين نتاج البنية إلا أنهم صنعوا ويصنعون البنية باستمرار ، فعملية إعادة إنتاج البنية هذه بعيدا عن كونها نتاج سيرورة آلية لا تتحقق بدون تعاون الفاعلين الذين استدمجوا ضرورة البنية في شكل هابيتوس ، حيث ينتجون ويعيدون الإنتاج ، سواء كانوا واعيين بتعاونهم أم لا ".[2]

الملكات تضع الفوارق بين ما هو جيد وبين ما هو رديء، بين ما هو خير وما هو شر، وبين ما هو متميز وما هو مبتذل "، وفي كتابه الحس العملي تطرق بيير بورديو إلى مفهوم الهابيتوس فعرفه" جملة الاشتراطات الملازمة لطبقة معينة في ظروف الوجود تنتج ملكات ومنظومات من الاستعدادات الدائمة والقابلة للتوريث ... فهي مقعدة ومنظمة بصفة موضوعية دون أن تكون في ذلك إنتاجا للانصياع لقواعد وبذلك فهي مسيرة بصفة جماعية دون أن تكون إنتاجا للفعل المنظم للفاعل " فالهابيتوس في دلالته وصيغته النهائية هو المجتمع وقد استقل في الجسم عن طريق سيرورة التربية والتنشئة الاجتماعية والتعليم والترويض، فالمجتمع هنا بكل قيمه وأخلاقياته، بكل محددات السلوك والتفكير والاختيار "... تتغير تمثلات الفاعلين حسب مواقعهم وكذلك حسب المصالح التي يشتركون فيها وحسب ملكاتهم. "[3]

الهابيتوس عند بيير بورديو دليل على قوى الأصل في الوسط الاجتماعي، وهي دعوة إلى التقريب بين الحتمية الاجتماعية من جهة والفردانية من جهة أخرى، إنه يسعى إلى كشف ما هو خارجي – داخلي،

---

[1] **BOURDIEU** Pierre, **« RAISONS PraTiques , sur La theorie De L action** » , edition Seuil , Paris , 1924 , P 21

[2] **بورديو** بيار ،" **أسباب عملية**" ، ترجمة أنور مغيث ، الدار الجماهيرية للطبع والنشر ، طرابلس ، 1966 ، ص 202

[3] **عليوة** محمد ، مرجع سابق ، ص 145

كشف المشترك في البحث عما هو فردي، فالبنيتين الداخلية والخارجية هما صورتين لحقيقة واحدة، للتاريخ المشترك، ذلك التاريخ المنقوش في الذات وفي الأشياء.

3-4-مفهوم الرأسمال :

انتقد مرة أخرى الجهاز البورديلوي النظرة الماركسية للرأسمال التي حصرت هذا المفهوم في الجانب المادي، واعتبرت المجتمع ما هو إلا ص راع مستمر بين الطبقات الاجتماعية في إطار مادي تاريخي، مع العلم أن المجتمع تتنافس فيه مجموعة من الرساميل، الكل يسعى إلى تحصيلها واستثمارها في نفس الوقت، بعض هذه الرساميل يمكن أن تتحول إلى رأسمال رمزي، حتى يتم الاعتراف بها اجتماعيا، تصبح بذلك مصدرا لسلطة مشروعة فعالة في لحظات الصراع،" يمكن أن نعرف الفضاء الاجتماعي كفضاء من المواقع متعدد الأبعاد بحيث أن كل موقع حالي يمكن أن يحدد وفقا لمنظومة متعددة الأبعاد من الإحداثيات والتي تتوافق قيمتها مع قيمة مختلف المتغيرات المناسبة، ففي البعد الأول يتوزع الأعوان في هذه المنظومة حسب الحجم الإجمالي للرأسمال الذي يمتلكونه وفي البعد الثاني حسب تشكيلة رأسمالهم بمعنى حسب الوزن النسبي لمختلف الأنواع في مجموعة ممتلكاتهم. "

3-4-1-الرأسمال الثقافي :إنه مجموع المعارف والكفايات والمهارات من مختلف الأصناف النظرية والعملية في إطار ثقافة معينة، واستثماره في حقل اجتماعي معين ، يجلب لمالكه قيمة مضافة مادية أو رمزية أوهما معا.

3-4-2-الرأسمال الاجتماعي :هو مجموع الثروات الفعلية أو المفترضة التي يتوفر عليها فرد ما أو جماعة معينة بسبب امتلاكه لشبكة مستمرة من العلاقات، ومن المعارف والاعترافات المتبادلة الممأسسة تقريبا، أي مجموع الرساميل والسلطات التي تخول لشبكة ما إمكانية تداولها .ينبغي التسليم بأن الرساميل يمكن أن تتخذ أشكالا متعددة، إذا ما تطلب الأمر تفسير بنية وحركية المجتمعات المتمايزة.

3-4-3-العلاقة بين الرأسمال الاقتصادي والاجتماعي :

لقد عاب عالم الاجتماع الفرنسي **بيار بورديو** منذ الستينات على علماء الاقتصاد افتراضهم باشتغال رأس المال الاقتصادي بشكل مستقل ومنفصل ، وافتراضهم بحدوث التراكم الاقتصادي وفق النماذج الاقتصادية الصرفة . وقد بين بورديو في مقابل ذلك أن إعادة إنتاج رأس المال الاقتصادي وتناميه يفترض بالضرورة حالة من تحوله نحو أشكال أخرى من رأس المال ، ومنها الرأس المال المدرسي والثقافي ، واللغوي الرمزي ، ومن ثم تحوله نحو رأس مال اجتماعي[1] . بعبارة بورديو الأشمل . وهكذا فان رأس المال الاجتماعي برأي بورديو يختزل كل أشكال رؤوس الأموال غير الاقتصادية التي يمكن للنماء الاقتصادي أن يتحقق بدونها . ويعرفه على انه " مجموعة من المصادر المتوافرة أو الكامنة المرتبطة بملكية شبكة دائمة من العلاقات الممأسسة عبر التعارف المتبادل ، والمرتبطة بالانتماء إلى مجموعة من الأعوان المتحدين بروابط مستقرة ومثمرة قائمة على تبادلات مادية ورمزية متلاحمة ".

- **مثال على ضرورة توفر الرأسمال الاجتماعي لتحقيق الرأس المال الاقتصادي :**

لقد بدا مفهوم رأس المال الاجتماعي يبرز في بعض الدراسات بوصفه المفهوم السوسيولوجي الأكثر قدرة على فهم طاهرة المقاولة النسائية ، كما بدأت بعض الأدبيات تؤكد على اعتماد المرأة باعثة المؤسسة الاقتصادية الخاصة (أكثر من الرجل وبشكل مختلف عنه) على جملة من التحالفات الاجتماعية وشبكة

[1] **BOURDIEU** Pierre . « **le capital social , note provisoires** » . texte reproduit in antoine . Bevort et michel Lallement , Le capital social , p31 .

من العلاقات الاجتماعية التي تستثمر فيها الرصيد العلائقي للأهل وخاصة للأب والزوج والأبناء بشكل مجد .

يوظف اليوم مفهوم رأس المال الاجتماعي بشكل معمق في مقاربة ظاهرة الفقر وسياسات مكافحته عبر آلية القروض الصغرى وتشجيع الفقراء منها المرأة الفقيرة ، على بعث مؤسسات متناهية الصغر ، ومساعدتها على بناء مهارات الانتظام والتفاوض الاجتماعي بهدف كسر طوق الفقر وإحداث التغيير . كما يقع اعتماد المفهوم في تحسين أداء آلية تشكيل نساء الشرائح الفقيرة للمجموعات المتضامنة المعتمدة من قبل من مؤسسات الإقراض متناهية الصغر . فالمرأة تنسج علاقات اجتماعية وصداقات وتحالفات مع وعبر مختلف الجمعيات والمنظمات التنموية العاملة في المجال

3-5-مفهوم العنف والسلطة الرمزيين :

لكي نفهم بشكل واضح استعمال هذين المفهومين عند بورديو لا بد من الوقوف أولا عند التصور الماركسي للعنف والسلطة، وهنا سنأخذ أحد النماذج الواضحة في علم الاجتماع الألماني والتي تعتبر محطة أساسية في قلب التنظير السياسي ، إنه عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، يذهب هذا الأخير في نفس تصور ماركس للعنف، فيعتبر أن العنف المادي– أو بتعبير بورديو العنف البوليس ي -تربطه علاقة حميمية بالدولة فمنذ القديم اتخذت التجمعات السياسية المختلفة ... العنف المادي وسيلة عادية للسلطة . وعلى العكس من ذلك يجب أن نتصور الدولة المعاصرة كجماعة بشرية تطالب بحق احتكار استعمال العنف الفيزيائي المشروع لصالحها ماكس[1].

تكلم بيار بورديو كثيرا على" إعادة إنتاج العنف الرمزي " والذي يرتكز أساسا على تغيير النظام " فالعنف

الرمزي بدوره وسيلة لممارسة السلطة فهو شكل من أشكال السلطة تمارس على فاعل اجتماعي بتواطؤ منه ، وكيفما كان الحال فهذه الصياغة خطيرة، لا تفتح الباب أمام مناقشات مدرسية حول مسألة معرفة ما إذا كانت السلطة تأتي من أسفل وإذا ما كان المسود يرغب في الحالة المفروضة عليه فإن أشدها" أشكال العنف "هو ذلك الذي يمارس في نظام الأشياء.

إن العنف الرمزي حسب بيير بورديو هو عنف غير مرئي، لطيف ولين وعذب، يقوم على إلحاق الضرر بالآخرين عبر اللغة والتربية ..، ويعتبر العنف الرمزي حسب بورديو بأنه عنف خفي وهادئ ومجهول من قبل ممارسيه وضحاياه في آن واحد [2]...، إلى جانب ذلك يذهب بيير بورديو في كتابه" إجابات "إلى انه" يمكن أن يحقق العنف الرمزي نتائج أحسن مما يحققه العنف السياس ي البوليس ي "...وهذا هو جوهر اختلاف بيير بورديو مع التيار الماركسي، وهنا يعود في نفس المؤلف السابق إلى التصريح على " أن احد اكبر مظاهر النقص في الماركسية هوانها لم تخل مكانا لمثل هذه الأشكال اللطيفة من العنف – أي العنف الرمزي – التي هي فاعلة ومؤثرة حتى في المجال الاقتصادي."

وهكذا يتبين أن الفكر يتخذ شكلين رئيسيين عند بورديو الأول هو العنف المادي ومظاهره مختلفة ، والثاني هو العنف الرمزي الذي بين بورديو بعض وسائله ومدى فعاليته في تثبيت دعائم الدولة والسلطة

[1] **عليوة** محمد ، مرجع سابق ، ص 146

[2] **بورديو** بيير ،" **العنف الرمزي ، بحث في أصول علم الاجتماع التربوي**" ، ترجمة نظير جاهل ، بيروت ، المركز الثقافي العربي ، 1994 .

السياسية ، من هنا يبدو انه من المستحيل الحديث عن مجتمعات إنسانية خالية من العنف فهو ظاهرة أكيدة في تاريخ المجتمعات البشرية .[1]

تتمتع إذن السلطة الرمزية بمجموعة من المميزات والخصائص:

- لها القدرة على تكوين المعطى عن طريق العبارات اللفظية.
- لها قدرة على الإقناع، وإعطاء تصور حول العالم أو تحويله، ومن ثم قدرة على تحويل التأثير في العالم وبالتالي - العالم نفسه.
- تعتبر بمثابة عصا سحرية تمكن من بلوغ ما يعادل قوة طبيعية أو اقتصادية، وذلك بفضل قدرتها على التعبئة.
- السلطة الرمزية هي شكل من أشكال السلطات الأخرى.

➢ **المؤسسة التعليمية كصورة من صور العنف الرمزي" :**

إن كل فعل بيداغوجي هو موضوعيا عنف رمزي لكونه يفرض التعسف الثقافي من طرف سلطة تعسفية ... "تنطلق المقاربة الإمبريقية للمؤسسات التعليمية في الجهاز المفاهيمي لبيير بورديو من مبدأ تكافؤ الفرص، فإذا كانت المؤسسة التعليمية كحقل يتمتع باستقلال نسبي له قوانينه الخاصة، يستمد مادته الخام" التلاميذ "من المجتمع الذي ينتمي إليه بجميع مكوناته الثقافية، من عادات وتقاليد،"وهكذا فإن المؤسسة المدرسية التي كنا نعتقد في وقت ما أنها تستطيع إدخال شكل من الاستحقاق وذلك بتفضيل القدرات الفردية على الامتيازات الوراثية تنزع إلى إقامة عبر العلاقة الخفية بين المقدرة المدرسية والإرث الثقافي نبالة دولة حقيقية ،سلطتها وشرعيتها مضمونة بواسطة اللقب المدرس ي "فمجموع "الجينات المتوارثة "تعمل على ترسيخ هذه المكونات عن طريق شحن التلميذ منذ طفولته بمجموعة من القيم التي لا تبتعد في مضمونها عن عادات وتقاليد المجتمع الذي تنتمي إليه بشكل غير ملموس ومرئي،لتعطينا مجتمعا" مربى "سيعمل في ما بعد بدوره على إمداد هذه المؤسسات بالمادة الخام وهكذا دواليك، وفي حال فشلت عملية التربية فإن المؤسسة تضطر لإعادة إنتاجه عبر مفعول ارتجاعي. إلا أنها في نفس الوقت تعمل على تكريس التفاوتات الرمزية -المادية لدى الطبقات الاجتماعية، فإذا أخذنا مثال اللغة مثلا فإن التلميذ الذي يملك رأسمال مادي مرتفع تجده يختزن رصيدا معرفيا هاما مقارنة مع الفقير، وبذلك فالأسرة تستثمر الرأسمال المادي لتحوله إلى رأسمال ثقافي، فالأول تجده يتعامل بواسطة بروتوكول لغوي خاص به يعبر عن مستواه الثقافي، وبذلك تكون فرصة الغني أكثر بكثير مما لدى الفقير، إن عدم تكافؤ الفرص l'inégalité des chances هو قمع ذهني تقوم به المؤسسة بتواطؤ مع المجتمع د ون أن نحس أو نشعر به.[2]

ويوضح كذلك بوردي وان الهابيتوس الذي يتشكل ويكتسب في الأسرة يعتبر أساس عملية بناء الخبرات التغليمية ، كما يشكل الهابيتوس الذي تصوغه المدرسة فيما بعد أساس عملية بناء الخبرات التالية مثل استقبال واستيعاب كل الرسائل الخاصة بالثقافة أو الصناعة أو بخبرات العمل .[3]

---

[1] **بورديو** بيار ،" **السلطة والرمز** "، ترجمة عبد السلام بن عبد العالي ، الجزائر ، دار توقبال ، الطبعة 2 ، 1990 ، ص 80

[2] نفس المرجع ، ص 147

[3] **شتا** السيد علي ، " **المدرسة الظاهراتية والمدرسة الاجتماعية المعاصرة** " ، مصر ، المكتبة العربية للطباعة ، 2004 ، ص 58 .

4- Emile Durkeim (إميل دور كهايم) (1858-1917) : الإنتقال من التشابه إلى الإختلاف وظهور تقسيم العمل

دور كهايم عالم اجتماع فرنسي وهو الذي وضع قواعد المنهج في علم الاجتماع ويعتبر إسهام أساسي جدا في علم الاجتماع ، تكلم عن الوقائع الاجتماعية وهي تعبر عن كيانات اجتماعية كالأسرة والدين... وكلها تخضع لنظام محدد وأن المجتمع عنده كيان مستقل خارج عن نطاق الأفراد ، معناه دوركايم حدد قواعد لهذه الحقيقة الاجتماعية أو الظاهرة الاجتماعية كما لو كان المجتمع موجود خارج نطاق الأفراد ، هذه الظواهر خارجية وموضوعية و مستقلة و قهرية ، معناه هي موجودة بصرف النظر عن وجود الأفراد . و عالم الاجتماع يدرسها من الخارج من خلال تطبيق قواعد العلم بشكل صارم (أي ندرس الظواهر الاجتماعية كأشياء) .

ولكي يثبت لنا هذا درس في علم الاجتماع ثلاثة موضوعات مهمة وقدم إسهامات ووضح فيها كيف توجد وتتجسد قوانين المجتمع (أي طبق ذلك المنهج على دراسة هذه الموضوعات الثلاثة) :

أول موضوع هو **تقسيم العمل الاجتماعي** ، حيث نشر كتابه " **في تقسيم العمل الاجتماعي** "[1] في سنة 1893 م ، ففي دراسته لتقسيم العمل فالقانون الأساسي لتقسيم العمل هو تحول المجتمعات من المجتمعات المتجانسة إلى المجتمعات غير المتجانسة ، تحول المجتمعات التي تقوم على التضامن الآلي إلى المجتمعات التي تقوم على التضامن العضوي .

يعد شكل التضامن احد مميزات ومحطات التفريق بين المجتمعين القبلي والحضري حيث يسود التضامن الآلي في الأول المبني على الجماعة وعدم تقسيم العمل بينما يسود في الثاني ما يعرف بالتضامن العضوي أين يظهر تقسيم العمل بشكل واضح وجلي . يفيد النموذج الدوركايمي بان المجتمعات ذات التضامن الآلي لا تعرف سوى أشكال الملكية الجماعية

يرى إميل دور كايم أن المجتمعات التقليدية ذات التضامن الميكانيكي المنبثق من ضمير جماعي صارم وشديد وشرع قهري مسيطر ، والمجتمعات العصرية ذات التماسك والتضامن العضوي المنبثق من ضمير جمعي ضعيف المدعم بتوزيع متكامل للأدوار رغم اختلافها وقانون إصلاحي مصادق عليه . في هذا النوع الثاني التقسيم الاجتماعي للعمل يتفاقم ويتسع مولدا انسجام اجتماعي ، ومن ثم فكمنبع للتضامن الاجتماعي ، هذا التقسيم يمتلك على خاصية أخلاقية ومعنوية لابد عليه أن يولد تضامنا وتماسكا يسمح بتحقيق التوازن والاستقرار وإلا فسينجر في حالة غياب هذا التماسك الاجتماعي ما يعرف بحالة الآنوميا وهي فقدان واضمحلال المجتمع لمعاييره التنظيمية ، غير أن حتى يتم مقاومة هذه الصيرورة الطبيعية المنبثقة من الفردية والأنانية . كان من الضروري إقامة نسق من القيم الصارمة وتنشئة اجتماعية معززة ، وذلك لتغطية النقائص والاضطرابات الناتجة عن عدم تكيف وتأقلم الهيئات التقليدية والبنيات المهنية الشديدة الاندماج لتوجيه وتأطير الأفراد والأشخاص . إن محرك التغير الاجتماعي هو زيادة حجم وكثافة المجتمعات ماديا ومعنويا .

كانت الجماعة الغالبة في التاريخ الغابر لا تسيطر على الجماعة المغلوبة سياسيا واجتماعيا وثقافيا بل تكتفي بالنهب الاقتصادي ، فالنزاع الذي كان يحدث بين الجماعات البشرية قبل اكتشاف الزراعة لم يكن يؤدي إلى نشوء الدولة ، إذ أن الجماعة الغالبة آنذاك لا ترى فائدة في السيطرة على الجماعات المغلوبة ولهذا كانت تكتفي بنهبها ثم ترجع إلى مقرها . فالشكل البدائي للمجتمع لا يتميز بوجود ملكية خاصة بل بملكية جماعية ، الملكية المشتركة أو الملكية القبلية مع غياب السلطة السياسية أي غياب آلة الدولة

[1] **DURKEIM** Emile , **« de la division de travail social »** , paris , PUF 1978

تكلم عن **العامل الديموغرافي (السكاني) :** وهنا يقصد به الارتباط بين عدد السكان ومستوى المعيشة ، مما يولد انعكاسات على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والارتباط بين حجم السكان والعمالة والبطالة ومستوى الأجور والمعيشة واستعمال الآلات ، مما يؤثر على الأفراد وفي التركيبة الاجتماعية للمجتمعات البشرية ، وأن أهمية العامل الديموغرافي تأتي نتيجة للحركة السكانية زيادة أو نقصانا. وكثافة السكان وتوزيعهم داخل المجتمع . وعليه فإن التقدم والتخلف مرهونان بالحركة السكانية ، ولهذا صار العامل السكاني حاسما في عملية التغير الاجتماعي . وهذا ما ذهب إليه إميل دور كايم حين قال بأن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى تقسيم العمل الاجتماعي ، ومن ثم يكون هناك تقسيم أو انتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي والذي يرجع إلى العامل السكاني . مما يصنع أسرة متغيرة في كثير من وظائفها وقد يحدث نتيجة تغير البناء الاجتماعي .

الموضوع الثاني الذي درسه هو موضوع **الانتحار** وقدم فيه إسهام كبير جدا واعتمد على الإحصاء (هو أول من ادخل الإحصاء لعلم الاجتماع) ، و توصل إلى إثبات علاقة قوية بين التضامن وبين الانتحار فكلما زاد التضامن الاجتماعي يقل الانتحار و كلما نقص التضامن كلما تفكك المجتمع وبالتالي يزداد الانتحار . وقسم الانتحار إلى أربعة أنواع سوف ندرسها بالتفصيل في الدرس .

الموضوع الثالث الذي درسه هو **الظاهرة الدينية** درس بعض الديانات القديمة وقال بأن الدين يؤدي إلى التضامن الاجتماعي ويعتبر أداة ليحافظ المجتمع على تماسكه .

➢ الآنوميا :

الآنوميا في نظر دور كايم تشكل حالة غياب القواعد التنظيمية وضعف اندماج الأفراد داخل المجتمعات المتولدة من علاقات اجتماعية فقدت ولا تزال تفتقد التزاماتها بالمعايير الجماعية المشترك فيها . ويشير في هذا الباب إلى ثلاثة أنواع وهم الأزمات الصناعية والتجارية ، الصراع بين العمل ورأس المال وفقدان الانسجام العلمي بسبب التخصص السريع والمذهل ، ويرى أن هذه المشاكل تنمو وتتطور بفعل غياب الاتصال الذي يمنع النمو الطبيعي للقواعد ، ويستند في ذلك بأمثلة كالأزمة الصناعية (التضخم) الناجمة عن تجاهل المنتج لحاجيات المستهلك ونقص التقارب وزيادة التنافر الإعلامي الذي يولد حتما التباسات وتأويلات خاطئة في الأخبار المتنقلة والإعلام بين الأفراد والجماعات ، كل هذا يؤدي إلى تفكك التضامن الجماعي وذلك بسبب توتر المعالم والمعايير التي من شانها الحفاظ على التماسك والاندماج الاجتماعي .[1]

الآنوميا لا تظهر إلا إذا كان تلاصق وتقارب الأطراف والأعضاء الاجتماعية غير كافي . إن نقص التلاحم والترابط وكذا التفاعل بين عناصر النسق هو سبب ظهور الآنوميا وليس ضعف وانهيار الضمير الجمعي . ليست طبيعة الضمير الجماعي في حد ذاته الذي هو وراء ظهور وانتشار الآنوميا وإنما عدم تحقيق شروط التضامن العضوي بين العناصر التي من المفروض تكوين هذا الالتفاف الاجتماعي .

في المجتمعات البدائية التقليدية ، كانت الشخصية الفردية موجهة من قبل الجماعة أو بما يعرف بالضمير الجماعي حسب دور كايم هذا الأخير كان يعكس تقريبا الضمير الفردي الذي لا يتحرك إلا بمقتضى ما تمليه عليه الجماعة ، فالشخص بفكره يدرك ويتحرك حسب أوامر وتوجيهات الضمير الجماعي للبيئة التي يعيش فيها ، فالقهر الجماعي كان جد شديد ، حتى أن كل محاولة انفرادية تبدو عديمة وإن أصر وتعنت ، تعرض للإقصاء والتهميش . وهذا عكس المجتمعات الحديثة التي تتميز بتنظيم وبتقسيم العمل ، أين الأفراد استطاعوا أن يخرجوا شيئا فشيئا من قيود القهر الاجتماعي الذي تفرضه الجماعة ليكونوا لأنفسهم نوع من الاستقلالية الذاتية في إطار منظم يحفظ لهم حقوقهم ويملي عليهم واجباتهم ، كل واحد على حدى حسب خصوصيات تقسيم العمل الاجتماعي (ادوار ومراكز مهنية مختلفة وتخصصات متنوعة والكل في نظام هيكلي معقد) .

[1] **بويحياوي** عبد الكريم ، مرجع سابق، ص 518

إن التنظيم التقليدي البدائي يبرز في شكل جماعات متشابهة أين الأفراد المشكلين لها يتقاسمون وحدة الحياة والمصير ، إن مبدأ القاعدة النظامية الاجتماعية في هذا المجتمع ليس اختلاف الجماعات والأفراد وإنما تشابههم . إن العلاقة التي تربط هؤلاء الأفراد هو نوع من التضامن الميكانيكي القائم أساسا على التشابه الذي يحميه الضمير الجماعي المقهر لكل اختلاف وانحراف محتمل . إن تطور تقسيم العمل هو الذي وضع هذا التضامن الميكانيكي في موقع اندثاري . لأن مبدأ العمل هو اختلاف الأفراد والجماعات ، مبدأ مخالف تماما لمبدأ التضامن الميكانيكي ، فتطور تقسيم العمل لا يمكن أن يحدث إلا بإبعاد وإضعاف مبدأ التضامن الميكانيكي ليحل محله نوع جديد من التضامن التكاملي بين الأعضاء المختلفة ويعرف دور كايم هذا التضامن المعقد الحديث بالتضامن العضوي وذلك نسبة إلى الأعضاء المختلفة والمتكاملة والمكونة للجسم العام . وهذا التضامن العضوي يحدد الضمائر الفردية التي تصبح أكثر استقلالية تحت غطاء التكامل والاختلاف ، مما يشترط على النظام أن يوفر قواعد بالمجتمع ككل إلى حالات مفاجئة من التوتر والتأزم .

إن مساهمة دور كايم بينت أن المجتمعات البدائية كانت قائمة على وحدة عناصرها ، وهذه الوحدة تتحقق بتقارب الأفراد فيما بينهم مع غياب شبه تام وكلي للاختلاف وتميز الوظائف الاجتماعية ، يشار لهذه الجماعة على أنها وحدة مطلقة تقصي الفوارق بين الأفراد .والوحدة مستوحاة من مبدأ التشابه . وهذا التجانس يوحي كذلك باقتصاد جماعي حيث تكون الملكية متقاسمة ومشتركة بين الأفراد ، هذا بالإضافة إلى أن توزيع المهام والنشاطات يخضع إلى الأعراف التقليدية ، بينما في المجتمعات المتقدمة الأفراد يتحصلون على هوية فردية مميزة تسمح لهم بالعيش بطريقة مستقلة عن الآخرين . ويكون الانسجام الاجتماعي بطبيعة الحال صعب التحقيق والحفاظ عليه بسبب غياب تضامن اجتماعي متميز . لتفادي هذا النقص الوظيفي توصل المجتمع إلى تطبيع تقسيم العمل الاجتماعي الذي استطاع أن يوفر التضامن الناقص والمميز والذي بفضله تحفظ الرابطة الاجتماعية . فهذا الإطار وظيفة تقسيم العمل اجتماعية محضة ، لأنها تدمج الأفراد في المجتمع الكامل . وهكذا فان التقسيم الاجتماعي ينتج الاختلاف والتمايز الاجتماعي .

يسمح لنا هذا التصور النظري بتفهم حقيقة بروز جماعات مصغرة بتضامن جماعي مميز ناجم عن تذبذب نسيج التضامن العضوي والتي تنشط داخل نظام عملي معقد . وكما هو الحال في الطبيعة التي تنفي الفراغ ، كذلك هو الشأن فيما يخص التنظيم البشري وخاصة في ميدان العمل بحيث تعمل هذه الجماعات الصغيرة ذات التضامن الميكانيكي جاهدة لملئ النقائص والفراغات الوظيفية الناتجة عن ضعف في استيعاب معايير تقسيم العمل وتطبيقها . فضعف استيعاب المجتمع لهذا التنظيم والذي هيأ له المجتمع البنية دون الوظيفة المناسبة يترتب عنه حتما ملئ واستغلال هذه الفراغات بمعلقات لاوظيفية بالنسبة للنظام واندماجه لجماعات الأفراد المتميزة .[1]

حينما يصبح النظام غير قادر على طرد وإقصاء كل العوامل اللاوظيفية التي أدت به إلى حالة الفساد والآنوميا فانه يتخذ أشكلا متعددة من الداخل كرد فعل على هذه الحالة المتوترة فتظهر جماعات صغرى تتحرك وتنشط بمبدأ التشابه فيما بين أفرادها واختلاف ما بين الجماعات الأخرى . في هذه المرحلة ينتشر الصراع الخفي الغير مصرح به بين الجماعات فيتحول إطار النظام إلى ميدان صراع على السلطة بين الجماعات المتنافسة .[2]

[1] نفس المرجع ، 521

[2] نفس المرجع ، ص 522

5- Vilfredo Pareto (فلفريدو باريتو) : الفعل المنطقي وغير المنطقي

كان (باريتو) في بداية المطاف عالماً اقتصادياً، ذلك أنَّه يعتقد بأن علم الاقتصاد علم حقيقي وأصيل ، ومع ذلك كان يشك بقابليته وقدرته على تفسير السلوك الاقتصادي، لهذا السبب اضطر (باريتو)" للاستعانة بعلم الاجتماع لمعرفة حقيقة السلوك الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه. وعند قيامه بتحليل الدوافع الإنسانية للفعل أشار إلى أنَّ الأنشطة الاقتصادية غالباً ما تتأثر بالمصالح المشتركة للجماعة، هذه المصالح تقيد سلوك الفرد وتجعله بعيداً عن الممارسات الأنانية وقريباً من مصالح الجماعة وأهدافها المشتركة . فالنظام الاجتماعي عند (باريتو) أكثر تعقيداً من النظام الاقتصادي.لكن السلوك الاقتصادي الخالص أو البحت إنما هو سلوك منطقي، وهذا السلوك ينطبق على النماذج السلوكية الأخرى لجوانب الحياة الاجتماعية، لكن السلوك الخالص يأتي من عواطف المصلحة. والمصلحة هي شكل من أشكال الرواسب التي تلعب الدور المؤثر في عملية التوازن الاجتماعي. والمصلحة سواء كانت مصلحة الفرد أم مصلحة الجماعة أم مصلحة المجتمع الكبير إنما هي حالة عقلية تدفع الفرد أو الجماعة للحصول على اكبر كمية من الربح من خلال ربط الوسائل بالأهداف التي أهمها أهداف البقاء والصحة والقوة والرفاهية. وتهتم المصلحة بالرفاهية المادية التي يمكن تخمينها مادياً من خلال الأساليب المنطقية والتجريبية. أمَّا الأنماط الأخرى للمصلحة كالمصلحة الاجتماعية والقيمية والفكرية فلا يمكن ضبطها وتخمينها علمياً لأنَّها أشياء ذاتية لا تخضع إلى القياس والتجريب.

إن بحث علم الاجتماع العام [1] وهو العمل السوسيولوجي الأهم لباريتو (1848 ، 1923) ، يستند بكامله إلى التمييز بين نمطين من الفعل ، الأعمال المنطقية التي نسميها طوعا اليوم الأفعال العقلانية من جهة ، والأفعال غير المنطقية من جهة أخرى . تتميز الأفعال المنطقية بالملائمة الذاتية والموضوعية بين الوسائل والغايات مثلا فعل المهندس الذي يحسب طول مسطح الجسر ، أو فعل المقاول الذي يقرر تطبيق تقنية جديدة لتخفيف تكاليف إنتاجه . أما الأفعال غير المنطقية حسب باريتو هي تلك الأفعال التي تتضمن غاية ذاتية إما مختلفة عن الآثار الموضوعية ، وإما أنها لا تتعلق بأية غائية موضوعية .[2] إذ أن الشخص المتحرك يميل إلى إعطاء تبريرات منطقية ، أي إعطاء تفسير موضوعي لأغلب أفعاله .

بالنسبة لباريتو ، تصف الأفعال المنطقية النطاق الاقتصادي بينما تشكل الأفعال غير المنطقية حقل الأبحاث لعلم الاجتماع ، فالغرض الرئيسي لعلم الاجتماع هو التفسير العلمي لأسباب وجود الأفعال غير المنطقية ودراسة تأثيرها على عمل المجتمعات وتغييرها . ولذلك يسعى باريتو من الفصل الرابع إلى العاشر من بحثه إلى إيجاد الجذور أو الأصول للأفعال غير المنطقية . انه يعطي لهذه الأصول اسم الرواسب . [3]

وقد صرح بأن دراسة العواطف الإنسانية والرواسب تعتبر ذات أهمية ، كما أشار إلى بعض الجوانب الأخرى كالافتراض البنائي الوظيفي حول التفاعل والتساند بين مكونات النسق الاجتماعي .[4] أمَّا دراسة الرواسب دراسة علمية وموضوعية فهي أمر شائك ومعقد، إذ لا يمكن إخضاعه للطرق العلمية في البحث والتحليل، وقدم باريتو عددا محدودا من العوامل التي اعتقد أنها تحدد وضع المجتمع والتغير الاجتماعي فبالنسبة للتغير نجده يؤكد فكرة وجود وانتشار رواسب معينة ، أو الميل نحو التصرف بأساليب معينة ويقصد بها تلك التي تتحقق لدى الصفوة الحاكمة .[5]

---

[1] **PARETO** Vilfredo, « **Trité de sociologie générale »** , Édition française par Pierre Boven, 1917

[2] **بودون** ريمون ، **بوريكو** فرونسوا ، مرجع سابق ، ص 92

[3] نفس المرجع ، ص 93

[4] **رشوان** حسين عبد الحميد أحمد ،" **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية "**، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1988 ، ص 101

[5] نفس المرجع ، ص 103

ويصنف(باريتو) الرواسب إلى الأصناف التالية :

1- رواسب الترابط
2- رواسب استمرار التجمعات
3- روابط إظهار العواطف من خلال الأفعال الخارجية
4- رواسب المؤانسة الاجتماعية
5- رواسب التكامل الفردي
6- رواسب الجنس

وتشير رواسب الترابط إلى تلك العادات الفكرية التي تدفع الإنسان لأن يوجد روابط بين أشياء معينة وأشياء أخرى مثل ربط الإنسان لفكرة الخير وربط فكرة الشر ببعض الأيام وفكرة الخير بأيام أخرى أو اعتقاد الإنسان بأن عينه اليمنى إذا حكته فإن هذا دليل خير وإذا صادف في طريقة حيواناً معيناً فإنه إمّا إن يتفائل أو يتشائم .

أمّا رواسب استمرارية التجمعات فتتمثل في ميل هذه التجمعات- إذا ما تكونت- بضرورة المحافظة على بقاء العادات والتقاليد والأفكار والقيم التي أوجدتها، كما يعد نظام الأسرة مثلاً آخر على ذلك، وتبرز رواسب إظهار عواطف الأفعال الخارجية في الانفعالات الروحية وفي الأنشطة السياسية والفكرية، فهي رواسب تجعل المجتمع يعبر عما يشعر به ومثال ذلك إن الناس بسبب اعتقادهم بإله معين فإنهم يحاولون القيام بفعاليات معينة تعبر عن اعتقادهم مثل القيام بالصلاة والطقوس الدينية المختلفة. ومما يلاحظ على رواسب المؤانسة الاجتماعية سعي الأفراد للتشبه بالآخرين كما هي الحال في المودة أو الأطرزة الذوقية والجمالية حيث يشتد تقليد الناس بعضهم لبعض.أمّا رواسب التكامل الفردي فتشير إلى الدافع المتعلق بضرورة حماية وحفظ النفس ضد كلُ ما يهدد أمنها وتوازنها والوقوف في وجه التغيرات التي تحدث في المجتمع أو التغيرات التي تحصل في الظروف الحياتية للأفراد، وأخيراً فرواسب الجنس قد تتخذ شكلاً يختلط فيه الزهد مع ترسب الجنس. علماً بأنَّ الرواسب السابق هي الدوافع الحقيقية للسلوك الإنساني سواء كان هذا السلوك اقتصادياً أم غير اقتصادي، لكن (باريتو) يرى بأنَّ الرواسب غالباً ما ترتبط بالمشتقات التي هي التبريرات العقلانية والمسوغات الفكرية للسلوك الاجتماعي أو السلوك الاقتصادي. فالرواسب هي قاعدة السلوك ومنطلقه الحقيق، بينما المشتقات هي الوسائل التي تبرر السلوك الإنساني بحيث يكون مقبولاً ومتوافقاً مع حقيقة العالم الخارجي.فلو نظرنا إلى السلوك الاقتصادي للمنهج الرأسمالي لوجدنا تفسيره بنظرية باريتو فالمنهج الرأسمالي ينطبق في سلوكه الاقتصادي من الرواسب التي يحملها رواسب الطمع والجشع والرغبة في الحصول على أكبر كمية من الأرباح، ولكي يحقق تلك الأهداف يعتد على عدد من المشتقات التي تبرر سلوكه الاقتصادي مثل استخدامه لتقنيات الإنتاج الحديثة واعتماده على طريقة عقلانية للدعاية والإعلان واستخدامه لنظام تقسيم العمل وغير ذلك. والمشتقات التي يتكلم عنها (باريتو) هي :

1- **التأكيد البسيط :** وهي أبسط المشتقات وتتمثل في الأوامر والتأكيدات البسيطة، التي تصدر من الآباء نحو الأبناء، فالأم تأمر طفلها بأن يتصرف تصرفاً معيناً لا لشيء وإنما لأنه يجب أن يتصرف كذلك.
2-**السلطة:** تتجسد من خلال التفسير الزائف للأحداث وذلك بالتأكيد على سلطة الماضي، سلطة العادات والتقاليد، سلطة القانون، أي إن الفرد يبرر أفعاله بتلك العادات والتقاليد والأقوال والحكم والآراء السائدةفي المجتمع .

3-**السير حسب المبادئ والعواطف:** حيث يحاول الإنسان في مثل هذا النوع من التبرير أن يثبت بان عمله أو تصرفه مطابق للأسس الحياتية أو الاجتماعية أو الحضارية أو العلمية، كأن يدعو أحد الناس إلى الحد من تزايد السكان مبرراً ذلك إن تزايد السكان سوف يجعل العامة من الناس تسيطر على مقاليد الأمور فيما بعد، وهذه دعوة منطقية لأنها تطابق الأسس والمبادئ حسب رأي صاحبها.

4- **البراهين اللفظية:** وفي هذا النوع من التبرير يستعمل الإنسان جميع أساليب القدرة الكلامية والألفاظ والتعبيرات التي لها قوة الإقناع، وكل أنواع اللباقة والتلاعب بالألفاظ والمعاني لكي يثبت إن البراهين العقلية والمنطقية تقف إلى جانبه وإن تصرفه صحيح، فنحن على سبيل المثال نصف نظاماً بعينه بأنه ديمقراطي لأنه يحقق مصالح الجماهير، هذه العبارة غامضة غير محددة من وجهة نظر"(باريتو)، وهي من الأدلة اللفظية الزائفة التي يلجأ إليها كثير من رجال السياسة، فلا بد من تحديد ماذا نقصد بمصطلح الديمقراطية؟ وماذا تعني مصالح الجماهير؟ وكيف تحقق الديمقراطية مثل هذه المصالح؟ وإنما غاية ما في الأمر إن بعض الناس يمارسون تأثيراً سيكولوجياً على الآخرين، وهذا بدوره يعدّ إلا ضرباً من السلوك غير المنطقي، وترجع أهمية هذه الفئة بالذات من المشتقات إلى إنها تتضمن كافة وسائل التأثير على الناس، لاسيما حينما تستخدم كلمات لها تأثيرها السحري على الجماهير . اذن وجد (باريتو) نفسه غير قادر على تفسير الظواهر الاقتصادية بنظريات وقوانين اقتصادية لهذا اتجه إلى علم الاجتماع لمساعدته في تفسير العديد من الظواهر الاقتصادية الغامضة التي تجابه حقل الاقتصاد، وعند قيامة بتحليل الدوافع الإنسانية للفعل أشار على أنَّ الأنشطة الاقتصادية للأفراد غالباً ما تتأثر بالمصالح المشتركة للجماعة. هذه المصالح التي تقيد سلوك الفرد وتخضعه لمصالح الجماعة. ولكل سلوك اقتصادي دوافعه الذاتية ونتائجه الموضوعية، فحرق المواد الغذائية وقت دفن الميت من قبل سكان (مجتمع داهومي) ينطلق من الأفكار الدينية البدائية التي يحمله أبناء هذا المجتمع. إلاَّ أنَّ لمثل هذا السلوك نتائجه الايجابية على وحدة هذا المجتمع. كما أنَّ تحريم الهندوس ذبح البقر وتناول لحومها له آثاره السلبية التي تتجسد في حرمان المجتمع من ثروة حيواني هائلة، كذلك له نتائجه الايجابية المتمثلة في تماسك المجتمع الهندوسي وتحقيق وحدته.

6- الهدية أو الهبة ل: Marcel Mauss (مارسيل موس)

يعتبر مارسيل موس (1872 – 1950) واحدا من اكبر رواد الأثنولوجيا الفرنسيين ، كان ذا تأثير عميق في العلوم الاجتماعية والإنسانية بما خلفه من ارث فكري بالغ الثراء في علم الاجتماع الديني وفقه اللغة (الفيلولوجيا) وتاريخ الأديان والأثنولوجيا ، كتب عدة مقالات أهمها **"مقالة في الهبة" Essai sur le don** » سنة 1924 . ويعد كتاب مقالة في الهبة أهم النصوص في علم الاثنولوجيا في موضوع الهبة ولعل ذلك يعود الى التاثير الحاسم لهذا البحث الاثنولوجي في مسار الدراسات الاثنلوجية سواء الفرنسية منها أو الأنجلوساكسونية .

يدرس مارسيل موس في هذا الكتاب طبيعة بعض أشكال التبادل الاقتصادي وعلاقتها بما هو روحي وبما هو أخلاقي ورمزي " التبادلات والتعاقدات في الحضارة الاسكندنافية ، كما في عدد كبير من الحضارات كانت تتم تحت شكل تبادل للهدايا بصفة اختيارية في الظاهر ، والحال أنها كانت تتم في الواقع بصفة قسرية ، إذ تستلزم كل هدية الرد عليها بأخرى " .[1]

شدد مارسيل موس على الطبيعة الإلزامية والذاتية للهدية وأشكال التبادل الأخرى. لقد أوضح أن الهدية ترتبط بشكل جوهري بالطريقة التي تحدد بها السلطة والتراتب في المجتمع لان مستلم الهدية يكون في وضعية اقل في مقابل الذي أهدى الهدية ما لم يتخلص من مديونيته عن طريق القيام بإرجاع ما هو مساو للهدية المستلمة.

هناك تنويعات لا حصر لها على سلم تبادل الهدايا في صيغة الأخذ والعطاء ، ويعد تبادل الهدايا هو المألوف أكثر . أؤدي أنا ثمن كأس الشاي الأول فتدفع أنت ثمن الكأس الموالي . التكافؤ يعني المساواة . فإذا دعوت صديقا لتناول العشاء في احد المطاعم الفاخرة ، فانه سيقوم بالشيء نفسه بعد فترة معينة . إن وجود مثل هذه العادات في حد ذاته ، وبالتالي وجود هذا الشعور بأننا مضطرون إلى رد الجميل .هذا

[1] **موس** مارسيل ، **"مقالة في الهبة ، أشكال التبادل في المجتمعات الأرخية وأسبابه"**، ترجمة وتحقيق وتعليق محمد الحاج سالم ، لبنان ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2014 ، ص 20

الشعور قوي جدا بحيث يفرض إكراهات قوية على جميع أولئك الذين يحاولون رغم إمكانياتهم الهزيلة حفظ ماء الوجه .[1]

يذهب **آلان كايي** إلى أن اهتمام مارسل موس بالهبة أو اقتصاد التبادل أملته النزاعات الاقتصادوية النفعية السائدة عبر التاريخ ومازالت ، والتي سعت إلى تفسير العلاقات داخل المجتمع بالمنطق الاقتصادي . كانت مقالة في الهبة ضد هذه النزعة . يقول موس : " ليس الإنسان دائما حيوان اقتصادي " . على هذا الأساس من الضروري أن نلفت الانتباه إلى ما سماه جاك غودبو " الإنسان الواهب " وهو إنسان قائم بيننا الآن ، فنحن مازلنا نعيش في مجتمع مزدوج : مجتمع لاشخصي يقوم على السوق والعلم والإدارة ...ومجتمع بدائي قائم على علاقات القرابة والجوار والصداقة والشبكات التضامنية والقانون الهبوي لموس مازال فاعلا فيه : **هب ، خذ ، رد** .[2]

انتهى مارسيل موس في خاتمة مقاله عن الهبة إلى خلاصات مهمة ، منها ما تعلق بجملة من المبادئ في الأخلاق والاقتصاد و الاجتماع والسياسة ، و منها ما تعلق بتأسيس بعض التصورات المنهجية في علم الاجتماع .

أما في الخلاصات الأخلاقية فقد دعا موس إلى ضرورة استعادة مبادئ الإنفاق النبيل الذي يتضمن واجب الأثرياء تجاه دولتهم ومجتمعهم ، فعلى التجار والرأسماليين حسب موس أن يتعهدوا بتمويل المشاريع العمومية والحفلات الفنية والمآدب العامة و تجهيز الجيوش ، ولابد للرأسماليين أن يهتموا بصفة الفرد وحياته وتعليمه وأن لا يترك تحت رحمة القوانين الجبرية الباردة للسوق الرأسمالية .

وأمام برود القوانين الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة ذات الجذور الرومانية والسكسونية تبدو دعوة موس إلى استعادة مبادئ الإنفاق النبيل وقيم العطاء و التقدمات الشاملة ذات خلفية أخلاقية و اجتماعية صميمة ، لكن موس يبدو واعيا بمختلف محاذير استعادة مبادئ الإنفاق النبيل في المجتمعات المعاصرة ، و نبه إلى أنه لا ينظر إلى استدعاء سياقات البوتلاش و تطبيقها في المجتمعات المعاصرة ، لكن تصوراته الاجتماعية لما يجب أن تكون عليه المجتمعات المعاصرة ترتكز أساسا على العمق الأخلاقي لقوانين التبادل القديمة و التي يمكن ترجمتها عمليا بتأسيس صناديق المساعدة الأسرية لفائدة العمال ، وكذلك تكريس قانون التأمين ضد البطالة وتعميمه على الأفراد ، واحترام الحق النقابي و تأسيس صناديق الادخار والتعويضات والشركات التعاونية من قبل أرباب العمل لحماية الفرد من شبح البطالة والفقر ، فهذه المؤسسات الاجتماعية تستمد جذورها من مبادئ الهبة والسخاء والعطاء الملزم والكرم ، هي الكفيلة باستعادة الجوهر الأخلاقي لمقولة التبادل بعد أن تراجعت بحدة أمام طغيان منطق السوق الرأسمالي الصاعد بحدة أواخر القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين ، والذي يهدد بضرب كل أسس الانسجام الاجتماعي والذي ظل لقرون طويلة الضمانة الأخلاقية لاستمرار الجماعة .

ولابد للمجتمعات الرأسمالية أن تستعيد الوازع الأخلاقي لقوانين التبادل القديمة لأنه لاحظ أن أشكال التبادل التجاري المعاصرة لم تختلف كثيرا عن أشكال التبادل القديمة ، فالتاجر والرأسمالي والمصرفي يستهدفون تحقيق مصالحهم الفردية تماما مثلما كان يفعل النبلاء وزعماء القبائل في الحضارات القديمة ، لكن الفرق يكمن في أن النبيل كان يجمع المال لا لأجل كنزه بل من أجل إنفاقه طلبا للسيادة المادية والروحية للجماعة .

---

[1] **الوكيلي** يونس ،" **تراث الأنتربولوجيا الفرنسية في تقدير الممارسة الفكرية لمارسيل موس** "، 2016 ، ص. ص32.33

[2] نفس المرجع ، ص 4

➢ **نظام البوتلاش :**

دراسة مارسيل موس عن بعض قبائل الهنود الحمر التي تعيش في الجزء الشمالي الغربي من أمريكا وهذه القبائل هي الكيوتيل ، الهايدا ، التسمشان .

يرتكز هذا النظام في أساسه على أن يقوم الشخص من ذوي المكانة و المركز الاجتماعي بتوزيع كوم من الأغطية في حفل رسمي كبير حيث يتبادلها مع أصحاب القبيلة ، وهذا التبادل الذي يتم بين الأفراد يصاحبه دائما بعض الطقوس والشعائر . وفي هذه المجتمعات تشتمل الهدايا على نوع من الإلزام حيث يتوجب على المهدى إليه أن يرد الهدية و بأحسن منها ، والامتناع عن القيام بهذا السلوك قد يزعزع المركز الاجتماعي للشخص و يقلل من هيبته ومكانته .

إن البوتلاش هي الوسيلة الوحيدة التي من خلالها يكتسب المكانة السياسية والمركز الاجتماعي ضمن نظام تراتبي طبقي ، كما وان البوتلاش يقر في نفس الوقت بوضع الواهب والموهوب ويجب على الشخص إعطاء المعطى له أن يمنح خلال احتفال بوتلاش ينظمه هو فيما بعد ما يوازي قيمة ما تلقاه على الأقل .[1]

هذه الطقوس تعمل على حفظ حقوق أطراف العلاقة في الأخذ والرد ولذلك فإنها تحقق الاستقرار وتدعم أواصر العلاقات داخل مجتمع القبيلة بالإضافة على أن هذا النظام الشعائري يهدف إلى اكتساب المزيد من الشرف و السمعة الطيبة وذيوع الصيت عن طريق المنح والعطاء والمبالغة في الرد والدليل على أن الشخص كثيرا ما يلجأ إلى إحراق هذه الأغطية ذات القيمة الاجتماعية العالية ، و أحيانا أخرى قد يحرق بعض ممتلكاته ليدل على استهانته بالأشياء و أن القيمة الاجتماعية عالية و أحيانا أخرى قد يحرق بعض ممتلكاته و يدعو غيره من الأشخاص الذين يحضرون حفل البوتلاش إلى مجاراته في أعمال و كلما أحرق و أتلف الشخص هذه السلع المادية كلما ارتفعت مكانته في المجتمع .

هدف الدراسة : محاولة إثبات أن النظم الاقتصادية في المجتمعات البدائية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظم الاجتماعية

نتائج الدراسة : إن عمليات التبادل لا تخلو من أبعاد اقتصادية

الحصول على المكانة الاجتماعية والهيبة تمثل أهمية للمتبادلين أكثر من الحصول على السلع المادية .

أن الطقوس والشعائر التي تمارس في البوتلاش تحافظ على الاستقرار الاجتماعي لأنها تنظم قضية الأخذ والرد و تدعم أواصر العلاقات بين القبائل . تحتل العلاقة بين السلع منزلة ثانوية بالنسبة للعلاقة بين الأشخاص .

7- نقد المقاربة الصراعية :

هذا الأنموذج ذات نزعة **إقتصادوية** وهو ينطلق من فكرة الوجود أو وحدانيته وهو يتناقض بشكل جذري مع النماذج العربية الإسلامية التي تنطلق من فكرة التوحيد ، ومن فكرة الازدواجية الوجودية **le dolisme** اي هناك خالق ومخلوق ، وهناك إنسان وطبيعة ، وهناك خير وشر ...

فالنماذج التي تتحدث عن الواحدية **le monisme** فهي تعني أن ثمة جوهرا واحدا في الكون على الرغم من كل التنوع الظاهر ، مما ينفي وجود الحيز الإنساني المستقل عن الحيز الطبيعي المادي كما ينفي الثنائية الناجمة عن وجوده ، ومن ثم فالقوانين التي تسري على الطبيعية (المادة) تسري على الإنسان .

[1] **بونت** بيار ، **إيزار** ميشال ، " **معجم الأثنولوجيا والأنتربلوجيا** "، ترجمة مصباح عبد الصمد ، لبنان ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 111

وبطبيعة الحال فكرة الواحدية تختلف جذريا على فكرة التوحيد التي تعني الإيمان بأن المبدأ الواحد هو مصدر تماسك العالم ووحدته وحركته وغايته ، وهو الإله الخالق خالق الإنسان والطبيعة وهو الذي يحركهم ويمنحهم المعنى ويحدد لهم الغاية النهائية ، ولكنه مفارق لهم لا يحل فيهم أو في اي مخلوقاته ولا يتوحد معها ، فعقائد التوحيد تترك للإنسان حيزه وتميزه واستقلاله عن الله وعن الطبيعة يتحرك فيه بحرية ، مما يجعله كائن مكلف ومسؤول ، له حقوقه وعليه واجباته . معناه هذه المقاربة تعتبر الإنسان الفرد ليس حر وغير واعي بل هو مقيد ، كما يقول ماركس ليس وعي الإنسان من يحدد وجوده بل العكس

إذن الاختلافات الجذرية في المنطلقات المعرفية ، ففي ظل الهيمنة التي تمارسها القيم الغربية على القيم الأخرى تجعل من عملية الاندماج الثقافي أو التثاقف أمر في غاية الصعوبة ، ولهذا نجد أن الأنماط القيمية الغربية منتشرة في الثقافة الجزائرية ، ولكنها لا تلعب نفس الأدوار ، ولا تقوم بنفس الوظائف التي تقوم بها في المجتمع الغربي ، ذلك أنها تصطدم في أغلب الأحيان بالحقائق المعرفية التي اشرنا إليها سابقا ، تصطدم بالمفاهيم والأفكار المسبقة عن القيم الغربية وبالرؤى العقدية والمعرفية ، فالثقافة الغربية رغم ما حققته من انجازات حضارية إلا أنها نزعت الإنسان من إنسانيته وجعلته إنسانا اقتصاديا ، أو جسميا أو جنسيا أو بمعنى آخر إنسان طبيعي ، فمفهوم الإنسان الطبيعي السائد في الفكر الغربي الذي يستند إلى النظرة الواحدية الكمونية المادية التي تستبعد أن تكون له لغة روحية أو مثالية ، يرتبط بمبدأ قوانين الطبيعة أو القوانين العلمية ، أو قوانين الحركة .

فالطبيعة في الخطاب الفلسفي المادي هي نظام يتحرك بلا هدف أو غاية ، نظام واحدي مغلق مكتف بذاته ، توجد مقومات حياتية وحركته داخله ، يحوي داخله ما يلزم لفهمه ، لا يشير إلى اي هدف أو غرض خارجه ، فمركزه وقوة دفعه كامن حال فيه ، وهو نظام ضروري كلي شامل لا يمكن لأي من المخلوقات تجاوزه ، تنضوي كل الأشياء تحته .

1- هذه المقاربة تعتبر الإنسان بلا حدود ، يتمتع بكل السمات الأساسية للطبيعة ، فهو مكتف بذاته ، مرجعيته ذاته ، ومعياريته ذاته ، لا توجد أية حدود أو سدود أو قيود عليه ، اجتماعية أو تاريخية أو جمالية فهو يعيش في الطبيعة الحرة ولا تتحكم فيه القيم والأعراف .

2- جوهر الإنسان الطبيعي ليس جوهرا إنسانيا ، مستقلا فريدا ، وإنما هو جوهر طبيعي مادي ، فالإنسان لا يختلف بشكل جوهري عن الكائنات الطبيعية الأخرى ، ولكن الاختلاف بينه وبينها هو الاختلاف في الدرجة وليس في النوع لذا فالإنسان في نهاية الأمر هو وأفكاره ، وتاريخه وأشواقه وأحزانه مجرد جزء من بناء فوقي وهمي يرد في نهاية الأمر إلى البناء المادي التحتي الحقيقي/ الطبيعة المادة وقوانينها .

3- معرفة الإنسان الطبيعي ، محدودة بحدود الطبيعة ، فالإنسان شانه شان الكائنات الطبيعية جزء من برنامج طبيعي مادي ذاتي الحركة والتنظيم بل يلاحظ أن الحيوانات العليا تشترك مع الإنسان الطبيعي في درجات من الذكاء ووسيلة من وسائل الاتصال والتنظيم الاجتماعي وأشكال الاقتصاد ، ومن هذا المنظور يمكن القول أن عقل الإنسان ليس له أية فعالية ، فوجوده ليس ضروريا لحركة الكون ، بل العقل والخيال ومقدرة الإنسان على التجاوز والترميز والتجريد (القيم) يشكل عوائق تقف في طريق محاولة الإنسان الإذعان للطبيعة والتحرك معها.

4- الإنسان المادي شانه شان كل الكائنات لا يعرف القلق أو التفكير في المجهول ولا يفكر في مصيره ولا مصير الكون ، ولا تعكر صفوه أية أسئلة معرفية فأسئلته كلها أسئلة عملية مادية محصورة بالبيئة والاحتياجات المادية المباشرة .

5- يمكن تغير قيم هذا الإنسان ودوافعه ونشاطاته على أسس طبيعية مادية ، فما يحركه هو أخلاقية مادية ، تستند إلى المنفعة والمصلحة والرغبة في البقاء ، قد يتوهم الناس أن القيم من لدن الإله أو من إبداع الإنسان وهذا وهم ، فمصدر القيم هو الطبيعة ، ومن ثم يمكن من خلال دراسة الطبيعة

وقوانينها المختلفة دراسة إمبريقية أن نصل إلى منظومات قيمية ومعرفية وجمالية . (طبيعية / مادية) تستطيع أن تعيش بها وان تحقق مصلحته ونقاءه المادي ولذته.

وبهذا تكون القيم الغربية حسب هذه المقاربة تنطلق من منطلقات معرفية تجرد الإنسان من إنسانيته ، إذ تعتبره جزء من الطبيعة وكامن فيها ، ولا يمكنه أن ينفصل أو يستقل عنها فهي حالة فيه وهو حال فيها . فيقول **إنجلز** عن اليد ليست عضو العمل فقط وإنما أيضا هي نتاج العمل ، فمن خلال العمل اكتسبت اليد البشرية هذه الدرجة الرفيعة من الإتقان الذي استطاعت من خلاله أن تنتج لوحات **رفائيل** ، وتماثيل ثورفالدسن ، وموسيقى باجانيني ، إن ما يتحدث عنه إنجلز هو استمرار النمو البيولوجي وليس النمو الروحي ، ولكن الإنسان ليس مجرد وظائف بيولوجية ، والنمو البيولوجي وحده حتى لو امتد ابد الآبدين ، ما كان بوسعه أن يمنحنا لوحات رفائيل ولا حتى صور الكهوف البدائية التي ظهرت في عصر ما قبل التاريخ .

ومن خلال هذه الرؤية المعرفية المادية للإنسان وما ينتجه من ثقافة أو ما يعتنقه من قيم ومعتقدات يمكننا تلخيص هذا الإنسان المادي الطبيعي في نوعين من الإنسان فقط هما الإنسان الاقتصادي والإنسان الجسمي الجنسي .

فالإنسان الاقتصادي : وهو إنسان ادم سميث الذي تحركه الدوافع الاقتصادية والرغبة في تحقيق الربح والثروة ، وإنسان ماركس المحكوم بعلاقات الإنتاج ، فيصبح كل هم هذا الإنسان هو تحقيق إشباع حاجاته الطبيعية ، وتحقيق تراكم في وسائل وأدوات إشباعها وما الفن أو الدين أو القيم ...ما هي إلا وسائل وطرق رمزية تمكن الإنسان من تطويرها من نماذج طبيعية سابقة ، فهذا الإنسان لا يعرف الخصوصية ولا الكرامة ولا الأهداف السامية التي تتجاوز الحركة الاقتصادية .

أما الإنسان الجنسي أو الجسماني : وهو إنسان **فرويد وبافلوف** الذي تحركه دوافعه الجنسية وغدده وجهازه العصبي ، وهو يعبر عن مبدأ اللذة ، ولا يعرف سوى متعته ولذته ، إنسان الاستهلاك والترف والتبذير ، وهو إنسان أحادي البعد خاضع للمجتمعات الغريزية متجرد من القيمة لا يتجاوز قوانين الحركة .

بالإضافة إلى هذه الرؤية المعرفية التي تستنبطها النماذج الغربية انطلاقا من الرؤية الدارونية للإنسان والثقافة هذه الرؤية الدارونية للإنسان والثقافة هذه الرؤية التي لا تؤمن بالخلق وتعتبر أن الإنسان ما هو إلا حالة تطورية من كائنات حيوانية اقل منه تطورا ، وابسط في التركيبة الفيزيولوجية .

ويمكن القول أن **الداروينية** هي النموذج المعرفي الكامن من وراء معظم الفلسفات العلمانية الشاملة ، إن لم نقل كلها ، حيث يرى دعاة الداروينية الاجتماعية أن القوانين التي تسري على عالم الطبيعة والغابة هي ذاتها التي تسري على الظواهر الإنسانية التاريخية والاجتماعية والثقافية ،ويرى داروين أن الكون بأسره سلسلة متواصلة في حالة حركة من الأسفل إلى أعلى ، ولن الإنسان إن هو إلا إحدى هذه الحلقات ، قد يكون أرقاما ولكنه ليس آخرها ، وعلى الرغم من صدق الرؤية الداروينية علميا وواقعيا إلا أن أنصاره يرون أن فرضية داروين نظرية صحيحة وحقيقة علمية ، وقرروا أن العلاقة بين الكائنات الحية في الطبيعة لا تختلف عن العلاقات بين الأفراد داخل المجتمعات والدول ، والثقافات . وعلى هذا وظفت الداروينية الاجتماعية في تبرير التفاوت بين الطبقات داخل المجتمع الواحد . وفي حق الدولة الغربية العلمانية المطلقة ، وتبرير المشروع الاستعماري الغربي على صعيد العالم كله ، فالفقراء في المجتمعات الغربية وشعوب آسيا وإفريقيا والصحراء على وجه العموم هم الذين اثبتوا أن مقدرتهم على البقاء ليست مرتفعة ، ولهذا فهم يستحقون الفناء ، أو على الأقل الخضوع للأثرياء ولشعوب اروبا الأقوى والأصلح ، ونفس القانون يسري على ثقافتهم وقيمهم ومعاييرهم .

ويمكن تلخيص الأطروحات الداروينية الاجتماعية في مجال الثقافة والإنسان على النحو التالي :

1- كل الأنواع العضوية ظهرت من خلال عملية طويلة من التطور ، وهي عملية حتمية شاملة تشمل كل الكائنات ، وضمن ذلك الإنسان ، وكل المجتمعات في المراحل التاريخية كافة .

2- العالم كله في حالة تطور دائم ، وهذا التطور يتبع نمطا واضحا متكررا برغم أن التطور قد يكون بطيئا وغير ملحوظ أحيانا وقد تأخذ شكل طفرة فجائية واضحة أحيانا أخرى .

3- تتم عملية التطور من خلال صراع دائم بين الكائنات والأنواع فالصراع دموي حتمي ، وهو صراع جماعي لا فردي .

4- السبب الذي يؤدي إلى تغير الأنواع هو الاختيار الطبيعي الذي يؤثر في جماعات الكائنات العضوية ويترك عليه آثار مختلفة .

5- تحقق الكائنات البقاء إما من خلال التكيف البراغماتي مع الواقع ، فتتلون بألوانه وتخضع لقوانينه ، أو تحقق البقاء من خلال القوة وتأكيد الإرادة النتشوية على الواقع والبقاء من نصيب الأصلح القادر على التكيف والأقوى القادر على فرض إرادته .

6- مهما كانت آليات البقاء ، فهي لا علاقة لها بأية قيم مطلقة متجاوزة ، مثل الأمانة أو الأخلاق أو الجمال ، فالبقاء هو القيمة المحورية في المنظومة الدارونية التي تتجاوز الخير والشر والحزن والفرح .

7- النوع الذي ينتصر يورث الخصائص التي أدت إلى انتصاره سر بقائه إلى بقية أعضاء النوع ، بمعنى أن التفوق يصبح عنصرا وراثيا .

8- هذا يعني استحالة وجود مساواة مبدئية بين الأنواع أو بين أعضاء الجنس البشري .

9- مع تزايد معدلات التطور ، يصبح هناك كائنات أكثر رقيا من الكائنات الأخرى ، بحكم بنيتها البيولوجية ، ومن ثم يصبح للتفاوت الثقافي أساسا بيولوجيا حتميا .

خلاصة الفصل :

إذن ومن خلال هذا المنظور الذي تستبطنه القيم الغربية والتي تصطدم مع الرؤية التوحيدية الإسلامية ، فانه لاشك أن قيم الثقافة الغربية يصعب عليها الاستيطان في الثقافة السائدة ، وحتى إن ظهرت بعض النماذج الأوروبية في النسق الثقافي السائد فإنها لا تلعب الأدوار نفسها ولا تقوم بالوظائف نفسها التي تقوم بها في نسقها الثقافي الأصلي فذلك يولد صراعات وتناقضات اجتماعية .

الفصل الثالث:
المقاربة التنافسية لتحليل سوق الصرف الموازي

تمهيد :

تحتل المنافسة مكاناً هاماً في النظام الرأسمالي، ويؤدي غيابها إلى ترهل هياكل الإنتاج وانعدام الكفاءة، وعدم الاستجابة لرغبات المستهلكين، وكذلك إلى إحباط مبادرات الابتكار، وإلى تحقق أرباح احتكارية لا يقابلها تطوير في العمل أو استجابة لاحتياجات السوق. ولقد اهتمت الدول الرأسمالية الكبرى بتطوير قوانين لمكافحة الاحتكار ومنع تركز القرار الاقتصادي في أيدي قلة من المنتجين. . ويقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على آلية السوق التي لا يمكن أن تؤدي وظائفها بكفاية إلا إذا اتصفت بالحرية والمنافسة التامة وعدم تدخل الحكومة، عندئذ لا يكون في مقدور أي من المنتجين أو المستهلكين بصفته المنفردة التأثير في الأسعار السائدة في السوق.

ويرى الفكر الليبرالي بأن تدخل الدولة في الاقتصاد من شأنه إحداث عقبة في وجه المنافسة وبالتالي النمو ، **فالدول غير المتطورة رهينة العلاقات الميكانيكية والبنى التقليدية وبالتالي لا تستطيع أن تنشأ مؤسسات مستقلة وحرة مثل البنوك والمصارف** . كما أن هذه الدول المتخلفة تستطيع أن تتكيف مع نظام اقتصاد السوق إذا وفرت شروط مثل أن تجعل الأفراد أحرارا .[1]

وكثمرة لعصر الاكتشافات في أروبا في القرن الخامس عشر وكذلك للصراع الذي بدأ يستعر منذ القرن السابع عشر بين الفكر اللاهوتي الكنسي والفكر العلمي كانعكاس لبدء الثورة الصناعية وبزوغ شمس النظام البورجوازي فقد تفتحت الأبواب أمام عصر التنوير (القرن الثامن عشر) الذي ذهب أعلامه من فلاسفة وعلماء وثوريين إلى أن الإنسان قادر على تغيير ظروفه المادية والروحية تغييرا ايجابيا (اي نحو الأفضل) بواسطة العقل ، والجهد الإرادي الواعي بعيدا عن جبرية المصير المحتوم الذي ترسمه قوى علوية من وراء ظهره . وقد انبثقت عن هذه الثورة العقلية ثورة علمية وعملية وأيضا فلسفية كرست فكرة التطور وبالتالي حتمية التغيير الاجتماعي . [2]

فالتطور الذي وصلت إليه هذه الدول لم يكن ولا يمكن أن يأتي من باب الصدفة ، بل هو نتيجة حتمية لسيرورة طويلة من التجارب والممارسات التي اكتسبها المجتمع من جيل إلى جيل والتي بمقتضاها استطاع المجتمع أن يختزنها وينميها حسب متطلبات بيئته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . بحيث لا يمكن إعتبار التجارب والنظم مستقلة عن العوامل التي تحرك المجتمع فهي وليدة هذه العوامل المتفاعلة .

إن كل تطور في حد ذاته ما هو إلا امتداد تراكمي لعدة تجارب وتغييرات ، لذا فلا يمكن أن نجرد أي إبداع من رواسبه العديدة والمتشعبة ، فأي نموذج نظامي ما هو إلا امتداد لسيرورة طويلة من التجارب والممارسات المرتبطة أصلا بتكوين مجتمع مميز ، وهذه الخصائص الخفية والمجردة يصعب إدراك حقيقة وجودها في نسق إجتماعي لم يساهم في نموها وتطويرها . ونقصد بمعنى السيرورة التاريخية لنمو وتطور التجارب في بنية معينة كمنتوج أصلي يخضع إلى قيم ومعايير أصلية وليس نموذج حيادي منقطع عن الأصالة الثقافية .

هذه الدول ذات الإقتصادات المتقدمة المعايير والقواعد والقوانين هي امتداد وتطور للنظم الاجتماعية ، فالمجتمع هو الذي أوجدها ، هناك تكيف بين المجتمع مع القوانين والنظم التشريعية ، كما أنها تغيرت بتغير الظروف المجتمعية وبالتالي ليس بينها صراع بل تلك القوانين متكيفة مع الذهنيات المستقبلة لها . هناك تكامل بين الذهني (القيم المجتمعية) والتقني (القواعد والقوانين ..) وبالتالي وصلت إلى تأسيس مكاتب الصرف عبر تاريخ طويل وعمدت إلى تشجيع القطاعات الإنتاجية مثل السياحة والصناعة كي يكون هناك العرض من النقد الأجنبي ، ثم فتح مكاتب الصرف وخلقت بينها منافسة ، هذه **الدول المتقدمة**

---

[1] ibid , p 55

[2] **الزعبي** محمد احمد ، " **التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي** "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة ،1991 ، 39

عندها مفهوم المؤسساتية ، والمؤسساتية عند تالكوت بارسونز هي تحويل جدلي منسجم ومشترك فيه (أي جماعي) بين القيم كتصور ومعايير كتماثل اجتماعي والقوانين والقواعد كسلوكات نظامية ، ليتضح في النهاية أن عملية التنمية قائمة على مؤسسات اجتماعية ونخص بالذكر المدرسة والأسرة عبر منظومة تربوية مهيكلة تسمح بتطوير وإعادة إنتاج القيم الأصيلة التي تسمح بالاستقرار . بذلك فقوة المجتمع حسب بارسونز تكمن في قدرته على تحويل القيم إلى معايير (التحويل والانتماء الجماعي لذلك التحويل) **فالأسواق الموازية يمكن اعتبارها وفقا لهذا المفهوم المادة الخام وتتحول إلى مكاتب الصرف (المؤسسات) عبر عملية المؤسساتية التي تعتبر تحويل كل ما هو خام إلى معلومة أو طاقة** ، فالنظام الغربي يهيمن عليه القطاع الخاص ويساهم في تنمية المشاريع ، كما أن نظامهم يسمح بالمبادرات الفردية ، فهي مرتبطة باقتصاد حر تتنوع فيه ميادين الاقتصاد الإنتاجية ، وبذلك نجد بأن عملتها مرتفعة لأن **اقتصادها قوي ليس فيه خلل وظيفي (disfonctionnement)** ، ففي هذا الفصل سوف نتطرق الى أهم المفكرين والنظريات والمفاهيم التي تندرج تحت هذه المقاربة والتي سنعتمد عليها في تحليل أسواق الصرف الموازية وذلك فيما يلي :

1- اليد الخفية محرك الحياة الاقتصادية عند Adam smith (آدم سميث) :

إن اقتصاد السوق قد وجد إمكانية للتطور في ظل النظام الرأسمالي ، بداية من القرن التاسع عشر. بداية من صيغة" دعوا الناس يعملون ، دعوا البضائع تتنقل" ليتم بذلك الدعوة إلى عدم فعالية تدخل الدولة في تسيير الاقتصاد وأهمية التدخل الفردي (الشخصي) في بلوغ الإشباع العام ، وهو ما يتأكد مع أفكار آدم سميث من خلال طرحه لفكرة اليد الخفية ،**Adam Smith) 1776)** التي تسمح ببلوغ المصلحة العامة والتوازن العام في السوق ، انطلاقا من البحث عن المصلحة الفردية ، بالاعتماد على آلية الأسعار. وبذلك ، تطرح فكرة حرية الاختيارات الفردية كمنطلق لبناء نظام للاقتصاد.

وأكثر من ذلك ، فبلوغ المصلحة العامة صحيح على المستوى العالمي ، حيث أن حرية التبادلات كما يطرحها" أ .**سميث**[1] **"و"دافيد ريكاردو (David Ricardo)**[2] " تسمح بترقية العلاقات التجارية الدولية ، التي تبنى بدورها على المزايا النسبية والتخصص لكل دولة .ويركز" **جان باتيست ساي** [3]" **(Jean Baptiste Say)** من جهته ، على كون أن اقتصاد السوق يعتمد على مسألة انسيابية الأسواق ، والتي لا يمكن أن تتحقق بصورة عامة ودائمة إلا بواسطة الاعتماد على الاختيارات الفردية في ظل أسعار سوق حرة ، مما يدفع إلى استخدام أمثل لعوامل الإنتاج ، عند الاستجابة لطلب المستهلكين. وهكذا، عرفت الفترة بين صدور كتاب آدم سميث" ثروة الأمم "ومنتصف القرن التاسع عشر، تكوين وتطوير نظرية السوق الحرة ذات التعديل الذاتي.

من ذلك قيام رجال الأعمال ب"حسابات عقلية "لتقسيم العمل فيما بينهم ، انطلاقا من المنافسة من أجل الاستحواذ على عوامل الإنتاج ، بالاعتماد على معطيات السوق ، المتمثلة أساسا في تحديد أسعارها بما فيها أجور العمال .فيتعلق الأمر، بتقرير رجال الأعمال" ما هي أكثر المشاريع نجاعة من وجهة النظر الاقتصادية "، وبالتالي ، فالقرار الاقتصادي يستند للمعطيات المحصلة من أسواق السلع ، وأسواق عناصر الإنتاج.

ولكن ، إلى أي مدى يمكن الحفاظ على حرية السوق؟ هنا يرى دعاة الليبرالية ، أن الإجابة تكون بالمطلق بمعنى أن التدخل الوحيد المسموح به في اقتصاد السوق هو ذلك الذي يعم على حماية" الانسياب

[1] **SMITH** Adam , **« Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations »** , traduction française de Germain Garnier , 1881

[2] **RICARDO** David, **« Les principes de L'économie politique et de l'impôt »** , traduit par Francisco Solano Constancio et Alcide Fonteyraud , 3em édition , 1847

[3] **BAPTISTE SAY** Jean, **« traité d'économie politique »** , un document produit en version numirique par jean marie tremblay professeur de sociologie au Cégep de Chicoutimi .

الطبيعي لقوى السوق ، في وجه أعمال التزوير أو العنف ، من داخل البلاد وخارجها ."أما في حال تدخل الدولة في عمل السوق فإن ذلك سينجر عنه آثار سلبية على أداء الاقتصاد، مثل الندرة والتضخم في حال تسقيف الأسعار وهنا مساس بالآلية الأساسية لحرية السوق، والبيروقراطية والحمائية الضارة بانسيابية السوق والاقتصاد معا . إن تعريف اقتصاد السوق هنا، لا يخرج في الحقيقة عن إطار توصيات آدم سميث ، من حيث الحرية الفردية ، وخدمة المصالح الفردية التي تعطي مفعولا بواسطة آلية اليد الخفية للسوق ، حيث يتم خدمة المصالح الجماعية ، كنتيجة . ثم إن المنافسة التامة ، هي سمة اقتصاد السوق في هذا الطرح ، إلا أن الوقائع تبرهن على صعوبة بلوغ هذا الوضع المثالي.

لقد أسس "آدم سميت "نظريته حول توازن الأسواق على فكرة سماها " اليد الحفية " ومفادها انه كلما سعى الأفراد لتحقيق مصالحهم الشخصية ترتب على ذلك تحقيق مصلحة المجتمع ، واعتبر أن أي تدخل للدولة من شأنه عرقلة النشاط الاقتصادي، وبالتالي يبقى دورها منحصرا في الحفاظ على النظام وحماية ممتلكات الأفراد .

ينطلق آدم سميث من إشكاليتان كبيرتان، أولهما هي كيفية الكشف عن الجهاز الذي يحفظ تماسك المجتمع ، أي كيف يمكن لجماعة كل فرد فيها يسعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية عن طريق العمل الخاص الذي يزاوله بحيث يكون متفقا مع حاجات المجموعة؟ وثانيهما هو كيف ينجح المجتمع في أداء هذه المهام اللازمة لبقائه بالرغم من عدم وجود سلطة تخطيط مركزية ومن انتفاء التأثير المؤدي إلى الانتظام والمتولد من التقاليد المتوارثة من القديم؟

وفي الإجابة عن هاتين الإشكاليتين يتوصل آدم سميث إلى آلية بواسطتها تسير مصالح الناس الخاصة وأهواءهم في الاتجاه الأكثر اتفاقا مع مصلحة المجتمع ، هذه الآلية هي التي أطلق عليها آدم سميث مصطلح" اليد الخفية." إذن اليد الخفية عند آدم سميث هي تلك القوانين والآليات التي تمنع شيوع الفوضى والظلم عندما يسعى كل فرد إلى تحقيق مصلحته الخاصة، وهذه الأخيرة في نظر آدم سميث هي الكفيلة بقيام نظام دقيق هو نظام السوق، الذي يسير وفقا لقوانين محكمة التي تعمل على توفير حاجات ورغبات الناس بفعالية كبيرة وبأسعار تنافسية ، غير أن قوانين السوق التي تحقق بها هذه الآلية" اليد الخفية " هدفها، لا تعدو أن تكون مجرد جزء من البحث الذي يقوم به آدم سميث ، فهناك إشكالية أخرى تشغل باله وهي" :إلى أين يسير المجتمع"؟[1]

إن آدم سميث وبعض الرواد الآخرين ، كانوا ينظرون إلى المجتمع على أنه كائن له حياته الخاصة ، ولذلك فهدف علم الاقتصاد تبعا لهذا هو الكشف عن الظواهر الاقتصادية ، ومنها تجنيب المجتمع ما يمكن أن يعرقل سيره الطبيعي ، وفي رأي سميث أن الجهاز الذي يجبر الفرد على أن يسير جنبا إلى جنب مع غيره من الأفراد، يؤثر في الجهاز الذي يتغير به المجتمع . ويستخلص سميث بأن قوانين السوق، بسيطة في أساسها ، وهي تبين بنوع خاص كيف أن دافع المصلحة الفردية الذاتية في بيئة من أفراد يحركهم هذا الدافع بالمثل يؤدي إلى المنافسة ، كما تبين كذلك كيف تؤدي المنافسة إلى توفير السلع التي يحتاج إليها المجتمع بالكميات التي يرغب فيها ، وبالأسعار التي هو باستعداد على دفعها. فالمصلحة الذاتية في نظر آدم سميث هي القوة المحركة" اليد الخفية "فهي التي تدفع الأفراد إلى العمل الذي يحققونه عن طريقة الربح الذي يسعون وراءه، وأما الشيء الذي يلجمهم على فرض الأسعار الفاحشة هو المنافسة.

ويضرب آدم سميث مثالا يبين فيه كيف تعمل القوة المحركة في خفاء لتحقيق الانسجام بين ما يطلبه الفرد لربح لنفسه وبين ما يحققه من جراء هذا السع ي للمجتمع فيقول" :لسنا نتوقع عشاءنا من كرم الجزار أو صانع الخمر أو الخباز، ولكنا نتوقعه من رعايتهم لمصلحتهم الذاتية ، إننا لا نخاطب إنسانيتهم وإنما

[1] **داودي** الطيب ،" **تقسيم العمل ، اليد الخفية والحافز الاقتصادي بين ابن خلدون وآدم سميث**" ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، العدد الثامن ، ص 8

نخاطب حبهم لذواتهم ، ولا نحدثهم أبدا عن الأشياء الضرورية لنا، وإنما عن المزايا التي يحصلون عليها ."

2-ابن خلدون (1332- 1406) :

ابن خلدون قبل آدم سميث بأربعة قرون يعتبر الحافز الاقتصادي أساس النمو المؤدي إلى التقدم والتحضر. فإذا كان تقسيم العمل واليد الخفية عند آدم سميث من أهم الموضوعات المدروسة التي نال بها رتبة الريادة فإن ابن خلدون قد أفاض قبله بأربعة قرون في نفس الموضوع ، فكان التعاون أو التخصص والحافز الاقتصادي من بين الكثير مما قدمه. ويرى كل من ابن خلدون وآدم سميث أن السبب الحقيقي في تقسيم العمل هو زيادة الإنتاج وتكوين الفوائض من أجل المبادلة والمقايضة مع إنتاج أناس آخرين أو دول أخرى، وبهذا يزيد الرخاء والازدهار المرغوب من كل البشر، وهكذا وجد آدم سميث أن تقسيم العمل، هو المحور الأساسي لثروة الأمة، يستند في التحليل الأخير إلى نزعة طبيعية لدى الأفراد للتحرك بفضل المصلحة الفردية. ومن الملفت للنظر أن ابن خلدون قد استعمل مصطلح التعاون بدلا من تقسيم وتخصيص العمل[1]

إن ابن خلدون في تحليلاته المختلفة لتقسيم العمل يراه أمرا ضروريا في حياة الإنسان، لأن هذا الأخير عاجز عن إشباع حاجاته بمفرده لقلة إمكانياته، ويبين ابن خلدون أن التعاون الذي يتضمن التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج والثروة، وهذا يؤدي إلى زيادة اليد العاملة عن طريق زيادة السكان والزيادة الأخيرة في اليد ا لعاملة تكون أكثر تخصص وتأهيل فيزداد مرة أخرى الإنتاج ويفيض وهكذا تنموا الأعمال والصنائع ويزدهر البلد ويتحضر.

ويتبين من هذا أن العملية الإنتاجية تتألف من حلقات متشابكة ومتراكبة ولذلك فإن القيام بها يخرج عن طاقة الواحد من البشر، ومن هنا يجب التعاون بين مجموعة من الناس وقيام كل واحد منهم بدور معين. إن ابن خلدون ذهب إلى أبعد حد في تقسيم العمل، فمن تقسيمه في العملية الإنتاجية الواحدة إلى عملية التخصص الجغرافي أي تخصص بعض البلاد في صناعات معينة، أي التركيز على صناعات معينة لكل بلد تبعا للمقدرات هذا البلد ومؤهلات سكانه، ويرى بأن رغم هذا التخصص فإن الفوائض ستنتقل عن طريق التصدير. وهذا ما يبين بأن ابن خلدون قد تعرف على فكرة التخصص والتعاون الدولي، والذي ظهر في وقتنا الحاضر بشكل واسع، كالاتحاد الأوربي، واتحاد دول جنوب شرق آسيا، والمجلس الخليجي والاتحاد المغاربي، وغيرها من الاتفاقات الثنائية والمتعددة التي تعقد بين الدول من أجل التعاون والتخصص ونفوذ المنتجات بينها وفق قانون المنافذ.

الحافز الاقتصادي هو المحرك الرئيسي في الاقتصاد الرأسمالي، ولقد أطلق عليه آدم سميث كما رأينا تسمية" اليد الخفية"، وقد استخلص آدم سميث أن هناك يد خفية تقود الفرد وتدفعه إلى بذل الجهد للزيادة من الثروة التي توصله إلى التقدم والرقي، وهذا الحافز هو المصلحة الذاتية في نظر آدم سميث. وابن خلدون قبل آدم سميث بأربعة قرون يعتبر الحافز الاقتصادي أساس النمو المؤدي إلى التقدم والتحضر. يقول ابن خلدون" :وإذا قلت الوزائع والضرائب على الرعايا نشطوا ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار ويزداد حصول الاغتباط بقلة الضريبة، وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف وكثرت الجباية التي هي من جملتها " فكهنا يبين ابن خلدون أن الحافز الاقتصادي يزداد عندما تقل الضرائب ويطلق عليه عبارة الاغتباط "أي زيادة الأمل كما يسميه في عبارات أخرى. وهذا الأمل يؤدي إلى زيادة النمو وزيادة المشاريع الإنتاجية" الوظائف "ويستنتج بأن هذا الحافز يؤدي إلى زيادة جباية الدولة بالرغم من تخفيض الضرائب.[2]

[1] نفس المرجع ، ص11

[2] نفس المرجع ، ص11

* من الطريف أن مقدمة ابن خلدون التي كتبت منذ حوالي ستة قرون تقدم حججاً قوية ضد التأميم ومزاحمة الدولة للناس في أرزاقهم : ذلك "إن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها.. وإذا ذهبت آمالهم انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك.. فإذا قعد الناس عن المعاش.. كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال، واندعر الناس في الآفاق.. فخف ساكن القطر وخلت دياره وخربت أمصار

"إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال .... إذا تبدلت الأحوال جملة، فكأنما تبدل الخلق من أصله، وتحول العالم بأسره، وكأنه خلق جديد ونشأة مستأنفة وعالم محدث".

ذلك ما قاله ابن خلدون، الذي يعتبر مؤسس علم الاجتماع، في مقدمته التي ظهرت عام ١٣٧٧م كمقدمة لكتابه المشهور باسم " **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**".

إن تناول ابن خلدون لموضوع التغير ،يدل على قراءة دقيقة لواقع وأحوال المجتمعات البشرية وأنها أبعد ما تكون من حالة " الثبات " و " الجمود " وأنها أقرب إلى " التحول".

من أهم الأفكار التي اهتم بها ابن خلدون :

- **العصبية** : هي تلك الرابطة الاجتماعية التي تجمع بين مجموعة متجانسة من البشر بصلة الولاء وتدفعهم جميعا إلى الحركة والدفاع عن النفس ضد الغير.[1]

و تعني الشعور الداخلي الذي يشد أفراد القبيلة إلى بعضهم في حالات المواجهة فتتقارب العواطف و يتعاون الأفراد في مواجهة الأخطار التي تهددهم ، فيتحركون تلقائيا بمشاعر مشتركة و يستجيبون تلقائيا بمشاعر مشتركة . فيستجيبون مثلا في حالة الاعتداء على أحدهم ويعتبرون ذلك اعتداء على القبيلة كلها ، ولهذا تتحرك القبيلة تحت ضغط العصبية القبلية أو العصبية العشائرية مستجيبة لكل دعوة إلى الدفاع عن ذاتها .

يعالج ابن خلدون العصبية باعتبارها المحرك الأساسي والداخلي للدولة ، ففسر من خلالها كيفية نشأة ونمو و هرم وموت الدولة .

- **العمران البشري :** الذي يشير إلى حالة التجمع والتفاعل الاجتماعي بين عناصر المجتمع والبنى المشكلة له ، وبدافع ضرورة الحياة الاجتماعية و الطبيعة الاجتماعية للنفس البشرية .

فرق ابن خلدون بين نوعين من العمران هما العمران البدوي والعمران الحضري ، وهذا الأخير هو الذي ينشأ في المدينة على أنقاض حياة البداوة أو هو تطور طبيعي لحياة البداوة ، حيث حدد ابن خلدون مفهوم البداوة من خلال تحديد صفات أهل البدو وخصائص حياة البدو ، فيقول أن أصل العمران الحضري هو البدو ، و هناك معايير مادية لتحديد حياة البداوة فهناك المعيار الاقتصادي المتمثل في حياة الرعي و كثرة الترحال و قسوة الحياة ، وهناك المعيار الجغرافي و يتمثل في عدم الاستقرار في بقعة جغرافية في مدة معينة .

- **الملك :** يرى أن الملك ضروري للعمران البشري من خلال قدرته على تنظيم حياة الناس ، وامتلاكه للسلطة القاهرة التي تفرض تنظيم حياة المجتمع .

[1] **الأنصاري** محمد جابر ، **"مراجعات في الفكر القومي** "، الكويت ، سلسلة الكتاب العربي رقم 57، 2004، ص137

- **التاريخ :** اهتم ابن خلدون بالتاريخ و قال بأنه يجب إعادة استقراء التاريخ لأنه يحتوي على أخطاء ومغالطات ...وابن خلدون فلسف التاريخ .

فالمفكرون الذين سبقوا ابن خلدون درسوا المجتمع بمعايير أخلاقية إصلاحية فحاربوا الميتافيزيقية إلا أن أطروحاتهم كانت ذات نزعة فلسفية إصلاحية ، في حين ابن خلدون كان أكثر واقعية بإتباعه للمنهج التجريبي الواقعي المرتكز على المشاهدات و الملاحظة الدقيقة .

إن مقدمة ابن خلدون جمعت أصناف العلوم والآداب ، وطرقت أغلب مجالات المعرفة الإنسانية و يظهر الجانب المالي في المقدمة من خلال مناقشته لمجموعة من المسائل المرتبطة بالمعاش بالتعبير الخلدوني ، وقد أفرد له الفصل الخامس من الكتاب الأول ، وعنونه بالمعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وتحدث في بدايته عن الكسب والرزق ، فالكسب هو قيمة الأعمال البشرية ،و هو تحصيل الحاجات بسعي أو بغيره ، فإن كان للكسب منفعة وثمرة تعود للعبد سمي رزقا .

والمعاش عند ابن خلدون هو ابتغاء الرزق ، ويكون بطرق عديدة منها : الفلاحة والصناعة والتجارة والجباية والطرق الأولى طبيعية والأخيرة غير طبيعية ، مثلها مثل الخدمة في أجهزة الدولة ، وخدمة الأغنياء ...

تحدث ابن خلدون عن الأموال :

أ – السكة : هي النظر إلى النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما يداخلها من الغش أو النقص ، وكانت النقود تسلك وتختم بطابع من حديد تنقش فيه كلمات أو صور .

ب – النقدان : هما الذهب والفضة ، وقد اتخذ العرب الدينار من الذهب والدرهم من الفضة ، وكانوا يتعاملون بهما وزنا إلى عهد عبد الملك ابن مروان حين انتشر الغش والتطفيف وقد تحدث ابن خلدون عن الدينار والدرهم ، وأشكالهما المربعة والمدورة ، وأوزانهما الشرعية وما يطبع عليهما من كلام .

ج – الجباية بين القلة والكثرة : وضع ابن خلدون قاعدة مفادها أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع ، كثيرة الجملة ، وآخرها تكون كثيرة الوزائع ، قليلة الجملة ، والمعنى أنه كلما ارتفعت قيمة الضرائب قل من يؤديها فتقل الجباية ، وكلما انخفضت قيمة الضرائب كثر من يؤديها فتكثر الجباية .

د – الجباية الشرعية وغير الشرعية : يفرق ابن خلدون بين الدولة التي تكون على سنن الدين ، وبين التي لا تكون على ذلك ، فالأولى حياتها من المغارم الشرعية كالزكاة والخراج والجزية ، أما الثانية فتستحدث ضرائب جديدة كما قال ابن خلدون " يستحدثون ألقابا ووجوها يوسعون بها الجباية "[1] ، و أشهرها المكوس التي تفرض على البيع والشراء وغيرهما .

ه – ركود المال وحبسه : يرى ابن خلدون أن المال يحتاج للاستثمار والانتقال من أجل تحريك الاقتصاد و إنعاشه ، فإذا حبس السلطان المال شل الاقتصاد ، لأن المال كالماء يحتاج للتجدد بالحركة من الرعية إلى السلطان بالجباية ، ومن السلطان إلى الرعية بالمشاريع والأوراش والاستثمارات ، فإذا حبس في جهة أصبح كالماء الراكد .

وقد أدت تجربة الرأسمالية الأولى ، خلال القرن التاسع العشر، التي اقتربت من مبدأ الحرية المطلقة للسوق ، إلى إعادة النظر في مبدأ" دعه يعمل "في صالح تدخل أكبر للدولة لتعديل الإختلالات التي عرفتها الأسواق الحرة ، فقد أثبتت الممارسات خلال قرن من التطور المادي المتسارع والحرية الفردية المطلقة، لما بعد تأسيس الرأسمالية ، قد أدت إلى نتائج معاكسة تماما لتوصيات سميث .لقد عرفت السوق

[1] **الدرويش** عبد الله محمد ، **"مقدمة ابن خلدون"** ، دار يعرب ، 2004 ، الجزء الأول ، ص.481 .

الحرة في أمريكا، حالة من الفوضى، ظهرت في شكل" أزمات اقتصادية دورية ، وتبذير للموارد النادرة ، والتفرقة العنصرية والجنسية، والتناقض بين الفقر المدقع والغنى الفاحش، ورشوة السياسيين وموظفي الإدارة من قبل مجموعات الضغط ، وأخيرا تعويض المنافسة ذات الطابع ذاتي التعديل بالاحتكار ."هذه الوضعية لا تخرج عن إطار صفة الفشل التي طبعت عمل الأسواق الحرة. ومن هذا الوضعية نشأت نظريات التنظيم الكلاسيكية التي سعت إلى إيجاد حل لهذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسات منها المؤسسات الصناعية

3-نظريات التنظيم الكلاسيكية :

ظهرت هذه النظريات في بداية القرن العشرين ، وتعتمد المدرسة الكلاسيكية على مجموعة من القواعد والمبادئ واعتمدت في ذلك على التصور الخطي للعلوم التجريبية السائدة آنذاك . إن انطلاقة هذه المدرسة مرتبطة بأعمال تايلور وفايول اللذان اعتبرا أن المؤسسة يمكنها أن تسير بمبادئ وقوانين مثلها مثل العلوم التجريبية . يمثل كتاب تايلور الذي ظهر عام 1911 والذي اشتهر خاصة بعبارة التنظيم العلمي للعمل . كما تميزت هذه المدرسة بأعمال ومساهمات **أخصائيين** أمثال فايول ، **ومفكرين** كماكس فيبر . لقد تميز فكر فايول بإدراجه لمجموعة من المبادئ ال14 **principes de l'administration** والتي يمكن اعتبارها أنها تشكل في مجموعها أهم عناصر التنظيم الحديث . أما فيبر فهو معروف بمفهوم البيروقراطية **bureaucratie** والتي تعني تنظيم مثالي ينتج الفعالية .

وأصبح مجال علم التنظيمات كما يسميه بعض الدارسين[1] اليوم يجلب اهتمام عدد من الباحثين ذوي التخصصات العلمية والأكاديمية المتنوعة ، كما أضحت سوسيولوجيا التنظيم بوصفها تشمل مختلف المداخل السوسيولوجية المعتمدة في دراسة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعي تصنف كأحد فروع وتخصصات ذات النطاق الأوسع الذي أصبح يعرف بعلم التنظيمات .

هذه المدرسة اهتمت بعقلنة العمل بحيث أن العقلانية كمنهج للتطبيق ومنهج للتحليل الإستنتاجي استخدمت من فلسفة اليونان إلى ديكارت استناداً إلى الزعم بأن هناك حقيقة موضوعية مشتركة لنا جميعا، ومن ثم الحقائق كّلها التي يمكن استخلاصها بعدئذ هي بداهة . وفي واقع الحياة الحقيقية غالباً ما تنطوي على حقائق غير مؤكدة. ومع ذلك ، جاءت في وقت لاحق نظم فلسفية مثل البراغماتية في أواخر القرن 19التي أمكن من خلالها التوصل إلى قرارات رشيدة دون حجج نهائية لصالح أو ضد .وقد بدأ الاهتمام بالعقلانية في اتخاذ القرار مع ماكس فيبر الذي رأى أن هناك نوعين من متخذي القرار :عقلاني، وغير عقلاني .العقلاني هو الذي يمتلك المعلومات وله هدف محدد وغاية يسعى لها، وغير العقلاني يفتقر إلى المعلومات وليس له هدف محدد .فإن العقلانية هي أساس وبناء على ما أورده لعمليات اتخاذ القرار في عصرنا الحالي الذي يتسم بتنامي استخدام المنهجيات العلمية وتطبيقاتها في الميادين كلّها .باختصار، تعني العقلانية في اتخاذ القرار الفرد يسعى وبشكل عقلاني إلى الوصول إلى الهدف بطريقة أفضل وبأقصر وقت، وبارتكاب عدد أقل من الأخطاء .

واتخاذ القرار وفقاً للمدرسة الكلاسيكية التي تضم النموذج البيروقراطي والنموذج التنظيمي لا يقتصر على فرد وإنما يعتمد على وجود عدة جهات تشارك في اتخاذ القرار .ولذلك يطلق على هذه المدارس اسم الكلاسيكية أو العلمية لأنها سعت إلى تطبيق أساليب البحث العلمي في اتخاذ القرارات عوضا عن الأحكام العاطفية باعتماد الرشد في اتخاذ القرار الذي يؤمن الحد الأقصى في تحقيق أهداف المؤسسة ضمن معطيات البيئة وقيودها، ولذلك فإن الأهداف ووسائل تحقيقها يجب أن تكون معروفة وتعتمد هذه المدرسة في اتخاذ القرارات على ناحيتين أساسيتين :الأولى -توافر قدرات مميزة كالرشد والوعي لمتخذ القرار، والثانية-على متخذ القرار أن يأخذ بالحسبان النتائج المترتبة عن كل بديل ، فيختار البديل الذي يحقق له

[1] **CABAN** Philippe, **« Les organisations Etat des savoirs »** , 2em édition , Ed science humaine , Paris , 2005, P 11

أكبر الأرباح أو أقل الخسائر .ونظراً إلى أن النظم تكون على درجة كبيرة من التعقيد فإن متخذي القرارات يحاولون أن يسلكوا الرشد لإحداث تغييرات وتعديلات لإبقاء النظام بحالة التوازن ، لكن صعوبة تعرف هذا التعقيد بصورة كافية ، وعدم التمكن من السيطرة على البيئة الخارجية للمؤسسة يبعد متخذي القرار عما يسمى بالقرار العقلاني . وعليه فقد ركز رواد المدرسة العلمية على الجوانب المادية .

3-1-مدرسة الإدارة العلمية ل Frederick Winslow Taylor (فريديريك تايلور):

من وحي خبرة طويلة وشاقة تقلب فيها المهندس الأمريكي فريديريك وينسلو تيلور Frederick Winslow Taylor (1856- 1915) في جميع رتب العمل منطلقا من معاون ومتدرب بدون اجر إلى رتبة مهندس . دشن تيلور مجال التنظير الفكري [1]مقترحا استخدام المناهج العلمية وتوظيفها بهدف ابتكار وسائل علمية يقع من خلالها التحكم بدرجة اكبر من الجدوى والفاعلية في مجال العمل .ونظرا لما امتازت به تلك المرحلة الدقيقة من تطور مهم للعمل الصناعي ، ونظرا لما كانت تشهده المرحلة من كثافة غير مسبوقة في مجال الإنتاج ، وما كانت تتطلبه فعلا من تنظيم جديد وإعادة هيكلة وفقا لمستجدات سوق الإنتاج الواسع ، وجدت دعوات المهندس فريدريك تيلور رواجا كبيرا في فترة ما بين الحربين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الشرقية وروسيا ، وقد قامت مقاربته على عنصرين أساسين هما[2] :

أولا : عسكرة عملية الإنتاج بشكل يصبح فيه العمال جنودا يخضعون في أداء مهامهم لسلطة تتجاوزهم .

ثانيا : عقلنة العملية الإنتاجية بحيث تصبح خاضعة لقوانين عقلانية معينة تتحكم فيها وتسهم في تطورها.

وبهذا استند التنظيم العلمي للعمل كما صوره تيلور على مبدأي العقلانية والحتمية ، فالعقلانية تتجسد في المنطق العلمي الذي سيكون أساس المقاربة التيلورية ، أما الحتمية فستبرز في أشكال العمل التي سوف تبدو ضرورية لإنجاح عملية الإنتاج كشكل العمل بالسلسلة الذي ابتكره تايلور وطوره وفقا لذلك . وقد لقيت أفكار تيلور صدى كبيرا ومكنت من خلق جيوش مكونة من آلاف العمال ضمن المصانع الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، وقد اعتبر البعض نظرية تيلور أحد أهم أسرار التطور الصناعي للولايات المتحدة الأمريكية ولكنها رغم ذلك تعرضت للكثير من النقد نظرا لانعكاساتها السلبية على نفسية العامل حيث أنها نظرية استخدمت الفرد منعزلا عن ارتباطاته الاجتماعية ، وغيبت إنسانية العامل بصهره في جهاز تقني يتعامل معه بشكل روتيني متكرر . ورغم أن نظرية تيلور قد اعتبرت ردة فعل إزاء الوعي النقابي العمالي الذي شاع وتقوى في أوائل القرن العشرين بما أنها نظرية نافية للتفاوض القابل للنقاش ، فان الاستخدام العشوائي لأفكار تيلور أدى إلى زيادة حدة التوترات الاجتماعية والصراعات ، كما أدى إلى تقوية وتيرة الإضرابات وأشكال التعطيل الناجمة عن سلبيات العمل بالسلسلة ومظاهر تجييش العمال .[3]

يمكن أن نقول بان هناك اختلاف واضح بين النسق الفكري الذي سارت عليه مدرسة الإدارة العلمية ومن خلالها فريديريك تايلور وأتباعه ، وبين نظريات الإدارة فقد تمثل هذا الاختلاف في بؤرة التحليل للعملية الإنتاجية بكاملها . لان اهتمام تايلور كان منصبا أساسا على العامل الفرد وخاصة على مستوى الإنتاج ، لا ككائن بشري إنساني له قيمه واتجاهاته وأحاسيسه ، وإنما ككائن منتج لسلع يستفيد منها رب العمل . من هنا فقد أصبحت الإدارة آنذاك وفي ضوء مبادئه النظرية ، قادرة على الاستفادة القصوى من قوة العمل التي تتيح لها تحقيق فائض القيمة .

ورغم هذا فقد كانت هذه النظرية مفتقدة للبناء المعرفي والفكري الشامل الذي يمكن تطبيقه على كل المستويات الإشرافية في التسلسل الرئاسي التنظيمي ، لأنها أهملت تحليل البناء التنظيمي ككل ، والذي

---

[1] نشر **تايلور** العديد من الكتب والدراسات المتصلة بشكل مباشر بقضايا العمل والتسيير وإدارة المصانع في سنة 1883 و 1906 وقد اشتهر خاصة من خلال نشره لمؤلف " مبادئ الإدارة العلمية للمؤسسات " في 1911.

[2] **التايب** عائشة ، " **النوع وعلم الاجتماع العمل والمؤسسة** "، مصر ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 28 .

[3] نفس المرجع ، ص 29

يحتوي بالإضافة إلى الآلات والإنتاج وفائض القيمة والربح وغيرها ، على الإنسان القادر على إنجاح أو إفشال العملية التنظيمية برمتها ، هذا الإهمال ترك فجوة في التحديد والضبط الدقيقين للبناء التنظيمي .

من هنا جاءت أعمال المفكرين والمنظرين الآخرين لسد هذا النقص الذي بدا واضحا في الفكر التنظيمي الذي سارت عليه مدرسة الإدارة العلمية ، حيث أخرجت هذه الأفكار مشكلة الضبط والترشيد من نطاق الأقسام الإنتاجية تحديدا إلى نطاق بناء التنظيم وعملياته المختلفة بصفة عامة . وفيما يأتي العرض المفصل لأفكار هنري فايول الذي اعتبر من أهم المفكرين الذين مثلوا نظرية الإدارة .

3-2-Henry Fayol (هنري فايول) (1841-1925) والمبادئ التنظيمية للإدارة:

تمثل نظرية الإدارة الاتجاه الرئيسي الثاني للمدرسة الكلاسيكية في التنظيم ، وإذا كانت جل الكتابات في هذا المجال تجمع على تسمية تايلور بلقب الأب بالنسبة للإدارة العلمية ، فان فايول يعتبر بمثابة الأب بالنسبة لنظرية الإدارة التي قامت على أساس الاهتمام بالهيكل التنظيمي ، عكس الإدارة العلمية التي قامت على أساس التركيز على الطرق المثلى لأداء الأعمال من قبل الأفراد كما رأينا ، وقد ساعدت فايول خبرته الطويلة التي فاقت الخمسين عاما قضاها في ممارسة العمل الإداري بالكثير من الشركات الفرنسية ومنها على وجه الخصوص شركة للمناجم ، في وضع أربعة عشر مبادئ للتنظيم ، حيث اعتقد أن هذه المبادئ صالحة ويمكن تعميم تطبيقها على جميع المواقف الإدارية ، بمعنى أن تطبيقها والالتزام بها يضمن فعالية الإدارة ومن خلالها التنظيم ككل . [1]

وقبل ذكر المبادئ نشير إلى أن فايول وفي تحليله للبناء التنظيمي قد بدأه من القمة إلى القاعدة ، كما نظر إلى الإدارة بوصفها نشاطا يتكون من عناصر تنطبق على كافة المجهودات البشرية وفي كافة المجالات الصناعية والتجارية والخدمات سواء كانت حكومية أو خاصة .

وحتى يحدد فايول الأنشطة الإدارية داخل المنظمة قام بتحليل هذه الأنشطة المختلفة وقسمها إلى ست مجموعات معتبرا النشاط الإداري إحداها وهي :

1- أنشطة فنية
2- أنشطة تجارية (بيع ، شراء ، مبادلة)
3- أنشطة مالية (البحث عن رأس المال والاستخدام الأمثل له)
4- أنشطة الأمن (حماية الأشخاص والممتلكات)
5- الأنشطة المحاسبية (عمليات الجرد وبيان الميزانية والتكاليف والإحصاء)
6- الأنشطة الإدارية (تخطيط ، تنظيم ، إصدار الأوامر ، تنسيق ، رقابة)

وقد أكد على أن هذه الأنشطة الستة توجد في اي منظمة ، إلا انه اهتم أكثر في كتاباته بالنشاط الإداري السادس ، كما قدم في كتابه الصادر عام 1916 الموسوم **" الإدارة الصناعية العامة "** الكثير من الإسهامات في مجال الإدارة نذكر من بينها ، الصفات الإدارية ، التدريب الإداري ، المبادئ العامة للإدارة . [2]

---

[1] **بن نوار** صالح ،" **فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية** "، قسنطينة ، مخير الاجتماع والاتصال ، 2006 ، 131

[2] نفس المرجع ، ص 132

أما عن الصفات الإدارية والتدريب الإداري ، فقد عرض فايول في الجزء الأول من كتابه مناقشة الصفات التي يجب توافرها في المديرين وهي :

1- الصفات الجسمانية (الصحة والقوة)

2- الصفات العقلية (القدرة على الفهم والدراية ، الحكم والتقدير ، القوة العقلية)

3- الصفات الخلقية (الحيوية ، الحزم ، الرغبة في تحمل المسؤولية ، الولاء ، الابتكار ، المهابة) .

4- الصفات التربوية (الإعلام العام بالأمور التي لا تتصل مباشرة بالوظيفة التي يؤديها) .

5- الصفات الفنية (المتعلقة بالوظيفة التي يؤديها)

6- صفات تتعلق بالخبرة والتجربة (النابعة من قيامه بعمله بطريقة سليمة) .

كما اهتم فايول بالتدريب الإداري حيث وضع نظاما تقليديا لتدريب الموظفين الإداريين (القياديين) في الصناعة . مؤكدا على أن القدرة الإدارية لا يمكن تنميتها عن طريق التدريب الفني فقط ، بل يجب الاهتمام بها من الناحية العملية .

وفي موضع آخر من كتابه ، لاحظ فايول انه بينما تكون القدرة الفنية هي أهم القدرات للعامل ، إلا أن الأهمية النسبية للقدرة الإدارية تزداد كلما ارتفع الفرد في السلم الإداري حتى تصبح أهم القدرات في مستوى الإدارة العليا . وعلى أساس هذه النتيجة التي وصل إليها ندى بالحاجة إلى مبادئ للإدارة والى ضرورة الإدارة . وكان من رأيه أن القدرة الإدارية مثلها مثل القدرة الفنية لابد من تحصيلها وتنميتها في المدرسة أولا ثم في المصنع .[1]

أما مبادئ الإدارة من وجهة نظر فايول فقد حددت في أربعة عشر مبدأ يمكن تطبيقها في جميع مجالات الإدارة دون استثناء ، مكونا بذلك الأساس للنظرية الإدارية حسب رأيه وهذه المبادئ هي :

1- **تقسيم العمل :** يشترط تخصص العمال والمستخدمين وتوزيعهم حسب وظائف ونشاطات مميزة ومكملة لبعضها البعض ، فبهذه الطريقة يمكن لهم أن يكتسبوا الخبرة ويصبحوا منتجين . يسمح تقسيم العمل بتحقيق إنتاج أوفر وأحسن بنفس المجهود .

2- **السلطة والمسؤولية :** انه حق إعطاء الأوامر والقدرة على تنفيذها ، فايول يفرق بين السلطة القانونية والسلطة الشخصية المكملة للأولى . وتعتبر العقوبة بصمة المسؤولية ولا يجب أن تنحصر على المستويات السفلى فقط ، بل لابد ومن الضروري أن تمس المستويات العلوية من النظام .

3- **الانضباط :** هي ضرورة الامتثال للقوانين والقواعد حسب النظام السائد والمعترف به رغم أن في الكثير من الأحيان فان طبيعة الانضباط للأفراد والجماعات تعكسها أخلاقيات المسئولين .

4- **وحدة القيادة :** حسب فايول لكل فرد لابد أن يقابله مسئول واحد ولا أكثر ، ولا يجب أن تتعدد وحدات المسؤولية وإلا عم الصراع وكثرت التدخلات الشخصية .

5- **وحدة الإدارة :** إن الأفراد الذين يهدفون إلى غاية واحدة ، لابد أن يكون لهم مسئول واحد وبرنامج عمل واحد وموحد .

6- **الخضوع للمصلحة العامة :** تبعية وامتثال المصلحة الفردية للمصلحة العامة ، إن أهداف المؤسسة أولى واهم من المصالح الفردية .

[1] نفس المرجع ، ص 133

7- **الأجر :** إن دفع الأجور لابد أن تكون متناسبة مع الجهود المقدمة للمؤسسة والنظام .

8- **درجة اللامركزية :** إن المركزية في نظر فايول ظاهرة نظام طبيعي ، وبالتالي فهو جوهريا مستقر ومحايد ولا يميل إلى اي اتجاه سواء كان ايجابي أو سلبي ، أما درجة حيويته ونشاطه فتبقى مرهونة بخصوصيات وصفات الأشخاص

9- **السلم الإداري :** إن السلم الإداري ضروري لكل الاتصالات الجانبية هي كذلك ضرورية ولا يمكن تجاهله ، ففعلية السلم الإداري مرتبط بمتانة واستطالة المستويات الأفقية والقاعدية .

10-النظام الترتيبي : ويشير إلى صفة مادية وصفة معنوية وأخلاقية ، ونقصد به الرتبة والمكانة لكل فرد على أساس أن كل فرد له مكانة ورتبة نظامية . غير أن هذا النظام صعب التحقيق والانجاز

11-الإنصاف : العدالة الاجتماعية تعكسها الاتفاقيات الجماعية المتفق عليها ، غير أنها تبقى غير كافية ومحدودة لأنها غير قادرة على الإلمام بكل ما يمكن أن يحدث ، لذا فالإنصاف هي العدالة المكملة بالمرونة والتلطف في القرارات وهذا يتطلب تجربة كبيرة في العلاقات الإنسانية .

12-استقرار المستخدمين : في نظر فايول يشكل هذا العنصر صفة جوهرية في نجاح المؤسسة والنظام.

13-المبادرة : انه تصور خطة عمل وضمان نجاحها ، إنها أكبر الإرتياحات التي يتميز بها العقل البشري الذكي كما أن هذه الخاصية تشكل حافز قوي على المؤسسة والنظام أن تنميه .

14- الوحدة العمالية : إن الشعور الحقيقي والمشترك بوحدة المصير يزيد في قوة المؤسسة وفي الاندماج الجماعي الكلي لجميع عمالها ، وينمي هذا الشعور بالانتماء إلى قيم المؤسسة والالتفاف حول المسئولين للدفاع عن مكتسبات المؤسسة وتعزيزها كلما اقتضت الضرورة ذلك .

3-3-التنظيم البيروقراطي عند Max Wiber (ماكس فيبر) (1864-1920) :

التغير عنده يعني الانتقال بصفة متتابعة من الخضوع إلى العقلانية اي من السلطة التقليدية إلى الفردانية ، ركز ماكس فيبر على دور القيم في إحداث التغير الاجتماعي واستشهد على ذلك بالأخلاق الكلفنية في انتشار الرأسمالية في الغرب البروتستاني ، فنظريته حول الروح الرأسمالية تظهر بجلاء أهمية القيم في التغير الاجتماعي . وتنظر كيف تساءل ماكس فيبر حول مكانة الأخلاق الكلفنية (نسبة إلى إصلاحات كلفن) في انتشار الرأسمالية في الغرب .فسر النجاح في الدول المتقدمة هو تحرير الفكر من كل الخلفيات المحدودة التغير بالنسبة له يحدث نتيجة لجهود أو عبقرية أشخاص استطاعوا أن يغيروا تاريخ بلادهم أي كان لهم الدور في التغيير مثل العلماء ورجال المصانع أو المقاولين فهم النخبة التي تصنع التغيير.

إن عرض نظرية فيبر في التغير الاجتماعي لا يمكن أن تتم إلا بعرض موقفه من ظاهرة الكاريزما والحركة الكاريزمية ، إن المحور الذي يدور حوله التغير الاجتماعي هو الصراع بين ثلاثة مبادئ عامة : التقليدية والعقلية والكاريزما . إن الكثير من التغيرات التي لحقت بالبناء الاجتماعي كانت نتيجة التوتر والصراع بين التقليدية و بين الآثار الناجمة عن الاتجاه العقلي ، وفي نفس الوقت فان هذين المبدأين يتصارعان بدورهما مع الكاريزما .

يؤمن فيبر بأهمية القيم ، فحسبه إذا أردت أن تعرف المجتمع وتفهمه اعرف قيمه ، اعرف كيف يتغير المجتمع من حالة إلى حالة من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، و أن المجتمع لما يتغير فذلك بناء على منظومات مختلفة منها العقلانية ومنها النظم البيروقراطية ، منظومة القيم ...

وعمل دراسة مهمة جدا عن كيفية ظهور الرأسمالية في أوروبا من خلال كتابه **" الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية "** بحث فيها عن العلاقات القائمة بين الأفكار الدينية والسلوك الاقتصادي للمجتمعات ، ومن خلال هذه الدراسة يقول بان القيم والأخلاق هي التي تغير المجتمعات أي إذا أردت أن تغير مجتمعا غير قيمه ، فكلما تغيرت القيم تغير المجتمع . فلما ظهرت الأخلاق البروتستانتية في المجتمع الغربي بدأت تظهر فيه الروح الرأسمالية المعتمدة على المادة والفردانية والتحول نحو البيروقراطية والعكس صحيح فإذا لم تظهر الأخلاق البروتستانتية لا تظهر الروح الرأسمالية .

لقد جعل ماكس فيبر من البيروقراطية مركز نظريته عن تنظيم الدولة ، حيث صاغ نظرية البيروقراطية انطلاقا من تحليله للإدارة البروسية التي كان شديد الإعجاب بها[1] وحاول عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر تفسير بعض ما يشهده عصره من تحولات جوهرية ، فسعى إلى تحديد الخصائص الأساسية للمجتمعات الصناعية من خلال اهتمامه بالتنامي المطرد لظاهرة البيروقراطية . وقد اعتبر بذلك أول مفكر وعالم درس مسالة البيروقراطية ، وقد صاغ لها نموذجا مثاليا ظل يعتمد اليوم كأداة تحليل أساسية من قبل المختصين في مختلف التخصصات الدارسة لقضايا العمل وقضايا علم الاجتماع السياسي وعلم الإدارة وغيرها من التخصصات التي لا تزال رغم نقدها للنموذج الفيبري للبيروقراطية تعتمد عليه كأساس جوهري في دراساتها وبحوثها .

وضمن كتابه **"الاقتصاد والمجتمع "**[2] الذي صدر اثر وفاته ، اعتبر ماكس فيبر أن الهيمنة تتمثل في استعداد مسبق من قبل شخص ما للامتثال لأمر معين يمليه عليه طرف ثان . واعتبر أن كل سلطة تقوم على تبرير معين لها يسندها ويشد أزرها ، انطلاقا من معتقدات الأفراد الاجتماعية . ومن ذلك المنطلق نفى فيبر صبغة الشرعية عن كل طاعة يتم فيها امتثال الشخص لغيره بالإكراه ، وحدد طبقا لذلك ثلاثة أصناف من الهيمنة :

1- **الهيمنة التقليدية :** وهي التي يتم ضمنها احترام بعض الأفراد إذعانا لإملاءات العادات والتقاليد ، مثل أمر طاعة الوالدين على سبيل المثال .

2- **هيمنة الكاريزما :** التي يكون للقائد فيها شخصية استثنائية تستلزم نوعا من التعاطف الخاص معه من قبل الأفراد ، ومنها مثال شخصيات كبار القادة والزعماء في تاريخ البشرية كهتلر وموسوليني وغيرهما .

3- **الهيمنة الشرعية أو السلطة العقلانية :** وتتحدد محدد وغير شخصي ، وترتبط بالوظائف أكثر من ارتباطها بالأشخاص . هي قائمة عل مجموعة من القوانين العقلانية والواضحة ، ويقول فيبر إننا لسنا فقط مرغمين للخضوع لها ، بل لأنها السلطة المفضلة ، وهذا النوع قابل للتطبيق في جميع البلدان والمنظمات ، اي اعتبر فيبر هذا النموذج معياري قابل التطبيق والتعميم على المنظمات والمجتمعات .

ووفقا لهذا التصنيف حدد ماكس فيبر أسس البيروقراطية وخصائصها معتبرا أن قوامها الأساسي يستند إلى الهيمنة الشرعية ، وذلك لاختزال البيروقراطية للعلاقات الاجتماعية الموجودة داخل نطاق العمل في علاقة بين وظائف مجردة تسمو على مجرد اتخاذها شكل علاقة بين الأشخاص محسوسين ، وهو ما ينفي لدى الفرد شعورا بالامتثال المؤقت لشخص يشغل منصبا قياديا ، وتتحدد ضوابط كل منهما وموقعه بما بعهدة كل طرف من مسئوليات ومهام .

---

[1] **دوفرجيه** موريس ، **"علم اجتماع السياسة"** ، ترجمة سليم حداد ، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1991 ، ص188

[2] **WIBER** Max , « **Economie et société »**, T1 et 2 Paris , 1971

قد اقر فيبر بنجاعة البيروقراطية انطلاقا من اعتبارها ظاهرة مجدية وغير نزاعية ، تتولى ضمنها قواعد السير المحددة مسبقا حسم المسائل الحساسة ، كملء المناصب الشاغرة في حالات معينة عبر الانتخاب مثلا . وتتجسد جدواها بنظره في تحقيقها لأفضل النتائج في أوقات قياسية يختصر فيها الالتزام بالقواعد حيز أداء المهام ، فتتضاعف بذلك سلطة القائد ويتقوى نفوذ القائمين على سن القواعد وقوانين الاشتغال .

وفي تمييزها عن أشكال التنظيم التقليدية ، اعتبر ماكس فيبر البيروقراطية شكلا من أشكال التنظيم العقلاني والمنطقي لمسار الإنتاج ، بحكم استنادها على جملة من قواعد السير المضبوطة والمعممة على جميع عناصر الإطار الاجتماعي بدون استثناء . وتتسم البيروقراطية كذلك بالموضوعية ، لاعتمادها على قواعد غير ذاتية وغير مشخصنة ، ودحضها لتحالفات القرابة والدم التي تقوم عليها التنظيمات التقليدية .

شكل اهتمام ماكس فيبر بمسالة البيروقراطية وأدوارها المختلفة في المجتمعات الحديثة مرتكزا نظريا مهما سوف تقوم عليه اغلب الإسهامات في مجال دراسة التنظيمات والمؤسسات ، خاصة بالنسبة لأفكاره المتصلة بأهمية العلاقة الجامعة بين العقلانية والبيروقراطية وجدوى التقنية .وكذلك أفكاره المتعلقة بالعقلانية الشكلية (الرسمية) والعقلانية المادية .[1]

3-3-1-مفهوم وخصائص التنظيم البيروقراطي عند" ماكس فيبر:"

هناك من الكتاب من يقول بأن مصطلح" بيروقراطية "ورد لأول مرة عام 1745 في كتابات عالم الاقتصاد المنتمي إلى المدرسة الفيزيوقراطية ووزير التجارة الفرنسي" فإنسان دي غورناي"، الذي تنسب له أيضا عبارة" دعه يعمل دعه يمر"، وهو أول من نظر(Vincent De Gournay) إلى المكاتب العامة باعتبارها الإدارة العامة في الحكومة، وتحدث عنها باسم" بيروقراط" أي فئة العاملين في مكاتب الأجهزة الإدارية (**Bureaucrates**) وهكذا فإن جذور كلمة" البيروقراطية "تعود إلى الثقافة الفرنسية حيث ظهر هذا المصطلح في القرن الثامن عشر، في حين برز الاستخدام العلمي لمصطلح البيروقراطية من خلال كتابات" ماكس فيبر"الذي حدد السمات الرئيسية للبيروقراطية الحديثة كنموذج مثالي ووفقا لرؤيته فقد وصل هذا النوع من المنظمات إلى أوج تطوره في التجمعات الدينية والسياسية، ضمن إطار الدولة الحديثة فقط، وفي ظل الاقتصاد المعتمد على الملكية الفردية، ضمن إطار المؤسسات الرأسمالية الأكثر تقدما مقارنة بالنظم الاقتصادية الأخرى .

يعرف ماكس فيبر التنظيم البيروقراطي "بأنه" :نموذج من الهيمنة الشرعية – العقلانية تبنى فيه السلطة على أساس قانوني يحدد بشكل مجرد وموضوعي وعلمي أساليب ممارستها بطريقة تلغي الولاءات الشخصية ويجعل السلطة ممارسة لصلاحية مثبتة قانونا، والطاعة وتنفيذ الأوامر لا تعود إلى شخص الرئيس الإداري إنما تعود إلى اللوائح القانونية التي تستند إليها سلطاته7 ."

كما عرفه بأنه" : ذلك التنظيم العقلاني للجهاز الإداري في المنظمة وتأثيره على سلوك وأداء العاملين، وهي عبارة عن سلطة المكتب التي تستمد من مجموع القوانين والتعليمات التي يحتوي عليها التنظيم الرسمي القائم على مجموعة من المبادئ كتقسيم العمل، والتخصص الوظيفي، وذلك بعيد عن كل ما هو ذاتي ."[2]

---

[1] **دوفرجيه** مريس ، مرجع سابق ، ص 188

[2] زويلف مهدي حسن ، **العضايلة** علي محمد عمر ، " **إدارة المنظمة : نظريات وسلوك** "، عمان : دار مجدلاوي ، 1996 ، ص 28

البيروقراطية بأنها" : ذلك الهيكل التنظيمي الذي تنجز فيه " (Robbins) ومن جهته يعرف" روبنس مهام تشغيلية عالية الروتين من خلال التخصص، والرسمية العالية، والقواعد القانونية، وأقسام وظيفية تدار عن طريق السلطة المركزية ونطاق ضيق للسيطرة والرقابة وسلسلة أوامر عمودية لاتخاذ القرار ."[1]

إن أهمية البيروقراطية تتمثل في أنها قادرة على تحقيق أقصى درجات الكفاءة والفعالية كنتيجة للدّقة والسرعة في الأداء، فقد أكد " فيبر "في كتاباته على أن هدف البيروقراطية هو" :الفعالية الرشيدة، أي استخدام أفضل وأقصر طريقة للوصول إلى الأهداف المحددة، وقد قام بتحليل البيروقراطية منهجيا كنمط مثالي بحت أو خالص، وحاول تحديد الكيفية التي يجب أن تعمل بها بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية ، وهذا على خلاف الوضع الذي توجد به في الواقع."[2]

لقد قام" فيبر "بتحليل التنظيم البيروقراطي باعتباره شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي في نظام الدولة الرسمي وغير الرسمي، وهو نوع من الإدارة القائم على أساس التدرج التصاعدي، بمعنى أن المؤسسات الحكومية بالأخص تتصف وظائفها بالتسلسل الهرمي، حيث أن البيروقراطية حسب" فيبر" هي التدرجية التي تحل محل السلطان الملهم أو السلطان التقليدي، وذلك عندما يصبح الاقتصاد أو الحكومة أو التربية والتعليم أو العسكرية أو أية مؤسسة أخرى في المجتمع ذات بنية .كما يعتقد" فيبر" أن السلطة البيروقراطية، بهذه الصورة، تختلف عما كان متبعا في الإمبراطوريات القديمة الشرقية والجرمانية)الألمانية (وغيرهما، فقد كان الحاكم أو الإمبراطور هو الذي يدير شؤون الدولة بواسطة أعوانه المخلصين ويحدد لهم واجباتهم.

إن مفهوم البيروقراطية عند" فيبر "يعبر عن العقلانية في النظام الرأسمالي، بل والخاصية الجوهرية لها، والأداة الحيوية فيها .كما أن" فيبر "يعتبر البيروقراطية شكلا من أشكال الإدارة التي تقوم على شكل خاص من الشرعية التي تضفي صفة القوة والسلطة على المركز والوظيفة ولا تضفيها على الأفراد . فمن خلال التعريف الفيبري للبيروقراطية ، نجد أنها عبارة عن عقلنة الإدارة، بحيث تكون السلطة فيها خاصة بالوظيفة وتتصف بالشرعية القانونية ، فالبيروقراطية هي الشكل الأكثر تقدما للسلطة القانونية – العقلانية

3-3-2-حدد فيبر خصائص النموذج المثالي كالتالي :

1- الأفراد أحرار وخاضعون للسلطة من اجل القيام بوظائفهم الرسمية ، ولكن ليس حرية مطلقة بل في إطار متطلبات الوظيفة أو الدور الذي تشغله داخل التنظيم البيروقراطي الذي هو تنظيم رسمي . وهذه الفكرة نقدها ميشال كروزيي

2- هذه المناصب (هؤلاء الأفراد) في تراتبية واضحة ومحددة ، حيث يخضع المنصب الأسفل للمنصب الأعلى ، اي هناك وظائف داخل المنظمة مرتبة ومحددة بدقة ووضوح حتى لا يوقع اي نزاع أو تداخل المسئولية أو الخلل الوظيفي **(le disfonctionnement)**

3- المنصب قائم على علاقة تعاقدية ، اي نقبل المسئولية التي نحن فيها ، تصبح ملزمة بعلاقة تعاقدية . وعندما نخل بالالتزامات يتم فسخ العقد، يقال " الأبقار تقيد من قرونها والإنسان يقيد من لسانه " ومن هنا أتت فكرة العقد

[1] **دهام** عبد الستار إبراهيم ، " **التنظيم البيروقراطي إزاء الفكر الإداري المعاصر : إطار نظري**" ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 2 ، 2008 ، ص 6

[2] **بدر** سعد عيد مرسي ،" **الايدولوجيا ونظرية التنظيم : مدخل نقدي**" ، الإسكندرية : دار المعرفة الجديدة ، 2000 ، ص 100

4- اختيار المرشحين لمناصبهم اختيار شامل للقواعد ، وفق قواعد عقلانية وواضحة عن طريق الإجراءات القانونية الواضحة والعادلة ، والأشخاص لا ينتخبون بل يعينون ، اي انه خاضع لوصاية السلطة التي فوقه ، اي هناك التزام يلتزم به الشخص .

5- ضرورة أن يكون الاهتمام المهني الوحيد للعضو هو الوظيفة ، لا نخرج عن إطار الوظيفة ولا نهتم بأشياء أخرى خارجها . قانون الوظيفة العمومية يمنع القيام بأي نشاط مربح آخر يؤثر على الوظيفة التي ننجزها ، فالعامل يقوم بنشاط واحد فقط .

6- مبدأ الفصل بين الوظيفة والشخص الذي يقوم بها ، فالوظيفة مستقلة عن الشخص الممارس ومستقلة حتى عن الملكية ، لا نتعامل مع العامل الموظف على أساس شخصي مثلا أخ أو صديق أو قريب أو جار...ولكن على أساس القواعد الرسمية . وضرورة الخضوع والانضباط التام للقواعد الرسمية .

7- الوظيفة تشكل مسارا مهنيا لشاغله ، فهناك ترقية وتطور يتم وفق تقييم السلطة الأعلى التي تسمح بالانتقال من وظيفة إلى أخرى .

3-3-3-حدود التنظيم البيروقراطي عند ماكس فيبر :

لقد أصبحت البيروقراطية وفق المفهوم الشائع اليوم مرادفة للحالة السلبية والروتين والتأخير في إنجاز المعاملات والجمود في التعامل مع ما يستجد في الإدارات المختلفة، في حين يفترض أن تعطي البيروقراطية توجها لخيارات يؤطر من خلالها الهيكل التنظيمي ليكون قادرا على العمل الكفء والاستجابة للموقف

إن النموذج البيروقراطي للتنظيم وبالرغم من ظهوره لأول مرة في مطلع القرن العشرين على يد ماكس فيبر إلا أنه لا يزال بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة لتسليط الضوء على مضامينه وسماته وأبعاده النظرية وما آل إليه في التطبيق من مزايا وعيوب بالمقارنة مع النماذج التنظيمية المعاصرة .[1]

يمكن الإقرار بداية بأن لتحليلات" فيبر "للبيروقراطية إضافات نظرية ومنهجية لفهم وتحليل الأبنية البيروقراطية، إلا أن التطورات على المستوى النّظري أو الإمبريقي توضح ما يعتري النموذج البيروقراطي الفيبري من نقائص .ويمكن شرح أهم الانتقادات الموجهة لنموذجه على النحو التالي[2]:

- معاملة الفرد العامل في التنظيم على أنه ترس) قطعة غيار (في آلة ويكفي برمجته وتزويده بالمعلومات والمعايير والأرقام المراد بلوغها ليحقق أعلى درجات الكفاءة في الأداء، وهذا إهمال لطبيعته الإنسانية والاجتماعية الأمر الذي يزيد من احتمال حدوث نتائج غير متوقعة تُخفض من كفاءة الأداء المتوقع منه، كما أن" هذه الطبيعة البشرية وحاجة البشر للأمن والقوة والجاه والمكانة والارتقاء،... وما إليها، عوامل هامة تؤدي إلى محاولات الوصول إلى المزايا البيروقراطية33 .
- تحول القواعد والقوانين التي ركّز عليها" فيبر "في نموذجه من مجرد وسائل لتحقيق أهداف إلى أهداف في حد ذاتها .
- معالجة التنظيم على أساس أنه نسق مغلق وأن الأدوار الواجب القيام بها من طرف أفراده واضحة ولا تحتاج لتدخل من خارج التنظيم، وفي هذا إهمال للبيئة الخارجية ومتغيراتها المؤثرة.

---

[1] **دهام** عبد الستار إبراهيم ، مرجع سابق، ص1 .

[2] **معمري** مسعود ، **بلية** لحبيب ،" **نموذج التنظيم البيروقراطي لماكس فيبر ، الخلفيات والحدود** "، جامعة زيان عاشور الجلفة ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، لم تذكر اسم المجلة ، ص 12

- التركيز على مبدأ" الرقابة والإشراف "من شأنه أن يؤدي إلى زيادة احتمال الانحراف عن القواعد والتعليمات، وبالتالي إلى خلق المزيد من الرقابة والإشراف، يعقبها المزيد من النّتائج غير المتوقعة، وفي النهاية يؤدي ذلك إلى انخفاض الكفاءة، وتحمل التكاليف الكبيرة، وهدر الوقت في التركيز على إنجاز أنشطة الرقابة، في حين تُترك الأهداف الأساسية للمنظمة بدون تنفيذ يتناسب مع تكاليف الرقابة على إنجاز الأعمال ، وبقاؤنا في نفس نقطة الرقابة وتركيز اهتمام" فيبر " عليها وعلى إجراءاتها الدقيقة أمر لا يتيح للعاملين قدرا من حرية التصرف أو المبادرة أو الإبداع، فيصيب الجهاز كّله بطابع من الجمود ويدعو العاملين إلى التركيز على إتباع الإجراءات وتفادي العقاب ويحولهم عن بلوغ الأهداف وينشئ فيهم ما يعرف بالشخصيات البيروقراطية التي تعارف الناس عليها اليوم وأصبحت مرادفة للبطء وتأخير الإنجاز والضعف الشديد في كفاءة الأداء .

- التركيز الشديد على التنظيم الرسمي وجمود القواعد والإجراءات الرسمية وأن أي انحراف عنها يضر بالفعالية المرجوة، وبالتالي إهمال التنظيم غير الرسمي وتنمية اتجاهات الخضوع والانقياد لدى أفراد التنظيم ووقوفهم موقف عجز أمام المشكلات الطارئة، الأمر الذي يجعلهم يلجئون إلى الاحتماء بمناصبهم ويقاومون أي تغيير أو تجديد، كما كشفت كثير من الدراسات الاجتماعية عن وجود التناقض بين المتطلبات الرسمية وما يجري بصورة عملية داخل التنظيمات، إذ إن المفروض طبقا لنموذج" فيبر" أن يقوم الرؤساء بالإشراف على المرؤوسين بصورة لا تهتم بمشكلاتهم الشخصية ولا تتأثر بالعلاقات الشخصية والعاطفية وأن يتخذوا في علاقاتهم اتجاها لا شخصيا أو موضوعيا، وهذا عكس ما تبين من كثير من الدراسات الاجتماعية، حيث وجد أن هناك نمطا من الإشراف يهتم بحل مشكلات العمال الشخصية ويتأثر إشرافهم بالعلاقات الشخصية والعاطفية التي تنشأ بينهم وبين المرؤوسين .

- يخلق النموذج البيروقراطي جمودا لا يسمح له بالتكيف مع القضايا الجديدة إلا بصعوبة، ويثير كذلك نزاعات بين الرؤساء والمنفذين، والمنفذين والجمهور، تؤدي إلى تبديد كبير للطاقة، تتآكل المنظمة في العمل على معالجتها بدلا من متابعة أغراضها .زعم بعضهم أن هذه العيوب لا يمكن تصحيحها بصورة حقيقية، إذ أن الوسائل المستخدمة لذلك تؤدي في نهاية المطاف أيضا إلى تعزيز السمات البيروقراطية للمنظمة .فالنزاعات الداخلية والنزاعات مع الجمهور ستقود إلى تطوير الرقابات ووضع التنظيمات الجديدة التي تثقل على النظام .[1]

- من شأن الاتجاه المستمر والمتنام نحو الصياغة البيروقراطية للمجتمع، مع تزايد التقدم التكنولوجي والتنظيمي ومع نمو النزعة العقلانية الرشيدة في المجال الاقتصادي، تهديد الحريات الفردية والنظم الديمقراطية في المجتمعات الغربية وإلى القضاء على النزعات الروحية فيه وعدم إتاحة الفرصة لظهور القيادات الملهمة .فالسلوك الفردي في ظل التنظيمات البيروقراطية يصبح ملتزما بقوالب جامدة، طالما يشترط في عضو التنظيم البيروقراطي مجموعة من من الخصائص أهمها الحياد والموضوعية والخبرة الشخصية والمؤهلات والامتثال للقواعد والتعليمات والرئاسة . وهذا يعني أن أعضاء التنظيمات يجب عليهم الالتزام بأساليب العمل والأداء وبمعدلاته كما ترسم لهم عن طريق الخبراء الفنيين، كما يعني ضرورة التخلي عن الآراء والتصورات الشخصية والخضوع كلية للتصورات والعلاقات التنظيمية التي يفرضها المسئولون عنهم .ومؤدى هذا كله أن التحول البيروقراطي يهدد المجتمع الحديث بفقدان حرية الأفراد وعدم إتاحة الفرصة للآراء والاجتهادات الشخصية وسيادة العلاقات اللاشخصية والخضوع لقمم السلطة في التنظيم، وهؤلاء قلة بالنسبة لحجم العمالة داخل التنظيمات

[1] نفس المرجع ص 14

3-3-4-انتقادات المفكرين الموجهة للنموذج البيروقراطي ل''ماكس فيبر:''[1]

تعرض النموذج الفيبري إلى انتقادات مركزة خاصة من قبل'' **بارسونز** "و"**غولدنر** '' و''**إتزيوني''وميرتون** حيث أشاروا إلى أن" فيبر "أهمل جملة من المتغيرات التي تتحكم في الجهاز التنظيمي ككل ، ومنها :

-إهماله لمشكلة الديمقراطية في التنظيم .

-إهماله للعلاقات الشخصية والجماعات غير الرسمية .

-إهماله لتأثير الروح المعنوية والرضا الوظيفي على الأداء الأمثل للعمل.

-إهماله لمشكلة المسؤولية .

وعلاوة على ذلك، فإن التطور العام للمنظمات الكبرى لا يتطابق تماما مع البيروقراطية كما أدركها فيبر"، واعتبارا من سنوات الثلاثينات رفض علم الاجتماع الأمريكي فعاليتها، فقد أثبتت تجارب أن العلاقات غير الشخصية والتسلسلية تؤدي إلى ردود فعل نفسانية مضرة إلتون مايو وسلزنيك بحسن سير المؤسسات .كما انتقد" مرتون و'غولدنر بطريقة أعمق نموذج" فيبر "مبينين أن العرض الآلي للسلوك " الإنساني، الذي يشكل قاعدة البيروقراطية، يؤدي إلى **خلل وظيفي** خطير .ويشيرون إلى أن بنية المنظمة تؤدي إلى إشراف متزايد من قبل القادة على انتظام سلوكيات المرؤوسين .يقود ذلك، حسب مرتون"، نحو حالة طقوسية تتخذ القرارات بالنسبة لفئات مجردة، وتصبح قواعد المنظمة هي الأساس، والعلاقات تتضاءل فرديتها .ويعتبر" سلزنيك "أن ضرورة الإشراف الذي يظهره النظام التسلسلي يضاعف حالات تفويض السلطات، ويزيد الاختلاف في المصالح بين المجموعات الثانوية في المنظمة، التي تميل إلى تمييز مصالحها الخاصة بالنسبة لأهداف المنظمة وإلى الدخول في صراعات، الواحدة مع الأخرى .أما "غولدنر "فيشدد على تطور إشراف فوقي متزايد الدقة وعلى تدني الصفة الواضحة لعلاقات السلطة، وقد تمت معالجة هذه النقطة فيما بعد من قبل" كروزيي وعلى هذا الأساس، فقد عرف" ميشال كروزيي " البيروقراطية من خلال المدخل الإنساني، حيث ربط بين تطورها وتضاؤل الحرية الفردية، فهي بالنسبة إليه مكونة من دوائر الدولة، يعمل بها الموظفون وهي منظمة بشكل تسلسلي وتعتمد على سلطة حاكمة، كما أنها تنظيم لا يستطيع تصحيح سلوكه عن طريق إدراك أخطائه السابقة، إذ أن القواعد التي تعتمد عليها البيروقراطية غالبا ما يستخدمها الأفراد لتحقيق أغراضهم الشخصية .

نلاحظ أن'' **كروزيي** ''قد أضفى على التنظيم البيروقراطي الطابع الإنساني عكس" فيبر "الذي وصفه بالعقلانية والرشد، ولذلك فهو يرى بأن ارتباط مهام الأفراد داخل هذا التنظيم بمجموع اللوائح والقواعد المنصوص عليها سيؤدي إلى كبح قدرات الأفراد، وتقييدهم بالقوانين التي تكسي التنظيم البيروقراطي بالطابع الشرعي والرسمي

وقد أوضح" كروزيي "من خلال دراسته أن نموذج" فيبر "قد تجاهل العديد من القضايا أهمها: القوة، والصراع، والتغيير في المنظمات، وذلك نتيجة الجانب الشكلي المستقر للتنظيم الذي وضعه فيبر"، الأمر الذي يعوق البحث ويضلله بدلا من أن يوجهه ويثريه .

(M. Albrau) مارتن ألبرو من جهته رأى أن الإجراءات البيروقراطية العقلانية هي بمثابة الأدوات الأحسن نجاعة لقياس الفعالية ، وليست بالضرورة ضامنة لها، وعليه فإن الإجراءات البيروقراطية الصارمة تُوفر قدرا من الأدوات والإجراءات لقياس الفعالية لأي تنظيم ، ولكن ليست هي نفسها من يضمن الفعالية. الذي يمكن في ضوئه تفسير الروح الرأسمالية ، باعتبار أنه يدعو إلى التقشف والإدخار

[1] نفس المرجع ، ص 14

والاستثمار، بدلا من الإنفاق الكبير الذي كان سائدا بين أمراء الإقطاع في القرون الوسطى، ففي جنوب كارولينا انتشر الانفاق البذاخي بين المعتنقين للبروتستانتية .ويشير البعض إلى أن معلومات" فيبر " التاريخية لم تكن مكتملة بدليل أن" بن جيامين فرانكلين ، لم يكن يؤمن بالزهد والتقشف وكان من الفيزيوقراط الذين يعتبرون أن أنشطة الصناعة والتجارة قليلة الأهمية إذا ما قورنت بالنشاط الزراعي، وهو النشاط المنتج حقا .وهكذا كان فيبر "قليل المعرفة حتى بالشخص الذي اتخذه نموذجا لدراسته.[1]

4-نقد المقاربة التنافسية :

مع هذا المنظور ، اعتبر هذا الاتجاه أن الأزمة التي تمر بها المجتمعات المتأزمة عموما **مردها عدم استساغة القيم المعولمة** كالحريات ، ومأسسة نظام الحكم ، وتكريس مبدأ التداول على السلطة ، وتعزيز الفردانية كآلية لتحرر الأفراد من الاستتباع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، وان كانت هي فعلا الأسباب التي تقف وراء استمرار الأزمة ، ان ما يتجاهله هذا الاتجاه هو ذلك الفاصل التاريخي بين المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية ، إذ بقيت تتناولهما وكأنهما يعيشان نفس التاريخانية ، وبالتالي تطرح جملة من التساؤلات ، لماذا لا يمتلكان نفس المؤسسات إما سياسية أو اقتصادية أو خدماتية أو ...ولماذا لا يحملان نفس القيم الاقتصادية والسياسية ....

هذه المقاربة تعتبر القيم مثالية وهي ثابتة ومطلقة صالحة في الزمكان ، مثل فيبر الذي أراد صياغة نموذج مثالي . والواقع أن هذه النماذج صالحة للمجتمعات الغربية ، فالمجتمعات لها خصوصياتها . والقيم هي نسبية وذاتية تتغير حسب المجتمعات . كل مجتمع له خصوصياته و الظروف التي يمر بها إما حرب أو أزمة أو...يمكن أن تحدث تغيير في القيم ، فالقيم تتطور بتطور الحياة . فالقيم الغربية رغم ما حققته من انجازات حضارية في مجالها الغربي إلا أنها عجزت عن تحقيق هذه الانجازات خارج المجال المعرفي الغربي

الظروف متغيرة ، متطورة ، نتحدث عن قوانين الاجتماع البشري التي تحدث عنها ابن خلدون بلغة علمية إلى حد بعيد ، والنموذج المثالي لماكس فيبر ... لكن ينبغي أن لا ننسى أن هذه القوانين في نهاية المطاف ليست عتيدة أزلية ، بل هذه القوانين تتغير ،لان عالم الإنسانيات ، الاجتماع البشري هو عالم الحرية ، عالم الاختيار ، هذه المقاربة أهملت الجانب المادي ، فعلماء الأحياء يحدثوننا كيف غير الإنسان نفسه بيولوجيا ماديا ، ليس فقط من باب السياسة والاقتصاد والاجتماع ، بل حتى على المستوى الحيوي البيولوجي ، فالإنسان بما صنعه ، فالأدوات التي صنعها الإنسان أرغمته على أن يحدث تعديلات وتكيفات أثرت في شكلهم وفي تركيبهم العضوي عبر السنين ، فما نصنعه يؤثر فينا . طبيعي أن أيضا ما نصنعه على المستوى الفكري و الاجتماعي يؤثر فينا ويغير ظروفنا وبالتالي يحدث تعديلات على القوانين الحاكمة في الاجتماع الإنساني ، ولكنها نسيت أن هذه القوانين تعمل في اجتماع بشري ، هذا الاجتماع بما أوتي من حرية ومن قدرة مرنة على التغيرات والتعديلات قادر على أن يحرف هذه القوانين لتصبح شيئا آخر

الأنظمة تغيرت بصورة مذهلة منذ بروز الثورة الصناعية ، ولم يكن هذا من باب الصدفة أو من باب التطور الآلي لأنماط العمل بل أكثر من ذلك كان هذا التغير نتيجة لسلسلة من التطورات الاجتماعية التي كانت في البداية عنيفة وقوية بين مطالب العمال الملحة والمواقف المستبدة لأرباب العمل ، الذين كانوا يبحثون دوما على الربح الوافر حتى وان استدعى ذلك استغلال الإنسان للإنسان . كانت هذه المطالب كلها تدور حول تحسين ظروف العمل ورفع أجور العمال . لكن سرعان ما تحولت هذه المطالب من صيغتها البدائية المعارضة إلى صيغة أكثر مساومة قائمة على الحوار المفتوح أو المساومة بين الأطراف المتصارعة إطار منظم . وقد سمح هذا الانفتاح في التحاور والمفاوضة المستمرة إلى تعزيز وتحسين ظروف العمل . نجم عن هذا التحول الجذري في مفاهيم العمل إلى مراجعة أساليب وتنظيم العمل .فمن

[1] نفس المرجع ، ص 15 . 16

التنظيم البسيط السطحي المتمحور حول قطبين مختلفين ومتباعدين ومتعارضين ترجمت حوله كل الدراسات والنظريات المتعلقة بالطبقية (المستغل / المستغل) بين الذين يمتلكون وسائل الإنتاج والذين لا يمتلكون إلا قوة العمل . كما عرف عالم الشغل تطورا سريعا في فضائه الذي تعدى هذا البعد الأفقي البدائي ، ليرتفع إلى مستوى آخر قائم على التقسيم والتفرقة بين المتصور للعمل والمنفذ له والذي يخفي في الجوهر حقيقة الاستغلال والسيطرة والصراع الطبقي . وتمثل هذه الرؤية مرجع المدرسة الكلاسيكية التي تتبنى انه بإمكان التحكم في نظم العمل وإقامة أساليب عمل تشبه عقارب الساعة ، وكانت هذه الرؤية جد متأثرة بالفلسفة العلية المسيطرة آنذاك والمتمثلة في السببية والحتمية . [1]

من جراء التطور المذهل والانعكاسات السلبية التي بدأت تشد انتباه المهتمين بالمردودية في العمل ، بدأت تتعالى إلى الأفق انتقادات كبيرة للرؤية الكلاسيكية التي تجاهلت العنصر البشري من معادلاتها التنظيمية وانجر من هذا التطور ظهور مدرسة جديدة انتقدت ونافست المدرسة الكلاسيكية وتميزت هذه المدرسة بطابعها الإنساني لذا سميت بمدرسة العلاقات الإنسانية .

إن هذه السيرورة الطويلة التي تمكن من خلالها عالم الشغل أن يخطو مراحل كثيرة ويكتسب تجارب كبيرة في مجالات عديدة سواء كانت مرتبطة بنمط الإنتاج أو طبيعة التسيير ، لا يمكن استئصالها عن حقيقة وجوهر المجتمعات التي نشأت وترعرعت فيها هذه التجارب والممارسات ونظم العمل . فهذا التطور في طرق العمل والتسيير لم يكن ولا يمكن أن يأتي من باب الصدفة ، انه نتيجة حتمية لصيرورة طويلة من التجارب والممارسات التي اكتسبها المجتمع من جيل إلى جيل والتي بمقتضاها استطاع المجتمع أن يختزنها وينميها حسب متطلبات بيئته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . لا يمكن اعتبار هذه التجارب والنظم مستقلة عن العوامل التي تحرك المجتمع فهي وليدة هذه العوامل المتفاعلة . **لذا فهذه التجارب والنظم غير مستقلة عن العوامل التي تحرك المجتمع فهي وليدة هذه العوامل المتفاعلة** . [2]

لذا فهذه التجارب والممارسات تشكل ارث ثقافي ضمن هذه الصيرورة المطولة . تستخلص الأنظمة الجديدة منها وفي الحاضر كل العبر والتوجيهات ، لتحقق الأهداف المسطرة في المستقبل . وهذه المعادلة ليست بسيطة لأن عوامل كثيرة غير مرتقبة تعيق طريق هذا الإنجاز ، وهنا تتدخل القيم الثقافية المكتسبة سائر المفعول لتنظم وتعزز القدرات المتوفرة وذلك قصد تخطي العقبات والمشاكل التي من الممكن أن تعرقل حسن نشاط الأنظمة .

كل الإنجازات والتجارب المحققة في ميدان تنظيم العمل وتسيير الموارد البشرية مرتبطة ومتصلة فيما بينها ، فالبعض منها تكملة للبعض الآخر ، سواء باستبدالها كليتا أو إثرائها ، ويتجسد هذا التواصل بين التجارب والممارسات في ذلك الاهتمام لتدارك النقائص المنجمة من نظام أصبح غير قادر على التكيف مع الوضع السائد والذي يتطلب تعديلات حاسمة وسريعة حتى يسمح له من رفع التحديات ، ويكون هذا التعديل بطريقة موضوعية بحيث يكون تدخل المفكرين والعلماء في جميع الميادين المرتبطة بعالم الشغل بشكل مكثف مقدمين الشروح الملائمة والحلول الصائبة مما يزيد ويساهم بقسط وافر في ضخ عجلة التطور والنمو .

ويعتبر التجانس العلمي والعملي (**النظرية والتطبيق**) من بين الخصائص الجوهرية لحقيقة هذه النماذج العلمية ، فهو الذي يعطي لهذه الانجازات صبغته التطورية وقوته التنافسية .فالنماذج النظامية ليست وليدة الصدفة والارتجال بل هي نتيجة حتمية لتضافر الأعمال والجهود بين العلم والعمل . بين الأبحاث والتجارب العلمية والميدانية والرغبة في تغيير ظروف العمل والمعيشة من اجل تحسين الإنتاج كما وكيفا . فمهما تصورنا استقرار هذه المؤسسات حول نظمها ، تبقى في الحقيقة معظم المؤسسات التي لها تاريخ وثقافة مؤسساتية في الأصل مخابر كبيرة لاختبار دوما المقاييس والنظم التي يقوم عليها العمل وسلوك

[1] بويحياوي عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 489

[2] نفس المرجع، ص 490

الأشخاص . لذا فمعظم المقاييس المستعملة عوينت واختبرت في ميدان العمل قبل توظيفها ، فهذه المؤسسات لا تنظر للنظم المطبقة كمعايير مطلقة ودائمة ، كما أنها لا تنتظر حتى تصبح هذه النظم عديمة المفعول لتستبدلها وتغيرها ، مما قد يسبب للمؤسسة تعطيلا واضطرابا في وظائفها الرئيسية المرتبطة أساسا بتسيير مواردها البشرية . [1]

إن هذه السيرورة مع الزمن حقيقة طبيعية ، فالانجازات العلمية تتماشى بالتوازي مع الأنظمة السائدة ، فلا يمكن تصور تباعد أو تباين بين القطبين العلمي والعملي ، فكل قطب يخدم الآخر بطريقة تكاد أن تكون تلقائية . فالتصور العلمي يوفر المقاييس والنظم الأكثر توافقا مع المحيط والميدان العملي الحالي ، بينما هذا الأخير يختبرها وينتقدها دوما محاولا ضبط حدود كل نموذج مقترح ومقدم . إن هذا التفاعل المستقل عن إرادة الأفراد والأشخاص ، نمى بعيدا عن كل الممارسات الذاتية ، مما أعطى له مع مر الزمن مصداقية كاملة لكونه يخدم المصلحة العامة وتبحث عن المنفعة الشاملة . وقد ساعد هذا التطور المحايد على اندماج الأشخاص متخذين إياه معلما حضاريا تشترك فيه وحوله كل الأطراف المتعارضة ، المؤسسات الناجحة والمستقرة هي التي ترتكز أساسا على الفكر العلمي ، فهي لا تقدر على تجاهله نظرا لتأثيرات المنافسة الشديدة المنبعثة من محيط لا يعرف الركود في ميدان الإبداع والتطور .

لقد سايرت هذه القيم والخصائص المتميزة نمو وتطور المؤسسات التي نشأت في بيئة اجتماعية عرفت مسلكا تاريخيا حافلا بهذه التغيرات الاجتماعية والتجارب الفكرية ، **لذا فمن الصعب تفهم حقيقة اي نظام كان لأي مؤسسة كانت دون الالتفاتة إلى ارثها الثقافي والاجتماعي السابق . إن النماذج النظامية ليست بنيات وظيفية محايدة صالحة لكل زمان ومكان ، فهي رغم برودة معاييرها وقواعدها لا تخلو من دلالات رمزية خفية متفشية على طول المسالك الوظيفية لهذه الأنظمة .**

كل تطور في حد ذاته ما هو إلا امتداد تراكمي لعدة تجارب وتغييرات ، لذا فلا يمكن أن نجرد اي إبداع من رواسبه العديدة والمتشعبة ، فأي نموذج نظامي ما هو إلا امتداد لصيرورة طويلة من التجارب والممارسات المرتبطة أصلا بتكوين مجتمع مميز .وهذه الخصائص الخفية والمجردة يصعب إدراك حقيقة وجودها في نسق اجتماعي لم يساهم في نموها وتطويرها . ونقصد بمعنى السيرورة التاريخية لنمو وتطور التجارب في بنية معينة كمنتوج أصلي يخضع إلى قيم ومعايير أصلية وليس نموذج حيادي منقطع عن الأصالة الثقافية .

وبالتالي كيف يمكن للمجتمعات المتأخرة حضاريا أن تحقق ما أنجزته المجتمعات المتطورة خلال سيرورة تاريخية طويلة من إبداعات وابتكارات في ميدان تنظيم وتسيير ، من اندماج الذهنيات مع وسائل ونظم العمل خلال فترة زمنية قصيرة ؟ إن هذا الانجاز الحضاري المتمحور حول اندماج الذهنيات مع هذه الوسائل والنظم الجديدة والحديثة لا يمكن أن يتحقق بمجرد إقراره ، فالعملية ليست بسيطة بهذه الصورة حتى ولو أخذت وقتا طويلا ، فهي تتطلب عناية ودراية كبيرة بكل المعطيات المادية منها والمعنوية حتى تسمح للشخص أن يستحوذ على ذلك البعد الحضاري ويفكر بمقتضاه وفق نظمه ومقاييسه المقترحة .

إن تطور الأنظمة يكون عبر تطور المجتمعات ، ليست عملية مبعثرة ومتقطعة ، بل تخضع لامتداد تراكمي من المحاولات والتجارب المكملة لبعضها البعض في مسار يكون دائما حيوي وموحد يبحث لنفسه عن النموذج الأفضل في تنظيم العمل البشري ، إذا بقدر ما تكون التقنيات متطورة بقدر ما يجب أن تتبعها ذهنيات ملائمة تتناسب وتلك الصيرورة الحضارية التي اكتسبها المجتمع الأصلي.

المقومات المعنوية والقيم مرتبطة بالتقنيات التنظيمية وبالتالي فلا يمكن فصل طرف عن الآخر ، وهذه القيم والمقومات تنمو وتتطور بالتوازي مع التطور التقني ، فكل طرف يكمل الآخر .

[1] نفس المرجع ، ص 491

هذا يعني أساسا أن القيم والمقومات المعنوية مرتبطة كما وكيفا بالصيرورة التطورية لكل مجتمع ، وبالتالي فمن الصعب جدا التحكم في تسيير مثل هذه التقنيات إن يحدث التجاوب الذهني الفعلي .

إن الأنظمة بصفة خاصة ما هي إلا مقاييس تعكس حقيقة النضج الحضاري للمجتمعات ، فالمهم ليس في تقليد النماذج المتطورة من نظم وقواعد تسييرية ، بل أكثر من ذلك في استيعاب القدرات والمؤهلات التحفيزية المنشطة لكل حركة والمشترك فيها والتي غالبا ما تكتسب عن طريق الإرث الثقافي للمجتمع نفسه . فكلما كان هذا الإرث الثقافي كبيرا ومتنوعا من جراء التطور التاريخي التراكمي للتجارب والممارسات التسييرية كلما كانت قدرة الاستيعاب والتكيف كبيرتين .والعكس صحيح .

إن عملية الاستيعاب والتكيف قبل أن تكون سطحية بتحويل استيراد الخبرات فهي قبل كل شيء أفقية عبر مسلك تاريخي موحد سابق أين تعاقبت عليه وتجمعت فيه التجارب والخبرات المختلفة . فما يمكن أن نشاهده حاليا من تنظيمات وقواعد معقدة من حيث التنظيم والتنسيق وبسيطة من حيث التوزيع والتخصص إلا نتيجة لصيرورة تاريخية وحصيلة شاملة لمجموعة التجارب المتكاملة والمتداخلة مسبقا .

أما بالنسبة للمجتمعات التي تجد صعوبة كبيرة في تحقيق هذا التأقلم فالسبب يعود مباشرة إلى غياب هذه المؤهلات الجوهرية ، لذا نقول انه ليس هناك مجتمعات متخلفة أو في طريق النمو وإنما هناك مجتمعات ذات تسيير متقدم ومجتمعات سيئة التسيير . وهذه المؤهلات مهما تصورنا طبيعة التقنيات التي تحتويها والممارسات المنبثقة منها فهي تبقى مرهونة بحساسيات خفية مطبوعة في الذهنيات الثقافية الأصلية للفاعلين الاجتماعيين ، وتتمثل هذه القدرات في :

- وجود سوابق واستعدادات ثقافية مرسخة في الذهنيات القابلة لاستقبال واستخدام التقنيات الجديدة

- القدرة على اختزان التجارب السابقة واستيعابها وتكييفها مع التغيرات الطارئة .

- المنافسة المتقاسمة والمتبادلة بين الأفراد والجماعات لتحقيق مكاسب جديدة أفضل وأصلح للجميع .[1]

في غياب هذه المعايير الجوهرية كل المحاولات التي تستهدف التنظيم الأنجع تبوء بالفشل . رغم ما تبديه من إصرار وتوفير الإمكانيات . إن الإدارة لا تكفي حينما يغيب الإدراك الجماعي بضرورة استيعاب هذه الاستعدادات الذهنية المنشطة والمحفزة لمثل هذه الممارسات العملية المنتظمة ، على عكس ما لاحظناه في المجتمعات المكتسبة لهذه الاستعدادات . إن المجتمعات التي تفتقر لهذه القيم يكون تطورها ليس انتقالي وتقدمي وإنما انقطاعي وسكوني ، بحيث حركتها تتسم بالقطيعة الكلية مع كل محاولة واستبدالها بأخرى إلى أن يأتي دورها فتستبدل هي الأخرى .إن هذه المجتمعات لم تستعب بعد أن حقيقة التقدم والتغير لا يكمن في استخدام تقنيات ونظم جديدة بقدر ما هو مرتبط بتغيير وتكييف الذهنيات . وهذا ما يمكن ملامسته في تطور تنظيمات العمل في المجتمعات المتقدمة ، بحيث الأولوية والأهمية سرعان ما أعطيت إلى العنصر البشري الذي حضي باهتمام كبير في كل الدراسات والأبحاث الممهدة لكل التطبيقات التنظيمية والممارسات العملية والمهنية .

هنا فكر **تالكوت بارسونز** جدير بالاهتمام بحيث يمثل المجتمع الحديث بحق حقلا مفضلا للدراسة وذلك لما يتميز به من تعقيد شديد واختلاف قاطع بين عناصره ، وينقسم التنظيم الاجتماعي كما بينه تالكوت بارسونز إلى أربعة انساق جزئية والممثلة في الوظائف الجوهرية للحياة الاجتماعية والتي في رأينا تشكل الخلية المجهرية التي تنطلق منها كل التصورات وتتفرع منها كل الاتجاهات .

[1] نفس المرجع ، ص 500

الشكل رقم (01) : بنية النسق الاجتماعي [1]

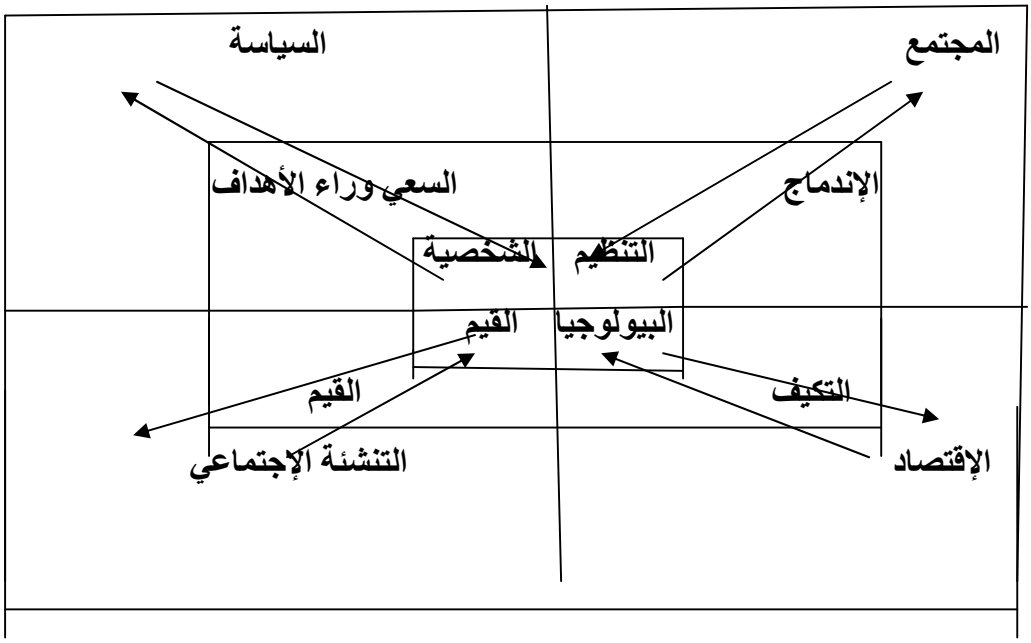

كل نظام حيوي ينقسم إلى أربع انساق متميزة :

- **النظام البيولوجي** ، يتأقلم مع المحيط أو البيئة التي يعيش فيها والذي بالمقابل يحاول تكييفه حسب احتياجاته ، إنها وظيفة التكيف **adaptation** .
- **الشخصية** ، التي تسعى لتحقيق الأهداف حسب برنامجها والذي يتطلب تعبئة للثروات والطاقات للوصول إليها ، إنها وظيفة السعي وراء تحقيق الأهداف **poursuite des buts** .
- **النظام الاجتماعي** ، الذي يسهر على اندماج كل العناصر بالاعتناء والحفاظ على الروابط الاجتماعية ودورانية العواقب والعوامل القهرية ، إنها وظيفة الإندماج **intégration** .
- وأخيرا **الثقافة** ، التي تلعب دورا بارزا على الحفاظ على نظام الأفعال باقتراح أو بفرض أنواع متميزة من السلوك حسب توجيهات معينة **socialisation** .

رغم أن هذه الأنساق الجزئية متنوعة ومختلفة فهي تبقى دائما متداخلة ومترابطة فيما بينها ، لا يمكن تصور وجود طرف دون وجود الآخرين .

إن هذا التفاعل يشكل حقيقة الطاقة والمتمثلة في إنتاج معلومات ، ويمكن تمثيل هذا التفاعل عبر الصيرورة التالية :

- إن توفر الثقافة مرتبط بعملية الاندماج التي ينتجها النظام الاجتماعي
- يوجد النظام الاجتماعي بفضل الطاقة التي يستقدمها من الشخصية القاعدية ، التي تستمد منها جذورها ويجسد بمقتضاها مشاريعه
- ثم وجود الشخصية محددة داخل المنظومة الحية ومرتبطة مع البيئة بمقتضى احتياجاته التي يتصورها

[1] نفس المرجع ، ص 418

- وبالمقابل فالمنظومة لا تنشط إذا ما لم تقوم الصيرورة التحفيزية بتقديم واقتراح اتجاه معين :

إن الشخصية هي التي تترجم احتياجات المنظومة الحية ، وهذه الترجمة الموجهة بالاندماج تتجسد في الواقع حسب نشاط النظام الاجتماعي الذي يضبط الحدود ويحدد الحاجيات

ولا تتضح مدلولية الاندماج إلا بداخل حقل ثقافي متميز الذي يوفر له مجمل القيم والمعالم حتى يمكن استقرار نظام ونسق الأفعال في اتجاه معين .

خلاصة الفصل :

إن الفصل الديكارتي بين العقل والمادة قد هيمن على المجتمع الصناعي الحديث الذي ساده الأنموذج الميكانيكي طول ثلاثمائة عام والذي طالما اعتبر التنظيم بمثابة آلة أو ماكنة **L'organisation machine** .

تعتبر هذه الفكرة التي تبناها روني ديكارت **René Descartes** والتي تعتقد أن اي تنظيم مهما كانت درجة تعقيده فهو يتحرك وينشط بنفس طريقة نشاط الآلة ، وهي الفكرة التي تبنتها نظرية التنظيم الكلاسيكية والمتمثلة في أعمال تايلور **Taylor** وفايول Fayol وفورد **Ford** وفيبار **Weber** الذين يرون أن التنظيم مبرمج ومنظم ومنتظم .

لكن سرعان ما بدأت الأنظار تتخذ أبعاد أخرى في السبعينات مثل نظرية التحليل الاستراتيجي ميشال كروزيي **Michel Crozier** ترى أن التنظيم عبارة عن مجموعة من الفاعلين ولا يشكل تنظيما حيا ، وأن حيويته مرتبطة بتفاعل عناصره وبدونهم لا يساوي تقريبا شيئا .

هذه الرؤية الجديدة التي تغلبت أخيرا على الفصل الديكارتي لن تكون لها نتائج علمية وفلسفية بالغة الأهمية فحسب ، بل أيضا تزخر بمضامين هائلة ، سوف تساعدنا هذه الرؤية الجديدة للحياة على بناء وتعزيز مجتمعات مستدامة

إن العقل الإنساني ليس مجرد ذكاء اصطناعي وهذه الحقيقة تفرض نفسها ، لان العقل البشري مزود بخصوصيات فريدة من نوعها تجعله ينفرد بخصوصيات لا يمكن التحكم فيها بصورة خطية وحتمية ، حتى وان اختزن العقل نماذج جديدة بصورة قهرية أو سلسلة ، فالإنسان يتعامل معها حسب ترجمة رمزية تقتضي وضع سيناريوهات مختلفة .

الفصل الرابع:

مقاربة التحليل الاستراتيجي

لMichel Crozier

(ميشال كروزيي) لتحليل

سوق الصرف الموازي

تمهيد :

رغم أن براديغمات **Guy Bajoit جوي باجوا** تفي بالغرض إلا أن الطابع الاستراتيجي والخفي لظاهرة أسواق الصرف الموازية يلزم علينا بأن نستند على تحاليل أخرى مثل نموذج **ميشال كروزيي فهذه الأسواق مرتبطة بعلاقات القوى ووجود استراتيجيات مفخخة في السوق الموازية** ، فالسوق الموازية وفقا لنموذج **ميشال كروزيي** يمكن اعتبارها مكان ونقطة التقاء **التحالفات** والصراعات إذ لكل فاعل مصالح شخصية وأهداف خاصة يسعى لتحقيقها وفق تخطيط إستراتيجي معين ، فعلى نوع المصلحة تكون الخطة ، وعلى نوع الهدف تكون الإستراتيجية ، فهنا الفاعل يتعامل مع مصالحه وأهدافه بعقلانية تامة ، فهناك نوعان من المصالح فردية وأخرى مشتركة ، أما المصالح الفردية فيحاول أن يعمل على تحقيقها لوحده والتضحية لأجلها لوحده أما المصالح المشتركة فتكون بالاستعانة مع أصحاب المصالح وأصحاب الحلف ، وبالتالي يعمل على تشكيل **نسق فعلي للأفعال** والذي بدوره يحكم التفاعلات بين الفاعلين ، **مناطق الظل** حسب ميشال كروزيي ليثبت مكانته جيدا ويشكل لنفسه سلطة غير رسمية أي موازية .

فالسوق الموازي وفقا لنموذج ميشال كروزيي كظاهرة اجتماعية هي عبارة عن **استراتيجية** تتحكم فيها آليات ذات منطق خاص ، وهي امتداد لتطور اجتماعي قائم على مجموعة من التحولات التي تؤدي إلى تغير اجتماعي وهو في الحقيقة يخفي مجتمع موازي ، وهذا المجتمع الموازي تتخلله صراعات وتناقضات . وعكس ما يوهم للكثيرين فهو عبارة عن تنظيم باطني يخضع لمنطق وعقلنة مخالف لما هو معتاد عليه **(عقلنة محددة**) ، لكن هو من بين الآليات التي تنشط نشأة وتطور مجتمع موازي ما يعكس الصراعات والتناقضات المتجددة وهذا حتما يؤدي إلى تغير اجتماعي .

إن نظرية كروزيي تعد منحى يدور ضمن مقولة الفاعلين وألعاب السلطة والتأثير والمساومة والتعاون و التنازلات والمفاهمات ، أي بتعبير أدق و أوضح و ربما أبسط يدور لعب الفاعلين ضمن التفاوض. فهذه المقاربة بعد تجاوزها العراك الأول للمناهج في بداية القرن العشرين تتجاوز التصور أو المنحى الحتمي للظواهر الاجتماعية يحدوها في ذلك علوم المادة و أو العلوم الصلبة الذي اعتمدته العلوم الاجتماعية . ففي هذا الفصل سوف نحاول أن نتناول مقاربة التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيي والتي سنعتمد عليها في تحليل أسواق الصرف الموازية وذلك فيما يلي :

1-نبذة عن حياة Michel Crozier (ميشال كروزيي) :

ميشال كروزيه هو عالم الاجتماع التنظيمات ، ولد في فرنسا سنة 1922، يعتبر مؤسس المدرسة الفرنسية للتنظيمات. قام بتأسيس مركز علم الاجتماع التنظيمات، عمل منذ 1950 في الإدارات والتنظيمات العمومية خصوصاً. استهل بدايته العلمية بدراسة الحركات العمالية والاشتراكية، ثم الحركة النقابية بعد حصوله على شهادة في التجارة سنة 1943، دعّم تكوينه بدراسات عليا في الاقتصاد والآداب والإدارة. ثم تحصل سنة 1947 على منحة دراسية إلى أمريكا، والتي قام بها بأبحاث عن الممارسات التفاوضية لنقابات العمال في كتاب "نقابات وعمال أمريكا" الذي نشره سنة 1951، وكتاب "الموظفون الصغار في العمل" الذي نشره سنة 1956 حيث صرح فيه علانية بتبني الإيديولوجية الماركسية اليسارية، ودرس فيه غيار الوعي الطبقي عند الموظفين الصغار. بجامعة كاليفورنيا، ومدير المركز السوسيولوجي للتنظيمات، ومدير الطور العالي لعلم الاجتماع في معهد الدراسات السياسية بباريس الذي أسسه سنة 1972"[1].

[1] خريبش عبد القادر ، " **التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيي** "، مجلة جامعة دمشق–المجلد 27-، سوريا ،2011 ،ص574.

يعتبر ميشال كروزيه مؤسس التحليل الاستراتيجي، حيث طوّر اقتراب أنماط الصيرورات التنظيمية المبنية على السلطة، وهو أستاذ علم الاجتماع بجامعة هارفارد، وأستاذ زائر بمدرسة العلوم الاجتماعية لقد استفاد كروزيي من المنظورات النظرية كالبنائية الوظيفية، والماركسية التقليدية والمحدثة، ونظرية الفعل الاجتماعي والتفاعلية الرمزية، والبنيوية ونظرية الأنساق (النسقية). وقدم نقداً لعديد المنظورات السوسيولوجية وكان من أهمها نظرية ماكس فيبر حول البيروقراطية . كل هذا دعاه إلى تبني توجهاً وظيفياً نسقياً في تحليله لوظائف التنظيمات الداخلية، وأسباب تعثرها، والاهتمام بدراسة العلاقات الداخلية، ومواقف الفاعلين، وعلاقات السلطة، ومختلف العمليات الاجتماعية كالتعاون والتنافر والمنافسة والتباغض والعداوة والصراع، وهي سلوكات تعبّر عن توجهات الفاعلين وعن مواقفهم المسبقة عن استراتيجياتهم.

قام كروزيه في مركز الدراسات السوسيولوجية CSO ومعهد العلوم الاجتماعية للعمل ISST بأبحاث ودراسات إمبريقية بحث فيها عن طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل التنظيمات البيروقراطية، وأنماط التفاعل بين الأفراد باختلاف مناصبهم الإدارية وتكوينهم واستراتيجياتهم من خلال العلاقات والرهانات التي يستند إليها. وبناءاً على ذلك تتفق هذه الأطراف على قواعد السلوك والتفاعل والمعاملة التي تستند هي الأخرى على القيم الثقافية، والى نظرة الفاعل نفسه إلى التنظيم . وبذلك ارتكزت تحليلات كروزي في مستهلها في بناء طروحات وتصورات جديدة استند المحللون عليها لدراسة وضعيات تتميز بعلاقات السلطة في ظل التناقضات النسقية.

"قام بإجراء دراسة ميدانية على مشروعين من المشروعات العامة في فرنسا حيث قام بتجميع البيانات حول طبيعة العمل في هذين المشروعين ، وتركيب القوة العاملة في كل منهما ، وموقف الإنتاجية ، والحالة المعنوية للعاملين فيهما من أن يخرج بصورة عامة لطبيعة البيروقراطية ، وآثارها مع محاولة لربط مشكلة البيروقراطية بالإطار الثقافي ، والحضاري العام للمجتمع "[1].

2-عموميات حول التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيي

يعتبر نموذج التحليل الاستراتيجي ل " كروزيه " و " فريدبيرغ " من بين المنظورات الأساسية لتحليل " الفعل الاجتماعي " في مجال علم الاجتماع و في تحليل السلوك التنظيمي و التغير التنظيمي و علاقات السيطرة و النفوذ و الصراع داخل المجموعات....

فقد تطور هذا المنظور عبر عدة دراسات و أبحاث قام بها" كروزيه "و "فريدبيرغ "طيلة سنوات ضمن البحوث التي كان يجريها مختبر علم اجتماع التنظيم الفرنسي.

تطرح الدراسة السوسيولوجية للتنظيمات مجموعة من الإشكاليات الرئيسية ، وتثير بعض المحاور المركزية التي أصبحت تعتمد كمداخل علمية لدراسة التنظيمات ولعمليات التشخيص السوسيولوجي[2] لها ونذكر منها ما يلي :

---

[1] **أسابع** صباح ، " **<u>التنظيم البيروقراطي و الكفاءة الإدارية</u>"** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع ، تنمية الموارد البشرية ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ،2007 ، ص 49.

[2] - يمثل **التشخيص السوسيولوجي** للتنظيمات والمؤسسات نتاج تفاعل التطور العلمي لسوسيولوجيا التنظيم والمؤسسة مع استخداماتهما الميدانية ، والتوظيف المباشر لنتائجهما في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خاصة . وبذلك بهدف اكتشاف علل وأمراض اشتغال المؤسسات الصناعية والاقتصادية الكبرى ، وما قد يعتريها من حالات وهن واختلال . وهو ما أدى إلى ولادة بيوت الخبرة والمراكز المتخصصة في التدخل المباشر وتشخيص الأوضاع الاجتماعية

- **دراسة مستويات الاندماج** : ويهتم فيها بفهم كيفية تمكن التنظيم من الحفاظ على هياكله وهويته القائمة رغم الضغط الداخلي والخارجي ، الذين يتعرض لهما نتيجة علاقات الصراع والتناقض الموجودة بداخله من ناحية ، وضغط المحيط الخارجي الذي يعده التنظيم جزءا منه من الناحية الأخرى

- **فهم أوضاع التكيف :** وينظر هذا المستوى إلى سبل إدارة التنظيم لمسائل التجديد التقني والتكنولوجي ، وكيفية إدماجهما في بنيته الداخلية بشكل متوافق مع حيثيات الوسط الاجتماعي والتقني للتنظيم .

- **دراسة البنية الشكلية والبنية غير الشكلية :** تتجه بعض دراسات سوسيولوجيا التنظيم إلى تبين حجم الروابط بين البنية الرسمية للتنظيم وللمؤسسة ، كما تتجلى عبر اللوائح وتراتيب العمل المعلنة والمضبوطة بشكل رسمي ، وما تنتجه العلاقات بين عناصر ذلك التنظيم من أنسجة اجتماعية موازية تفعل فعلها بشكل ضمني ، وتؤثر إلى حد كبير في سير التنظيم واشتغاله . وكان ماكس فيبر في دراسته للظاهرة البيروقراطية قد شدد على أهمية العلاقات الرسمية المرتبطة بقواعد السير الداخلية للمؤسسة ، ولكنه لم يتطرق إلى الروابط غير الرسمية والعلاقات الموازية التي تنشا بين عناصر التنظيم . وهو ما انتبه إليه فيما بعد علماء اجتماع التنظيم أمثال عالم الاجتماع الفرنسي " ميشال كروزيي " Michel Crozier الذي أثار الانتباه إلى ما تفرزه الظاهرة البيروقراطية من علاقات موازية تتشكل على هامش البنى الرسمية المعلنة في تنظيم معين .

- **دراسة أوضاع الصراع وحالات الاعتلال المرضي** : وتهتم بدراسات الاختلالات الحادة التي تعرقل سير التنظيم كالصراعات النقابية ، وأوضاع التوتر النفسي والاجتماعي لعناصر التنظيم ، وحالات تردي جودة الإنتاج ونسقه ، ومختلف حالات التعطل التي قد تعتري عملية اشتغال التنظيم .

إن هذه المداخل المعتمدة في الدراسة السوسيولوجية للتنظيم تطرح عادة انطلاقا من تسليم المختصين بعدم جمود وثبات كل من التنظيم والمؤسسة والإقرار باعتبارهما بمثابة الهيكل الحي والديناميكي الذي ترتهن ديناميكيته بقدرة كل عنصر من عناصره على تعديل سلوكه بغرض التواصل مع المحيطين به ضمن منظومة من العلاقات الاجتماعية تصنعها صيرورة الفعل الجماعي الذي يتعاونون من اجل تحقيق أهدافه . ومن هذا المنطلق اعتبر ميشال كروزيي التنظيم بمثابة البناء الإنساني الذي يتوجب على الدارس فهم منطق اشتغاله وتحليله . ويرى في هذا الصدد انه " إذا كان الفعل الإنساني الجماعي يمثل مشكلا مصيريا بالنسبة لمجتمعاتنا فان ذلك يرد أساسا إلى عدم كونه ظاهرة طبيعية بل بناء اجتماعيا يطرح وجوده مشكلا ويتطلب تفسير ظروف بروزه واستمراريته "[1].

ولفهم وتفسير منطق اشتغال التنظيم والمؤسسة ابتدع ميشال كروزيي ما سماه " **التحليل الاستراتيجي** " وهو إطار تحليل علمي يهدف لدراسة جملة الروابط الموجودة بين الفرد ومحيط المؤسسة والتنظيم .

ويقوم التحليل الاستراتيجي على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي : نسق الفعل المحسوس ومجال اللايقين ومفهوم السلطة . وترتبط هذه المفاهيم بجملة من المفاهيم الأخرى مثل مفهوم الفاعل والنسق والإستراتيجية والرهان . وينطلق إطار التحليل الاستراتيجي من دراسة سلوك الفاعل الاجتماعي الذي

للمؤسسات مؤخرا محور مادة علمية تدرس في عدد من الجامعات الأوروبية والفرنسية وبعض الجامعات العربية ، خاصة بدول المغرب العربي .

[1] **CROZIER** Michel, **ERHARD** Friedberg , **« L'acteur et le système »** , Editions Seuil , 1977 , p. 15 .

يعتبر سلوكا ذا دلالات ومعاني مختلفة من وقت إلى آخر نظرا لارتباطه بأوضاع ورهان يضفيان عليه السلوك أبعادا مختلفة تطرح إمكانيات فعل متعددة . ويؤكد كروزيي على ضرورة نفي صفة العقلانية المطلقة على سلوك الفاعل الاجتماعي نظرا لخضوع الفعل كذلك لمحددات غير واقعية وغير عقلانية ، وتأثره بمواقف مستترة وغير معلنة ، "إن للسلوك دائما معنى دون أن يكون بالضرورة عقلانيا "[1]

من اجل التقدم في تحليل مواطن الخلل داخل التنظيم دعا ميشال كروزيي لتجنب إيديولوجيا العقلانية التي تقود الباحث عادة إلى تصور أن الفاعل يتجه دوما إلى الاختيار الأمثل باسم منطق الاختيار العقلاني . ويطرح في هذا الصدد مفهوم **الإستراتيجية** الذي ينتهي بالتأكيد على أن أعضاء التنظيم يتصرفون إثناء ممارستهم للأنشطة ضمن تنظيم ما كفاعلين تتحدد غاياتهم بطبيعة الفرص المعروضة عليهم ، ومنها يرسمون سبل تقوية مصالحهم وقدرتهم على الفعل . وبهذا الشكل يرفض التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيي ضمنيا المقاربة الشمولية والتحديدية الموروثة عن كارل ماركس والمتبناة من قبل البنيويين ، ليؤكد على أن الفعل الجماعي لا يمكن أن يكون فقط مجرد محصلة لضغوط خارجية ، ولكن يلعب خلاله الفاعلون أدوارهم ضمن هامش من الحرية ومجال من اللايقين تتشكل وفقه جملة من الاستراتيجيات الفردية والجماعية .

ومن خلال كتابه " الظاهرة البيروقراطية "[2] حاول ميشال كروزيي تشخيص بعض العلل الناجمة عن تنامي حجم النظام البيروقراطي بالمؤسسات الكبرى انطلاقا من بعض الدراسات الميدانية التي أنجزها في بعض المؤسسات الفرنسية . وحاول تقديم تفسير لأمراض الروتين والتباطؤ وعدم الجدوى التي تتسم بها بعض المؤسسات في المجتمع الفرنسي والمجتمعات الحديثة عموما . وتحدث عما اسماه " الحلقة المفرغة للبيروقراطية " والتي تقوم على المظاهر التالية :

- تضخم نفوذ القواعد اللاشخصية

- مركزية القرارات

- تطور علاقات السلطة الموازية

- انعزال كل صنف مهني عن الآخر في التركيبة الهرمية للتنظيم ، مما يفرز ضغطا مضاعفا للمجموعة على الفرد .

ومن خلال التساؤل عن أوضاع عدم الاشتغال والتكيف اللذين تتسم بهما المؤسسات الإدارية والتنظيمات الصناعية للعصر الحديث ، وما ينجم عنهما من تعطل العلاقة بين الأصناف المهنية وصراع السلطة والأزمات الاجتماعية المتتالية تجاوز ميشال كروزيي الأطروحات السابقة لكل من ماكس فيبر وكارل ماركس حول الظاهرة البيروقراطية . وكان الأول قد بالغ في وصف مفاتن الظاهرة البيروقراطية معددا مزايا عقلنتها لعمليات الإنتاج . وهو ما دحضه ميشال كروزيي من خلال بيانه للدوافع العقلانية وغير العقلانية للسلوك التنظيمي ، ومن خلال إبرازه لبعض مواطن وهن النظم البيروقراطية واعتلالها . أما كارل ماركس فقد حلم بمجتمع دون تنظيمات ، ودون علاقات سلطة ، واعتبر التنظيم البيروقراطي للمؤسسة نتيجة خضوع قوى العمل لرأس المال . ولكن كروزيي لم يتبن هذا الطرح الماركسي وسلم بان التنظيمات على عللها تظل شديدة الارتباط بالمجتمعات الحديثة رأسمالية كانت أو اشتراكية .

[1] Ibid ,p 15 .

[2] **CROZIER** Michel , **« Le phénomène Bureaucratique »**, Ed Seuil , Paris 1971 .

3-أهم مفاهيم و مصطلحات التحليل الاستراتيجي :

3-1-الرهان Enjeu :

و هي تلك الأهداف أو القضايا التي من أجلها يقوم الفاعل ببناء إستراتجيته اتجاه الآخرين . و هي تتميز بالتغير و التحول ، ذلك لأنه دوما يكون الفاعل إما في حالة ربح أو في حالة خسارة و هنا تدخل مدى نجاح العقلانية في اختيار الوقت و الهدف و الإستراتيجية المناسبة.

3-2-الفاعل L'acteur :

كما ذكرنا سابقا هو أن الفعل هو الذي يحدد الفاعل ، فلا يمكن أن تكون أفعال بدون فاعلين ، و الفاعل يكون إما فردا أو مجموعة ،و قد استفاد كروزيي في تحليله الاجتماعي من ما جاءت به نظرية الفعل الاجتماعي ، فالفاعل هو ذلك الفرد الذي له القدرة على التدخل و المشاركة في مشكلة ما ، أي أنه مرتبط أو معني بها انطلاقا من رهانات يكتشفها و يتبناها ، و ذلك لأن أي فاعل عنده شكل من أشكال النفوذ أو التأثير يستطيع به تحريك أو استعمال موارد ضائعة في التنظيم ، وعلى كل إذا كانت القضية أو

الرهان ضعيف عند الفاعل ، فإن الفاعل لا يكون له تحرك كبير و لا أهداف كبيرة ،أو أن الأهداف غير مهمة عنده ،و بالعكس إذا كانت الرهانات مهمة أو جماعية يكون الفاعل حينئذ يعمل لصالح الجماعة.

إن التحليل الاستراتيجي ليس عملية سهلة فهو عملية متشابكة و مترابطة بين عدة مدخلات و مخرجات .و الفاعلون بما لديهم من ثقافات و خبرات حول وضعيات العمل فإنهم دوما ينتجون أفعالا يستطيعون بها تحريك الأمور.

إذا فالتحليل الاستراتيجي بمنظوره النسقي يسمح بإيجاد نظرة دقيقة و حقيقية لما يجري في مواقع العمل ، وهو يعتبر منهج بحث فريد من نوعه ، ذلك لأنه تضمن صورة مغايرة عن التنظيم و مخالفا بذلك النظريات الكلاسيكية.

فالتنظيم هو ذلك المجال الذي فيه يستغل الأفراد و يستفيدون من هوامش حرياتهم و هو محصلة أو نتيجة لألعابهم . فمسلمات هذا المنظور هي:

التنظيم هو بناء أو تشكل اجتماعي ينتج من أفعال الأفراد.

هناك دوما مجالا للعب أو المناورة بين المشاركين في التنظيم ، وهذا المجال من الحرية هو الذي يحدد الفاعلين.

يؤكد ميشال كروزيي أن الفعل الجماعي لا يمكن أن يكون فقط مجرد محصلة لضغوط خارجية ، ولكن يلعب خلاله الفاعلون أدوارهم ضمن هامش الحرية ومجال اللايقين تتشكل وفقه جملة من الاستراتيجيات الفردية والجماعية .

3-3-السلطة Le Pouvoir :

يعتبر مفهوم السلطة مفهوم حساس و متفرع . حيث اختلفت فيه آراء المنظرين والمفكرين باختلاف مشاربهم ،و أهم من تحدث عن السلطة هم علماء الاجتماع لارتباط هذا المفهوم بالحكم و السياسة

و تعرف السلطة على أنها:

"تعني بكل بساطة إنتاج آثار مرجوة " برتراند راسل.

و عرفها " روبرت دال "أنها الطاقة التي يستعملها أي شخص للحصول على شيء ما من آخر لم يكن ليقدمه لولا ذلك التدخل.

أما ماكس فيبر فقد عرفها على أنها " سلطة شخص أ على شخص ب. هي قدرة أ على أن يفعل ب بعض الأشياء التي لا يعملها إذا لم يكن هناك تدخل من طرف الشخص أ .

أما كروزيه فقد عرفها على أنها **علاقة تبادلية و ليست ممنوحة** أي أنه لا يمكن أن نقول أن الشخص ب يتحمل أوتوماتيكيا الأوامر الصادرة من الشخص أ. فالشخص ب له هامش من التحرك ، و هو يقبل الأوامر أو الخضوع ببساطة لأنه يتحصل هو كذلك على بعض الأشياء كتبادل .

إذن فالسلطة التي يتميع بها الشخص أ على الشخص ب هي قدرة أ على الحصول – في علاقته مع ب - على مفهوم تبادلي يوافق عليه ب و يفضله في خضم علاقة تفاوضية.

و بالتالي يمكن لنا أن نلاحظ في تحليل كروزيه لمفهوم السلطة على أنه اعتمد على مفاهيم" نظرية التبادل الاجتماعي " التي ترى أن علاقات الناس تخضع لعملية تفاوض و تبادل. و يكمن ذلك من استعماله لبعض مفاهيمها مثل " التكلفة – الربح– الخسارة- التفاوض – التبادل....

و نتساءل كيف يتحصل الفاعل في التنظيم على هذه السلطة التي تمنحه إستراتيجية الفعل ؟

يقدم كروزيه مفهوما جديدا في عملية إستراتيجية الفعل ، ضمن ما يعرف ب " منطقة الارتياب أو الشك " أو اللايقين.

3-4-منطقة الارتياب La zone d'incertitude :

في كل تنظيم يمكن أن تتواجد ثغرات أو معارف مفقودة لم ينتبه لها التنظيم الرسمي.

مثال: لا يوجد مدة محددة لفترة صيانة الأعطال في الآلات أو تحديد وقتها ،أو لا يحدد التنظيم حجم الرقابة التي يفرضها على العمال من طرف رئيس الورشة ،إذن فإن مثل هذه الأمور الغامضة أو المبهمة إن جاز التعبير عنها هي ما يسميه كروزيه بمنطقة الشك أو الارتياب ، و الفاعل الاستراتيجي هو الذي يحاول الاستحواذ عليها أو التحكم فيها ، ليمارس نوعا من الضغوط أو النفوذ أو السلطة على الآخرين ،فهي مورد هام يتخذه الفاعل ليمارس فيه التحرك ضمن هامش الحرية ،فالفاعل الذي يتحكم في هذه المنطقة يتمتع بالاستقلالية و القدرة على إخفاء لعبته.

- **علاقة السلطة بمنطقة الارتياب**

كما أوضحنا من قبل فإن الفاعل الذي يتحكم في منطقة الارتياب هو الذي يتمتع بالسلطة و حرية التحرك ".كلما تحكم الفاعل في منطقة الارتياب جيدا كلما كان لديه سلطة أكبر".

مثال عامل الصيانة فهو يمارس سلطة على رئيس ورشة الإنتاج و على عمال الإنتاج ،لأنه يتحكم في فترة وقت الصيانة و مداها أي باستطاعته التلاعب بأعصاب العمال و رئيس الورشة فكلما كان عمال وحدة الإنتاج متسرعين لتصليح آلاتهم لرفع الإنتاج و الحصول على المردودية كلما كان لعامل الصيانة سلطة عليهم ، أي أن حاجة العمال لصيانة آلاتهم هي مصدر قوة لعامل الصيانة ،فهم يخضعون له في علاقة تفاوضية لربح المردودية. وهذا هو الذي يمكن أن نسميه بالفعل الاستراتيجي لكل لاعب.

فما هي الإستراتيجية ؟

3-5-الإستراتيجية :

هي مفهوم ارتبط بالحروب و القتال ، و قد استخدمه كروزيه ليعبر به عن تلك الألعاب " كرّ و فرّ " التي هي بين الفاعلين لبلوغ أهداف مرجوة ، و هي التي تحدد سلوكهم و تصرفاتهم ، فهي فعل عقلاني بالنسبة لكل فاعل.

و يمكن تعرفها ب " هي تلك الأفعال المتماسكة و المترابطة للسلوكات التي يتبناها الفاعل من جهة نظر خاصة به ،و تُوجّه هذه الإستراتيجية حسب نوعية الرهانات والأهداف".

و منه فيمكن أن نقول أن تصورات الفاعلين لتحقيق أهدافهم عبر هامش الحرية وممارسة السلطة بفضل تحكمهم في منطقة الشك ضمن عقلانية محدودة هي التي تدفعهم إلى تطوير عدة استراتيجيات في إطار العلاقات غير المتكافئة و ضمن نسق علائقي يحرك هذه الاستراتيجيات . و هو ما يسمى ب " نسق الفعل الملموس أو الفعلي"

3-5-1-الإستراتيجية الدفاعية :

وهي الإستراتيجية التي يعتمدها الفاعل إزاء المنظمة بهدف المحافظة على الامتيازات أو المكاسب الذي يعتقد بأنها تشكل رهانا بالنسبة إليه فيستعمل كلما لديه من أوراق رابحة فمن هذا التصور نستنتج أن السلوك الإستراتيجي يستهدف في هده الحالة الحفاظ على النسبة القليلة مع إستخدام سياسة النفس الطويل أو إستخدام سياسة الخضوع المزيف مدام أن المورد غير مؤهل للتفاوض أو الهجوم . وبالتالي تبقى الوضعية التنظيمية بخصائصها الحالية كما هي عليه ، ويبقى هو في نفس موقعه.

3-5-2-الإستراتيجية الهجومية :

يمكن للفاعل كذلك انطلاقا من الوضعية التنظيمية والمهنية التي هي متوفرة لديه أن يبني إستراتيجية هجومية، ليس من أجل المحافظة على امتيازات أو مكاسب كما هو الحال في الإستراتيجية السابقة ولكن من أجل الحصول عليها أو الاستزادة منها وهي نوعان :

3-5-2-1-الإستراتيجية المساوماتية : والتي يسعى من خلالها الفاعل الحصول على مكاسب فورية وعاجلة فيشكل خذ و هات ،كمثل ذلك السلوك الذي يقوم به العامل بأن يمتنع من القيام بمجهود أو عمل يرى فيه بأنه خارج حدود اختصاصه ، أو خارج حدود متطلباته المهنية لكن يبدي استعداد أن يقوم به بشرط أن يحصل على امتيازات إضافية آنية وفورية ، أو على العكس أن يطلب الرئيس المباشر من مرؤوسه بأن يقوم بعمل ما على أن يمنحه ترخيص معين كأن يتغاضى عن غياباته أو تأخيراته عن العمل إلى غير ذلك، أما النوع الثاني

3-5-2-2-الإستراتيجية الاستثمارية : يرى كل من "ميشال كروزيه وأ .فيدبرك" في هذه الإستراتيجية أن يكون المقابل بعدي و على المدى المتوسط أو الطويل فهذه الإستراتيجية هي سلوك اختياري للفاعلين الذين لهم وضعية مهنية تتضمن إمكانية المكافأة المستقبلية كالحصول على ترقية مهنية بالنسبة للإطارات مثلا فهؤلاء عادة ما نجدهم يقومون بسلوكات آنية تترجم إستراتيجيتهم المستقبلية وانطلاقا من هذا التصور

نجد أن المؤسسات الاقتصادية أو التنظيمات المختلفة في تسييرها للموارد البشرية تعتمد على آلية المسارات المهنية أو المخططات المهنية[1]

الشكل رقم(02) : يوضح آلية إستراتيجية الفاعلين :[2]

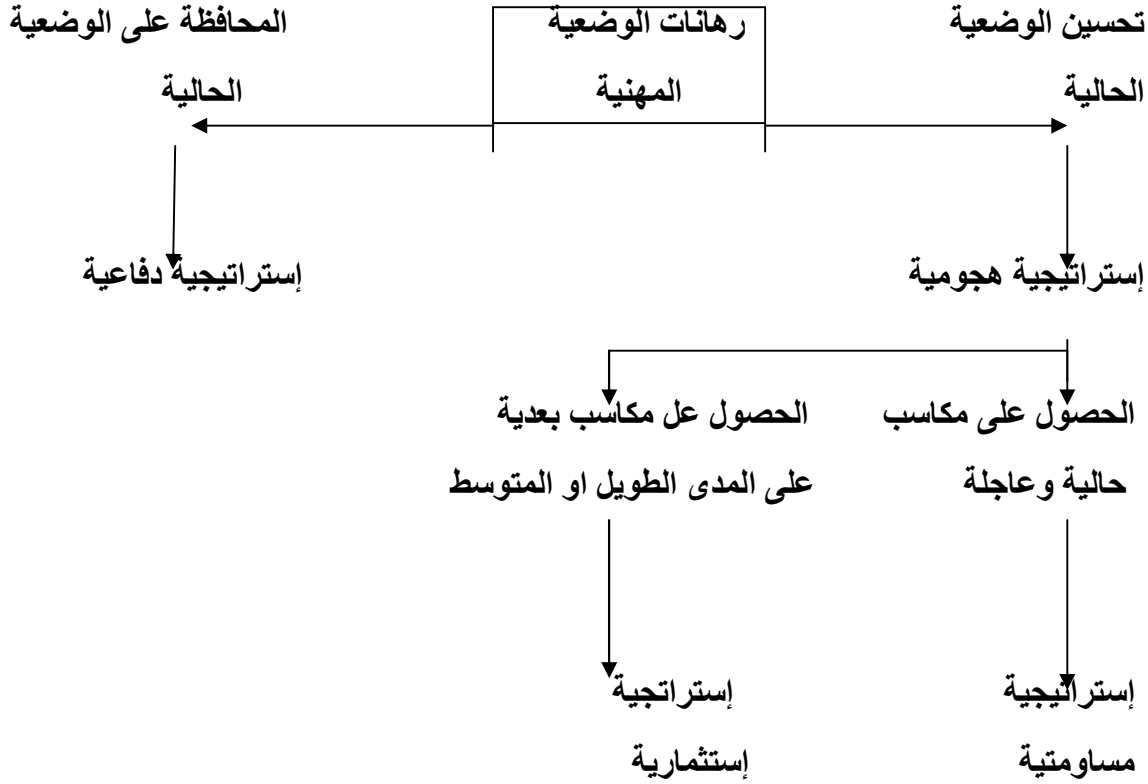

3-6-نسق الفعل الملموس Système d'Action Concret :

هو محصلة مختلف الاستراتيجيات التي يمارسها الفاعلون. و هو ليس بالضرورة خاضع للرسمية و التنظيم الرسمي ، إنما هي تلك الألعاب المنظمة و المرتبة بين الفاعلين في علاقاتهم التبادلية تظهر فيها المصلحة و التنافر و الصراع .... فكل فاعل من هؤلاء يقوم برسم علاقات تفضيلية تساهم كلها نحو تحقيق أهداف محددة بواسطة ضبط جماعي.

لا يتفاعل التنظيم مثل الجسم الإنساني ولا توجد تعديلات طبيعية بل يجب بناء هذه التعديلات، ومجموع هذه البناءات الدائمة التعديل يكون نسق الفعل الملموس.

ولهذا يدرس التحليل الاستراتيجي علاقات السلطة في التنظيم من خلال إقرار وجود التعاون بين الفاعلين، بمعنى أن كل فعل جماعي قائم على حد أدنى من الاندماج، ومن ثم لا يعد التنظيم معطى طبيعياً بل بناء فعل جماعي الذي لا يحدد كليةً سلوك المدبرين .وإن وجدت ضغوطات تسمح ببروز مناطق الشك، ففي مثل هذه المناورات المهيكلة يختار المدبرون إستراتيجيتهم الناجمة من ضمن عدة إمكانيات متاحة.

[1] **CROZIER** Michel,. **ERHARD** Friedberg. **« L'acteur et le système »,** OP .CIT, PP 212.227

[2] **بن عيسى** محمد المهدي ، **" ثقافة المؤسسة "** ، مرجع سابق ، ص121

يعتمد نسق الفعل الملموس على فكرة **الشبكة Réseau** ويسير وفق نموذج خاص يسمح للمدبرين بحل المشاكل الملموسة التي يواجهها التنظيم حسب العلاقات المعتادة، التي يتم نسجها والمحافظة عليها وفق منافع الأفراد وضغوطات المحيط ، ومن ثَّم بالحلول التي يقترحها المدبرون.

نسق الفعل الملموس هو ظاهرة ملموسة قابلة للتحقيق الإمبريقي وليس نسقاً مجرداً طبيعياً بل نسقاً مبنياً أي محتملاً ، نسق الفعل الملموس هو جملة العلاقات التي تنمي أعضاء تنظيم معين، والتي تساعد على حل المشاكل الملموسة اليومية، ولا تستطيع المؤسسة التنبؤ بهذه العلاقات ولذلك تُعد هذه القواعد غير الرسمية ضرورية في سير المؤسسة .والتغيير الناجح هو نتاج سيرورة جماعية يتم من خلالها خلق وتحريك الموارد، والقدرات الضرورية للأعضاء، قصد بناء مناورات جديدة تتمتع بحرية التطبيق دون قيود، وتجعل النسق يضبط التوجه أو إعادة التوجيه كجماعة إنسانية وليس كآلة، ولهذا كان التغيير تعديلاً للوضعية أو وظيفة أو نمطاً إجرائياً، وفي الوقت نفسه تحويل أنماط ضبط تلك الوضعيات. يعد التفكير الاستراتيجي والتفكير النسقي متكاملين ومتناقضين ومتقاربين،حيث اعتمد M. Crozier على صلة الفرد/المجتمع وبالأخص الحريات الفردية /الضغوطات الاجتماعية .وانتقد بشدة النسقية التقليدية السيبرنيطيقية التي تجهل البعد الاستراتيجي للسلوك الإنساني وقاعدتها المتمثلة في توقع البناءات الإنسانية.

يعرف M. Crozier نسق الفعل الملموس بأنَّه جماعة إنسانية مهيكلة تنسق أفعال أعضائه بفضل آليات المناورة الثابتة نسبياً والتي تضمن البناء أي ثبات المناورات والصلات فيما بينها، بواسطة آليات الضبط التي تبني مناورات أخرى .ويؤكد أن ضغوطات التنظيم التي تكون الممر المفروض لعلاقات السلطة أي نسق العلاقات بما فيها الأنساق والأنساق الفرعية للفعل الملموس، وتهدف مفاهيم نسق المدبرين ونسق الفعل الملموس إلى توضيح وإجلاء الجدلية بين السلطة والتفاوض يرتكز نسق الفعل الملموس على مسلمتين هما :

3-6-1-المناورة والاحتمالية :

يرفض التحليل الاستراتيجي كل فكرة حتمية بنيوية أو اجتماعية فلا توجد أنساق اجتماعية مضبوطة مراقبة تماماً، ولا يمكن لفاعليها أفراداً أو جماعات أن ينحصروا في وظائف مجردة ومشخّصة ضمن القيود الثقيلة التي تفرض النسق لذلك على الفاعلين أن يستعملوا هامش حرياتهم بطريقة إستراتيجية في تفاعلاتهم مع الآخرين.

ينضبط الفرد حسب ما يفترض زملاؤه، ويؤّول الدور الذي يختص به في حدود ضيقة ومحددة مسبقاً .في حين بينت الملاحظات أن الفرد الحر عادة ما ينحرف على أنه آلية ملموسة يهيكل Jeu عما ينتظر منه، ومن هنا يظهر مفهوم المناورة الفاعلون بفضلها علاقاتهم السلطوية ويضبطون حرياتهم .وهذا ما يثبت أن المدبر يختار جملة من الإمكانيات ويتمتع بإستراتيجية عقلانية مدرجة في مناورة تستدعي الكشف عنها

3-6-2-الانتقال من الفاعل إلى النسق الملموس للفعل :

يؤدي ارتباط السلوكات الفردية إلى ردود النسق بحيث إن الأول ينطلق من الفاعل للكشف عن النسق الوحيد القادر على التفسير، بفضل ضغوطاته، في حين يهتم الثاني بجملة المظاهر غير العقلانية لسلوك الفاعل .يقوم المدبرون الأحرار والمستقلون نسبياً بإنشاء النسق ويقررون فيه، ضمن نموذج تفاعلي أكثر منه ترابطياً لضمان السير الحسن للتنظيم، وتسمى طريقة الهيكلة والبناء بالنسق الملموس للفعل أو النسق الفرعي الملموس للفعل الذي يرتكز على مبدأين هما:

3-6-2-1-نسق ضبط العلاقات :هو شبكة العلاقات التي ينسجها الفاعلون المدبرون لحل المشاكل اليومية للتنظيم، بحيث عندما يحدث مشكل ما، فما المصلحة المعنية بالتدخل؟ وما الطريقة الرسمية المتبعة لحل ذلك المشكل؟ وما الصيغة المنتهجة؟.

3-6-2-2-تحالفات الفاعلين : يسمح نسق العلاقات بالتقاء الفاعلين غير أن الاختلافات الموجودة بينهم تجعلهم يتعارضون، ومن ثَّم يتحالفون مع غيرهم دون التزام رسمي، ولا يعد هذا الالتزام نهائياً لاتسام التنظيم بالتعقيد والتقلب والتغيير، ولهذا يجد المدبر المساندة من طرف زملائه ويعي إلى أي مدى يمكن أن يعتمد على تحالفهم في شروط معينة ولا يمكن له أن يتجاوزها.

يعدُ نسق التحالفات ضرورياً لأن المؤسسة تواجه جملة من الشكوك تتطلب جهوداً كبيرة من الفاعلين لحلها .ويختلف نسق التحالفات عن نسق ضبط العلاقات باعتبار أن الأول مؤقت ويهتم بالأفعال الخاصة، أما الثاني فهو دائم ينظم علاقات قادرة ومنتظمة.

"إن الميزة الأساسية للتحالفات داخل المؤسسة ظرفية ومرتبطة بقضية محددة وعلى أساسها يتم تحديد كيف أن المجموعة تعالج قضاياها المطروحة عليها، انطلاقا من أهدافها الخاصة وأهدافا موزعة المنتمية إليها"[1].

3-7-التغيير ظاهرة نسقية :

تميزM. Crozier بتصور خاضع للوقائع الاجتماعية حيث تناولا إشكالية التغير الاجتماعي من الرؤية النسقية، كنتيجة لصيرورة اكتساب الأفعال - في إطار وضعية ملموسة من الأنماط العلائقية الجديدة - لأنماط جماعية متمثلة في الوضعيات الملموسة الجديدة باستعمال إستراتيجية علاقات السلطة.

يوفر النسق الملموس للفعل إمكانية حصول المدبرين على أقل تعاون مع الحفاظ على استقلاليتهم وحريتهم ولذا طرح التساؤل الآتي :انطلاقاً من أي درجة وفي أي شروط تؤدي الضغوطات إلى إرغام نسق الفعل الموجود مثل الحلقة على الردود النسقية كنتيجة لا يمكن M. Crozier المفرغة وتستطيع إزالته؟ ؛ اعتمد تفاديها في بروز الطابع المصطنع والمبني لمناورات وأنماط الضبط، التي تكون

وتحافظ على كل نسق الفعل ومن ثم تعدل كل مبادرة تغيير .وبمعنى أدق أن التغيير أصبح ظاهرة نسقية Le changement est systémique تماماً مثل القرار يمكن لنسق الفعل أن يتوقعه ويصممه ويعمل عليه.

4-مسلمات التحليل الاستراتيجي :

ينطلق التحليل الاستراتيجي من مسلمة بديهية مردها أن الفرد في حالة العمل لا يمكن تحديد سلوكه كلية ولا أن نتحكم فيه أو أن نتنبأ به؛ ونظرا لهذا التعقيد والتشابك الواقع في مجال تدبير المؤسسة، فان الملجأ من ذلك هو المسلمات الأساسية التي تعبر عن الركائز القاعدية للتحليل الاستراتيجي التي يمكن أن نتناولها كما يأتي:

4-1-اختيار الأهداف :لا يتقبل الأفراد أن يعاملوا كوسائل في خدمة الأهداف التي يحددها المنظمون في التنظيم، فلكل أهدافه وأغراضه الخاصة التي تتعارض حتماً مع أهداف التنظيم .ولو أن ترجيح

[1] **بن عيسى** محمد الهادي ،**" علم إجتماع التنظيم ، من سوسيولوجية العمل إلى سوسيولوجية المؤسسة "**، الجزائر ، إمبا بلاست ، 2010 ، ص .ص 211.223.

المصلحة العامة للمؤسسة على المصلحة الخاصة؛ إلا أن سير هذه المؤسسة يعتمد أساساً ويتوقف على سير فاعليها المتميزين بين بعضهم بعضاً، فكل فاعل له سماته وطبائعه وأغراضه، ولتحقيق كل هذا فإنَّه يصمم إستراتيجية خاصة به تسمح له بتجسيد غايته وتلبية مطالبه.

4-2-الحرية النسبية للفاعلين :يحتفظ كل فاعل في التنظيم بإمكانية تدخل مستقلة ويستعملها بصفة متباينة، ولا يمكن فهم صيرورة التنظيم دون التركيز على الحقيقة النسبية لحرية الفاعل، أما الاهتمام بالاستقلالية فيتمحور حول وسيلة الضبط لهذه الحريات التي تتمثل في السلطة، ولهذا يحاول الفاعل أن يجعل سلوكه غير متوقع أو أن يتوقع سلوك غيره.

4-3-العقلانية المحدودة : وحتى يتمتع بها الفاعل عليه أن يتوفر على جميع المعلومات في البداية ، وهذا لا يكون في جميع الحالات ، فالاختيار العقلاني يمارس في شكل رسم مبسط ومقرب من الوضعية الواقعية ، لذلك تتسم الاستراتيجيات دوماً بالعقلانية في مناورات السلطة .واستعمل M. Crozier هذه العقلانية في كتابه الظاهرة البيروقراطية حتى يفسر طبيعة العلاقات الاجتماعية في وكالة المحاسبة ومصنع التبغ، ويبين أن كل فوج يجتهد لحماية وتوسيع مجال قراره ووضع حد لتبعيته للآخرين من خلال جعل سلوكه غير متوقع .ولهذا يستند الفاعلون إلى العقلانية المحدودة لتلبية أضعف حاجة لديهم وليس لتعظيم منفعتهم بحيث من البديهي أن أفق كل فاعل نسبي يتعلق بعدة عوامل تختص بعوامل تنشئته التعليمية والتكوينية والسوسيوتنظيمية التي تساعده على التنبؤ بأفعال الفاعلين الآخرين دون أن يتمكنوا من تقدير أفعاله ومن ثَّم تمكنه من اكتساب قوة تعبر عن سلطة غير رسمية يستحوذ عليها وتُوسع من مجال هامش حريته وبالضرورة تضيق من هوامش حريات الآخرين، ولذا يجد قرارهم عند جميع الفاعلين القبول وتكون هذه العقلانية إجرائية بمنزلة إسقاط واقعي لإستراتيجية كل مدبر الذي يبحث حسب الأفق الذي استطاع أن يصل إليه من خلال قدراته ومؤهلاته، ومن ثَّم عقلانيته قصد تجسيد تلك الإستراتيجية، وهذا ما يبين أن المؤسسة عبارة عن مجموعة أو جملة العقلانيات المحدودة والتي تميز بها مدبروها، غير أن هذه لا يعني أن عقلانية المؤسسة غير محدودة بل العكس من ذلك، باعتبار وجود صراع وتصادم بين مختلف العقلانيات الذي يحتم اتسام عقلانية المؤسسة بالمحدودية، ويكون الفاعلون عقلانيين يتوفرون على قدرات وكفاءات وإمكانيات مادية وفائدة من الاختيار .و من ثم يصب هذا المفهوم في أفكار المنفعة والحساب، وتعقد طبائع العقلانية بسبب تعقد معايير الزمن .

.وهذا يقودنا إلى فكرة" العقلانية المحدودة في اتخاذ القرار ل **alexandre Herbert sayman (الكسندر هربرت سايمون)** فالعقلانية في اتخاذ القرار عنده هي باختصار شديد، تشير إلى قيام المديرين بتعظيم مكاسبهم ، أو بتعبير آخر تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع التي حاولت العقلانية الإجرائية تنقيحه بافتراضها إمكانية إعادة النظر في محتوى المنفعة بحسب الظروف .ومن ثمة فإن العقلانية تميز بالأساس المسار أو العملية التي يقوم من خلالها الفاعل بتعظيم منافعه وليس المنافع في حد ذاتها ." [1]

وبرز اهتمام هربرت سيمون بموضوع اتخاذ القرارات الإدارية من خلال كتاباته في هذا المجال والتي كان بدايتها كتابه "السلوك الإداري" الذي ظهر في عام 1947م , والذي اختار له عنواناً فرعياً هو : " دراسة لعملية اتخاذ القرارات في التنظيم الإداري" فقد أوضح سيمون في كتابه هذا أهمية القرارات في الإدارة. واتخذ من عملية اتخاذ القرارات مدخلاً لدراسة الإدارة, لكون هذه العملية في نظرة مظهراً للسلوك الإنساني في الإدارة.

[1] **حسن** طاهر ، " **كفاءة القرار وفعاليته بين أرجحيه استخدام النمط العاطفي أو العقلاني في اتخاذ القرار"** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 29 ، العدد الأول ، 2013 ، ص200

وفي تحليله للقرار الإداري يرى سيمون أنه يتحلل إلى عنصرين أساسيين هما :

أولاً : عنصر التكلفة : ويتمثل فيما يتطلبه اتخاذ القرار وتنفيذه من المال والوقت والجهد خلال مرحلة الإعداد وتجميع البيانات والمعلومات وتصنيفها واقتراح البدائل وتقويمها.

ثانياً : نتائج القرار: وهذا العنصر يتسم بالتعقيد نظراً لارتباطه بالأهداف التي يتوخاها القرار سواء اتخذت هذه الأهداف صورة تحقيق الربح أو صورة خدمات عامة .. وانسجام القرار مع السياسة العامة والخطوط العريضة للمنظمة. وتناول سيمون بالتحليل صفة الرشد في القرارات, فأوضح أن القرار الإداري لا يكون رشيداً 100% لأنه ليس من الممكن أن تتوافر لدى متخذ القرار كل مقومات الرشد التي تتطلب توافر معرفته بكل الحلول الممكنة ونتائج كل حل والتقويم السليم لكل البدائل والحلول, ومن هنا يرى سيمون أن على المدير أن يكتفي بالحلول المقبولة بدلاً من الحلول المثالية, لأن قدرة الإنسان ليست قدرة نهائية, وإنما هي قدرة محدودة لا تستطيع إلا أداء أشياء قليلة في وقت واحد, فالإنسان لا يستطيع التعامل إلا مع جزء قليل من المعلومات المختزنة في ذاكرته أو الموجودة في بيئته. ويفرق سيمون بين القرار الهادف وغير الهادف, والقرار الرشيد وغير الرشيد, والقرار المبرمج وغير المبرمج, فالقرار الهادف هو الذي يرتبط بالهدف النهائي, والقرار غير الهادف هو الذي لا يؤدي لتحقيق الهدف النهائي أو يرتبط به. والقرار الرشيد هو القرار الذي يعود لاختيار بدائل تؤدي لتحيق الهدف النهائي, والقرار غير الرشيد هو القرار العفوي الذي لا يساعد على الوصول للغاية المرجوة. والقرار المبرمج هو القرار الذي يخضع لحسابات وخطط دقيقة, ويتبع جداول زمنية محددة ومقننة, أما القرار غير المبرمج, فهو يتطلب قدراً كبيراً من الابتكار, وتختلف أساليب معالجة القرار غير المبرمج عن القرار المبرمج.

هذا ويعتبر هيربرت سيمون من الرواد الأوائل الذين تنبهوا إلى استخدام الآلات الحاسبة وأثر الاختراعات التقنية في ميادين الإدارة, وذلك لأن قدرتها على تخزين المعلومات والمفاضلة بين البدائل المختلفة تفوق قدرة الأفراد العاديين. كما أنه كان للفكر الإداري الذي تزعمه هربرت سيمون أثره في التأكيد على أهمية القرارات في الإدارة, بل واتخاذه من عملية اتخاذ القرارات مدخلاً لدراستها لكونها مظهراً للسلوك الإنساني في الإدارة.

4-4-البناء : كان تدبير المؤسسة فيما سبق يعتمد على إيجاد حلول لمشاكل تقع فيها، ربما استلزم ابتداع حلول فورية قصد ضمان استمرار العملية الإنتاجية، مما جعل تدبير المؤسسة يتسم بتوفير حلول وإجابات للعقبات الداخلية والخارجية للتنظيم، ناهيك عن فجائية البيئة ومصادفتها له؛ ومن هنا جاء التأكيد أن التنظيم عبارة عن بناء وليس جواباً وقد يكون بناء محتملاً، حيث يمكن أن نمثل التنظيم كنسق يضم

سلسلة من المتغيرات ما يصيب أحدها يلحق حتماً بالآخرين .فهو نتاج عدد معين من الاختيارات التدبيرية التي تأخذها الجماعة المسيرة استناداً إلى النظرية العقلانية ، ولهذا كان التنظيم بناء لتأثير القيود الخارجية، فهو بناء إنساني أو جماعة إنسانية مهيكلة تظم أعضاء يطورون استراتيجيات خاصة، ويهيكلونها في نظام علاقات متأثرة بضغوطات التغيير للمحيط الدائم التغير.

في كتابه **"الفاعل والنسق"**[1]وجه كروزيه انتقادات للنظريات السوسيولوجية والسيكولوجية التي تكتفي بإعطاء أعضاء التنظيم أدوارا محددةً وسلوكاً عقلانياً محدداً، فالنظرية السيكولوجية التي تنطلق في دراساتها إلى فهم شخصية الأفراد المكونين للتنظيم بصفتهم كيانات فردية، ويتميزون بدرجة من الاستقلالية النوعية بعضهم البعض، وعن النسق التنظيمي، وأن سلوكات الأفراد تحكمها العلاقة الميكانيكية. وانتقد النظريات (مدرسة العلاقات الإنسانية) التي ترى بأن سلوك الأفراد داخل المنظمة هي نتيجة للوضعية الفيزيقية والمهنية التي يعيشون فيها، وما تتضمنه من امتيازات وتكلفة ذهنية وجسمية

[1] **CROZIER** Michel ,**ERHARD** friedberg , **« Lacteur et le systéme »** , op. cit.

ومادية. كما لم يعتبر كروزيه التنظيمات كما اعتقدت الوظيفية كيانات اجتماعية، بل وان التنظيم ظاهرة طبيعية.

واقترح كروزيه بدلاً لذلك نظرية العقلانية المحدودة ، حيث أن التنظيم عنده مجال لدراسة متغيرات عديدة مرتبطة بدراسة السلوك الإنساني الصادر عن الطبيعة الإنسانية البحتة. حيث يتمتع كل فرد بعقلانية نسبية محددة، فسلوك الأفراد ليس استجابة آلية ميكانيكية للوضعية المهنية، ولا لشخصياتهم ككيانات فردية، وإنما هو فعل واعي نابع من اختياراتهم. تسمح لهم باستخدام استراتيجيات فردية من أجل تدعيم أو تقوية مراكز القوة والنفوذ – السلطة - واستعمالها في علاقاتهم التفاوضية بغرض الدفاع عن مكاسبهم التي يتمتعون بها أو الحصول على مكاسب ومكانات جديدة. (أي إيجاد التدابير اللازمة لقضاء المصالح وتحقيق الأهداف) .

5-تطبيقات التحليل الاستراتيجي كمنهج بحثي :

لقد أدت الحاجة إلى استعمال عدة مداخل أو مناهج تحليلية في التنظيمات أو المؤسسات الاقتصادية أو السياسية على الخصوص ، و من أهمها منهج التحليل الاستراتيجي لفهم سلوكيات و الأفعال الرمزية التي ينتجها الفاعلون في إطار ألعاب الفعل النسقي . ويمكن استخلاص بعض خطوات هذا المنهج وهي خمسة خطوات لهذا التحليل هي:

1 - تحديد الإشكاليات و الرهانات المطروحة في التنظيم.

2- استنتاج من هم الفاعلون المرتبطون بها.

3- دراسة كل فاعل لوحده بالتفصيل من حيث مواردہ ، نقائصه ، هامش حريته ، مدى تحكمه بمنطقة الشك...

4- استخلاص و استنتاج الاستراتيجيات التي يظهرها أو يتبناها الفاعلون.

5- دراسة التفاعل بين مختلف الاستراتيجيات المستنبطة من نسق الفعل.

و بعد هذه المرحلة و بعد أن نكشف نسق الفعل العام و مختلف الاستراتيجيات الموجودة ، نقوم برسم تخطيطي لتوضيح العملية التي تساعدنا على إنجاح المشروع ، من خلال تحديد المشروعات في كل قطاع و محاولة الكشف على الأفعال الضرورية لبلوغ ذلك. و بالتالي يمكن أن نستخلص من هذا أن التحليل الاستراتيجي للمنظمات ،أو التحليل الاجتماعي للمنظمة ، هو محاولة علمية أضافت الكثير لعلوم السياسة و الاقتصاد ، و كذا للتنظيمات الإدارية ، من خلال ما قدمته من تبصير و تطوير في تسيير عمليات

التنظيم . و يمكن أن نجمل بعض مميزات هذا المنهج في نقاط منها:

استطاع التحليل الاستراتيجي للمنظمات أن يعرف النظام المعرفي لنسق الفعل ، والعمل على الفهم و التوقع للتغيرات ، أفضل من النظريات الأخرى.

فهم ديناميكيات الأنساق.

فهم مسار الفعل الممكن أو المحتمل ، من خلال دراسة قناعات الفاعلين و رهاناتهم و أهدافهم.

أمدنا التحليل الاستراتيجي بمعرفة أن النزاع أو الصراع هو حالة ملازمة للتنظيم ، و هو ليس سيّئا لوظائفه . و هو يعكس أو يختصر عدة علاقات تبادلية و متناقضة تختص بكل تنظيم . فالفاعلون ليسوا مخطئين في أفعالهم بل هي دوما نابعة من التنظيم و إكراهاته.

6-التغيير عند ميشال كروزيي :

لقد عالج كروزيه ظاهرة التغيير في كتابه الفاعل و النسق في الفصل 13 و قد جاء فيه أن التغيير هو مشكلة بمعنى انه قابل للدراسة و التحليل كغيره من المشكلات العلمية ، و قد بدأ كروزيه بتوجيه نقد للنظريات التي عالجت التغيير الاجتماعي حيث كان الفلاسفة و علماء الاجتماع متمسكين خلال فترة طويلة بافتراض مؤداه أن التغيير الاجتماعي يخضع لمنطق أو نموذج خاص فبالنسبة للماركسية التي استعملت المنهج الجدلي في تحليلاتها حيث خلصت إلى أن التغيير ينجم عن تناقضات تؤدي إلى وجود صراع بين الأفراد على وسائل الإنتاج.

أما النظرية الليبرالية فقد رأت أن التغيير هو ناجم عن أسباب خارجية وأن جميع المجتمعات تتجه بالضرورة نحو حالة مثالية أفضل و لقد انتقد كروزيه النظريات الحتمية و التي اعتمدت على أن التغيير أمر حتمي و طبيعي كالماركسية التي ركزت على الحتمية المادية للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، أو الوظيفية من خلال الحتمية البيولوجية ، الثقافية ، و التغيير القيمي لدى بارسونز ، و لذا رفض كروزيه أن تكون هنالك نظرية شاملة أو كبرى تضم كل عوامل التغير أو معرفة مميزات التغيير التي تميزها عمليات داخلية أو خارجية ، و بالتالي فان قول كروزيه بضرورة فهم التغيير على انه مشكلة معناه انه يمثل مشكلة اجتماعية تخص الأفراد أي أن الأفراد هم الذين يجب أن يغيروا كل نسق للعلاقات الاجتماعية ضمن تغيير جماعي.

6-1- التغيير كظاهرة نسقية :

لقد استنتج كروزيه أنه على مر العصور و بالرغم من وجود تغيرات هامة إلا أن النظريات الاجتماعية لم تركز إلا على العوامل المؤدية إلى التغيير، و قد وقعت في فخ التحليلات التاريخية ، إذ اعتبرت أن كل مرحلة هي امتداد و تجديد لمرحلة سابقة لها وهو يرى – بالتالي - أن مشكلة التغيير تعد عملية جوهرية والتي تتيح مجموعة أو مجتمع ما، البقاء و الاستمرار في الوجود . فالمجتمعات القديمة تتخلص من كل ما هو قديم و الذي أصبح غير ملائم و غير مناسب ، و تنتج نموذجاً جديداً يساير المرحلة و يواجه مطالبها و احتياجاتها . فهناك مسائل على الرغم من كونها ذات صفة ديناميكية إلا أنها لا تعتبر تغييراً ، بل قد تكون فقط مرتبطة بالتغيير. وقد كان يُعتقد أن وجود التوترات و الصراعات الداخلية - بصفة دائمة - في التنظيم أو في الجماعة فإن التغير لابد أن يحدث و لكن هذا القول غير صحيح. إذا فالتغيير هو شيء آخر ، لأنه لا يعني في جوهره أنه تتابع الاختلالات خلال الزمن في وحدة مستمرة قد تكون نسقا ، أو مجتمعا. و حسب كروزيه فإن تحليل التغير يجب أن يكون من منظور ديناميكي و ليس إستاتيكي . ولا يمكن فهم التغير إلا من خلال مضمون العلاقات الاجتماعية ، فلكي يكون هناك تغيير يجب أن يتحول كل نسق الفعل ، أي أن على الأفراد أن يطبقوا علاقات إنسانية جديدة ، و كذلك شكل جديد من الضبط الاجتماعي لأن الألعاب هي التي تتحكم في العلاقات الاجتماعية و تشكلها.و التغيير ليس هو وضع هيكل أو نموذج جديد ، أو تقنية جديدة ، أو تنظيم جديد ، بل هو إطلاق عملية التغيير التي تتطلب الفعل و رد الفعل أو المفاوضات و التنازلات و التعاون. و قد ضرب كروزيه عدة أمثلة عن مراحل التغيير مثل ما حصل للنظام الإقطاعي و تحوله إلى النظام البرجوازي. وأن التغيير الذي حصل لم يكن في تغيير الألعاب أو تعديلها ، أو تعديل قواعدها ، بل هو تغيير طبيعة اللعب في حد ذاته. فقد قلبت الدور و أدت إلى تعلم جماعي من نوع جديد. و هذه الألعاب الجديدة مختلفة في طبيعتها مع الألعاب الأولى. فاللعبة الرأسمالية هي ليست تطوير أو تحسين للعبة الإقطاعية بل هي لعبة من طبيعة . مختلفة والاستنتاج هو أن البنى تقود التغيير أو عدم التغيير ، وإن البنية شبه إقطاعية لا تتضمن في ذاتها إعادة إنتاج نفسها.

و قد ذكر عدة نماذج منها ما حصل للحضارة الإسلامية . إذا أن تطور العرب ليس لأن الإسلام قد ضبط سلوكياتهم عبر القوة و الفتوحات الحربية ، بل أن النصوص القرآنية المقدسة والتي جاء بها القرآن الكريم

هي التي غيرت نسق العلاقات الاجتماعية والتي سمحت بتغيير الفكر عبر التعلم الجماعي. إذا فإن التغيير هو عملية نسقية تخص التنظيمات . و أن الحياة الجماعية في كل الحالات تعتبر كتنظيم حي يطبق ق قوانينه الخاصة . والفرد يكشف انه يمتلك عدة خيارات و حظوظ ليتدخل مباشرة في خط الحياة الاجتماعية ، أين تعدل البناءات و تضبط التشكيلات. فالتغيير هو نتيجة عملية جماعية من خلالها يتحرك الفاعلون و ينتجون مصادر و طاقات المشاركة اللازمة ، و لكي ينتجوا مناورات و ألعاب جديدة تسمح كلها للنسق بالتوجه نحو الأهداف كمجموعة بشرية و ليس كآلة.

6-2- المنظور الإستراتيجي للتغيير :

إن المنظور الإستراتيجي يرى أن دراسة عوامل التغيير كفيلة بإيجاد طريقة علمية تسمح بالقيام بعملية إستراتيجية لإنجاح التغيير. مع مراعاة دراسة الإكراهات و الضغوط المفرطة على المنظمة و على الفاعلين أنفسهم مع إدراك أن للفاعلين هامش من الحرية في التعامل مع الإكراهات الخارجية كالبيئة التكنولوجية ، و البناءات التنظيمية ، و الثقافية التي تمارس ضغطا على التغيير. و يعتمد التحليل الإستراتيجي على أربعة مبادئ لتحليل التغيير.

6-3-مبادئ التحليل الإستراتيجي للتغيير:

*إستقلالية الظاهرة التنظيمية: و هي تقوم على مبدأ أن التنظيم لا يمكن أن يتسم بالثبات و بالتالي فهو تنظيم ظرفي إذ أن أساس سلوك الفاعلين ينبع من استقلاليتهم. و بالتالي فإن الرد على الوظيفيين في أن النسق متجانس هو خطأ . و كذلك فإن مجال الحرية يعطي إستقلالية في الاختيار ،و يعتبر النسق كظاهرة ذات خصائص مختلفة، و بالتالي فإن تعدد الوسائل التي يضعها الفاعلون لا يمكن أن تفرض عليهم من الخارج إلا إذا كان هناك تحفيز أو دافعية لكي يتحرك عبر آليات جديدة.

*الظاهرة التنظيمية هي بناء:

حيث أننا بعد تحليل العلاقات الاجتماعية تظهر لنا على انها بناءات فهي إذا أداة تؤدي بالفاعلين الاجتماعيين لكي يضبطوا تفاعلاتهم بطريقة ما ، للوصول ولو إلى أدنى درجات التعاون لبلوغ الأهداف الجماعية.

*إن هذه الحلول ليست إجابات آلية لهذه الإكراهات:

أي أن كل مجموعة قادرة على إبتكار حلول جديدة ، حيث يمكن أن تمر عن طريق استدعاء الخيال - لدى الفاعلين - في إنتاج حلول الإبداع.

*كل التغيرات تقترح قطيعة:

إن وجود عملية التغيير لا يمكن أن تنجح إلا من خلال إجراء قطيعة بين الألعاب القديمة و الألعاب الجديدة ، وقد ترجمها كروزيه عبر وجود أزمة ، إذ تكمن هذه القطيعة في أنها صعبة وشرسة لمقاومة التغيير وخاصة في المجتمعات أو الجماعات التي لها انسجام ثقافي وهوية قوية .أي الأفراد الذين يتميزون بمظهر محافظ. فلا يمكن لأي تغيير ولا لأي تعلم جماعي أن ينجح إلا عن طريق وجود القطيعة . ولا يتأتي هذا إلا بوجود تعلم جماعي واعي حيث يقتنع الفاعلون بضرورة التخلي عن الحلقات المفرغة القديمة وتبني حلقات جديدة

6-4- التغيير كتعلم جماعي :

لقد عبر كروزيه على ضرورة أن يكون التغيير الإستراتيجي نابعا من داخل التنظيم نفسه ، أي من نسق الفعل العام والوعي بضغوطات المحيط . إذ أن أي قرار في ما يخص التغيير أو الإصلاح الإداري ، يجب أن يأخذ في الحساب البيئية الداخلية والخارجية للمنظمة ، أي وجوب التكيف لمطالب التغييرات المحيطة . ومن جهة أخرى يجب عليه الأخذ بعين الاعتبار فعل الأفراد الفاعلين الذين يشكلون هذا التنظيم. و أن عليهم أن يتعلموا النماذج الجديدة من اللعب وعلى إعادة تشكيل علاقات القوة المطبقة في التشكيل الاقتصادي و الاجتماعي. ويعني ذلك - بالتالي – أن التعلم الجماعي هو تلك العملية التي من خلالها يمكن مجموعة من الفاعلين - ضمن نسق الفعل - أن يتعلموا طرق أو نماذج جديدة من اللعب ضمن تفاعلهم وتعاملهم وعلاقاتهم .و تسمح كلها للنسق بالتوجه نحو غاياتهم كمجوعة بشرية وليس كآلة.

و يرى كروزيه أن هدف التغيير هو تغيير الأفراد لاستراتيجياتهم ، إذ يعتبر الأفراد أو الفاعلون هم أساس التغيير في التنظيم . ويمكن تقيم الجماعة للتغير عن طريق تقديرهم للمنافع الممكنة والتي يستفيدون منها في النظام.

وهناك أنواع من الإستراتيجيات :

- إستراتيجية تعمل على القضاء لأي سلوك غير مرغوب فيه.
- إستراتيجية محورها المحافظة على سلوك مرغوب فيه.
- الإستراتيجية التي يتم فيها محاولة التقليص من سلطة الفاعل.

و بما أن الأفراد لهم عقلانية محدودة ، فإننا سوف نقوم بتزويدهم بالمفاهيم والأفكار والممارسات ، من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية باستخدام الإقناع والشرح .وعلى نشر التعلم الجماعي، وحل مشاكل الأفراد ونشر نتائجها بشفافية. و إن عملية التغيير هي إذا عملية تتطلب الفعل ورد الفعل ليتحرك الجميع ويبدع عبر اكتساب موارد وقدرات تعتبر ضرورية لتشكيل ألعاب جديدة لأن الألعاب تتحكم في العلاقات الإنسانية وتشكلها. و يمكن ملاحظة أن التغير لابد أن يتعرض لنوع من المقاومة أو المشاكل . مثلا كيف يمكن أن توجد قطيعة بين الحلقات المفرغة القديمة ، و الحلاقات المفرغة الجديدة ؟. **مقاومة التغيير** إن الإنسان عبر تاريخه الطويل و في بناء حضاراته هو دائما بين خيارين إما المحافظة على القديم أو تبني الجديد ، و هذا ما يمثل مشكلة لكل تغيير .لكن التاريخ لا يرحم كما قال كروزيه إنه يتوجب على الأفراد في كل جماعة أو تنظيم أو مجتمع أن يتكيفوا مع المتغيرات المحيطة بهم. و قد أكّد على أنه لابد من وجود أزمة لحدوث التغيير إذ أن التغيير عندما يحدث بدرجة كبيرة فإنه مرتبط بنوع من الأزمة. حيث تنبه كروزيه إلى أهمية الأزمة في تحليلاته ، لأننا إذا أردنا دراسة الفعل و التفاعل داخل أي تنظيم فإنه يتعين ألا تحذف عامل الأزمة. فالأزمة هي علاقة بين الإنسان و البيئة تتسبب عن طريق عدم قدرة الجماعة أو التنظيم في أن يستمر مدة أطول من خلال طريق معتاد للسلوك. فالنمط الأقدم للمجتمعات المغلقة يميل إلى عدم التكامل و يسبب ظهور عمليات مختلفة من التفكك و الأزمات ، و تنشأ في نفس الوقت إمكانية لبروز أنماط جديدة أكثر إختلافا حيث تتسم بالمرونة و إمكانية اندماجها في الفعل الجماعي الجديد. و التنظيم إذا يحتاج دوما إلى قوة شابة و مهارات مختلفة و مستويات تعليمية معينة و قدرات تنظيمية و يحتاج إلى مشاركين أكثر نشاطا و مشاركة يتماشون مع الفرص الجديدة، حيث تحظى بتحقيق احتياجات و أشكال جديدة من اللعب. و حسب كروزيه فإن مشكلة التعلم الجماعي لنماذج جديدة ما هي إلا خوف الفاعلين من خسارتهم لمناطق الإرتياب و السلطة . و تكون هذه المقاومة إما صريحة أو مبطنة عبر قناع الدين أو العرف أو تحت أفكار حماسية. و لذلك لكي تكون هناك قطيعة بين القديم و الجديد يجب أن تعتبر هذه المشكلة ضمن مجال السلطة و القوة و السيطرة. فمجال السلطة يتحول بسبب بروز النماذج الجديدة

للعلاقات و الألعاب. وهناك على الأقل نوعين من السلطة يمكن التعرف عليها كمؤثر أو باعث لقبول التغيير. الأولى : هي النوع الذي فيه يوافق القائد أو الزعيم أو الشخصية الكاريزماتية على التغيير المقترح. فهو لا يرغم الناس على التغيير بل هو يستعمل هذه السلطة لأن التغيير مرغوب فيه.

الثانية : سلطة الفاعلين أنفسهم والتي تنطلق من قاعدة التحكم في مناطق الارتياب. فكلما زاد التحكم في هذه المناطق زادت سلطة الفاعل والعكس صحيح. وعلى العموم فإن أي مقاومة للتغيير قد يكون منشؤها الارتباط بالمصالح .أي إنه عندما يعتقد أصحاب هذه المصالح أن التغيير المقترح سيكون مربحا لهم وسيعود عليهم بالفائدة فإنهم يتبنونه . وهم بذلك يخشون فقدان السلطة. خاصة إذا كانت هناك جماعات ذات تنظيم جيد. وقد خلص كروزيه إلى أن مشكلة مقاومة التغيير لها عدة أسباب ولذلك فإننا قبل أن نقوم بأي تغيير يجب أن نحلل كل العوامل التي أدت إلى رفضه من طرف الأفراد . وذلك بالتعرف على اهتماماتهم و حاجياتهم وعلى إستراتيجياتهمم. فالأفراد في التنظيم ليسوا مرتبطين بالروتين . بل إنهم في الحقيقة جاهزون لكل تغيير وبسرعة إذا كانت لهم القدرة على اكتساب اهتمامهم داخل الألعاب التي نقترحها عليهم. و إنه في حالة عدم التوازن بين القوى المؤيدة والأخرى المعارضة للتغيير فإنه يمكن تحقيق النتائج المرغوبة وتأييدها عن طريق إعادة توازن القوى / مع / ضد التغيير حين حدوثه.

5-6- إستراتيجيات التغيير:

إن الحل عند كروزيه هو في تحليل توازن القوى في التنظيم . لأن التغيير في حد ذاته هو مفهوم ديناميكي يمتاز بالسرعة والفورية . أي أن إستراتيجية التغيير عبارة عن نوع من تقييم مسار النتائج بصفة مستمرة من الموقف الحالي . وذلك من خلال عملية صنع القرار، ويمكن ذلك القدرات المحدودة أو العقلانية المحدودة للأفراد في صنع القرار. وقد عالج كروزيه ضرورة التدخل في التغيير ولاحظ أن أي تنظيم أو مؤسسة إذا أرادت تطبيق نموذج تراه صالحا أو اتخاذ أي قرار للإصلاح الإداري حتما سوف سيلقى معارض لأن الفاعل بين أمرين إما المصلحة الشخصية أو المصلحة الجماعية و بالتالي فإن علينا أن نعالج الأمر بالإقناع أي أن نقنعهم بروح المسؤولية و بالتالي نجعلهم يؤمنون في قرارات أنفسهم أن هذه القرارات أو هذا الإصلاح الإداري هو الأصلح والأحسن. إن تحقيق الإجماع و المشاركة بين الأفراد في المؤسسة ينبني على المشاركة الفعالة التي تؤدي إلى إجماع في الرأي بين من يؤيدون التغيير و بين من يرفضونه. ولأن الفاعل بما لديه من مجال الاستقلالية و الحرية فإنه مدرك لإستراتيجيات اللعب و إلى مجموع الإكراهات. ولكي يربح اللعب يجب أن يحافظ على وجود الخصم. و كذلك ليكون هناك تغيير ميسر يجب أن يكون هناك إجراء تنشيط للفاعل ، لأن في حالة التغيير لابد أن يستدعي الوعي الأخلاقي الذي يتضمن عدة خطابات تيسيريه لمفهوم التحفيز و المشاركة. ولكي ينجح التغيير يجب أن يكون كل شيء شفافا و بالتالي إبعاد الظلم وعدم العدالة الاجتماعية، و الفساد الإداري. و قد ربط إذا كروزيه بين إشكالية التغيير و صعوبة اتخاذ القرار و باختلافات في الأهداف و الغايات التي وضع من أجلها . فلا يمكن أن يوجد حكم ثابت على نجاعة التغيير للأبد و لا يوجد بالتالي ضمانات للمشاركين ببقاء سلطتهم المحصل عليها أي أنه يجب أن نبتعد عن الاعتماد على القوة في الإقناع و استعمال الصرامة الكبيرة بل يجب وجو مرونة و تبادل الحوار بين كل الفاعلين. أي أن التغيير من القمة يجب أن يأخذ منحى علميا و ذلك من خلال تحليل الوضعيات الحقيقية لكل فاعل. و لإنجاح هذه العملية يجب الأخذ بعين الاعتبار لكل الفاعلين و قدراتهم و إستراتجياتهم و أن فشل لعملية التغيير هو فشل في تحليل قدرات المشاركين أي أن اكتساب علاقات و تحولات في علاقات السلطة و استبدال نظام لعب هرمي مغلق ، بنظام لعب أقل هرمية و أكثر عدالة و أكثر انفتاحا يضم قبول كل المشاركين الإكراهات الجديدة.

6-6-أهداف و غايات التغيير:

كما تحدثنا قبل قليل أن التغيير لا يتم إلا عند تحويل نسق السلطة و إذا لم نقم بهذه النقطة في التغيير فسيصبح الحديث عن السلطة في ما بعد من الطابوهات المحظورة و بالتالي تضيع أهداف التغيير. و من خلال ما توصل إليه كروزيه من أن السلطة هي علاقة تبادلية يعتمدها الفاعلون حسب إكتساباتهم و سيطرتهم على مناطق الارتياب فإن أي تشكيل اجتماعي لا يتم إلا من خلال حرية الفاعلين انطلاقا من علاقات السلطة بينهم. و على هذا فإن تحليل علاقات السلطة لا يتم إلا من خلال عمليات التبادل أو العمل الجماعي تعلم جماعي بطريقة الخطأ و الصواب فتعلم الفاعلين لتبادل السلطة من خلال اكتسابهم للقدرات الجماعية الجديدة عبر صراع السلطة هي التي تسمح لهم بالخروج من الحلقة المفرغة القديمة عبر قدرة جماعية تحرك الفعل لتعطي لعلاقاتنا الثقة و القبول. و في الأخير يمكن القول أن مجال إستراتيجيات التغيير قد دخل مرحلة يمكن تسميتها بالجديدة فهنا دائما طريقة واحدة مثلى للتنظيم و تستند على:

1- التعلم و الأخذ بأفضل الممارسات.

2- تزايد قوة و أهمية مفهوم ثقافة التنظيم.

3- تزايد الثقة في المستشارين و منفذي التغيير التنظيمي و بناء إستراتيجيات عن طريق الأفراد المهمين و القادرين على الفعل أي أن لا علاقة بالثقافة المعطاة من المجتمع بالتغيير التنظيمي بل هو نابع من العلاقات المتبادلة بين الفاعلين و هي التي تعطي لهم مواقفهم و قيم الثقافية عبر زيادة المشاركة. فإذا أردنا أن نعرف طبيعة ما الذي يتغير أو ما هو طابع الوحدة البنائية ،لذلك يجب أن نفهم طبيعة البناء الاجتماعي و المتمثل في الأدوار ، المراكز ، المعايير.

خلاصة الفصل :

و كخلاصة و بعد استعراض لما جاء به كروزيه في تحليلاته للتغيير نستخلص أنه لفهم التغيير يجب أن نعطيه صبغة المشكلة التي يجب أن تكون لها حلول علمية بعيد عن آراء المفكرين الذين يدعون أنها حتمية محضة. فيجب أن يدرس التغيير في حالة الديناميكا ، لأن التغيير حسب المبدأ الحتمي يبرز الانتظام المعرفي الذي يلازم و يضع قيودا على إرادة الإنسان. وهذا ما يجب رفضه لأن الأمر هو يخص نسق العلاقات الإنسانية بين الفاعلين في التنظيم عبر تغيير أنماط لعب جديدة وذات طبيعة مغايرة1 مما يفتح الباب أمام مبدأ آخر و هو المبدأ الإرادي للفعل الذي هو إطار يستطيع الإنسان أن يتخذ القرارات التي تلعب دورا مهما في تشكيل التنظيمات. وقد خلص كروزيه في تحليلاته بضرورة إتباع تخطيط إستراتيجي من خلاله يمكن ضبط علاقات السلطة و إعادة التوازن المرغوب فيه قصد تحقيق قدر كبير من القبول لدى الفاعلين لنموذج التغيير الجديد.

الفصل الخامس:
أسواق الصرف الموازية

تمهيد :

تشير الدراسات إلا أنه لا ينجو بلد في العالم من ظاهرة الإقتصاد الخفي، حيث أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنه يمثل نسبة تتراوح ما بين 35% إلى 45% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية ، و ما بين 20% إلى 30% من إجمالي الناتج المحلي في بلدان التحول الإقتصادي، و نسبة تراوحت ما بين 14% إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة.

وتعتبر الجزائر كدولة من الدول النامية عرفت هي الأخرى ظاهرة التعامل و التبادل بالعملة ضمن إطار السوق السوداء، أين تعرف تطور رهيب و متزايد بوتيرة سريعة خصوصاً في فترات معينة من السنة كرأس السنة الميلادية ، العطل الصيفية و مواسم الحج...ففي هذا الفصل سوف نتطرق إلى مبحثين المبحث الأول خاص بأسواق الصرف الموازية حيث نورد بعض التعاريف الخاصة بالسوق الغير الرسمي والسوق الموازي للصرف بالخصوص ، كما سنتعرف على نظام الصرف الذي تتبعه الجزائر والذي مر بمراحل بداية من الاستقلال ، وكذا الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل الحد من هذه الظاهرة وهل نجحت هذه الإجراءات في القضاء على هذه السوق الموازية . أما المبحث الثاني فسوف نتطرق فيه إلى مفهوم التنمية البشرية وسوف نستعرض بعض النماذج من التنمية البشرية الناجحة في العالم جديرة بالتأمل وخصوصًا أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية مثل الجزائر كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية مثل تجربة النمور الآسيوية التي وصلت للنجاح والتقدم في المسيرة التنموية الاقتصادية من خلال اعتمادها على بدأ الاستثمار الاجتماعي الذاتي والذي قادها نحو نجاح التنمية الشاملة . فظاهرة أسواق الصرف الموازية حدتها تكاد تكون زائلة في هذه المجتمعات وهذا راجع إلى نمط الحياة الاجتماعية التي تعيش فيها ، هناك نوع من الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي جد عالي يجعل الإنتاج الوطني الخام للإنسان في المجتمع يكون عالي .

المبحث الأول : أسواق الصرف الموازية

1-تعريف أسواق الصرف الموازية

1-1- السوق غير الرسمي :

نظرا لصعوبة تحديد دائرة الموضوع يتعين الاستعانة بأفكار ووجهات نظر الخبراء من أجل ضبط كل فروع الاقتصاد غير الرسمي و تشعباته ، و كذا لتوضيح مختلف المصطلحات المرجعية و المصادر الأساسية المغذية لهذه الآفة فهو مجموعة من المعاملات و الأنشطة الخفية غير الظاهرة و غير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية و غير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة ، و لذلك يطلق على أنشطة الاقتصاد الخفي أحيانا الأنشطة السوداء و غير الرسمية و غير النظامية ، و تتواجد في كل بلدان العالم المتقدم والنامي .

و سوف نورد بعض التعريفات و هي كالتالي :

بالنسبة للمكتب الدولي للعمل **BIT** : عرف القطاع غير الرسمي على أنه قطاع يظم مجموعة وحدات إنتاجية تتميز بمجموعة من الخصائص و المعايير خاصة التقنية منها ، بالإضافة إلى ضعف مستوى القوانين التي تحكم سير هذه الوحدات الإنتاجية أي المؤسسة ، حيث اعتمدت معظم الحكومات و المؤسسات العالمية هذا المنهج بهدف قياس النشاطات غير الرسمية و درجة مساهمتها في pib و كذلك التمييز ما بين الوحدات الإنتاجية الرسمية و غير الرسمية .

وبالنسبة ل **k.hart** : فقد طرح مشكل الدخل أو العائد غير الرسمي كدخل إضافي و مكمل للعائد الرئيسي الذي يكسبه الفرد من النشاط الرسمي و ذلك أمام مشكل التضخم و ضعف المداخيل و بالتالي فقد أشار هنا إلى التحليل على مستوى العائلات ، حيث يشير إلى أن الدخل العائلي مكون من دخل ذو مصدر غير رسمي ، بمعنى آخر وجود عمل مزدوج للفرد (عمل رسمي و عمل غير رسمي) ، مثلا عمل شخص في إدارة مؤسسة ما بصفة رسمية و عمل آخر يقوم به سائق سيارة أجرة ، و هذا ما يعرف بازدواجية العمل .

هذان الاتجاهان السابقان استعملا كمصطلحين كبيرين لتحليل و قياس الاقتصاد غير الرسمي .[1]

و حسب الملتقى الدولي لإحصائيات العمل **CTST** :

يعرف المكتب الدولي للعمل القطاع غير الرسمي بصفة عامة على أنه مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تنتج السلع و الخدمات بهدف خلق مناصب عمل و مداخيل للأفراد الممارسين لهذه النشاطات .

تتميز هذه الوحدات بمجموعة من الخصائص نذكر منها :

- ضعف مستوى التنظيم .
- عدم وجود تقسيم بين عامل رأس المال و العمل كعامل إنتاج
- تعتمد علاقات العمل على ما يسمى بالعمل الموسمي و العلاقات العائلية و الإجتماعية .
- اقتصاد سلع ضعيف .[2]

تعريف النظام المحاسبي الوطني للأمم المتحدة **SCN93** :

يعتبر نظام المحاسبة الوطنية الاقتصاد غير الرسمي على أنه مجموعة من المعاملات و الأنشطة الخفية غير الظاهرة ، و غير المحسوبة في الحسابات الوطنية و غير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة و لذلك يطلق على أنشطة الاقتصاد الخفي بالأنشطة السوداء و غير الرسمية و غير النظامية ، و تتواجد في كل بلدان العالم المتقدم و النامي على حد سواء ، كما يعرف القطاع غير الرسمي على أنه مركب من مجموعة وحدات اقتصادية مخفية ، في شكل مؤسسات فردية تنتمي لقطاع العائلات ، لا توظف أجراء بصفة مؤقتة و بالتالي تخلق مشكلا في عملية ضبط المجاميع المحاسبية في جداول المحاسبة الوطنية .[3]

كما يعرفه الأستاذ **أحمد هني** على أنه ينحصر في جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تتعمد غض البصر عنها .

إضافة إلى ما ذكر سابقا فقد ظهرت عدة تعاريف من طرف عدة باحثين أهمها :

يعرف **smith philip** الاقتصاد الغير الرسمي على أنه إنتاج السلع و الخدمات القائم على أساس السوق ، سواء كان إنتاجا مشروعا أو غير مشروع و الذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الخام .[4]

---

[1] **Bruno** . lauther , **« l'économie informelle dans les tiers monde »** . p9

[2] **Adair** Philippe , « **l'économie informelle au Maroc »** , Université hassan 2 , casablanca , 17et 18 avril 2003 .

[3] CNES. **« Secteur informel , enjeux et défis »**, 2004 , p 13 .

[4] الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى ، **التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود** ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2006، ص 15 .

و يذهب **vito tanzi** إلى تعريف الاقتصاد غير الرسمي على أنه مجموعة الدخول المكتسبة غير المبلغ عنها للسلطات الضريبية أو مجموعة الدخول غير الواردة في الحسابات القومية .[1]

2-1- سوق الصرف الموازي :

هي تلك السوق التي يتم فيها تفاوض العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه ، و في ضل هذه الظروف تتوافر فرص سانحة لازدهار أسواق الصرف غير الرسمية و التي تعمل بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية .

إن سوق الصرف الموازي هو سوق هيكلي أين تتواجد فيه بانتظام العرض و الطلب على العملة الأجنبية للحصول على سعر توازني هو سعر الصرف الموازي .[2]

و الهدف من تواجد هذا السوق السوداء هو تحديد انعكاسات تخفيض سعر الصرف على الأسعار المحلية أين يوجد يد مراقبة لتدفقات رؤوس الأموال و الاحتياطات الدولية .

و تعتبر سوق الصرف الموازية سوقا ثانويا موازيا لسوق الصرف الرسمي بحيث يمكن التمييز بين سوق الصرف الرسمية و سوق الصرف الموازية كالتالي :

ـ السوق الرسمية تتميز بسعر مفروض للعملة و يسمى بسعر الصرف الرسمي أو السعر القانوني في سوق الصرف الموازي .

ـ السوق الموازي للصرف يتميز بسعر غير مفروض يتحدد بحرية بحسب قانون العرض و الطلب ، و يسمى بسعر الصرف الموازي .[3]

يتواجد سوق الصرف الموازي في أغلب الدول السائرة في طريق النمو ، و الجزائر كأي بلد من هذه الدول تتميز هي الأخرى باستفحال سوق موازية للصرف ، بحيث يعود ظهور هذه السوق إلى عدة عوامل سنحاول من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء عليها .

2- مراحل نظام الصرف في الجزائر

المرحلة الأولى : 1062-1974

تميزت المرحلة الأولى للإستقلال بانتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك، حيث كانت عملتها قابلة للتحويل، و مع الإقتصاد الهش آنذاك و هروب رؤوس الأموال نحو الخارج وإختلال ميزان المدفوعات، ألزم السلطات بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الإختلال عن طريق تدخل الدولة في التجارة الخارجية، و إقامة الصرف على كل عملية الإستيراد والتصدير، هذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية الدينار في أفريل 1964 ، والذي تم تحديده بما يعادل 0، 18 غرام من الذهب بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، أي إتباع نظام الصرف الثابت ، إلا أن ضعف العملة الفرنسية 1969 من جراء تعرض بنك فرنسا إلى عدة

[1] **tanzi** Vito , **"the underground economy in the united states , estimations and applications"** , band national , review n°135, December ,1980, p 428.

[2] **Abdoune** Remdane , « **economie générale du taux de change , les cahiers de la réformeg »**,Eddition ENAG , 1990, p208

[3] **Henni** Ahmed, **« essai sur l'économie parallèle , cas de l'Algérie »**, Edition ENAG ,alger, 1991,p65

هجومات مضاربة 1968 أدى إلى إنخفاض مستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردت الجزائرية .[1]

المرحلة الثانية : 1974 - 1987

مع إنهيار نظام **بروتون وودز** و إلغاء نظام ثبات الصرف سنة 1971 ، و إدخال نظام تقويم الصرف ، فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت إبتداءاً من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة و هي كالتالي : (الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك البلجيكي، الدولار الكندي، الكرونة الدنماركية، الليرة الإيطالية ، الفلورين الإرلندي، الكرونة النرويجية، الليرة الأسترالية، الليرة الإسبانية، الكرونة السويدية، الفرنك السويسرية) .

المرحلة الثالثة : 1988-1994

إبتداءاً من عام 1988 ألغي النظام الجامد، نظام سعر صرف الدينار مقابل سلة من العملات و حل محله نظام يقضي بتخصيص النقد الأجنبي للبنوك التجارية العمومية ضمن سقوف إئتمانية تتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات ، على أن تقوم البنوك بتخصيص النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتفاعل معها، و من عام 1991 تولى مجلس النقد و القرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي و الدينار الخارجي، و كذلك سلطة إعتماد الإستثمارات الأجنبية و المشاريع المشتركة، ثم صدور قانون التمويل الإضافي سنة 1990، الذي منح لشركات و الأفراد حق الحيازة للحسابات بالعملات الأجنبية، و بين عامي 1989 و 1991 سمح الدينار الجزائري بالإنخفاض لمواجهة الخسائر في معدلات التبادل التجاري خلال تلك الفترة.

و في عام 1991 كجزء من محاولة لتعديل سعر صرف الدينار إتخذ إجرائين هما :

1-الإنزلاق التدريجي : من نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 أين إنتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4 ، 9دينار جزائري مقابل الدولار في نهاية 1987 إلى غاية 7، 177 دينار جزائري مقابل الدولار في نهاية مارس 1991 ، و يعود سبب الإنزلاق إلى :

- زيادة خدمة الدينز
- ضعف احتياطات الصرف المتاحة

2- التخفيض الصريح : في نهاية سبتمبر 1991 جاء قرار بتخفيض الدينار الجزائري بنسبة 22% بالنسبة للدولار، و هذا ليصل إلى 5,22 دينار للدولار الواحد، و قد إستقر حول هذا السعر إلى غاية مارس 1994 قبل إبرام الإتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 10 أفريل 1994 ، ثم تم إتخاد قرار من قبل مجلس النقد و القرض بتخفيض الدينار مرة أخرى بنسبة 17,40% ليصبح سعر الصرف 36 دينار جزائري للدولار .[2]

المرحلة الرابعة : ما بعد 1994

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خيار خفض قيمة العملة الوطنية منذ إتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية و إتفاق التمويل الموسع ، حيث بعد توقيع الجزائر عقد مع **FMI** (أول إتفاقية لإعادة جدولة الديون الخارجية سنة 1994) خفضت قيمة عقد مع الدينار بنسبة 17,40% ، و منذ 1995 وجهت سياسة سعر الصرف في الجزائر من أجل الحصول على سعر صرف مستقر بالنسبة لسلة من

[1] **حميدات** محمود ، **"مدخل التحليل النقدي"** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر، 2000 ، ص 153

[2] **بن علي** بلعزوز ،" **محاضرات في النظريات والسياسة النقدية"** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 18

عملات الدولة التي لها علاقة تجارية معها ، فخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التقويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية ، فما بين 1995 و 1998 إرتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 20%، و تبعه إنخفاض يقدر بحوالي 13% مابين 1998 و2001 تواصل هذا الإنخفاض إلى غاية 2002 و في جانفي 2003 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%، و ذلك بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد إتساع الفرق بين القيمة للدينار الرسمي و قيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. و بسبب إرتفاع قيمة اليورو بالنسبة للدولار الأمريكي تدخلت السلطات النقدية في أسواق الصرف الخارجي في النصف الثاني من سنة 2003 من أجل إعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلا ما كان عليه في نهاية2002 .

و بين جوان و ديسمبر 2003 ، إرتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11%، و إرتفع الصرف الفعلي الحقيقي بنسة 5,7%، و قد قام بنك الجزائر في ديسمبر 2008 بتخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في العالم ليصل إلى 73% دينار جزائري مقابل الدولار، بينما إستقر سعر صرف اليورو عند 89 دينار جزائري مقابل اليورو خلال نفس الفترة، و كان هذا الإستقرار من أجل حماية الإقتصاد الوطني من أثار الأزمة المالية العالمية. [1]

3- مجهودات الحكومة الجزائرية في القضاء على سوق الصرف الموازي :

3-1-الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية

إتخدت الحكومة الجزائرية المتعاقبة مجموعة من التدابير في سبيل القضاء على أسواق الصرف الموازية أهمها :

-عام : 1995 تم إقرار التشريعات بإنشاء مكاتب الصرف و شروط الترخيص لها، و هامش الربح الذي تحصل عليه من معاملاتها و الذي حدد ب 1%

-عام 2005 تضمن " قانون المالية " مجموعة من الإجراءات الهادفة لمحاربة أسواق الصرف الموازية و هي :

- رفع رأسمال تأسيس شركات الإستيراد إلى 20 مليار دينار جزائري، و قد سمح هذا الإجراء بإختفاء العديد من هذه الشركات التي كانت موجودة سابقا، و هو ما يفترض أن ينعكس في إنخفاض الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الموازية.
- منع إستيراد السيارات المستعملة و الأقل من ثلاث سنوات، من أجل خفض الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الموازية.

-عام 2011 ، إتخدت الحكومة قراراً بالقمع المباشر لجميع الأسواق الموازية لأن القانون لا يسمح بتواجدها.

- عام 2015 لجأت الحكومة إلى إستخدام القوة العمومية لفض أسواق الصرف الموازية، مثل ما حصل يوم 11 أفريل 2015 بأكبر سوق موازي في الجزائر و هو سوق **السكوار**[2] بالعاصمة.

---

[1] **حميدات** محمود ، مرجع سابق ، ص 159 ، 160

[2] **"سوق السكوار"** : هو سوق غير رسمي لتبادل العملات الأجنبية بشارع بور سعيد بالعاصمة الجزائر

- مارس 2016 أكد محافظ بنك الجزائر " **محمد لكصاسي "**[1] أن مجلس النقد و القرض، قد أنهى في 6 مارس الماضي تنظيما جديداً حول شروط فتح مكاتب الصرف تضمن رفع هامش الربح لجعل نشاطها أكثر جادبية، كما أكد المحافظ على أن البنك يعمل على تحدي كيفيات رفع سقف منحة السفر للسياحة أ و الدراسة أو العلاج بالخارج، نظراً لأن السقف الحالي متواضع جداً لكن بشكل لا يؤدي إلى حدوث إنعكاسات سلبية على ميزان المدفوعات للجزائر .

- و في مارس 2020 ، تم رسميا تحرير سوق صرف العملات بالجزائر، أين صدر في العدد رقم 16 من الجريدة الرسمية موقع من طرف محافظ بنك الجزائر " **أيمن بن عبد الرحمان** "في 15 مارس 2020 ، حيث و حسب نص الجريدة الرسمية يؤسس بنك الجزائر سوق صرف ما بين المصاريف، و تتدخل المصاريف و المؤسسات المالية في هذه السوق في إطار جهاز لامركزي يتم تنظيمه، وتنظيم قواعد عمله بتعليمة من بنك الجزائر.وعرف النص سوق الصرف مابين المصاريف بأنها " : سوق بين البنوك والمؤسسات المالية، أي الوسطاء المعتمدين" ، مضيفا أنها " تشمل العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية " .

ونذكر بعض النصوص القانونية المتعلقة بالتأسيس لمكاتب الصرف وحماية الإنتاج الوطني ومحاربة السوق الموازية للصرف :

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 91-10[2] المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية .
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 95-08[3] المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 والمتعلق بسوق الصرف حيث تنص المادة الأولى والثانية والثامنة منه على قيام بنك الجزائر بانشاء سوق مصرفية مشتركة للصرف يتم تدخل البنوك والمؤسسات المالية ووسطاء معتمدين فيها .
- ✓ أمر رقم 96-22[4] المؤرخ في 09 جويلية 1996 يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج حيث تتضمن مواده تعيين المخالفات وتحديد العقوبات المفروضة حسب كل مخالفة (الحبس ، غرامات ، المنع من مزاولة العمليات التجارية الخارجية ، مصادرة الوسائل المستعملة في الغش ...)
- ✓ أمر رقم 03-01[5] المؤرخ في 19 فبراير 2003 ويتمم الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 09 جويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج وذلك بتطبيق العقوبات على المخالف
- ✓ أمر رقم 03-04[6] المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها بهدف حماية المنتوج الجزائري

[1] **" لكصاصي محمد "** : محافظ البنك المركزي للجزائر ما بين (1996-2016)
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 34 ، 30 ماي 2004
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 05 ، 21 جانفي 1996
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 43 ، 10 جوان 1996
[5] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 12 ، 23 فبراير 2003
[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 43 ، 20 جويلية 2003

3-2- نتائج مجهودات الدولة الجزائرية في القضاء على سوق الصرف الموازي:

لم تفلح مختلف التدابير التي إتخذتها السلطات لمكافحة أسواق الصرف الموازية، إذ لا يزال التعامل معها جاريا و الإقبال عليها بشكل كبير ما تسبب في تهاوي قيمة الدينارالجزائري في هذه الأسواق و تباعدها بشكل كبير عن السعر الرسمي، حيث شهدت الأشهر الأولى من عام 2016 مبادلة اليورو الواحد ب 200 دينار جزائري، بينما هي 120 دينار جزائري في السوق الرسمية، و الدولار الواحد ب 175 دينار جزائري مقابل 107 دينار جزائري في السوق الرسمية، و هو ما يطرح السؤال عن سبب فشل السلطات في مكافحة هذه الأسواق ؟

إن هذا الفشل في القضاء على هذه الأسواق و استمرارها في النشاط بقوة يمكن تفسيره ما يلي :

- ضعف منحة السفر، حدد المشرع الجزائري قيمة هذه المنحة 15000 دينار جزائري من العملات الأجنبية الأخرى، ويمكن الحصول عليها فقط من البنوك التجارية و مكاتب الصرف المرخصة، و هذا السقف ضعيف جدا عند تحويله للعملات الأجنبية الأخرى بالسعر السائد، كما لم يتم رفعه بما يتناسب مع التدهور الحاصل في قيمة الدينار الجزائري. و عليه فإن التوجه من قبل السلطات نحو تقنين تدفق الأموال الخارجة للمواطنين عند سقف ضعيف جداً، هو في حقيقة الأمر محرك نمو الأسواق الموازية و انتشارها فهذه الأخيرة هي الملجأ الأخير للحصول على المبالغ المرغوبة بالعملة الأجنبية.

- حرص المتعاملين من الإستفادة من المكاسب الناجمة عن الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي : فأغلب التحويلات النقدية من الخارج (المهاجرين، منح المتقاعدين) يتم صرفها في السوق الموازي طمعا في الحصول على مبالغ أكبر بالدينار الجزائري مقارنة بما يتم الحصول عليه عند تحويلها في السوق الرسمي.

- العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف :وفقا لمحافظ بنك الجزائر فقد تم الترخيص لفتح 46 مكتب صرف ، 13 منها سحبت تراخيصهم بطلب من المتعاملين المعنيين، و 27 اعتمادا ألغيت من قبل الجهات الوصية بسبب مخالفتهم، لتبقى السوق الرسمية للعملة لا تضم سوى 6 مكاتب، والسبب في هذا العزوف عن إنشاء مثل هذه المكاتب برأي المحافظ هو ضعف هامش ربحها المحدد ب 1% منذ 1995 ، و كذا قلة عرض النقد الأجنبي بسبب ضعف القطاع السياحي في الجزائر، و يمكن أن نضيف " موسمية العمل " في هذه المكاتب حيث تنتعش في فصل الصيف والإجازات، أما باقي أيام السنة فتشهد فيها إنخفاضا وشحا في عملها، إضافة إلى عدم رغبة الأفراد في تحمل الإلتزامات التي تنشأ عن إنشاءها مثل: مصاريف الإيجار والتجهيز بالعتاد و دفع الضرائب على الأرباح[1]...

- فشل إجراءات القمع بالقوة العمومية :فرغم أن إستخدام القوة العمومية يهدف إلى الحفاظ على هيبة الدولة والقانون، إلا أنه إجراء غير فعال أثبت فشله في تجارب سابقة مثل :الاتحاد السوفيتي سابقا ، حيث قمعت هته الأسواق لكنها عاودت الظهور والانتشار من جديد.

- وأكثر من ذلك فإن وجود وسائل الإتصال الحديثة مثل " الهاتف النقال "يؤدي إلى إستحداث نقاط بيع سرية لإتمام عملية التسليم والإستلام بعيدا عن أعين السلطات الوصية.[2]

[1] مداخلة محافظ البنك المركزي للجزائر أمام نواب البرلمان في 23 مارس 2016 حول مجمل التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر للعام 2015

[2] **مرغريت** عبد الحميد ، **"أسواق الصرف الموازية في الجزائر ، أسبابها ، آثارها وسبل مكافحتها "**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ، ص 7 ، 8

- و بخصوص القرار الرسمي الأخير في الجريدة الرسمية ليوم 15 مارس 2020 ، فبالرغم من قرابة ثلاثة أشهر من صدوره، إلا أن التعامل بالعملة ضمن إطاره غير الرسمي مازال قائم، أين نجد سوق **السكوار** ينشط عبر مئات الصفحات الإفتراضية، الأمر الذي أكده **" عبد القادر بريش"** [1]في ذات السياق أين أكد كذلك، على أن إنهيار سعر صرف العملات الأجنبية في السوق الموازي خلال الأسبوعين الماضيين، بسبب تراجع الطلب على اليورو و الدولار نتيجة لتقييد السفر بالنسبة لتجارة الشنطة و إلغاء رحلات العمرة و إلغاء السفر إلى الخارج في موسم العطلة الربيعية، و هذا شيء طبيعي في مثل هذه الظروف، إلا أن هذا التراجع لن يستفيد منه الإقتصاد الرسمي، لأنه سوق موازي و ستعود الأسعار إلى الصعود بعد زوال هذه الأسباب و الخروج من أزمة وباء كورونا .

المبحث الثاني : التنمية البشرية

تعد الموارد البشرية كنوزا حقيقية في الاقتصاديات الحديثة نظرا لما تساهم به في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، ودورها في تثمين باقي الموارد، حيث يتحدد مستوى نشاط مختلف الوظائف داخل التنظيم بمدى كفاءة وفعالية المورد البشري، وعليه فالاهتمام بالمورد يشكل أحد أهم أهداف الإدارة الحديثة وأكثرها صعوبة.

ولقد أخذت أهمية تنمية الموارد البشرية تتعاظم بدلالة تعاظم الدور الأساسي الذي أصبح يلعبه المورد البشري في تمكين المنظمة من مواجهة تحديات البيئة والوصول بها إلى تجسيد مشاريعها التنافسية بما يحقق لها قدرة أكبر على تحقيق رضا الجميع.

ولقد كان مفهوم التنمية منذ العشرينيات وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي قاصرا على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، ولكن مع تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة 1990 عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها. ونظرا لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة ، لذا فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية .وما تجربة دول جنوب شرق آسيا منا ببعيد، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية؛ كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم .وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصاديات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدما حتى أطلق عليها النمور الآسيوية ، وأصبحت مثلا يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم .وحتى عندما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة استطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان، وما تتمتع به من جودة وكفاءة عالية. وعليه سنحاول تسليط الضوء باختصار على الموضوع .

1 -مفهوم التنمية البشرية :

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره العالمي الصادر سنة 1990 التنمية البشرية المستدامة على أنها "عملية توسيع لخيارات الأفراد، ومن حيث المبدأ، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة، على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة، ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك... فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق

[1] **" بريش عبد القادر " :** بروفيسور في المدرسة العليا للتجارة ، ناشط سياسي ، خبير اقتصادي في مجال الحوكمة الاقتصادية ورئيس المجلس الاستشاري الاقتصادي للمنتدى الاقتصادي الجزائري .

الإنسان المكفولة " ، وبالتالي فهدف التنمية يرتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة وصحية وقائمة على الإبداع.

أما مكتب العمل العربي فيرى أن هذا المفهوم أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك، ونوعية التعليم والتدريب ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب وطرق وأساليب العمل والإنتاج، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصيرهم وقدراتهم وبإخضاع تجربة" النمور الآسيوية "للفحوصات التنموية بمعمل تاريخ الفكر الاقتصادي نجد أن تفسيرها يندرج تحت مفهوم التنمية البشرية، ذلك المفهوم الذي اكتسب شهرة في عام 1990عندما تبنَّاه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، ويقوم هذا المفهوم على أن "البشر هم الثروة الحقيقة للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر".

2-قياس التنمية البشرية :

من خلال تعريف الأمم المتحدة للتنمية البشرية ، ندرك أن هذا المفهوم متشعب ومركب ، وبالتالي يصعب قياسه بمؤشر وحيد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، والتي قد تعتبر غير قابلة للقياس بالنسبة للبلدان النامية، ومن هنا تجسدت الأهمية الكبيرة لمؤشر التنمية البشرية، والذي يركز على جوانب التنمية البشرية الأساسية القابلة للقياس خلال فترات زمنية وقابل للمقارنة بين الدول باختلاف مستوياتها التنموية .

مؤشر التنمية البشرية **IDH** هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم ، وتصدر له تقريرا سنويا . يتعلق مؤشر التنمية الإنساني بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطنين ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم

قام بابتكار هذا المؤشر عالم الاقتصاد الباكستاني **" محبوب الحق "** وساعده في ذلك عالم الاقتصاد الهندي **" أمارتيا سين "** الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد والعالم البريطاني **" ماغاند ديساي "** بناء على طلب من الهند في منتصف السبعينات .

3-تحديات التنمية البشرية :

تتعرض التنمية البشرية إلى العديد من التحديات التي تصل إلى درجة الأمراض المزمنة، وتتمثل أهمها فيما يلي:

3-1-الفقر : ويمثل أهم التحديات التي ستواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن الحالي، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء ومنهم نحو1.3 مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر .ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية، وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية، سوف يترتب عليه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلا على مجرد توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها.

3-2-الأمية : وما تشكله من خطر داهم على شعوب الدول النامية، فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولا من مأكل ومشرب وملبس، فإن الموارد المتبقية والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية، هذا فضلا عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير .ومن الطريف أن تجد شعار محو الأمية سائدا في الدول النامية في حين ترفع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا شعار التعليم العالي للجميع.

3-3-التلوث البيئي :الذي يهدد صحة شعوب البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث .هذا فضلا عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ولم تجد وطًنا لها أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها.

3-4-شروط التجارة العالمية غير المتكافئة وأثرها على مستقبل اقتصاديات البلدان النامية :
حيث تؤدى الشروط المجحفة وتدابير الحماية التي تطبقها دول الشمال إلى تكبيد الدول الفقيرة لخسائر قدرتها إحدى المنظمات الأمريكية غير الحكومية تدعى " أوكسفام أنترناشيونال " بمبلغ 700 مليار دولار تقريبا في العام، أي ما يعادل 14 مرة ضعف مما تتلقاه تلك الدول من مساعدات مخصصة للتنمية.

4- نماذج عن التنمية البشرية الناجحة :

وليس ببعيد عنا تجربة النمور الآسيوية مثالاً لما وصلت للنجاح والتقدم في المسيرة التنموية الاقتصادية من خلال اعتمادها على بدأ الاستثمار الاجتماعي الذاتي والذي قادها نحو نجاح التنمية الشاملة ، على عكس النظرة الضيقة للتنمية الاقتصادية التي تجلت في تاريخ بعض الدول العربية المالكة للثروات النفطية ومنها الجزائر التي تصورت أن التنمية هي امتلاك الثروة فحسب ، فعمدت إلى استثمار الموارد الاقتصادية من خلال تأسيسها لواقع صناعي أجنبي داخلها ، فأضحت التنمية تعني لها تطوير البنى التحتية دون التخطيط لتهيئة أفراد المجتمع نفسه للمشاركة في الاستثمار الاقتصادي القائم ، وبذلك أصبح أفراد المجتمع عبارة عن مستهلكين فقط ليومنا هذا ، رغم التنبه المتأخر لهذه الدول وإدراكها أن التنمية والتطور لن يصنعهما إلا الفرد العربي المتعلم والمثقف والمتمكن.

فالموارد الطبيعية والأموال المتوافرة لهذه الدول رغم أهميتهما وضرورتهما الكبرى لا يغنيان أبداً عن العنصر البشري الكفء ، والماهر، والفعال ، والمدرب ، والمعد إعدادا جيدا مبنيا على أسس علمية دقيقة ، وهذه حقيقة لا مجال للطعن فيها ، فالأموال والموارد الطبيعية لا ينتجان منتجات بذاتهما ، بل الإنسان وحده وبخصائصهم التي خلقهم الله سبحانه عليها ، و بالمهارات والكفاءات التي تنميها هذه الدول لديه ، هو القادر على استخدام هذه الموارد في العمليات الإنتاجية ، للحصول السلع والخدمات التي تعمل على تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات الفسيولوجية والسيكولوجية للفرد، بهدف الوصول إلى تحقيق الرفاهية أو الحياة الكريمة للفرد والمجتمع ، ومن ثم التقدم الاقتصادي للدولة .

إن الإدارة الناجحة في المؤسسة الحديثة هي التي تسعى باستمرار إلى النمو والنجاح بتركيز اهتمامها على تخطيط وتنمية الموارد البشرية فيها .وأن تنظر إلى المستقبل وترى احتمالاته باعتبار أن المؤسسات أصبحت تعمل اليوم في اقتصاد ديناميكي، حيث التغيير فيه هو القاعدة وليس الاستثناء.

ومن باب تعاظم أهمية الموارد البشرية مقابل تعاظم الدور الأساسي الذي أصبح يلعبه المورد البشري في التمكين من مواجهة تحديات البيئة والوصول بها إلى تحسين مشاريعها التنافسية، كان لزامًا حتميًا على منظمات الأعمال تبني القاعدة الأساسية التي مفادها أن البشر هم الثروة الحقيقية لأي مجتمع، أي قدراته تكمن في طاقاته البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على التكيف والتعامل مع التغيير بكفاءة وفعالية.

وما تجربة فريق النمور الآسيوية ، إلا شاهدًا على مدى التزاماتها اتجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات فعالة مبعثها هو إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم ...

4-1-التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها :

التجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصًا أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية وخلال نحو عشرين عامًا تبدلت الأمور في ماليزيا ، فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر فتقرير التنمية · للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 م رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من ايطاليا كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا · والسويد والصين الشهيرة التي شهدها العام 1997 م، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيودًا صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجلب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط،لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية .

4-2- سنغافورة :

سنغافورة تاريخ حافل بالمهاجرين ، فسكانها الذين يصل تعدادهم خمسة ملايين هم خليط ، فهي دولة تتعدد فيها الأعراف ، إذ تتكون من أربعة مجموعات عرقية 75% صينيون ، 15% ماليزيون ، 7% باكستانيون ، 2% أوروبيون .

كما تتعدد فيها الديانات ، هناك ستة ديانات : البوذية ، طاوية ، كونفوشية ، الهندوسية ، المسيحية ، الإسلام . لكن رغم هذا التعدد العرقي واللغوي والديني إلا انه لم يتسبب في حدوث اضطرابات ولا نزاعات ، ولم تعرقل نمو البلد وتقدمه ، بل العكس من ذلك كان مصدر إثراء ومنبع اعتزاز ، إذ تتميز الثقافة السنغافورية بمخلوط متنوع من الثقافات ، كما أنها تعترف بأربعة لغات رسمية هي لغات تلك المجموعات العرقية التي يتشكل منها الشعب (صينية ، انجليزية ، ماليزية ، تاميلية) وتصدر الصحف اليومية بأربع لغات . ثقافة السلم هذه انعكست على التنمية في سنغافورة التي يتميز اقتصادها بدرجة عالية من التطور والتنوع .

استفاد "ليكوانيو " من تجربة الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية فسعى لإيجاد رؤية تنموية إنسانية اقتصادية تدفع ببلده المتخلف نحو النهضة ، فدفعهم نحو التعلم والعمل من اجل إيجاد وطن يعتزون به جميعا بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية وصقل المهارات والموارد البشرية والدفع بها في الخدمة الوطنية في سبيل إحداث تنمية فعلية " للمواطن وبالوطن " ، وتعد الخطوة الأولى التي انطلق منها هي إيجاد نظام تعليمي متميز وقوي وصارم ، حيث كان النظام يقوم على أساس الاستحقاق خاصة في المرحلة التنموية ، بحيث تلعب الخبرة والكفاءة دورا هاما جدا في الاستفادة من مناصب العمل حتى تصل إلى المناصب القيادية ، وذلك تجنبا لإخفاق المجتمع وركوده ، فالنظام التعليمي الصارم في سنغافورة حقق لها مخرجات كانت القاعدة التي ارتكز عليها المجتمع في التنمية والنهضة .

كما أكد " ليكوانيو " في هذا الصدد أهمية الكفاءات الوطنية في بناء الدولة بقوله : " بعد عدة سنوات في الحكومة أدركت أنني كلما اخترت أصحاب المواهب كوزراء وإداريين ومهنيين ، كلما كانت سياستنا أكثر فعالية وأكثر نجاحا " .

وبهذا شكل التعليم إجمالا المفتاح الحقيقي للانتقال للعالم الأول والمنافسة الاقتصادية العالمية من خلال الاستثمار الحقيقي في العنصر أو المورد البشرية .

حيث مكن سانغافورة من استقطاب كبرى الشركات العالمية للعمل فيها نظرا لحسن تعليم وتدريب وانضباط السنغافوريين رجالا ونساء ، وانطلاقهم من رؤية وطنية تجعل حب الوطن الأساس في العمل ، بحيث لا تضعف القدرة على الاستمرار وحسن العطاء وتطويره .

4-3-اليابان :

حيث تعتبر اليابان حالة عملية مفيدة فى مجال تنمية الموارد البشرية ليس فقط لنموها الاقتصادي السريع والمثير للإعجاب ولكن أيضا للطريقة الرائدة التي أنجزت من خلالها مشروعها التنموي الناجح فى إدارة الموارد البشرية خارج الإطار الغربي وفي ظل ظروف طبيعية غير ملائمة مثل افتقارها الشديد للموارد الطبيعية ، وتاريخها الإقطاعي ، وظروف دخولها المجتمع الدولي ، ومع ذلك استطاعت وخلال جيل واحد فقط أن تنهض من هزيمة عسكرية ودمار اقتصادي لتصبح أحد أبرز المنتجين والمصدرين والممولين العالميين.

لا شك في أن القاعدة الاقتصادية المتقدمة والمتطورة تستند إلى رأس مال بشري وفكري ومعرفي على درجة مرتفعة من الكفاءة والتطور؛ لذلك تعد المدرسة اليابانية كنت في إدارة وتنمية الموارد البشرية من أهم النماذج العالمية التي يجب أن يحتذى بها؛ فهي تتمتع بوجود قاعدة معلومات واسعة المدى وسوق عمل يحتوي على أفضل العناصر البشرية ؛ لذلك فالشركات العاملة في اليابان تستطيع من خلال ذلك الحصول على الموارد اللازمة لها بالكيفية والجودة التي تطلبها، بل تخطى الأمر ذلك وأصبح هناك ما يعرف بالاستثمار في الموارد البشرية[1].

إن اليابان بلد متعاون ويقدر قيمت العمل الجماعي ، وأن كل فرد من أفراد اليابان يعمل لأجل لرقي بلده وتقدمه ، وأجمل ما فيهم أنهم لا يؤجلون عمل اليوم إلى الغد ، والآن علمت سبب تسمية اليابان البلاد التي لا تغيب عنها الشمس. لم يعد أمام اليابان وسيلة لتجد فرصتها للحياة الكريمة إلا أن تحاول الاستغلال الأمثل لمواردها الوحيد الذي لديها وفرة فيه ، وهو العنصر البشرى ، فوضعت كل تركيزها بعد الحرب العالمية الثانية على كيفية استخدام إمكاناتها البشرية بالطريقة التي تساعدها على تحقيق وفورات تمكنها من سد احتياجات السك إن من الغذاء واحتياجات التصنيع من الموارد المادية ، ولقد كان من بين وسائل الإدارة اليابانية في هذا المجال تتبنى إستراتيجية أحد أركانها الأساسية أن الموارد البشرية للمنظمة هي ثروته ا الأساسية وأغلى أصولها جميعا ، والذي ترتكز عليه إستراتيجية الإدارة اليابانية في معاملة العنصر البشرى هو التأكيد على وحدة المصلحة بين المنظمة والعاملين فالعاملين لا ينظر إليهم باعتبارهم مجرد أدوات في العملية الإنتاجية تستغل جهودهم بطريقة أو بأخرى لتحقيق أهداف المنظمة التي يعملون فيها ، بل تحرص الإدارة اليابانية بالوسائل العلمية على إشعار الفرد بأن هناك منفعة متبادلة بينه وبين المنظمة ، وأن هناك مصلحة مشتركة بينهما ، فكل ما يبذله من جهد من أجل بقاء المنظمة واستمرارها ، ونجاحها ، وتقدمها يعتبر ضمانًا لبقائه ونموه وتقدمه. لذلك كان من أبرز عوامل النهضة اليابانية بعد انهيار الاقتصاد الياباني عقب الهزيمة بمعنى تطبيق مبادئ إدارية ، بالإدارة اليابانية في الحرب العالمية الثانية ما عرف وإتقان ، » روح الفريق « حديثة من بينها إدارة الجودة الشاملة ، والعمل ضمن فريق عمل العمل الإداري وتحويله إلى قيمة اجتماعية مرتبطة بالثقافة اليابانية، والإبتكار والتطوير، إلى غير ذلك من المبادئ والمفاهيم الإدارية الفعالة.

[1] الكردى أحمد السيد طه ،" **إدارة وتنمية الموارد البشرية فى اليابان** "، قسم إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، ص 3

وحيث يملك التنظيم الاقتصادي في اليابان خصائص تجعله فريدا من نوعه فالعلاقات القوية بين الصناعيين المتعاملين و الموزعين تظهر جليا ضمن مجموعات تسمى" **كيئي-ريتسو ."**ومنها ضمان حق العمل مدى الحياة لشريحة كبيرة من عمال قطاع الصناعات. وكما علمنا أن اليابان لا تمتلك أي موارد طبيعية ، وتقع في موقع جغرافي ناء ، أدركنا أن العنصر البشري هو عماد وركيزة التنمية والنهضة اليابانية، والذي ركزت عليه برامج التنمية الاقتصادية اليابانية. ولا غرور أن العنصر البشري أهم ركائز التنمية والنهضة في أي مجتمع ، لذا يأتي الاستثمار في العنصر البشري من أوليات خطط التنمية والنهضة في كل المجتمعات. ومرد ذلك يعود إلى عدة عوامل من بينها التنشئة والتربية الاجتماعية ، ومناهج التعليم ، وأنظمة وبيئة العمل ، وغير ذلك[1].

و في العهد الحديث دخلت اليابان في ركب التقدم وإتخذت موقعها ضمن كوكبة المجتمعات الصناعية الكبر ى ، و قد نشأت هناك فكرة الإنجاز الإداري للتقدم فقد إهتمت اليابان بالعنصر البشرى كأحد الموارد الأساسية للتنمية الإقتصادية ... لذا إتجهت المؤسسات والهيئات والوزارات ومراكز البحوث اليابانية إلى دراسة مقومات الفرد الناجح ، و أساليب التحفيز التي تتناسب مع الشعب اليابانى ونتيجة هذه الدراسة أدت إلى تغيير النظرة للعنصر البشري من كونه منفذ للعمل إلى مصدر من مصادر القوة المحركة للإنتاج والإستثمار الجيد ، وعنصر أساسي في رأس المال الفكري والذي يحقق ميزة تنافسية قصوى ليس فقط على المستوى المحلى وإنما تبعته التميز إلى النطاق العالمي.

خلاصة الفصل :

تجاوزت التنمية بمفهومها الحديث مفهوم النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية لتأخذ منحى آخر يعرف باسم التنمية البشرية ، أي ربط العلاقة بين البشر والتنمية ، ليس فقط باعتبار البشر أهم من عناصر التنمية بل أيضا باعتباره غاية التنمية ويكون الهدف هو تحسين نوعية حياة الإنسان وضمان توزيع أفضل للدخل ، مع رفع مستواه العلمي والصحي ، وهو ما يهدف إليه تقرير التنمية البشرية حيث يؤكد التقرير على الربط الجدلي بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بحيث يكون النمو وسيلة والتنمية غاية ، أي أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية وعلى ذلك تكون التنمية البشرية هي تنمية الناس بالناس وللناس ، وهذا ما سعت لتحقيقه الكثير من الدول في العالم للوصول إلى التنمية .

و تعتبر ظاهرة سوق الصرف الموازي بصفة خاصة و العمل غير الرسمي بصفة عامة إنعكاس لما يمر به المجتمع من نكسات و أزمات و مدى فعالية القرارت من عدمها و تأثيرها على حياة و ظروف الأفراد بطريقة مباشرة ، فالأزمة التي مرت بها الجزائر ، و مع الإجراءات التي تبعتها الدولة الجزائرية في القضاء على سوق الصرف حالت دون إمكانية الدولة من السيطرة على سوق الصرف الموازي .

[1] نفس المرجع ، ص 4

الفصل السادس :
الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد :

لكل بحث من البحوث نوعا ملائما من المناهج التي قد تصلح لها دون غيرها ، وبما أن بحثنا يدخل في إطار كيفية وجود ظاهرة السوق الموازية وكذلك تشخيص الأزمة الكلية للمجتمع ، بما أن المرض لا يكمن فقط في السوق الموازية بل هو امتداد للمجتمع الكلي ، فبحثنا يصنف في خانة البحوث الوصفية ، أما المنهج فقد اعتمدنا على منهج تحليل المحتوى لخطابات الأساتذة الجامعيين .

1- تقديم مكان وزمان إجراء الدراسة :

المجال المكاني : جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله ، جامعة الجزائر 01 خروبة ، جامعة الجزائر 03

المجال الزماني : فيفري / مارس 2020

2- الدراسة الاستطلاعية :

تعتبر الدراسة الاستطلاعية من المراحل الهامة لكل بحث علمي ، فهي أول خطوة في سلسلة البحث الاجتماعي والتي تهدف إلى زيادة آلية البحث بالظواهر والمواضيع المدروسة . ويكون هذا بإجراء الدراسة الاستطلاعية وهي بحث مبني على أساس الموضوعية والمنطق الذي يمكننا من التوصل إلى فرضيات تعرض بدورها إلى التحليل والنقد .

إن الهدف من الدراسة الاستطلاعية هو أخذ عينة أولية التي يتحدد دورها في مدى صلاحية ونجاح تقنيات التحليل التي أعدت للدراسة والبحث وفق التطور النظري وذلك من الناحية المنهجية ، فهي مرحلة تمهيدية قبل الانطلاق في الدراسة الأساسية .

وفي إطار بحثنا قمنا بإجراء دراسة استطلاعية شملت مجموعة من الأساتذة في علم الاجتماع وذلك في جامعة الجزائر 02 . فقمنا باختبار هذه العينة المتكونة من 10 أساتذة حيث ساعدنا ذلك في بناء فرضيات الدراسة .

3- منهج الدراسة :

إن موضوع البحث هو الذي يفرض على الباحث استخدام منهج ما دون غيره، لذلك تختلف المناهج باختلاف طرح المواضيع، وحتى نتمكن من دراسة مشكلتنا دراسة علمية، فإن تحديد المنهج يعتبر خطوة هامة وضرورية. ونظراً لطبيعة المشكلة فإن المنهج الوصفي هو المنهج الملائم للدراسة . فتدخل دراستنا ضمن البحوث الوصفية الكيفية التي تهدف إلى اكتشاف الوقائع والظواهر ووصفها وصفاً دقيقاً، وتحديد خصائصها تحديداً كيفياً ، وهذا بوصف مميزات وخصائص الظاهرة موضوع الدراسة والأسباب الموجهة لها والعوامل المتحكمة فيها. ونتعدى هذا إلى التحليل والتفسير؛ وهنا نكون مهتمين بتوضيح الماهية الطبيعة والمضمون، ومن الأطراف الفاعلون ...

أما في التحليل فقد اعتمدنا على القراءة التقاطعية (**Lecture croisé**) لمضمون المقابلات ، أي أن وحدة التحليل هي الكلمات و العبارات والجمل التي أجاب بها الأساتذة المبحوثون وكذلك الأفكار .وذلك

وفق قاعدة **تحليل المحتوى (الخطاب)** للوصول إلى نتائج تفسر تمثلات واتجاهات نخبة الأساتذة الجامعيين لظاهرة الأسواق الموازية فقد اعتمدنا في معالجة المعلومات الكيفية، والبيانات والمعطيات الكمية الإحصائية على **منهجية دراسة الحالة**. . فهذه الدراسة هي تحليل محتوى لخطابات الجامعيين وليس دراسة ميدانية ، بحيث تحاشينا القيام بعمل ميداني نظرا لصعوبة الموضوع ، في البداية حاولت لكن واجهتني صعوبات كبيرة قد تصل إلى حد المخاطرة بحياتي .

كما اعتمدنا البعد السوسيولوجي والبعد الاقتصادي ، لأن البعد الاجتماعي وحده لا يكفي للاستدلال على الفرضيات ، لذلك يجب رؤية الجانب الاقتصادي ، لان من الممكن في هذا الجانب (الاقتصاد) نجد طريقة الإجابة بالمقارنة مع المقاربات التي نتبعها نجد طريقة الإجابة عند السوسيولوجيين هي بالتقريب نفسها الموجودة عند الاقتصاديين .

تحليل المحتوى هو من بين الطرق المنهجية المستعملة في علم الاجتماع وخاصة فيما يخص دراسة الخطابات والمقابلات وأول ما يسمى بالخطاب الكتابي . عن طريق التحليل للخطاب الكتابي يمكن لنا أن نخرج ببعض الأفكار الجديدة عن طريق المقارنة بين الأفكار التي تحتويها هذه الخطابات . لأن غالبا الخطاب أو الكلام يوحي إلى أمور لا يمكن الحصول عليها عن طريق الاستمارة ، لأن غالبا في تحليل المحتوى المبحوث يذكر عدة أشياء ، هذا الخطاب يخضع إلى منهج .

- **لماذا اخترت منهج تحليل المحتوى ؟**

لأنني أردت أن أرى تصور النخبة الجزائرية التي من شأنها هي التي تدرس هذا الموضوع وهذين النخبتين هما نخبة علم الإقتصاد لأن الموضوع يتعلق بالجانب المالي والإقتصادي ، والنخبة الثانية هي نخبة علم الإجتماع لأنهم هم الذين يقومون بدراسة بعض العلاقات الإجتماعية التي تصب في الموضوع .

تحليل المحتوى يتضمن دراسة بعض المقابلات ، ونحن ندرس هذه الظاهرة نسبة لصعوبة الموضوع ، لكن باحتوائه عن طريق الإستدلال بآراء المفكرين والباحثين .

- **مراحل تحليل المحتوى بالإستناد إلى مرجع سعيد سبعون[1] هي :**

1- كتابة نصوص المقابلات .

2- استخراج فئات الموضوع المتعلقة بمتغيرات الفرضيات

3- استخراج وحدات التحليل الخاصة بالفئات من كلمات وعبر وجمل ذات دلالة سوسيولوجية وترقيمها

4- إدماج تلك الجمل والعبارات والمفردات التي لها نفس المعنى ونفس الرقم ، أي إدماج وحدات التحليل

5- نقوم بعمل جدول تحليل المحتوى الذي يعطينا الوصف الكمي لنقوم بعملية المقارنة

[1] **سبعون** سعيد ، **"الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع "**، دار القصبة للنشر ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2012، ص من 229 إلى 271

6- القراءة الإحصائية للجداول

7- بعدما نحلل كل مقابلة على حدى نبدأ بإدماج كل وحدات التحليل الخاصة بكل المقابلات في جدول واحد لنصل إلى نتيجة

ملاحظة : نقوم بهذه الخطوة بالنسبة للعينتين

8- مرحلة التأويل السوسيولوجي للمعطيات الإحصائية المحصلة عليا من اختبار الفرضيات ، فعلى الباحث أن يعطي تفسيرا سوسيولوجيا لهذه المعطيات الإحصائية . هنا يجب أن يكون لدى الباحث الخيال السوسيولوجي وفقا **لورايت ميلز** ، وهنا يأتي دور القراءات ، يجب أن يمتلك الباحث رأسمال ثقافي مفاهيمي سوسيولوجي لينتقل بذلك من الوصف إلى التحليل القائم على الخطاب السوسيولوجي ، فيجب أن نفسر ذلك التحليل الإحصائي الذي قمنا به بتحليل اجتماعي أي تحليل الاجتماعي بالاجتماعي .

10- الاستنتاج العام : وهو حوصلة لما قمنا به ، وهنا نضع المقارنة لنصل الى اتجاه معين يمكن اتجاه ثالث .

4- خصائص العينة :

مقابلة النخبة (العلمية) " أسلوب من أساليب جمع البيانات عن موضوعات معينة يصعب الحصول عليها بالطرق الأخرى ، نظرا لما تتميز به من النخبة كأقلية تحوز معلومات ومعطيات بحكم مواقعها الحالية أو المواقع التي سبق لها أن شغلتها ولها أهمية كبيرة بالنسبة للموضوع "[1] . الموضوع يناقشه أكاديميون جامعيون .

نحن لا يهمنا ما يجري في الأسواق الموازية ، ما يهمنا هو تصور الأساتذة لمسألة الأسواق الموازية ، أخذنا فئتين الفئة الأولى هم فئة علم الإجتماع والفئة الثانية هي فئة علماء الإقتصاد .

لماذا خيرنا فئة علماء الإقتصاد ؟ لأن عادة موضوع الأسواق الموازية هي من بين إهتمامات علماء الإقتصاد ، هي من المواضيع الجوهرية في علم الإقتصاد المالي ، هذه الأسواق الموازية تعتبر من بين الإشكالات على هذا الميدان . إذن التطرق لهذا الموضوع ينصب على عاكف واهتمامات علماء الإقتصاد والمالية .

لماذا خيرنا علماء الإجتماع ؟ لأن علماء الإجتماع يهتمون بالسلوك الإجتماعي وهذه الظاهرة تعتبر ظاهرة إجتماعية وليست ظاهرة نفسية . والربط بين التصورين أي تصور الفئتين ممكن أن يولد لنا تصور جديد ، طرح جديد ، هذا ما سيمكن الوصول إليه عن طريق المقابلات التي نقوم بها سواء مع علماء الإقتصاد أو علماء الإجتماع ، عند الجمع بين التصورين يمكن يخرج لنا رأي ثالث . أي عن طريق التحليل نستطيع أن نصل إلى رأي ثالث أي نتيجة .

---

[1] **شلبي** محمد ،" **المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات والأدوات**" ، دار هومة ، الطبعة الرابعة ، 2002 . ص251.

بالنسبة للعينة في بحثنا نراعي فيها طبيعة المعلومة وليس التكرار (تكرار المعلومة) لذلك في المقابلة لا نحتاج حجم العينة كبير مثل الإستبيان . الكيف وليس الكم ، إذا كانت المعلومات المقدمة قيمة وذات دلالة قوية ، فلا نحتاج إلى تكرار المعلومة .

يمكن القول " إن حجم العينة الضرورية لإنجاز بحث عن طريق المقابلة يكون أقل من حجمها في بحث عن طريق الإستمارة ، كون أن المعلومات الناتجة عن المقابلات تكون صحيحة بالسياق ولا تحتاج هذه الصحة أن تؤكد عن طريق إحتمال التكرار ، فمعلومة واحدة مقدمة عن طريق المقابلة يمكن أن يكون لها وزن مساو أو يعادل معلومة مكررة مرات عديدة في الإستمارة . " [1]

بإدخال عينة الاقتصاديين سوف نختبر مدى صدق مقارباتنا السوسيولوجية . كما أني اخترت الاقتصاديين لأن الاقتصادي يستطيع أن يشرح لنا كعملية اختلاف ما بين التوازنات . كما أن هذه العينة تحوز على معلومات كبيرة حول الموضوع كون جل الدراسات بالتقريب حول موضوع الأسواق الموازية من إنتاج هذا التخصص . فهذه العينة إذن تأتي لتأكيد أو عدم ونختبر بها ما اتجهت إليه عينة علم الاجتماع . إذا رأينا أن الاقتصاديين يؤكدون ويميلون الجانب الاجتماعي فهذا يؤكد فرضياتنا .

ونظرا لعدم تجانس الأساتذة في التخصص تم تقسيم الأساتذة إلى طبقتين أو عينتين فرعيتين ممثلة لكل الأساتذة حسب التخصص ، عينة علم الاجتماع وعينة علم الاقتصاد . حيث كان عدد الأساتذة المستجوبين 14 أستاذا . 7من علم الاجتماع والنصف الآخر من علم الاقتصاد .

- **طريقة اختيار العينة** : كان بطريقة **غير احتمالية** واخترنا من بين العينات الغير احتمالية نوعين :

1- العينة التراكمية أو عينة الكرة الثلجية : ويتم الحصول على هذا الصنف من العينة عندما يطلب الباحث من شخص أو عدة اشخاص ان يدلوه أو يرشدوه نحو أشخاص آخرين من معارفهم ويملكون نفس المميزات والخصائص التي عندم والتي على أساسها اختارهم الباحث لينتموا إلى العينة حيث كان اختيار الأساتذة حسب الدرجة العلمية . أي رتبة دكتور أو بروفيسور فقط وكل أستاذ نجري معه المقابلة كان يرشدنا إلى أستاذ آخر خصوصا أساتذة علم الاقتصاد لم نكن نعرف الوسط جيدا .

2-العينة العرضية أو النمطية : يتم التركيز في هذا الصنف من العينة على بعض الصفات النمطية لمجتمع البحث يوجه على أساسها اختيار عينة الدراسة فمثلا في دراسة حول تصورات الطلبة للأزمة الاقتصادية العالمية نتوجه إلى طلبة العلوم الاقتصادية ليكونوا عينة دراستنا إنطلاقا من اعتقادنا أن هؤلاء الطلبة لديهم إهتمام أكثر من غيرهم بالمسائل المتعلقة بالأزمة الإقتصادية ، حيث اخترنا عينة علم الاقتصاد لأن لهم دراية حول الموضوع ، هم الذين درسوا الموضوع بشكل وافر وكذلك تخصص علم الاجتماع وهو تخصصنا [2]

[1] **سبعون** سعيد ، مرجع سابق ، ص 175
[2] نفس المرجع ، ص 148

جدول رقم (02) : عرض خصائص العينة

المبحوث	الجنس	الدرجة العلمية	التخصص	الخبرة	المؤسسة
1	ذكر	بروفيسور	علم الاجتماع	طويلة	جامعة الجزائر 02
2	ذكر	بروفيسور	علم الاجتماع	طويلة	جامعة الجزائر 02
3	ذكر	بروفيسور	علم الاجتماع السياسي	40 سنة	جامعة الجزائر 02
4	ذكر	بروفيسور	علم الاجتماع ثقافي وديني	40 سنة	جامعة الجزائر 02
5	ذكر	بروفيسور	علم الاجتماع التنظيم ، الهجرة ، المؤسسة	40	جامعة الجزائر 02
6	ذكر	دكتوراه علوم	علم الاجتماع الدين	طويلة	جامعة الجزائر 02
7	ذكر	دكتوراه علوم	علم الاجتماع التظيم والعمل	15 سنة	جامعة الجزائر 02
8	أنثى	بروفيسور	اقتصاد مالي ، مالية وبنوك	30 سنة أو أكثر	جامعة الجزائر 03
9	أنثى	دكتوراه	اقتصاد كمي	عشرة سنوات	جامعة الجزار 01
10	أنثى	دكتوراه ،أستاذ محاضر أ	مالية وبنوك	ثلاث سنوات	جامعة الجزائر 03
11	أنثى	دكتوراه	اقتصاد تخطيطي	طويلة	جامعة الجزائر 03
12	أنثى	مساعدة أ، دكتوراه	علوم تجارية	8 سنوات	جامعة الجزائر 01
13	ذكر	أستاذ محاضر أ ، دكتوراه زائد تأهيل habilitation	اقتصاد كمي	15 سنة	جامعة الجزائر 03
14	ذكر	خبير دولي	تجارة دولية ، خبير معتمد من طرف الدولة في العمليات المالية والمصرفية	35 سنة في البنوك الجزائرية الفرنسية ، كان مدير مالية في السفارة الأمريكية وعضوا في الغرفة الدولية للتجارة .	البنوك الجزائرية الفرنسية ، كان مدير مالية في السفارة الأمريكية وعضوا في الغرفة الدولية للتجارة

5-تقنية جمع البيانات :

اعتمدنا في جمع البيانات على **تقنية المقابلة** وشمل دليل المقابلة على المعلومات الشخصية للمبحوث و (12) سؤالا موزعة ثلاثة محاور :

المحور الأول حول التعاملات المالية العالمية وهو خاص بأسئلة الفرضية الأولى

المحور الثاني حول وكالات الصرف وهو خاص بأسئلة الفرضية الثانية

المحور الثالث حول علاقات القوى وهو خاص بأسئلة الفرضية الثالثة .

المقابلة هي وسيلة لإنتاج خطاب ، عدم اختيار الخطاب المباشر لكي لا نوجه البحث ، إذا اخترنا الخطاب من الأول فنكون قد وجهنا البحث بذلك . أما بإجرائنا المقابلة فالنتائج في الأخير يمكن أن تكون غير متوقعة . نتحصل على نتائج أخرى .

ويمكن أن نعرفها بأنها " عملية تقصي علمي تقوم على مسعى إتصالي كلامي من أجل الحصول على بيانات لها علاقة بهدف البحث " [1]

"إن مسعى الإتصال هذا يكون مباشرا بين الباحث والمبحوث ،حيث يتحاوران في مسائل معينة مرتبطة بأهداف البحث ويريد الباحث من خلالها أن يعرف رأي المبحوث حول هذه المسألة ، ويعطيه الحرية في إبداء ما يحمل من أفكار وتصورات عن هذه المسألة . إن ما يؤسس المقابلة هو إنتاج كلام إجتماعي لا يكون مجرد وصف وإعادة إنتاج لما هو موجود لكنه اتصال حول ما يجب أن يكون للأشياء ووسيلة تبادل بين الأشخاص ، كما تتأسس المقابلة على خصوصية وهي إنتاج خطاب في عين المكان ، وهذا ما يجعلها وضعية إجتماعية للإلتقاء والتبادل وليس مجرد أخذ للمعلومات ."[2]

لماذا عملت مقابلة وليس نصوص (خطاب) لأن الموضوع بحد ذاته هو موضوع حساس جدا يتطلب دراسة قريبة جدا من الجانب النفسي الإجتماعي ، تطرقي إلى مثل هذه المواضيع عن طريق النصوص كثيرا ما تكون النصوص traité معناه الإنسان لما يكتب يكون حذر جدا لما يكتبه ، إذن النصوص أو الخطابات المكتوبة كثيرا ما تكون غير ملمة بالحيثيات الحساسة بالموضوع ، كما يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسات المباشرة ، فالموضوع هذا يتطلب دراسة مباشرة وليست دراسة غير مباشرة .

في علم الإجتماع هناك ما يسمى بالمقابلات المباشرة والمقابلات غير المباشرة . هذا الموضوع لا أستطيع أن أتناوله بالإستناد إلى نصوص لأن النصوص والخطابات التي تتعلق بالموضوع كلها خطابات أكثرها سياسية فالكثير من العلماء والمفكرين يتجنبون التطرق لهذا الموضوع لما يخفيه من بعض الحساسيات ، إذن أحسن طريقة ممكن أن تسهل علينا الدراسة هو الإقتناء بما يسمى **بالمنهج المباشر** .

المنهج المباشر ليس الإستبيان لأن الإستبيان موجه ، مقيد ، كي ندير إستبيان معناه راني نوجه فيه وبعكس المقابلة ، المبحوث عنده حرية التعبير ، فهي تساعد علم الإجتماع فيما بعض المواضيع على إحتواء الموضوع واستغلال الجانب النفسي للمقابل كي تعطي لنا أمور كان المبحوث غير قادر على إعطائها لنا لو كان في طريقة رسمية مثلا كتاب أو محاضرة . خطاب من باب discours وليس خطاب du conférence .

Le discours des enseignants dans le sence language لغة

ففي مثل هذه المواضيع الحساسة أنا لا تفيدني دراسة الخطابات الرسمية لأن الخطابات الرسمية مقيدة .

في المقابلة هناك la spontanéité إذن هي وسيلة مباشرة تمد لنا أمور لا نستطيع إكتسابها عن طريق الخطاب لأن الباحث عندما يعمل كتاب يستطيع أن يخفي أو يقول أمور عكس ما هي موجودة في الواقع ،

[1] **GRAWITZ** Madeleine , « **Méthode des siences sociales »** , huitième édition , paris , ED . Dalloz , 1990 , p . 742 .

[2] **سبعون** سعيد ، مرجع سابق ، ص ص 173 ، 174

عنده حدود في الكتابة لأمور سياسية ...الباحث في علم الإجتماع ما يهمه ليس الكتاب أو القول ، ما يهمه هو ما ينبع ويلج في نفسيته عن حقيقة الموضوع ، والكتاب مقنن .

لذلك المقابلة هي محبذة في بعض المواضيع التي تتطلب حنكة كبيرة لإحتضان واحتواء الموضوع خاصة في تلك المواضيع التي هي من خصوصيات كما يقول ميشال كروزيي مناطق الظل les homobscurs ، لأن عندما نختار مواضيع تخص المجالات الغامضة والخفية في الإنسان فهذا يتطلب دراسة مباشرة ، لا تكون فيها نتائج ناقصة .

ما بين الخطاب الكتابي والشفهي هناك فرق كبير جدا . هناك فرق بين الكتابي والشفهي لأن الأسواق المصرفية فيها لوبيات ..فالإنسان يحتاط بهذه الأمور ، ندرس قول المبحوث ولا يهمنا من هو لكي نخرج بنتائج .

الأسئلة كانت مفتوحة غالبا ، لأن الأسئلة المغلقة في هذا النوع من البحوث غير مناسبة لأنها لا توفر معلومات دقيقة ، وبالتالي ركزنا على الأسئلة المفتوحة لأنها تفتح المجال لإجابات متعددة ومختلفة جدا . وركزنا على الأسئلة التي لها علاقة بالإشكالية وبالفرضيات . فكل محور يعكس فرضية معينة أو إشكال معين .

الفصل السابع :
عرض وتحليل نتائج المقابلات

المبحث الأول : عرض وتحليل مقابلات علم الاجتماع

المبحوث الأول :

المعلومات الشخصية :

بروفيسور في علم الاجتماع ، الجنس ذكر ، جامعة الجزائر 2 ، الخبرة طويلة

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

العامل الديني هنا ضعيف ، هناك العامل الاقتصادي المنفعي المصلحي هو العامل الأساسي لان النظام المالي في الجزائر نظام ربوي والناس عموما يتهربون من الربا ، هو يعكس صراع ، هو صورة لفوضى منظمة .

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

العملة قيمتها تقاس بالمنتوج الوطني ولكن العملة تخضع لمناورات واستراتيجيات داخلية وخارجية مثلا أمريكا عندها قدرة وهيمنة فعندما تريد أن تخفض العملة وتخفض السوق ففي 1991 حطموا ماليزيا والدول الآسيوية وهذا أدى إلى انهيار تلك الدول .

من المفروض العملة تقاس على أساس الإنتاج ، نحن لا نصدر ، فالعملة الوطنية منخفضة لأنها غير مطلوبة .لأن اي منتوج وطني يخضع لقاعدة العرض والطلب .

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

في المدن الكبيرة في القرى لا توجد تجارة ، المدينة سوق ضخم .

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

إذا كان هناك محاولة فهي غير مطبقة ، لا تستطيع لان الفاعلين أقوياء والمؤسسة الرسمية مؤسسة فاشلة ،وحتى المغتربون عندهم دور في هذه السوق مثل المغتربين الذين يعملون في الخارج .لان السعر الرسمي سعر هزيل . المؤسسة الرسمية مؤسسة فاشلة . طبيعة هؤلاء الفاعلين شبكة قوية . المستوردين لعبة كبيرة .

كما يقول الشاعر أبو القاسم الشابي : إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر ، ولابد لليل أن ينجلي . الأمر في يد الأفراد في يد الشعب ، الحركة

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

السوق الموازية للصرف هي سوق مثل باقي الأسواق الموازية تتم في إطار غير رسمي ، وسوق العملة له خصوصية خاصة ، يختلف عن الأنشطة الأخرى لأنه يتعامل بالعملة التي هي رمز السيادة الوطنية . هذه الظاهرة تنفرد بها الجزائر خلافا لباقي البلدان ، ففي البلدان الأخرى هناك وكالات الصرف .

السوق الموازي موجود لعجز الجهاز الرسمي في تنظيم النشاط الاقتصادي ، العجز التنظيمي الهيكلي في الجهاز الاقتصادي لان السوق الموازي فيه إشباع احتياجات ويلبي الرغبات سواء المستهلك أو ...، إذن عنده وظيفة .

السوق الموازي تعكس عجز السوق الرسمي اي يظهر عندما يكون هناك عجز السوق الرسمي اي يظهر عندما يكون هناك عجز في التنظيم والهيكلة ، ولكن هناك أسواق تبدو أنها موازية ولكنها في الحقيقة تعكس نظام اجتماعي اقتصادي مثل الأسواق الشعبية لان عندها طقوس تاريخ مثل سوق الخميس ،

الاثنين ، سوق الجمعة ...هذا النوع من الأسواق موجود في كل بلدان العالم ولكنه لا يسمى موازي لان له وظائف اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية ، سياسية ...

الدول المتقدمة لها تاريخ طويل في التنظيم أي هذا التقدم لم يأت هكذا فقط بل كان نتيجة لتحولات جذرية ونضالات وكفاح والثورات الداخلية إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن

السؤال الثاني : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر

في ضوء العجز في التنظيم والهيكلة يصبح هناك نوع من الصعوبة ، يحتاج إلى قوة مجتمع إلى قوة سياسية ، أحزاب ...، المجتمع هش ، نحن عندنا مجتمعين رسمي وغير رسمي ، نحن مازلنا بدائيين قليلا ، المجتمع التقليدي أحسن منا عنده ممارسات منظمة ، نحن أسوأ .

السؤال الثالث : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر

السوق الموازي موجود لعجز الجهاز الرسمي في تنظيم النشاط الاقتصادي ، العجز التنظيمي الهيكلي في الجهاز الاقتصادي لان السوق الموازي فيه إشباع احتياجات ويلبي الرغبات سواء المستهلك أو ...، إذن عنده وظيفة .

لا يخدم الاقتصاد والمجتمع ، هذه ظاهرة مرضية تعكس عجز التنظيم الرسمي ، عجز الهيكلة وهي مسيطر عليها من قبل هيئات .

السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

الاكتناز يعكس عدم الثقة في مؤسسات الدولة ، جمود وتعقيدات المؤسسات المالية لسبب من الأسباب الاحتفاظ بالمال في البيوت ، الخوف وعدم المرونة ...كل هذا يعكس عجز النظام الرسمي . لان البنوك ليس هناك أموال اي لا تغطي الاحتياجات

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر

قرب البنك المركزي ، قرب محافظة الشرطة ، الوزارة والمسئولين الكبار كامل يعرفونه

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف

اي فاعل يدخل في السوق الموازي لا يدخل دون أن تكون له إستراتيجية لان الفاعلين يفرضون منطقهم في السوق فهذا السوق له قواعد لعبة . إذن هم عندهم شبكة من العلاقات وتمتد حتى على البنوك اي السوق الرسمي ولهم قدرة في التحكم خاصة الفاعلون الأساسيون ، فالبائعون هم فاعلون ثانويون

هو يعكس صراع ، هو صورة لفوضى منظمة .

لا نستطيع لان الفاعلين الرئيسيين لا نراهم ، هؤلاء الشبان في الواجهة فقط وهم محميون وهناك تضامن فيما بينهم . قيس سيارة جديدة في يدو يلعب بها ، هذه ليست مسألة بسيطة لا يستطيع أن يقوم بها بانفراد.

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

السوق الموازي معناه هناك هناك مجتمع موازي ، سلطة موازية وهذه السلطة الموازية تشكل تشكل قوة تعجز أمامها السلطة الرسمية لان المال يشكل قوة ، مافيا والمافيا في العالم مبني على المال .

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

بغض النظر انه موازي فهو سوق كبير للعمل والنشاط لفئة واسعة من الناس يعيشون بعيدا عن كل علاقة رسمية سواء المستهلك أو ...عنده منطق خاص به ، قي داخله يوجد نظام ، عقلنة محددة لان فيه اخذ ورد فيه منافسة ، هذه تأتي من منطق محدد.**بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه إلى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .**

3- العامل الديني ضعيف 3- هناك العامل الاقتصادي المنفعي 1- النظام في الجزائر ربوي

2- صراع 2- فوضى منظمة 1- العملة تخضع لمناورات واستراتيجيات داخلية وخارجية

1-أمريكا عندها هيمنة 1- المدينة سوق ضخم 2- إذا كان هناك محاولة فهي غير مطبقة

10- الفاعلون أقوياء 11- هؤلاء الفاعلون شبكة قوية 2- الأمر في يد الشعب 2- الحركة

2- تحولات جذرية 8- التغيير يحتاج الى قوة مجتمع 8- المجتمع تاعنا هش 6- العملة منخفضة

6- نحن لا نصدر 14 - تضامن 3- المال يشكل قوة 10- منطق خاص 14- نظام 10- عقلنة محددة

13- فيه منافسة 5-في البلدان الأخرى هناك وكالات الصرف 7- عجز الجهاز الرسمي في تنظيم النشاط الاقتصادي

7- العجز التنظيمي الهيكلي 7- عجز السوق الرسمي 7- عجز في التنظيم والهيكلة

5- نضالات 5- كفاح 5- الثورات الداخلية 5- الدول المتقدمة لها تاريخ طويل في التنظيم

14- نحن عندنا مجتمعين رسمي وغير رسمي 8- نحن مازلنا بدائيين 8- المجتمع التقليدي أحسن منا عنده ممارسات منظمة 8- نحن أسوأ 2- هذه الظاهرة مرضية 7- عجز التنظيم الرسمي 8- عدم الثقة في مؤسسات الدولة

7- جمود وتعقيدات المؤسسات المالية 8- الاحتفاظ بالمال في البيوت 7- الخوف وعدم المرونة

8- البنوك لا تغطي الاحتياجات 9– مناورات 9-استراتيجيات 9- لعبة كبيرة 9- قواعد لعبة

11- مسيطر عليه من قبل هيئات 12- قرب البنك 12- قرب محافظة الشرطة 12- قرب الوزارة

12- المسئولين الكبار كامل يعرفونه 10- الفاعلون يفرضون منطقهم في السوق 11- شبكة من العلاقات

13- هناك تضامن فيما بينهم 14- مجتمع موازي 14- سلطة موازية 3- قوة 3- المال يشكل قوة ، مافيا

3- المافيا في العالم مبني على المال 10- السوق عنده منطق خاص به

13- في داخله يوجد نظام 10- عقلنة محددة 10- منطق محدد

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم03 : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 01 تخصص علم الاجتماع

الفئة رقم 1 : التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	**الوحدة**	**التكرار**	**النسبة المئوية%**
1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة	4	7
2	الصراع ، التناقضات ، التحول	7	11
3	ربح سريع ونفوذ	5	8
المجموع		16	26
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	5	8
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر	1	2
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	7	11
8	غياب عملية المؤسساتية ، مجتمع تقليدي	8	13
المجموع		21	33
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي ، قواعد لعبة	4	6
10	منطق وعقلنة محددة	7	11
11	شبكة ، جماعات غير رسمية	3	5
12	مناطق الظل	4	6
13	العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين	3	5
14	مجتمع موازي ، سلطة موازية	5	8
المجموع		26	41
المجموع الكلي		63	%100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 14 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 3 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 11% من نص المقابلة تعبر عن القطيعة والصراع في المجتمع مثلما تبين ذلك وحدة التحليل رقم 2 ، ونلاحظ أن 8% من نص المقابلة تتطرق إلى أن الفاعلين في السوق الموازية هدفهم الربح السريع ويحركهم الدافع المادي وهذا ما تبين الوحدة رقم 3، كما نجد أن 7 %من نص المقابلة تتطرق إلى وجود هيمنة الدول الغربية كما تبين ذلك الوحدة رقم 1.

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 13 %من نص المقابلة تعبر عن غياب عملية المؤسساتية كما تعبر ذلك الوحدة رقم 8، كما نلاحظ 11 %من نص المقابلة تعبر عن عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية كما تبينه ذلك الوحدة رقم 7 و نجد لأن 8% من نص المقابلة ترى أن السوق الموازية تختلف حدتها حسب طبيعة

المجتمع كما تبينه ذلك الوحدة رقم 5، ونجد في الأخير 2% من نص المقابلة تتطرق الى ان الاقتصاد الوطني ريعي وليس حر وذا ما تبينه الوحدة رقم 6 .
وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 6 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 11 % من نص المقابلة تعبر عن وجود منطق وعقلنة محددة يتميز بها الفاعلون في السوق الموازية وهذا ما تبينه الوحدة رقم 10 ، كما نلاحظ 8 % من نص المقابلة تعبر عن وجود مجتمع موازي أو سلطة موازية كما تبينه ذلك الوحدة رقم 14 ، في حين حصل مؤشران لهذه الفئة على نفس النسبة وهي 6 % و يخص الأمر وحدة رقم 9 وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازية والوحدة رقم 12 وهي التحكم في مناطق الظل . كما حصل مؤشران آخران على نسبة متساوية كذلك 5 % ويخص الأمر الوحدة رقم 11 الجماعات غير الرسمية والوحدة رقم 13 العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين .

المبحوث الثاني :

المعلومات الشخصية :

بروفيسور في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر 2 ، الجنس ذكر ، الخبرة طويلة

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

السوق الموازي بصفة عامة هي الأسواق الغير رسمية التي تدر الربح على أصحابها وتتجاوز أرباح السوق الرسمية بنسبة كبيرة جدا .
سوق الصرف الموازي هي الأسواق التي تباع فيها النقود بشكل غير رسمي والتي تعود بالأرباح على البائعين غير الشرعيين بنسبة كبيرة تفوق نسبة الغير رسمي .
ترجع إلى أسباب موضوعية وغير موضوعية . الموضوعية هو أن الدولة لا تسمح بشكل رسمي لوجود أسواق تضاهي الأسواق الرسمية . غير الموضوعية : الأشخاص القائمين على الأسواق الغير الرسمية هدفهم الوحيد هو الإثراء ، يعني أصولها الربح بغض النظر عن المصلحة العامة .
هو يساهم في تقوية فئة معينة ، الثري يزداد ثراء والفقير يزداد فقرا

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

الاثنين معا : آلية لأن الإنتاج الوطني يكاد ينعدم وهذا يؤدي بتخفيض العملة . ومعتمد لأن السوق الموازي تكون في يد أشخاص معينين ، هناك جهات معينة هي التي تستحوذ) جهات ، أشخاص ، مجموعات)

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

موجودة في الأرياف ولكن ليس لها أماكن خاصة ، هي عبارة عن أشخاص ، قضية أشخاص ، بالمعريفة ...الشكل الذي توجد عليه في المدن أكثر انتظاما لان في المدن عندها أشخاص خاصة وأماكن خاصة . في الريف هي قضية شراء لقضاء حاجات . في المدن مهنة وفي الريف تقديم خدمة .

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

تأثير سلبي على المجتمع ، مكافحة هذه الظاهرة ترجع إلى طبيعة النظام السياسي بالدرجة الأولى إذا كان له إرادة في مكافحتها . النظام السياسي يشرع لهذا السوق بحيث يعطيها الطابع الرسمي وتصبح معروفة على العموم . رسمي معناه يخضع للضريبة مثل وكالات الصرف وبالتالي تحل المشكل بينما السوق الموازي ليس هناك ضرائب .
لا توجد محاولات ، ولا تكون لان المستحوذين على السوق الموازي من الجماعة التي لها علاقة بالدولة.

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

تكون في الدول المتخلفة ، القضية هي قضية مصلحة خاصة . الدول الغربية العكس فالنظام الغربي يهيمن عليه القطاع الخاص ويساهم في تنمية مشاريع الدولة . لان هناك قوانين صارمة ، البنوك ، المصارف ، عندها فارق بسيط في أسعار البنك والمصارف ، لان الرسمي طغى على ما هو غير رسمي . تكون في الدول المتخلفة ، نحن البنك المركزي يتحكم في جزء معين فقط .

السؤال الثاني : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر

غير مشجع

السؤال الثالث : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر

السبب الرئيسي هو سبب سياسي اقتصادي . في يدهم القرار . إذا شجعوا القطاع الإنتاجي وبالتالي يكون تصدير بشرط تكون إرادة سياسية . اخذ مصلحة فئة معينة .

هناك قوانين ولكن ما هو موجود نظريا غير موجود عمليا ، القوانين شكلية . القانون من ناحية التطبيق يطبق على الضعفاء فقط ، هي قوانين مجحفة في بعض الحالات .

السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

تكديس الأموال من الناحية القانونية غير محبذ ولا يخدم الاقتصاد الوطني . خارج الإطار لعدم وجود ثقة بين متطلبات العملاء والبنك لا يملك قدرة كي يوفي بالطلب ، لا يلبي طلبات العملاء . سهولة المعاملة فليس هناك نوع من الموازنة بين العملاء والبنك هناك خلل . في المدة الأخيرة حددوا الكمية ويتضرر اللي عندو أموال طائلة .

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر

ليس لها أماكن خاصة ، لكن في حالة العاصمة حالة خاصة هي قريبة من المراكز الحساسة

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف

السوق الموازي تكون في يد أشخاص معينين ، هناك جهات معينة هي التي تستحوذ) جهات ، أشخاص ، مجموعات)

بالنسبة للمجتمع هو فعل غير عقلاني لأنها تحقق الخسارة . العقلانية تقاس حسب ما تخلقه من ربح ، وبالنسبة للفاعلين هي عقلانية لأنها تحقق الربح .

الجزائريون بالدرجة الأولى ، القضية هي قضية مصلحة خاصة

بطرق غير رسمية ، هي جماعة غير رسمية وعندها إستراتيجية وعندها طرق التمويل ...

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

كمية كبيرة من النقود تكون خارج المراقبة وتضر بالاقتصاد الوطني ، فيها التهرب من الضرائب وتهريب العملة بطريقة غير شرعية .

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

صراع على المصالح

بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه إلى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .

3-تدر الربح على أصحابها 3- تتجاوز أرباح السوق الرسمية 3- تعود بالأرباح على البائعين

3- الأشخاص القائمين على الأسواق الرسمية هدفهم الوحيد الثراء 3- أصولها الربح

4- هو يساهم في تقوية فئة معينة 4– الثري يزداد ثراء والفقير يزداد فقرا

6- الإنتاج الوطني يكاد ينعدم 4- السوق الموازية تكون في يد أشخاص معينين

4- هناك جهات تستحوذ ، أشخاص 10- مجموعات 4- هي عبارة عن أشخاص

4- قضية أشخاص 11- بالمعريفة 1- في المدن أكثر انتظاما

4- في المدن عندها أشخاص خاصة وأماكن خاصة 4- في الريف هي قضية شراء حاجات

4-في المدن مهنة وفي الريف تقديم خدمة 2- تأثير سلبي على المجتمع

5- مكافحة الظاهرة ترجع إلى طبيعة النظام السياسي 2- إذا كان له إرادة لمكافحتها

2-لا توجد محاولات ولا تكون 10- المستحوذون على السوق من الجماعة التي لها علاقة بالدولة

5- تكون في الدول المتخلفة 3- القضية هي قضية مصلحة خاصة

5-النظام الغربي يهيمن عليه القطاع الخاص ويساهم في تنمية مشاريع الدولة

6- مناخ الأعمال غير مشجع 5- لأن هناك قوانين صارمة في الدول المتقدمة

5- الرسمي طغى على ما هو غير رسمي في الدول المتقدمة 1- آلية

2- بشرط تكون إرادة سياسية 4– أخذ مصلحة فئة معينة

7- هناك قوانين ولكن ما هو موجود نظريا غير موجود عمليا 7- قوانين شكلية

4- القانون يطبق على الضعفاء فقط 7- هي قوانين جاحفة في بعض الحالات

8- عدم وجود ثقة 8- البنك لا يملك قدرة كي يوفي بالطلب

8- لا يلبي طلبات العملاء 6- هناك خلل 6- ليس هناك توازن

11- هي قريبة من المراكز الحساسة 4 - السوق الموازية تكون في يد أشخاص معينين

4- هناك أشخاص تستحوذ 2- بالنسبة للمجتمع هو غير عقلاني

3- بالنسبة للفاعلين هي عقلانية لأنها تحقق الربح 3- القضية هي قضية مصلحة خاصة

11- بطرق غير رسمية 10- هي جماعة غير رسمية 9 - عندها إستراتيجية وطرق التمويل

11- كمية كبيرة من النقود خارج المراقبة 2- تضر بالاقتصاد الوطني

9- فيها التهرب من الضرائب وتهريب العملة 12- صراع على المصالح

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم 04: تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 02 تخصص علم الاجتماع

الفئة رقم 1: التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية%
1	هيمنة الدول الغربية	1	2
2	التناقضات ، التحول ، القطيعة	4	8
3	الربح السريع ، دافع مادي	8	16
4	إعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي ، النفوذ	13	26
المجموع		26	52
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	5	10
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني	4	8
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين	3	6
8	غياب عملية المؤسساتية	2	4
المجموع		14	28
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازية	2	4
10	شبكة ، جماعات غير رسمية	3	6
11	التحكم في مناطق الظل	4	8
12	العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين	1	2
المجموع		10	20
المجموع الكلي		50	100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 12 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 26 % من نص المقابلة تخص إعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي كما تبينه وحدة التحليل رقم 4، و نجد أن 16 %من نص المقابلة تتطرق إلى الربح السريع ، دافع مادي ،وهذا ما تبينه الوحدة رقم 3 ، كما نلاحظ أن 8 % من نص المقابلة تعبر عن التناقضات ، التحول ، القطيعة وهذا ما تبينه الوحدة رقم 2، كما نجد 2 % من نص المقابلة تتطرق إلى وجود هيمنة الدول الغربية وهذا ما تبينه الوحدة رقم 1 .

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 10 % من نص المقابلة تعبر عن السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع وهذا ما تبينه الوحدة رقم 5، ونجد أن 8 % من نص المقابلة تتطرق الى عدم فعالية الاقتصاد الوطني وهذا ما تبينه الوحدة رقم 6، ونلاحظ أن 6% من نص المقابلة تبين عدم القدرة على التكيف مع القوانين وهذا ما تبينه الوحدة رقم 7، كما نجد أيضا 4 % من نص المقابلة تعبر عن غياب عملية المؤسساتية وهذا ما تبينه الوحدة رقم 8 .

وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 8% من نص المقابلة تعبر عن تحكم الفاعلين في مناطق الظل وهذا ما تبينه الوحدة رقم 11، ونجد أن

6 % من نص المقابلة تبين أن الفاعلين شبكة ، جماعات غير رسمية ، وذلك ما تبينه الوحدة رقم 10 كما نجد أن 4% من نص المقابلة تبين وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازية وهذا حسب الوحدة رقم 9، ثم نجد 2% من نص المقابلة تعبر عن العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين وهذا ما تبين الوحدة رقم 12 .

المبحوث الثالث:

المعلومات الشخصية :

بروفيسور في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع السياسي ، الجنس ذكر ، جامعة الجزائر 02
سنوات الخبرة : 40 سنة

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

السوق الموازي منطقي بالنسبة للفاعلين أكيد لأسباب كثيرة سواء للمواطن العادي أو للذين يفعلون السوق ، المواطن البسيط محتم عليه .

يحقق مصالح شخصية وليس مصالح عامة الشباب الذي يبيع في الواجهة فقط .

العقليات المسيطرة على السوق هي ذهنيات تاع الرأسمالية ، عقلية الربح السريع ، بزناسي كيما نقولو biznesse men .هدفهم الربح السريع فقط .

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

تخفيض العملة معتمد من طرف الدولة مثلا d'évaluation du franc , d'évaluation du Dollar ... هذه تأتي من طرف الدول .

هل قيمة الدينار هي التي تعطينا الحكومة تاعنا أو قيمة الدينار هي المقيدة من طرف السوق الموازي لان قيمة الدينار قرار إداري ، هم يحددون ثمنه ، قيمته ، ولكن مثل الدول المتقدمة التخفيض في عملتهم ، الدول التابعة تشتري من الدولة التي عملتها ضعيفة ، لكن عندما تكون عملتها عالية ، فلا اشتري من عندها (مثلا الجزائر تشتري من الصين لان عملتها رخيصة) ولكن الدينار الجزائري ليس عنده وزن في السوق العالمي .

يعتبر الدينار الجزائري من اضعف العملات لان اقتصادنا ضعيف ، ليس فقط لغياب الإنتاج بل غياب خاصة نوعية الإنتاج .

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

يتمركز في المدن لطبيعة العلاقات الشخصية في المدن ، لا نستطيع أن نعمل هذا النوع من الممارسة أو النشاط في الريف .

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

القضاء على السوق الموازي في الجزائر الجواب البديهي هو التعميم على المؤسسات العمومية بفتح مكاتب الصرف .

ما هي سلطة الدولة ؟ هي ليست الجنرال فلان أو فلان أو ...السلطة هي سلطة الطبقة المهيمنة .

الطبقة المهيمنة هي التي تتحكم في ثروات المجتمع والدولة ما هي إلا آلة تعمل لمصالح الطبقة المهيمنة وفي البلدان المصنعة هي البورجوازية . الطبقة البورجوازية لا تمارس السياسة (الحكم) يضعون أناس يخدمو السياسة ويخلصوهم . إذا نزعنا المؤسسات (الخواص) الدولة تذهب . ولكن هنا في الجزائر الدولة هي المتحكمة في ثروات المجتمع ، فالدولة تجعل الشخص بورجوازي أو غير بورجوازي اي

عكس لما هو عليه في البلدان المتقدمة ، إذا مثلا أنا املك المال كثيرا وآخر عندهم نفوذ في الدولة (مكاتب) فاستطيع بنفوذي أن انتزع منك تلك النفوذ (عكسنا نظرية كارل ماركس فهي تنطبق على البلدان المتقدمة) . انتزع منك النقود . أأممك وتصبح فقير .
إذا كان أحد فقير وعنده نفوذ فالدولة يمكن أن تجعله غني ، فهي مشكلة سلطة الدولة .
الاحتكار : في واحد الوقت السكر لا يوجد هو قانونيا اي واحد يستطيع أن يكون عنده ضمانات يعمل قرض من عند البنك بالعملة الصعبة ويأتي بالسكر (يستورد) ولكن أصحاب النفوذ في البنك يقولون لا تعطوا لأي احد حتى ابعث ل كانا أحد الأشخاص ، معريفة .
هناك مثلا أناس عندهم نقود ولكن ليس عندهم نفوذ مساكن . الليبرالية معناه طاق على من طاق بصح بالدراهم واحد مستثمر ينجح ، الآخر لا ينجح ، فيها منافسة ... هنا لا توجد لا منافسة ولا اي شيء . هناك واحد في ذلك الوقت جاب بابور تاع سكر هبطو ليه للميناء قال هام دراهمك تاع هاد السلعة ولكن هذا السوق بالاك تزيد دور فيه . فهنا لا نستطيع أن نتكلم عن الليبرالية او اقتصاد السوق ...لا توجد منافسة صراع فقط . في السكوار يقولك واش أداك السوق هذاك خاطيك تاع ماليه .
مثلا حداد لو لم يدخلوه أصحابه كان فقير في البداية ، معناه الفاعلون في السوق الموازية ليس عندهم روح المقاولاتية l'esprit de capitalisme هذا ما يسمى بالربح السريع لو ارادو الاستثمار في الجزائر ، تحقيق الأهداف الاجتماعية ....إذن هذه ترجع إلى ذهنية الفرد الجزائري ، ذهنية الربح السريع .
السبب الرئيسي هي مشكلة انسجام المجتمع المبني على تحالفات خفية وليس على النية . العلاقات تلك والتحالفات مبنية على المعريفة ، الصحبة ...هذاك صاحبو ، هذاك ولد بلادو ، هذاك صاحبوا لأنو جوز معاه العسكر ، صاحبو بلاك كتنو في نفس المستشفى ...وليس لان هذا عربي وهذا قبايلي . هذه العلاقات لا نستطيع أن نراها ، هي خفية وتحالفات تتغير في حالة تغير مستمر . مثلا اليوم أنا معك ، الغد يأتي واحد فاميليا نخرجك وندخلو هو ، فهي تحالفات متغيرة بصفات سريعة .
مجتمعنا واعر كل واحد يشك في الآخر ، لو كان ما تعرفش واحد جيدا نشك فيه .
راني درت فيك مزية وبالاك تعاود ، وهو فرحان كي بدلي اقل من السعر ، دار bonne affaire ولكن قال لا ترجع مرة أخرى درت فيك مزية برك ... مزايدات .

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

طبيعة المجتمعات التي تسمح بظهور هذه الأسواق هي المجتمعات أين لا تتوفر البضائع والعملة بطريقة رسمية من طرف المؤسسات الرسمية ...
سبب تواجد الأسواق الموازية في الجزائر لان العملة غير متوفرة من طرف المؤسسات الرسمية (تلك العملة تستعملها الدولة في الاقتصاد ، في التنمية ...) . المشكل في الجزائر يرجع إلى السياسة المصرفية وليس للمؤسسات ، لان المؤسسات دورها التطبيق التقني لسياسة معينة من دولة معينة عندها اتجاهات ، فالبنك كمؤسسة تطبق فقط .
ترجع لظروف اقتصادية محضة ، فعندما نذهب للخارج ويعطوننا 100 أورو فهي لا تكفي . عندما نقول السوق الموازي فهي خارج الإطار الرسمي ، لكن في الممارسة فهو مقبول من طرف النظام الرسمي ، مثلا في الجمارك رغم أننا نقول له عندنا اكبر من الكمية المعمول بها إلا أنهم يسمحون لنا بالعبور لأنهم يعرفون انه من المستحيل أحد أن يذهب بالمبلغ 100 أورو c'est toléré
La tolérance : مثلا إنسان متدين لكنه غير متشدد ، إذن لو يطبقون القوانين في الجمارك أو ...فلا احد يخرج للخارج .

إذن عندما نقول السوق الموازي فلا نستطيع أن نقول انم ضاده الرسمي . إذن ما سمح بظهور الأسواق الموازية هو وجود تسامح مع القانون .
في البلدان الأخرى توجد الأسواق الموازية لعلاقات خاصة فقط مثلا في العائلة ، في القرية (تجارة بينية)
السؤال الثاني : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر
مناخ الاستثمار في الجزائر لا يشجع رغم أن القوانين واضحة إلا أنها غيرمستقرة ، نرجع دائما إلى الثقة ، المستثمر الأجنبي ليس عنده ثقة ، كذلك مشكل البيروقراطية .
تعود إلى ثقافات الشعوب مثلا في فرنسا هناك إجراءات كبيرة يمكن أن تمتد إلى عام ، أما في بريطانيا العكس ، في أسبوع تتم الإجراءات (الإجراءات سريعة) وبالتالي ثقافات ، فالثقافة تراكم من أب إلى ابن إلى ... المؤسسات المصرفية الانجليزية .
القطاع العمومي يمشي بالمعريفة لأنه ليس اي شخص مثلا يقرض من البنك أو ...الإطار الكبير في الدولة . الدولة تاعنا مازال كل النقود تأتي من الخزينة العمومية ، فهي ليست رأسمالية .
في أي بلاد يجب أن تكون هناك ضمانات لكي تقترض من البنك مثلا العقار ....أما في الجزائر لا توجد لذلك معظم الذين يقترضون من البنك راهم في السجن إلا الذين يملكون المال . البورجوازيون في الجزائر من أين أتت لهم تلك الأموال ؟ هم ليس عندهم المال بل عندهم معريفة في القطاع العمومي .
السؤال الثالث : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر
هناك قوانين لفتح مكاتب الصرف لكن هذه القوانين لا تفعل ، القوانين تربية ، ثقافة تربية . تفعيل القوانين يأتي بالتراكم ونحن لم نصل لها .
السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر
مكافحة الظاهرة ، المكافحة الوحيدة هي بتقنين بطريقة رسمية لهذا السوق الموازي بإدماجهم في مكاتب الصرف ولكن الدولة تراقبه ، يدفع الضرائب . لا يقبلون أن يدمجوا في مكاتب الصرف لأن هذه الأخيرة مؤسسة تراقب من قبل الضرائب ومن طرف ... والجزائري لا يقبل يدفع ضرائب ، لو جاءت المؤسسات تدفع الضرائب لا تكون حالتنا هكذا . وهذا يرجع لعوامل ثقافية، الجزائريون عندهم ثقافة الشك la méfiance ، نشك في بعضنا البعض ، الشيء الذي تعمله اشك فيك ، ليس عندي ثقة فيك .على سبيل المثال إذا كانت العملة الصعبة تباع ب 200 في السكوار وفي البنك اقل ، آتي أقول لك أبيع لك اقل من السكوار بقليل ، اربح معك قليلا ، فالشيء الأول هو أنني اشك فيك . كيف هذا يبيع لي اقل ؟!! أقول بالاك مزور
مثلا أحد نعرفه نعمل فيه ثقة ونحشم منه ولكن أحد آخر لا نعرفه لا نعمل فيه ثقة ، لذلك الناس لا يضعون المال في البنوك ، يكتنزونه في الدار لأن ليس عنده ثقة في البنوك .
وعندما نكتنز النقود في البيت فتصبح قليلة على الساحة العمومية ، ويصبح هناك تضخم . ويل لكل همزة لمزة الذي جمع المال وعدده .
في السبعينات الجزائر بدلت الأوراق النقدية ، إذا اكتنز أحد المال تصبح ليس عندها قيمة . تبديل الأوراق كي تعرف الدولة الكتلة النقدية خارج الإطار العمومي .

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر
نقاط البيع هي قرب مراكز حساسة ، ولكن هؤلاء الباعة محميون لذلك قلنا شبكات . مثلا أنا عندي باليزة تاع أورو فلا استطيع بمالي وحده أن أبيع في السكوار ، سوف يقتلونني ، تأتي لي الشرطة ، ولكن الآخرون لا يأتون إليهم بل يدعونهم يبيعون ويوفرون لهم الحماية .

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف

طبيعة الفاعلين في السوق الموازية على مستوى اتخاذ القرارات (توفير كذا وكذا ...) هم شبكات ولكنها ليست كثيرة ولكن كلما تنزل في المستوى نجدهم أفراد فقط ، أما عندما اشتري اذهب وحدي ولكن هناك من يراقبون ...فهي شبكة إذن .

عندما نذهب للسكوار نجدهم يبيعون قدام دار الشرع ، أمام البنك ...ولا احد يتكلم معهم إذن فهي شبكات.

العلاقة بين هذه الشبكات هي علاقة مصالح ، علاقة صراع وخصوصا علاقة قوة ، وعندهم تنظيم السوق مثلا الشبكة تبيع الأورو ب 20 دج ويأتي واحد آخر يبيعه ب 18 دج معناه يعمل منافسة لتلك الشبكات ، إذن هنا تتخذ الإجراءات معه إما القتل أو ...يمحيوه . يجب أن يدخل في الصف أو يدخل في قواعد اللعبة أو يكون مصيره مجهول .

الذي يدخل في تلك الشبكة ما يقدرش يخرج منها وكلما تكبر أمواله يتبحر أكثر (يغرق) إذا أراد الخروج يقتلونه لان تكون عنده أسرارهم ...هي لعبة غير منتهية . مثلا واحد يبيع الأورو مزور يخلصها غالية لأنه سيفسد السوق للشبكات والناس ستصبح لا تعمل ثقة فيهم ...إذن هناك قوانين داخلية لهذه الشبكات تحترم قوانين المافيا تخرج يذبحوك .

نعم أكيد هناك استراتيجيات مثلا إذا طاح الأورو فأنا لا أبيع ننتظر حتى يرتفع سعره وعندما لا تبيع باقي الشبكات فسعر الأورو يرتفع فالشيء النادر يرتفع سعره ، هذه كلها استراتيجيات .

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

المستوردون ، اللي عندو registre du commerce يذهب إلى البنك يقترض العملة الصعبة ويشتري بها ، ولكن المشكل الكبير هوانه تبين أن معظم المستوردين يذهبون مثلا إلى فرنسا أو انجلترا ...يشتري بضائع ما ويضخم فاتورة الاستيراد ، ثم لما تدفع الدولة الفاتورة تدخلهم لحسابه في البنك . ثم يقسمون الأرباح (بين ذلك المستورد و ...) والخاسر هي الدولة وهذا الشيء يؤثر على السوق الموازي .

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

السوق الموازي صراع على المصالح وصراع على النفوذ والسلطة .

بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه إلى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .

3-السوق الموازي منطقي بالنسبة للفاعلين 3- يحقق مصالح شخصية 9- الشباب الذي يبيع في الواجهة فقط
3-العقليات المسيطرة على السوق هي ذهنيات تاع الرأسمالية 3- عقلية الربح السريع 3- بزناسي
3-هدفهم الربح السريع فقط 1-تخفيض العملة معتمد من طرف الدولة 1- قيمة الدينار قرار إداري
3-هم يحددون ثمنه 1-الدول التابعة 1-الدينار الجزائري ليس عنده وزن في السوق العالمي
1-الدينار الجزائري من أضعف العملات 6- اقتصادنا ضعيف 6-غياب الإنتاج 6- غياب نوعية الإنتاج
4- يتمركز في المدن 4- طبيعة العلاقات الشخصية في المدن 4-لا نستطيع أن نعمل مثل هذه الممارسة في الريف
4-السلطة هي سلطة الطبقة المهيمنة 4- الطبقة المهيمنة هي التي تتحكم في ثروات المجتمع
4- الدولة هي آلة تعمل لصالح الطبقة المهيمنة 4- في البلدان المصنعة هي البرجوازية
4- إذا نزعنا الخواص تذهب الدولة 4- في الجزائر الدولة هي المتحكمة في ثروات المجتمع
4- الدولة تجعل الشخص بورجوازي أو غير بورجوازي 4-عكس لما هو عليه في الدول المتقدمة
3-عندهم نفوذ في الدولة 3- أستطيع بنفوذي أن أنتزع منك النقود 4-الدولة تؤممك تصبح فقير
4-الدولة تنتزع منك النقود 4 -الدولة يمكن أن تجعله غني 4-عكسنا نظرية كارل ماركس
4-هي مشكلة سلطة الدولة 4- الاحتكار 4-المعريفة 3- هناك أناس عندهم نقود ولكن ليس عندهم نفوذ
4-الليبرالية معناه طاق على من طاق 2-لا توجد لا منافسة ولا شيء 2--صراع فقط 4- السوق تاع ماليه
3-الفاعلون في السوق الموازية ليس عندهم روح المقاولاتية 3-هذا ما يسمى الربح السريع
3-هذا يرجع لذهنية الفرد الجزائري ذهنية الربح السريع 8-السبب الرئيسي هي مشكلة انسجام المجتمع

12-المجتمع مبني على تحالفات خفية 12- العلاقات والتحالفات مبنية على المعريفة ، الصحبة

12- هذاك صاحبو 12-هذاك ولد بلادو 12- العلاقات الخفية 12-تحالفات تتغير بتغير مستمر وسريعة

8-مجتمعنا واعر كل واحد يشك في الآخر 8-لوكان ما تعرفش واحد جيدا يشك فيك 9- مزايدات

7-العملة غير متوفرة من طرف المؤسسات الرسمية 7-المشكل في الجزائر يرجع إلى السياسة المصرفية

7-لو يطبقون القوانين 7- ما سمح بظهور الأسواق الموازية هو وجود تسامح مع القانون

5-في البلدان الأخرى توجد أسواق موازية لعلاقات خاصة فقط 5- تجارة بينية

7-مناخ الاستثمار لا يشجع 7 -رغم أن القوانين واضحة إلا أنها غير مستقرة 7-المستثمر الأجنبي ليس عنده ثقة

7- مشكل البيروقراطية 5-تعود إلى ثقافات الشعوب 8-الثقافة تراكم من أب إلى ابن

7-القطاع العمومي يمشي بالمعريفة 7- ليس أي شخص يقرض من البنك

4- البرجوازيون في الجزائر عندهم معريفة 7- هناك قوانين لفتح مكاتب الصرف ولكنها لم تفعل

8-القوانين تربية 8- ثقافة 8- تأتي بالتراكم ونحن لم نصل لها 2- المكافحة بتقنين هذا السوق

8-لا يقبلون أن يدمجوا في مكاتب الصرف 8- الجزائري لا يقبل يدفع ضرائب

8- لو جاءت المؤسسات تدفع ضرائب لا تكون حالتنا هكذا 8-هذا يرجع لعوامل ثقافية

8- الجزائريون عندهم ثقافة الشك 8-نشك في بعضنا البعض 8-ليس عندي ثقة فيك

8-واحد أعرفه أعمل ثقة فيه وأحشم منه ولكن أحد آخر لا نعرفه لا نعمل فيه ثقة 7-الناس لا يضعون المال في البنوك

8-يكتنزونه في الدار لأن ليس عندهم ثقة في البنوك 7-إذا اكتنز أحد المال يصبح ليس عنده قيمة

11- نقاط البيع قرب مراكز حساسة 11 - هؤلاء الباعة محميون 10- شبكات

10-طبيعة الفاعلين في السوق الموازي شبكات 10- كلما ننزل في المستوى نجدهم أفراد فقط

10- شبكة 11-يبيعون قدام دار الشرع 11- أمام البنك 10- لا أحد يتكلم معهم 11-إذن فهي شبكات

12-العلاقة بين هذه الشبكات علاقة مصالح 12-علاقة صراع 12-علاقة قوة 11-عندهم تنطيم

12-يمحوه، يكون مصيره مجهول 9- قواعد لعبة 12-اللي يدخل في تلك الشبكة ما يقدرش يخرج منها

9-هي لعبة غير منتهية 12-يخلصها غالية 11-هناك قوانين داخلية للشبكات

9-أكيد هناك استراتيجيات 9-هذه كلها استراتيجيات 9 -تضخيم فاتورة الاستيراد

3-يقسمون الأرباح 12-السوق الموازي هي صراع على المصالح 12-صراع على النفوذ والسلطة

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم 05: تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 03 تخصص علم الاجتماع

الفئة رقم 1 : التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية%
1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، صراع العملات	5	5
2	الصراع ، التناقضات ، التحول	3	3
3	ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي	14	13
4	إعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي ، السوق الموازي بوابة ، المدينة	19	18
المجموع		41	38
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	1	1
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، اقتصاد ريعي	3	3
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	13	12
8	غياب عملية المؤسساتية	16	15
المجموع		33	31
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازية ، ألعاب ، قواعد لعبة	7	7
10	شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم	5	5
11	التحكم في مناطق الظل	7	7
12	العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين ، تحالفات ، صراعات ،	14	13
المجموع		33	31
المجموع الكلي		107	100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 12 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 18% من نص المقابلة تعبر عن إعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي وهذا ما تبينه الوحدة رقم 4، 1ونجد أن 3% من نص المقابلة تأكد أن ما يدفع الفاعلين هو الربح السريع والنفوذ ، العامل المادي المنفعي وهذا ما تبينه الوحدة رقم 3 ، ونجد أن 5 %من نص المقابلة تبين هيمنة الدول الغربية وهذا حسب الوحدة رقم 1، ونلاحظ أن 3 % من النص تبين وجود الصراع ، التناقضات و التحول وهذا ما نجده في الوحدة رقم 2 .

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 15%من نص المقابلة تعبر عن غياب عملية المؤسساتية كما تبينه الوحدة رقم 8 ، ونجد أن 12% من نص المقابلة تبين عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية وهذا ما تبينه الوحدة رقم 7 ، كما نلاحظ 3 % من نص المقابلة تعبر عن عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، اقتصاد ريعي وهذا ما تبينه الوحدة رقم 6 ، كما نلاحظ 1 % من نص المقابلة تبين أن السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع وهذا ما تبينه الوحدة رقم 5 .

وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 13 % من نص المقابلة تتقاسمها الوحدتين 9 و11 وهي العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين وتحكم

الفاعلين في مناطق الظل ، و نلاحظ أن 5 % من نص المقابلة تعبر عن أن الفاعلين عبارة عن شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم غير رسمي وهذا ما تبينه الوحدة رقم 10 .

المبحوث الرابع :

المعلومات الشخصية :

التخصص علم اجتماع ثقافي وعلم اجتماع ديني . الجنس ذكر ، جامعة الجزائر 02
الخبرة : 40 سنة ، الدرجة العلمية : بروفيسور ، أستاذ التعليم العالي

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

بطبيعة الحال السوق الموازي منطقي بالنسبة للفاعلين ما دام هو ساري المفعول ، فالفاعلون يجدون ضالتهم .

هذا جاء من فرض نظام على نظام آخر . عندما بدأنا في 62 كنا تحت نظام رأسمالي (نظام السوق) ، عندما جاءت الدولة الجزائرية فرضت النظام الاشتراكي ووجد رد فعل قوي من الشعب ، مقاومة اقتصادية ، سياسية معينة فأصبحوا يسيرون النظام الاشتراكي بذهنية رأسمالية ، عندما عاد الجزائريون للنظام الرأسمالي انقلب العكس ، أصبح الجزائري يسير النظام الرأسمالي بالذهنية الاشتراكية مما أنتج صراع ، لان التغيير لما يكون سليم لا يكون فيه تدرج ، فيه ثورة كلية ، فيه انقلاب عكسي ، وهذا الانقلاب العكسي هو الذي جعل الإنسان الذي كان في الحضيض أصبح في الطبقة العليا دون أن يعلم إن استخدم سلم أو استعمل مصعد .

ثانيا هناك أشياء أخرى لأن النظام الاقتصادي مربوط بنظام سياسي ، نظام اجتماعي ، نظام إداري ، نظام ثقافي ، نوع الاستهلاك ...

مثلا الآن هناك صراع ثقافي والمهيمن عليه الجانب المادي وليس الجانب الذهني . مثال المحاكاة ، واحدة تأتي تفتح مطعم ليس لشيء لان في اعتقادها أن هذا يعطي لها مكانة في المجتمع .

السوق الموازية تخلق ما يسمى بالزبون الذي يثمنها ، كما يقول فيبر النبي يأخذ قوته من كتاب ، والقسيس من النبي ، ثم الساحر وهو الذي يأخذ قيمته وقوته من مشتريه (من زبائنه)

إذن بما أن هناك مشتريه معناه ممكن نظهر طبقة اجتماعية ما جعلها يكون عندها نفوذ أكثر من نفوذ الآخر .

إذا كانت النظرية الماركسية سليمة نقول أن البنية التحتية التي تحدد البنية الفوقية ، مادام هؤلاء الناس أصبحت لديهم أموال ، علامة استفهام الأموال . لأنها مربوطة بماذا ؟ مربوطة بالعمل ، والعمل مربوط بالعقلنة ، هذا النظام ليس عنده عكس ذلك.

النظام جديد مادام هو ، مادام هو سائر المفعول هو نظام ، لكنه نظام لا يعتمد على عقلنة بل يعتمد على ما يسمى العيش من اليوم لليوم ، يعني مبني ليس على فوضى ، بما انه فرض نفسه فهو ليس بفوضى ..

النظام الاقتصادي في الجزائر ليس عنده مرجعية ، نظامنا الاقتصادي لا هو رأسمالي ولا اشتراكي ولا ..هو نظام خاص بالمجتمع الجزائري (لم يصل الى النظام الريعي) لأن عنده تأثير في الاقتصاد ، عنده تأثير في السلطة ، عنده تأثير في السياسة ، هنا يجب ا أقرأ جورج زيمل فلسفة النقد . يقول بأن المال هو الذي يحدد العلاقات المجتمعية .

السؤال المحير هل الآن باعة العملة الصعبة أصحابها أم غيرهم ؟

من هم وراء هذا النظام سوف نبحث عن هذا في علم الاجتماع (هؤلاء الذين بيدهم الحل والربط) . لأننا في علم الاجتماع نستنطق الواقع ونحكم العقل ونبحث على الأشياء الخفية .
من هم وراء هذا النظام ؟ الجواب النظام بحد ذاته .(الدولة)
عندما أدخلت العصابة للسجن الأورو طاح ب 15 بين عشية وضحاها .

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

العملة هي أداة نستعملها من القديم إلى يومنا هذا للتبادل وتسيير أمور معينة ، والعملة المستعملة الآن هي نتيجة تاريخ المجتمع الجزائري وكذا تحت الاستعمار الفرنسي ، إذن العملة الفرنسية هي المهيمنة مثلما هي مهيمنة الثقافة الفرنسية ، ثم فرنسة اللغة العربية مثلا طروطوار ، بولونجي ، كارديدانتيتي ...
اقتصاد السوق عنده دور في ذلك لأن الآن فتحت التجارة أمام الخواص ولكن بدون أن تعطيهم مقابل . بما انه يجد ربحه إذن فهو يشتري العملة ويعاود بيعها ، فالمشكلة الآن كما قلنا هي في التنظيم الإداري ، في القوانين التي تسير الاقتصاد .
ثانيا المجتمعات الآن هي مجتمعات تقليدية أرادت الأسواق الحرة القديمة تاع الجمة والخميس (الأسواق الشعبية) هي التي عادت من جديد لتفرض نفسها بطريقة أخرى لان النظام القديم كان يتحكم فيه النظام الديني ، فيه نظام ثقافي ، فيه نظام عقائدي ، الآن مربوط بالنظام هذا . هذا النظام فيه نظام لم يستطع أن يتكيفوا معه ، النظام الإداري فيه مشكل الآن .
إذن فيه قضايا معينة دقيقة تحتاج إلى الدقة في هذا لان الانتقال من نظام إلى نظام بين عشية وضحاها .
هل الآن المواطن بحد ذاته ، المجتمع لم يستطع أن يتأقلم مع هذه القوانين لان هذه القوانين مستوردة ليست التي ضبطت بها ، النظام الاقتصادي في الجزائر قوانينه لم تؤخذ بعين الاعتبار من الواقع الجزائري .
للسوق الموازي أثر كبير لأن الناس تأخذ العملة الصعبة لكي تستورد بها على أساس الثراء . إذا كانت العملة مثلا في البنك تعمل 1000 هو يديرها 2000 إذن يصبح سعر السلع أغلى من بنفس الطريقة لأن العملة تصبح لا تستطيع أن تحقق هذا وهنا نقول بان العملة ضعيفة جدا . التضخم .
مرة اجتمع الدولار والفرنك ، دخل الدينار بيناتهم قالولو اسكت أنت ما عندكش قيمة . قال مهما كان والله نشريكم نشريكم .
إذن الأورو الدولار عندهم مكانة لان الكثير من الدول تتعامل بهذه العملات .

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

الأورو يأتي من 90 % من المغتربين وبالتالي لا أفرق بين المدينة والريف المهم والحقيقي هو المغتربين ، إذن نقول علاقة النظام الاقتصادي بالأنظمة الأخرى لأن إذا لم يكن لا يكون النظام .
مثال : الناس الذين يأخذون قروض من البنك علابالوا ما يرجعش الدراهم ، إذا كان الأورو يباع مثلا ب 10 وهو يبيعه ب 15 فهو يربح أكيد .

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

عندما الدولة تشجع على الإنتاج والمنافسة ...رفع الضريبة على الجمارك . إذا كان لا يستوردون هذا يشجع على الإنتاج . تشجيع الإنتاج الوطني .

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

الدول المتطورة عندها سوق مبني على تنافس ، وتلك المجتمعات تطورت مع ثقافة السوق ، نحن النظام الاقتصادي في القمة ونحن مازلنا في الحضيض ، لماذا لا توجد سوق موازية في تلك الدول لان هناك نظام السوق المحدد للعرض والطلب ، نحن بالعكس في بعض الأحيان . مثال بريطانيا رفعوا حبة البيض

ب 10 سنتيم ، أسبوع كامل لم يشتري احد البيض حتى أعادوا سعره لان عندهم ما يسمى ذهنية حضارية ، مشروع مجتمعي ، عندهم القيم المجتمعية المدنية .أما نحن فمازال عندنا تلك الذهنية أن هناك هوة كبيرة بين المجتمع والقوانين .

سبب تواجد الأسواق الموازية في العالم ، هذا نتيجة لبنية المجتمع أو لخلل في النظام الاقتصادي لأن إذا كانت الأسواق المنظمة غير قادرة على المقاومة تظهر بطبيعة الحال الأسواق الموازية .

في الجزائر نفس الشيء لان النظام الاقتصادي مر بمراحل معينة ، فالنظام الاقتصادي لم يستطع أن يؤدي الوظيفة التي أوكل إليها من الناحية التنظيمية ، الإدارية لأن الإدارة هي العمود الفقري ، فإذا اختل النظام الإداري العام سوف تختل وظيفة أسواق معينة ، والنتيجة بعد ذلك الأسواق الموازية الآن أصبحت تفرض نفسها كقوة اقتصادية سياسية .

السؤال الثاني : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر

لا يوجد تنظيم حقيقي ، المجتمع الجزائري ليس عنده مشروع قوي ، ليس عنده مشروع مجتمعي ، لم يحدد العلاقة الموجودة بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام الثقافي والنظام الديني والنظم التربوية كلها ، لا يوجد .

كل مرة النظام الزلزالي معناه غير منا ، هدم منا ، هو نظام حيني فرضه ضرف معين ، ليس عنده دلالة قوية ، والنظام يجب الدولة يكون عندها مشروع معين كي يكون مناخ الاستثمار ملائم .

السؤال الثالث : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر

ما يهمنا في علم الاجتماع التنظيم الآن هو الصراع بين التنظيم والقوانين والمجتمع ، هل هذا النظام المالي والنظام الاقتصادي والنظام ..القوانين المنضبطة عليه تخضع للمجتمع أو لا ، هل راعت بعينها المجتمع أو لا ، إذن نجد بأنها ليست عندها علاقة ولهذا عندما لا يستطيع المجتمع أن يهضم هذه القوانين فهو يستعمل القوانين التي كان يهيمن عليها . فأي جزائري يقول الإدارة الجزائرية ليست جيدة اذهب اشتكي .لان القوانين مستوردة فهو يعيد إنتاجها بطريقة أخرى فهي مقاومة لهذا النظام ، فكل جديد يجد مقاومة .

هو ليس فعل عقلاني ، العقلنة تحدد بالمؤسسات الاجتماعية ، بالمجتمع بحد ذاته ، ليس أن قوانين معينة ، لان القوانين صادرة على ما تعارف عليه الناس ، إذا أتينا بقوانين لا يعرفها الناس فليس هناك عقلنة ، فالعقلنة بحد ذاتها عندها مقاييس معينة تحتاج إلى الاحترام .

السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

هذا يفرغ الخزينة لان الخزينة يكون ليس عندها مردود ، الناس يكدسون الأموال لان ليس عندهم ثقة في النظام الجبائي والمالي ، وليس عندهم ثقة في القوانين بحد ذاتها لأنه يخاف ففي هذا البلد لا يوجد استقرار القوانين ، في كل 24 ساعة يخرج بقانون معين .

معناه لا توجد ثقة بين الفاعل والسلطة ، هنا نتحدث عن الفاعل .المتعامل يلجأ إلى السوق الموازي ولا يلجأ إلى البنوك لأن ليس عنده ثقة في هذه البنوك .

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر

في أماكن مضبوطة ومعروفة ، مجال خاص بهم حتى يعرفونها مثل السكوار إذن عندهم مكانة اجتماعية ومجال اجتماعي معين .

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف

شبكات منظمة ، العلاقة بينها هي علاقة الربح ليس عندها تفسير سياسي ، عندها تفسير أكثر منه مصلحي . فائدة

بطبيعة الحال عندها تنظيم ولكن يختلف نوع التنظيم هناك تنظيم عقلاني وهناك تنظيم عاطفي وهناك تنظيم ...مثلها مثل الشبكات الأخرى عندها تنظيم . وعندهم استراتيجيات
النسبة الكبيرة ليس عندهم روح المقاولاتية وهذا النظام الاقتصادي حر ، النظام الرأسمالي مبني على قواعد معينة ، السوق مبني على قواعد معينة ، هم لا يحترمون هذه القواعد ، عندهم النظام التقليدي الموجود c'est le système de troque شد مد .

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

السوق الموازي يحسن المستوى المعيشي لفئات خاصة لأن الأمور مضبوطة بسعر الشيء ، مثلا لو ننتج قلما في الجزائر ونبيعه ب 1000 دينار لو كان نستورده ونبيعه ب 2500 فهذا لا يساعد في الاقتصاد ولا يساعد في القوة الشرائية بل بالعكس يضر بالمواطن ويخدم المستوردين الذين يضخمون فاتورة الاستيراد لا توجد رقابة على المستوردين لأن فيها المحسوبية ، فيها الرشاوي ، فيها الزبونية ...

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

صراع على المصالح لأن من يحقق أكثر كل من يحقق أكثر يحقق مكانة اجتماعية أكبر ويحقق نفوذ لأنه هو الذي يوجه السياسة . النظام السياسي في الجزائر هو نظام دولة .

بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه الى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .

2-بطبيعة الحال السوق الموازي منطقي بالنسبة للفاعلين 2- فالفاعلون يجدون ضالتهم .
2-هذا جاء من فرض نظام على نظام آخر 1- كنا تحت نظام رأسمالي (نظام السوق)
2-الدولة الجزائرية فرضت النظام الاشتراكي ووجد رد فعل قوي من الشعب 2-مقاومة
2-يسيرون النظام الاشتراكي بذهنية رأسمالية 1- عاد الجزائريون للنظام الرأسمالي
2-أصبح الجزائري يسير النظام الرأسمالي بالذهنية الاشتراكية 1-صراع 2--التغيير لما يكون سليم لا يكون فيه تدرج
2-فيه ثورة كلية 2- فيه انقلاب عكسي
4- الانقلاب العكسي هو الذي جعل الإنسان الذي كان في الحضيض أصبح في الطبقة العليا دون أن يعلم أن استخدم سلم أو استعمل مصعد .
5-النظام الاقتصادي مربوط بنظام سياسي ، نظام اجتماعي ، نظام إداري ، نظام ثقافي ، نوع الاستهلاك ...
2-الآن هناك صراع ثقافي 1-المهيمن عليه الجانب المادي وليس الجانب الذهني 2- المحاكاة
السوق الموازية تخلق ما يسمى بالزبون الذي يثمنها 4-نظهر طبقة اجتماعية 3-نفوذ أكثر
3-نفوذ الآخر . 2- النظرية الماركسية 4-البنية التحتية التي تحدد البنية الفوقية
4-هؤلاء الناس أصبحت لديهم أموال 3- الأموال 8-العمل مربوط بالعقلة 1- النظام جديد
2-نظام لا يعتمد على عقلنة بل يعتمد على ما يسمى العيش من اليوم لليوم
2-بما انه فرض نفسه فهو ليس بفوضى 2-النظام الاقتصادي في الجزائر ليس عنده مرجعية
2-نظامنا الاقتصادي لا هو رأسمالي ولا اشتراكي ولا ..هو نظام خاص بالمجتمع الجزائري
2-لم يصل الى النظام الريعي 3- فلسفة النقد 3-جورج زيمل
4- المال هو الذي يحدد العلاقات المجتمعية .
11--هؤلاء الذين بيدهم الحل والربط 11- الأشياء الخفية 11- من هم وراء هذا النظام
2-العملة المستعملة الآن هي نتيجة تاريخ المجتمع الجزائري
1- العملة الفرنسية هي المهيمنة 1-مهيمنة الثقافة الفرنسية 1- فرنسة اللغة العربية 1-اقتصاد السوق
1-الآن فتحت التجارة أمام الخواص 3- يجد ربحه
7- المشكلة الآن كما قلنا هي في التنظيم الإداري، في القوانين التي تسير الاقتصاد . 5-مجتمعات تقليدية
5-الأسواق الحرة القديمة 5- الأسواق الشعبية 5-مربوط بالنظام 7-القوانين مستوردة
5- النظام القديم كان يتحكم فيه النظام الديني ، فيه نظام ثقافي ، فيه نظام عقائدي

7-النظام فيه نظام لم يستطع أن يتكيفوا معه 7-النظام الإداري فيه مشكل الآن
2-الانتقال من نظام إلى نظام بين عشية وضحاها 7-المجتمع لم يستطع أن يتأقلم مع هذه القوانين
7-النظام الاقتصادي في الجزائر قوانينه لم تؤخذ بعين الاعتبار من الواقع الجزائري
2-تستورد بها على أساس الثراء 2-العملة ضعيفة جدا
1-دخل الدينار بيناتهم قالولو اسكت أنت ما عندكش قيمة
1- الأورو الدولار عندهم مكانة لان الكثير من الدول تتعامل بهذه العملات 3- يربح أكيد
1-الأورو يأتي من 90 % من المغتربين 2-عندما الدولة تشجع على الإنتاج والمنافسة
6-تشجيع الإنتاج الوطني 6- إذا كان لا يستوردون هذا يشجع على الإنتاج
5-الدول المتطورة عندها سوق مبني على تنافس 5- تلك المجتمعات تطورت مع ثقافة السوق
6-النظام الاقتصادي في القمة ونحن مازلنا في الحضيض
5-لا توجد سوق موازية في تلك الدول لأن هناك نظام السوق المحدد للعرض والطلب 8- ذهنية حضارية
8-مشروع مجتمعي 8-عندهم القيم المجتمعية المدنية
7- أما نحن فمازال عندنا تلك الذهنية أن هناك هوة كبيرة بين المجتمع والقوانين .
8-هذا نتيجة لبنية المجتمع أو لخلل في النظام الاقتصادي
6-إذا كانت الأسواق المنظمة غير قادرة على المقاومة تظهر بطبيعة الحال الأسواق الموازية .
7-النظام الاقتصادي لم يستطع أن يؤدي الوظيفة التي أوكل إليها من الناحية التنظيمية ، الإدارية
7-الإدارة هي العمود الفقري 7-إذا اختل النظام الإداري العام سوف تختل وظيفة أسواق معينة
2-الأسواق الموازية الآن أصبحت تفرض نفسها كقوة اقتصادية سياسية . 7-لا يوجد تنظيم حقيقي
8-المجتمع الجزائري ليس عنده مشروع قوي 8- ليس عنده مشروع مجتمعي
8-لم يحدد العلاقة الموجودة بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام الثقافي والنظام الديني والنظم التربوية كلها ، لا يوجد .
2-النظام الزلزالي معناه غير منا ، هدم منا 2-هو نظام حيني فرضه ضرف معين
8-النظام يجب الدولة يكون عندها مشروع معين كي يكون مناخ الاستثمار ملائم
7-الصراع بين التنظيم والقوانين والمجتمع 7-القوانين المنضبطة عليه تخضع للمجتمع أو لا
7-هل راعت بعينها المجتمع أو لا نجد بأنها ليست عندها علاقة
7-عندما لا يستطيع المجتمع أن يهضم هذه القوانين فهو يستعمل القوانين التي كان يهيمن عليها
7-أي جزائري يقول الإدارة الجزائرية ليست جيدة 7--القوانين مستوردة 4- يعيد إنتاجها بطريقة أخرى
2-مقاومة لهذا النظام 2-فكل جديد يجد مقاومة 7- ليس فعل عقلاني
8-العقلنة تحدد بالمؤسسات الاجتماعية
7-القوانين صادرة على ما تعارف عليه الناس 7- إذا أتينا بقوانين لا يعرفها الناس فليس هناك عقلنة
7-العقلنة بحد ذاتها عندها مقاييس معينة تحتاج إلى الاحترام 6- الخزينة يكون ليس عندها مردود
6-يفرغ الخزينة 7-الناس يكدسون الأموال لان ليس عندهم ثقة في النظام الجبائي والمالي
7-ليس عندهم ثقة في القوانين بحد ذاتها 7-لانه يخاف 7-لا توجد ثقة بين الفاعل والسلطة
7- ففي هذا البلد لا يوجد استقرار القوانين ، في كل 24 ساعة يخرج بقانون معين . 8-ليس عنده ثقة في هذه البنوك
11- في أماكن مضبوطة ومعروفة 11-مجال خاص بهم 11-السكوار
11-عندهم مكانة اجتماعية ومجال اجتماعي معين . 10- شبكات منظمة 3-علاقة الربح .3- فائدة
10-عندها تنظيم 10- تنظيم عاطفي 10- الشبكات الأخرى عندها تنظيم 9-عندهم استراتيجيات
3- ليس عندهم روح المقاولاتية 6-النظام الرأسمالي مبني على قواعد معينة
7- السوق مبني على قواعد معينة هم لا يحترمون هذه القواعد 9- يضخمون فاتورة الاستيراد
12- النظام التقليدي الموجود c'est le système de troque شد مد . 11-لا توجد رقابة على المستوردين
4-السوق الموازي يحسن المستوى المعيشي لفئات خاصة 4-يخدم المستوردين 12- صراع على المصالح
4-كل من يحقق أكثر يحقق مكانة اجتماعية أكبر ويحقق نفوذ 11- هو الذي يوجه السياسة

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم 06 : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 04 تخصص علم الاجتماع

الفئة رقم 1 : التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية
1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، صراع العملات	13	10
2	الصراع ، التناقضات ، التحول	30	24
3	ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي ، الفعل المنطقي	9	7
4	إعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي ، السوق الموازي بوابة ، المدينة والريف	9	7
المجموع		61	%48
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب نوعية المجتمع	8	6
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، اقتصاد ريعي وليس حر	7	6
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	27	21
8	غياب عملية المؤسساتية	10	8
المجموع		52	%41
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي الألعاب	2	2
10	شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم	4	3
11	التحكم في مناطق الظل	6	5
12	العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين ، نظام ، تنظيم	2	2
المجموع		14	%11
المجموع الكلي		127	%100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 12 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 24% من نص المقابلة تعبر عن الصراع ، التناقضات ، التحول كما تعبر عن ذلك الوحدة رقم 2 ، ونجد أن 10 % من نص المقابلة تعبر عن هيمنة الدول الغربية وهذا ما توضحه الوحدة رقم 1، ونلاحظ وجود نفس النسبة وهي 7 % تتقاسمها الوحدتين رقم 3 ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي و والوحدة رقم 4 إعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي .

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 21%من نص المقابلة تعبر عن عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية وهذا ما تعبر عنه الوحدة رقم 7 ، كما نلاحظ 8 % من نص المقابلة تعبر عن غياب عملية المؤسساتية وهذا حسب الوحدة رقم 8 ، ونجد أن نسبة 7 % هي نفسها عند الوحدة رقم 5 السوق الموازية تختلف حسب نوعية المجتمع والوحدة رقم 6 عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، اقتصاد ريعي وليس حر

وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 5% من نص المقابلة تعبر عن التحكم في مناطق الظل كما تبينه ذلك الوحدة رقم 11 ، ونجد أن 3 % من نص المقابلة تعتبر أن طبيعة الفاعلين عبارة عن شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم غير رسمي كما

تبينه الوحدة رقم 10 ، ونجد نفس النسبة وهي 2 % عند الوحدة رقم 9 وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي الألعاب والوحدة رقم 12 العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين .

المبحوث الخامس:

المعلومات الشخصية :

التخصص علم الاجتماع التنظيم ، الهجرة ، علم اجتماع المؤسسة ، الجنس ذكر ، جامعة الجزائر 2
الدرجة العلمية بروفيسور ، الخبرة : 40 سنة .

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

إذا كانت الدولة لا تترك للفاعلين حرية الاستثمار وإمكانيات يلجئون للسوق الموازية ، آليات الاستثمار ، المستثمر لا يملك إذن ثقة في مؤسسات الدولة فهو يذهب للسوق الموازية ، النظام الاقتصادي هو الذي خلق هذا السوق .

هو عقلاني بالمنطق الذي يعمل به هذاك الاقتصادي . الاقتصاد عنده منطق والعملة الصعبة تسمح لعقلانية الأفراد بتحقيق أهدافهم .

عنده روافد أجنبية ليس فقط الجزائريون .

إذن أبعاد الدول الأخرى والأبعاد الدولية موجودة في كيفية تسيير الاقتصاد . الاقتصاد المبني على الاندماج والتكامل ، السوق الموازي لا تظهر .

عدم الاندماج والتكامل بين مختلف القطاعات تؤدي إلى وجود سوق موازية لأن العلاقات بين مختلف القطاعات لا تسمح للسوق الاقتصادي بأن يسير بطريقة منتظمة ويلبي الحاجيات وعدم وجود التوازن ما بين مختلف القطاعات التي تلبي حاجة المستهلك تخلق سوق موازية .

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

في المعرفة العامية نقول معتمد من قبل الحكومة يعني الحكومة علابالها وضربت النح لأن السوق الموازي للعملة راجعة للسياسة المصرفية ، إذا كانت السياسة المصرفية قائمة على تعويم وتحويل العملة يؤدي إلى أن العملة الموازية لا تكون عندها نفس القيمة مع قيمة العملة الرسمية .

إذا كانت الآن السياسة المصرفية للدولة لا تسمح بتحويل العملة وتحويل العملة معناه نشاطات اقتصادية تكون حرة إذا ماكاش هكذا تؤدي إلى ظهور العملة الموازية .

إذن بعبارة بسيطة الأمر لا يتعلق بأنها معتمدة من طرف الدولة بل معتمد عن طريق مدى إمكانية النظام المصرفي على تلبية حاجيات الاقتصاد الذي يخلق لنا .

ونحن في الجزائر هذا النظام هو الذي خلق العملة الموازية وبالتالي السوق الموازية وبالتالي الآن الدولة أصبحت أمام عجزها عن الرغبة وحاجة الأفراد إلى العملة سمحت بسير الأسواق الموازية لأنه يسمح بتلبية الحاجيات .

هذا يرجع إلى قيمة الاقتصاد لأن قيمة أي عملة في الأنشطة الاقتصادية هي اقتصادية فعلا وليست أنشطة استهلاكية ، نحن في الجزائر اقتصادنا ريعي ، الدولة إلي عندها دراهم توزعه (توزع ما يوجد في الخزينة) معناه ليس عندنا قيمة في المبادلات العالمية ، وبالتالي الاقتصاد يكون ضعيف والعملة الوطنية تكون ضعيفة .

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

سوق العملة الصعبة حتى في الريف موجودة ولكنها غير موجودة بنفس الكيفية مثل المدن لأن في المدن سوق بمعنى الكلمة ، عندها مجال ، عندها فضاء أين نستطيع أن نبيع .
في الأرياف عند أشخاص فقط . لأنه في تعريف السوق لابد أن يكون مجال محدد يتواجد فيه .
الآن يمكن هذا المكان مجسد ويمكن يكون في الريف مثلا بدون ما نتلاقاو .

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

مكافحة هذه الظاهرة يكون بإدراجها باعتبارها يعني نعتبر السوق الموازية كسوق عادية تؤدي وظيفة معينة وتدريجيا مساعدتها على أن تصبح سوق عادية بإدراج مكاتب الصرف مثلا .
الآن الدولة لا تستطيع إيقافه لأنها تسمح بتخفيض التوتر على العملة لان الدولة عندما لا تتوفر العملة الصعبة ، ويكون هناك طلب من الناس ، الأفراد بحصولهم على العملة الصعبة مثلا والنظام المصرفي الذي نتبعه لا يسمح لنا بالحصول على العملة الصعبة . الآن الفرد لما يحصل على العملة الصعبة هذا يقلل من الضغط تاعو . معناه السوق الموازي وسيلة لتخفيض الضغط وتحقيق الاستقرار . رغم أن الدولة في الكثير من الحالات تحاول أن ..

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

المجتمع الذي فيه تلبية الحاجيات ضعيف من الطبيعي جدا تكون فيه سوق فيه سوق موازية ، المجتمعات المبنية على اقتصاد لا يخضع إلى قواعد ضابطة فيها رقابة على الحياة الاقتصادية تظهر السوق الموازية.
الآن السوق الموازية حتى في المجتمعات المتقدمة هناك سوق موازية لكن سير المنظومة الاقتصادية تسعى إلى إدراج السوق الموازية في السوق العادية .
كلما تظهر سوق أخرى عندها قدرة باش توظفها وتدخلها على حساب نوع من المجتمع في كل مجتمع هناك سوق موازية ، لكن في بعض المجتمعات أين القدرة تاع النظام تاع السوق العادية لتلبية الحاجيات يسمح أكثر لتقوية السوق الموازي مثل الجزائر .

السؤال الثاني : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر

أصبح حاليا متداولا أن اقتصادنا هو اقتصاد ريعي معناه لا يقوم على إنتاج قيم اقتصادية وثروة اقتصادية ، بل يقوم على توزيع مدخولات البترول .
في توزيع مدخولات البترول تنظيم الاقتصاد وتنظيم السوق وتنظيم ..لا يكون موجها من أجل أن يكون السوق منتجا لهذه القيم وبالتالي مناخ الاستثمار يخضع إلى هذه العقلية أكثر من خضوعه لمنطق توفير شروط الاستثمار .

السؤال الثالث : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر

القوانين موجودة ، هناك قاعدة اقتصادية تطبق على كل الأفراد ، اي مال اكتسبه يجب أن تبرره قانونيا ، لنفرض أن الشرطة حكماتك في الطريق ولقات معاك مليار ، تقولك واش تخدم أنت ؟ تقولها أنا أستاذ في الجامعة . منين جبت هذا الدراهم إذن أستاذ في الجامعة من المفروض لا يستطيع أن يعمل ادخار بمليار . من أين لك هذا . إذا لقى عندو دوفيز نفس الشيء .
إذن قانونيا هناك قوانين لا تسمح بمثل هذه التصرفات . تذهب للبنك عندك رصيد ، عندما تدخل للبنك الدراهم اللي نمدوهم يقلي منين جبتهم ؟
مثلا في اسبانيا في البلدان الأخرى عندما ندخل الدراهم يقولون لي لابد تجيبلي المصدر أو لا .
نفس الشيء في الجزائر اي شيء تملكه وتدخله في البنك لابد المصدر تاعها .
إذن هناك قوانين موجودة لكنها شكلية فقط غير مطبقة .

السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

تكديس الأموال مضر بالاقتصاد راجع إلى طبيعة الاقتصاد نفسه (النظام الاقتصادي) لأن إذا كانت الناس تكدس الأموال في البيوت معناه ليس عندها ثقة في المؤسسات البنكية . إذن الاقتصاد الذي يسمح للأفراد بتكديس الأموال معناه عنده آليات يجب مراجعتها .

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر

ليس عندها علاقة ، مثلا في مناطق أخرى غير السكوار ممكنة وتسمح بالانتقال بسرعة .

فالسوق الموازية لا نجدها مثلا في مجال يكون مغلق عندما يكون مجال مفتوح يكون السوق الموازي .

ليس عنده علاقة بالمراكز الحساسة أكثر مما يوفره من حركية التنقل ، السكوار يفرض حرية التنقل . مثلا شريت العملة إذا عطاوهالك بسرعة تقدر تتنقل وتروح بسرعة ، إذن سهولة التنقل ، سهولة الخروج هي التي تتحكم بتمركز الأسواق الموازية مثلا في سطيف هو في منطقة تسمح بالحركة بسرعة وتحصل على المادة تاعك وتروح في اقل وقت ممكن .

السوق الاقتصادي الموازي (سوق السلع) شيء آخر نجده في الأحياء الشعبية القريبة من المستهلك .

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف

شبكات ، كمثال بسيط نشتري في السوق نعتبرها موازية لان الناس يجيبوا السلعة تاعهم ويبيعون فيها الشباب ، يبيع البطاطا ..يبيع . هو كان يبيع البصل مثلا وطلبت منه البصل الأصفر فيقول مثلا انتظر حتى اطلب من الذي يأتي لي بالسلعة باش يجيبلي البصل الأصفر .

إذن في كل الحالات إذا السوق استمر ويصبح ويتجاوز الرقابة تاع الدولة فانه يخضع إلى شبكات .

تحب تحقق الأرباح ، يتقاسمون النفوذ ، تقول أنت مثلا تجيب البطاطا ، أنا نجيب الزرودية ...

طبعا تخضع لقواعد لا تبدو لأول وهلة منظمة ولكنها تخضع لقواعد ، تحديد السعر في السوق الموازية يتفقون على سعر معين و الذي لا يحترم هذا السعر ، هناك رد فعل من طرف الآخرين ، هناك قوانين الشبكات .

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

من الناحية النظرية هناك قوانين تفرض الرقابة ، لكن من الناحية العملية لا توجد رقابة .لأن الفاعلين ، أي فاعلين عندما يكونون في منظمة والمنظمة تفرض عليهم قيود ، فالفاعلون ينتجون استراتيجيات جديدة وبالتالي المقاولين الجزائريين أمام ضعف أو عدم دقة الإجراءات أو عدم اهتمام المسئولين بالرقابة أدى بهم الى عمل سلوكيات لا تخضع للرقابة حتى ولو كانت الدولة تريد أن تعمل الرقابة فيما بعد .

يعني كأن عدم الرقابة لسبب ما سمح للمتعاملين أن يتبنوا تقاليد واستراتيجيات لا يمكن أن تخضع للرقابة فيما بعد . من بين الاستراتيجيات مثلا فواتير مضخمة .

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

في الاقتصاد الهدف هو الحصول على أكبر ربح معين ، اقتصاد السوق العادي تكون المنافسة ، تخضع لقواعد ليست مثالية ولكنها تخضع لقواعد . السوق الموازية لا تخضع لقواعد لقواعد الاقتصاد بل تخضع لقواعد توفير المادة نفسها.

السوق الموازية هو صراع تجاري أكثر يعني الحصول على الأرباح .

بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه إلى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .

8-الدولة لا تترك للفاعلين حرية الاستثمار 8-المستثمر لا يملك إذن ثقة في مؤسسات الدولة

1-النظام الاقتصادي هو الذي خلق هذا السوق 3-عقلاني بالمنطق الذي يعمل به هذاك الاقتصادي
1-الاقتصاد عنده منطق 3-العملة الصعبة تسمح لعقلانية الأفراد بتحقيق أهدافهم
1-عنده روافد أجنبية ليس فقط الجزائريون . 1-الأبعاد الدولية موجودة في كيفية تسيير الاقتصاد
6-الاقتصاد المبني على الاندماج والتكامل ، السوق الموازي لا تظهر .
8-عدم الاندماج والتكامل بين مختلف القطاعات تؤدي إلى وجود سوق موازية
8-عدم وجود التوازن ما بين مختلف القطاعات التي تلبي حاجة المستهلك تخلق سوق موازية .
8-معتمد من قبل الحكومة يعني الحكومة علابالها وضربت النح
5-السياسة المصرفية للدولة لا تسمح بتحويل العملة وتحويل العملة معناه نشاطات اقتصادية تكون حرة إذا ماكاش هكذا تؤدي إلى ظهور العملة الموازية .
8-الأمر لا يتعلق بأنها معتمدة من طرف الدولة بل معتمد عن طريق مدى إمكانية النظام المصرفي على تلبية حاجيات الاقتصاد الذي يخلق لنا .
8-في الجزائر هذا النظام هو الذي خلق العملة الموازية وبالتالي السوق الموازية
6-هذا يرجع إلى قيمة الاقتصاد 6- قيمة أي عملة في الأنشطة الاقتصادية هي اقتصادية فعلا وليست أنشطة استهلاكية
6-نحن في الجزائر اقتصادنا ريعي 6- الدولة ما عندها دراهم توزعه 6-ليس عندنا قيمة في المبادلات العالمية
6-الاقتصاد يكون ضعيف والعملة الوطنية تكون ضعيفة . 4- في الأرياف عند أشخاص فقط
4-سوق العملة الصعبة حتى في الريف موجودة ولكنها غير موجودة بنفس الكيفية مثل المدن
4-في المدن سوق بمعنى الكلمة ، عندها مجال ، عندها فضاء أين نستطيع أن نبيع .
2-مكافحة هذه الظاهرة يكون بإدراجها 2-بإدراج مكاتب الصرف 2-الآن الدولة لا تستطيع إيقافه
7-النظام المصرفي الذي نتبعه لا يسمح لنا بالحصول على العملة الصعبة
2-السوق الموازي وسيلة لتخفيض الضغط وتحقيق الاستقرار
5-المجتمع الذي فيه تلبية الحاجيات ضعيف من الطبيعي جدا تكون فيه سوق فيه سوق موازية
5--المجتمعات المبنية على اقتصاد لا يخضع إلى قواعد ضابطة فيها رقابة على الحياة الاقتصادية تظهر السوق الموازية
5--المجتمعات المتقدمة هناك سوق موازية لكن سير المنظومة الاقتصادية تسعى إلى إدراج السوق الموازية في السوق
5- -بعض المجتمعات أين القدرة تاع النظام تاع السوق العادية لتلبية الحاجيات يسمح أكثر لتقوية السوق الموازي مثل الجزائر
6--إن اقتصادنا هو اقتصاد ريعي لا يقوم على إنتاج قيم اقتصادية وثروة اقتصادية ، بل يقوم على توزيع مدخولات البترول
6-لا يكون موجها من أجل أن يكون السوق منتجا لهذه القيم
7-مناخ الاستثمار يخضع إلى هذه العقلية أكثر من خضوعه لمنطق توفير شروط الاستثمار .
7-القوانين موجودة 7- إذن قانونيا هناك قوانين لا تسمح بمثل هذه التصرفات
7-هناك قوانين موجودة لكنها شكلية فقط غير مطبقة
8-الناس تكدس الأموال في البيوت معناه ليس عندها ثقة في المؤسسات البنكية
6- الاقتصاد الذي يسمح للأفراد بتكديس الأموال معناه عنده آليات يجب مراجعتها .
11-السوق الموازية لا نجدها مثلا في مجال يكون مغلق 11-عندما يكون مجال مفتوح يكون السوق الموازي
11-ليس عنده علاقة بالمراكز الحساسة أكثر مما يوفره من حركية التنقل 11- السكوار يفرض حرية التنقل
11-سهولة الخروج هي التي تتحكم بتمركز الأسواق الموازية
10-شبكات 10- إذا السوق استمر ويصبح ويتجاوز الرقابة تاع الدولة فانه يخضع إلى شبكات
3-تحب تحقق الأرباح 3-يتقاسمون النفوذ 12- طبعا تخضع لقواعد
12-لا تبدو لأول وهلة منظمة ولكنها تخضع لقواعد 12-الذي لا يحترم هذا السعر ، هناك رد فعل من طرف الآخرين
12-هناك قوانين الشبكات . 7-من الناحية النظرية هناك قوانين تفرض الرقابة 7-من الناحية العملية لا توجد رقابة
12-الفاعلين عندما يكونون في منظمة والمنظمة تفرض عليهم قيود 9- الفاعلون ينتجون استراتيجيات جديدة
9-سلوكيات لا تخضع للرقابة 9-عدم الرقابة لسبب ما سمح للمتعاملين أن يتبنوا تقاليد واستراتيجيات

9-من بين الاستراتيجيات مثلا فواتير مضخمة 3-في الاقتصاد الهدف هو الحصول على أكبر ربح معين
6-اقتصاد السوق العادي تكون المنافسة 12- السوق الموازية هو صراع تجاري
3- السوق الموازية لا تخضع لقواعد لقواعد الاقتصاد بل تخضع لقواعد توفير المادة نفسها.
3-الحصول على الأرباح .

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم07 : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 05 تخصص علم الاجتماع

الفئة رقم 1 : التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية%
1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، صراع العملات	4	6
2	الصراع ، التناقضات ، التحول	4	6
3	ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي ، الفعل المنطقي	7	11
4	إعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي ، السوق الموازي بوابة ، المدينة والريف	3	5
المجموع		18	27
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	5	8
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر	10	15
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	7	11
8	غياب عملية المؤسساتية	8	12
المجموع		30	46
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي الألعاب	5	8
10	شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم	2	3
11	التحكم في مناطق الظل	5	8
12	العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين ، نظام ، تنظيم	6	9
المجموع		18	27
المجموع الكلي		66	100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 12 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 11% من نص المقابلة تعبر عن ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي وهذا حسب الوحدة رقم 3 ، كما نجد من نص المقابلة نسبة 6 % هي نفسها في الوحدة رقم 1 هيمنة الدول الغربية ، العولمة والوحدة رقم 2 وهي الصراع ، التناقضات ، التحول ، ونلاحظ 5 % تعبر عنها الوحدة رقم 4 إعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي .

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 15 %من نص المقابلة تعبر عن عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر كما توضحه الوحدة رقم 6 ، ونجد نسبة 12 % من نص المقابلة تعبر عن غياب عملية المؤسساتية كما تبينه ذلك الوحدة رقم 8 ،

ونجد 11 % من نص المقابلة تبين عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية كما توضحه الوحدة رقم 7 ، ونجد 8 % من نص المقابلة توضح بأن السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع وذلك حسب الوحدة رقم 5 .

وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 9% من نص المقابلة تعبر عن العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين وهذا ما توضحه النسبة رقم 12، كما نلاحظ نفس النسبة 8 % هي نفسها عند الوحدة رقم 9 وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي الألعاب والوحدة رقم 11 التحكم في مناطق الظل ، ونجد في الأخير نسبة 3 % وهي وجود شبكة ، جماعات غير رسمية وهذا ما توضحه الوحدة رقم 10 .

المبحوث السادس :

المعلومات الشخصية :

دكتور في علم الاجتماع الدين ، دكتوراه علوم ، الجنس ذكر ، جامعة الجزائر 02

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

الفاعل الاجتماعي يرجع إلى السوق الموازي لثلاث أشياء :

1 – سد الحاجات من العملة

2 – عدم وجود هذه الحاجات في الأطر الرسمية

3 – سهولة الحصول على العملة في السوق الموازي .

هنا نتحدث عن المواطن البسيط ، يلجأ إلى السوق الموازي لضرورة إجتماعية أو لحاجة مهمة تدعوه للتوجه .

بالنسبة للذين يبيضون الأموال يتوجهون له أكيد ، تجارة المخدرات متواجدة في كل العالم .

السؤال : كيف تجمعت هذه الكتلة النقدية مثلا في السكوار

الجواب السكوار عالمي ، هو مركز عالمي لتحويل العملة في الجزائر والأجانب يأتون للسكوار لتبديل العملة لأنهم يعرفون أن الأورو والدولار غالي ، أي القيمة المالية التي يأخذها ما بين السوق الموازي والسوق الرسمية فرق كبير .

السوق الموازي نتحدث عن القيمة المالية بين السوق الموازي والبنك ، هذا الفرق كلما يكبر كلما زاد الفارق بين الأغنياء والفقراء لأن الفقير ليس عنده ما يبدله في السكوار ، يتوجه لها بالضرورة فقط.

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

تخفيض العملة يرجع إلى عوامل اقتصادية ، سياسية خاصة لأن انخفاض العملة هي نتيجة لسياسة اقتصادية واجتماعية تمارسها المنظومة الحاكمة .

إذن المواطن البسيط لا يساهم في تخفيض العملة ، إذن طريقة تسيير المنظومة أو فشلها هي التي تؤدي إلى انخفاض العملة .

لما المنظومة الحاكمة لا تستطيع أن ترجع الكتلة النقدية الموجودة في الأسواق إلى البنوك وتنقطع الكتلة خارج إطار التبادل وبالتالي ترتفع الكتلة النقدية ، ولما ترتفع الكتلة النقدية إذن فالقضية قضية سوق .

إذا ارتفع العرض قل الطلب ، فالكتلة النقدية تكون أكثر من التعامل وبالتالي قيمة العملة تنخفض .

إذن هناك آليات اقتصادية وسياسية تؤدي إلى انخفاض العملة .

التخفيض لا يكون قرار بل نتيجة لسياسة معينة .

الدخول إلى اقتصاد السوق فرضته العولمة ، الممارسات العالمية ، فالعالم مجرد قرية وهناك سلعة تدخل حبينا ولا كرهنا بكل الطرق ، إذا ما دخلتش بطرق قانونية تدخل عن طريق التهريب وهذا الشيء يساهم في تخفيض العملة أكيد .آليات اقتصادية وسياسية .

الآليات الاقتصادية هي أن الاقتصاد يصبح مفتوح ، ونحن مجتمع استهلاكي ، يعني إنتاجنا قليل جدا وبالتالي نحن مجرد سوق .

كمثال : إذا وضعنا أمام جزائري منتوج محلي وآخر أجنبي فأكيد يخير الأجنبي لأن منتوجنا عنده مشكل في الجودة ومشكل في الإتقان ، ويرجع ذلك ليس إلى عقليات أو ذهنيات إجتماعية فقط ولكن هناك ثقافة تعود أفراد المجتمع على انتاجها بمعنى أن المواطن البسيط يتعود على بعض المظاهر ومع مرور الوقت تصبح كمؤطر أو كمحدد للسلوك . فالسلوكات الاجتماعية في كثير من الأحيان ما تؤثر عليها هذه الثقافة لتعودنا على رؤية المنتوج الوطني رديء وغير قابل للاستعمال .

الجزائري لما تكون حاجة مثلا ضرورية لأن هناك سلم قيم إجتماعي تسير نشاطنا وأعمالنا وسلوكاتنا مهما كنا من سذاجة أو بساطة سواء في التكوين أو المعيشة .

على الإنسان لما يعلم أن هذا الشيء غير ضروري فيتوجه إلى سلعة ذات ثمن غالي لأنه يعلم بأن استعماله ضرفي أو ليس بالأهمية . مثلا الفقير بين ما يروح لشامبو ناع 2000 أو 1000 يذهب للشامبو تاع 2000 لأن بالنسبة إليه هذا يدير مهمة وهذا يدير مهمة .وهذا لا يمكن تعميمه كذلك .

مثلا واحد يروح يسلف من البنك باش يعاند واحد آخر غني باش يشتري دار وهو ما عندوش ومن بعد ما يرجعش هادوك الأموال ، فالدولة تخسر كوضعية اجتماعية ، كصورة نمطية يجب أن يأخذها أفراد المجتمع .

إذن هناك الكثير من المحددات الثقافية ، الدينية والاجتماعية التي تحدد السلوك وتنتج السلوك ، هناك ذهنيات أو عقليات .

مثلا واحد زواخ عقليته زواخ ، يحب يظهر ، يتميز إذن هذه ذهنية أو عقلية وهي متكونة من مجموعة من المحددات الثقافية والدينية ، إذن هذا في التعامل تاعو الاقتصادي لا يذهب إلى الرخيص لأن لو تكون رخيص يبانلو مش نورمال .

هي عبارة عن تراكم مجموعة من العوامل التي تحدد السلوك ، سلوكنا يتحدد على أساس مجموعة من القيم والمعايير ، هذه السلوكات اقتصادية أو اجتماعية أو دينية مبنية على مجموعة من القيم ، هذه القيم هي التي تحدد نمط إنتاج سلوك الإنسان . ذلك المواطن . اي السوق الموازي هو عبارة عن سلوك وهو مبني على مجموعة من القيم والمعايير هي التي تحدد نمط هذا السلوك .

مثلا واحد يحب التباهي ، فالتباهي كسلوك وهو مترتب عن قيم يؤمن بها .ليس هو فقط بل كل المجتمع ، هي قضية مجتمع .كل واحد عنده مجموعة من القيم يستند إليها ، إذا لم أكن مثلا أنا غير ملتزم بالمعايير الدينية ماعلابالیش بالدين ، إذن هنا نسكر ، نسرق ...أما إذا أخذت الدين كمحدد للسلوك تاعي فهنا محدد ، مرجعية نعرف أن السكر حرام ، السرقة حرام ...هناك أشخاص لا يتوجهون إلى البنك لأن التعامل مع البنك بالنسبة لواحد ملتزم بالدين الإسلامي علابالو بلي البنوك مهما كانت معاملات ربوية معناها البنك لم ينشأ ليخسر ، في حين التجارة في الدين الإسلامي مبنية على أساس أن هناك ربح وهناك خسارة .

هناك صيرفة إسلامية في الجزائر ولا يوجد بنك إسلامي .الصيرفة الإسلامية معناه التسيير وفق الطريقة الإسلامية ، وفق المبادئ الدينية ، أما في البنك الإسلامي فلا يوجد . البركة بنك ربوي رغم أنه إسلامي والسلام بنك ربوي رغم أنه يدعي أنه إسلامي .

البنك الذي لا يخسر فهو بنك ربوي لأنه يتحايل على الدين والتحايل أكبر من الربا لأن فيه صنفين ، فيه الربا وفيه الخبث والخداع .

الانخفاض الكبير لقيمة العملة هنا نرجع إلى ليس لسبب اقتصادي أو ثقافي او سياسي ، بل يمكن أن يكون مركب من هذه الأسباب كلها ، لكن مباشرة أقول أنه :

أولا عدم ثقة المواطن في المعاملات البنكية .

ثانيا محاولة التعامل خارج الأطر الإدارية والقانونية ونظام الدولة . هذه الأسباب هي التي تؤدي إلى الانخفاض لأن انخفاض العملة يكون بارتفاع نسبة التضخم ، وارتفاع نسبة التضخم معناه وجود كتلة نقدية كبيرة غير معروفة المكان والمصدر . أين هي وماذا يفعلون بها ؟ لا نعرف ، يبقى السؤال مطروح .

مثلا عندي قيمة 1000 مليار دينار ، ولكن في البنوك موجودة مثلا 100 مليار دينار ، إذن أين هي 900 مليار دينار ؟ هذه هي التي ترفع من نسبة التضخم وتنقص من قيمة الدينار لأنني مطالب أنني أطبع بعض النقود يعني هناك نسب يجب أن تكون من الكتلة النقدية في البنوك .

بكل بساطة لما تنتقل العملة النقدية من البنك إلى مخازن شخصية سوف تؤدي بالعملة إلى الانخفاض إلا إذا كان هناك قرار سياسي أو سياسة واضحة . الدولة القوية مثل أمريكا رغم أن هناك دولار مخبي في العالم ولكن عملتها لا تنخفض لأنها عملة التعامل العالمية .

ولكن الجزائر لا .إذا لا نعرف أين هي العملة فهي تنخفض أكيد .

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

أكيد في المدن ، السوق الموازي تأخذ المال من المجتمع العام ولكن لا ندركها إلا عندما تكون عندنا علاقة بها . المواطن مثلا لو أنه لا يسافر فهو لا يعرف السوق الموازية .لأن الطبيعة الاقتصادية المتطورة موجودة في المدينة .هناك من يبدلون في الريف ولكنها لتحقيق خدمة فقط ، التضامن .

لأن تلك العملة الكبيرة نحتاجها خارج الوطن ، العملة يحتاجها الذي له هدف معين .

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

كيفية القضاء على السوق الموازي سهلة جدا ، تتم بوضع مصارف قانونية الفارق بينه وبين الرسمي لا يوجد .كي نقضي على السوق الموازي يجب البنوك يسمح لها أن تمد ما يحتاجه المواطن في إطار واضح بكل سهولة . لا يجب أن تبخل عليه (صفة البخل هنا) . البخل يرجع إلى ثقافة ونهى عنه الدين الإسلامي

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

تعتبر السوق الموازية خاصة للعملة الصعبة من اجل تغطية التجارة غير القانونية فكثيرا من الأحيان التعبير عن العملة الصعبة أو الاتجار بها خارج الإطار القانوني هو تبييض الأموال المتأتية عن تجارة المخدرات ، تجارة السلاح وغيرها من التجارات الغير قانونية ولكن اكبر هذه التجارات هي تجارة تبييض الأموال ، بمعنى الأموال المترتبة عن تجارة السلاح وتجارة المخدرات خاصة في العالم لأنها تعرف رواجا كبيرا ، فتبييض الأموال يتم عن طريق شراء العملة ، يعني خلق أسواق موازية للسوق الرسمية .

بالنسبة للجزائر لا أجزم أنها تبييض الأموال لكن في الجزائر القانون الجزائري لا يسمح للمواطن العادي لما يسافر للخارج تكون لديه عملة كافية ، وبالتالي يضطر إلى التوجه نحو السوق الموازي ، فلا يمكن أن يسافر مثلا أستاذ جامعي إلى ملتقى دولي مدته خمسة أيام ب 100 أورو فهذا مستحيل .

إذن في الجزائر تعامل السوق الرسمية التي هي الدولة والسوق الرسمية مع متطلبات المواطن البسيط ، لا أتحدث عن المؤسسات ولا أتحدث عن الفئات ..بل أتحدث عن المواطن البسيط ، لا يمكن أن أنتقل إلى الخارج وأنا كأستاذ باحث ب100 أورو في السنة ، إذا كانت للباحث خمس مشاركات في العام ، ملتقيات دولية ، إذن فالمواطن مجبر للاتجاه نحو سوق العملة الصعبة .

السوق الموازي في الجزائر مساهم فيه المواطن لكن مساهم فيها مجبر .
هناك نوع مطبق على هذه القضية ، قضية أن المواطن يعاقبه القانون أكثر من الذي يبيع العملة .
لأن الدولة المنظمة لهذه السوق عن قصد أو غير قصد تترك المجال ، يعني لو كان أنا كمواطن صالح الدولة تعطيني ما يكفيني لا أتاجر لمعرفة المصدر الحقيقي لهذه الأموال يجب على المواطن البسيط على الدولة أن تتكفل بهذا المواطن كأستاذ أو كعامل أو كمتداوي ، مثلا الذي يذهب للخارج يداوي لماذا يذهب إلى السوق الموازي . يعني المسؤولية هي مسؤولية دولة ، لا توجد صرافات .لو كانت هناك صرافات نستطيع امتصاص الفارق الكبير في العملة الذي ينخر الاقتصاد الجزائري وبالتالي إعادة النظر في هذه القضية من أجل القضاء على الأسواق الموازية .
وتبييض الأموال يستفيد من هذه الوضعية أي الهيئات التي تبيض الأموال تستفيد من هذه الوضعية التي تعيشها الجزائر .

السؤال الثاني : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر

المناخ الاستثماري منفر

السؤال الثالث : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر

القانون موجود ولكن هناك ثقافة عدم احترام القانون ، المنظومة تجبر الفرد على عدم تطبيق القانون ، الفرد ليس مخير بل هو مضطر مثلا الأستاذ الذي يخرج فهو مضطر لخرق القانون كلما بدل أمواله في السكوار
كل ما هو موازي هو غير قانوني ، وكل ما هو غير قانوني معناه خرج عن الضبط الاجتماعي معناه غير عقلاني . كل ما هو غير عقلاني هو ضار .السوق الموازي الهدف منها تجاوز القانون ، ونحن في علم الاجتماع نقول أن القانون من أهم الضوابط الاجتماعية . إذن حتى يكون سلوك سوي وعقلاني يجب أن يكون في ظل القانون .

السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

لأن هناك مشكلين في الجزائر ويؤثران عن الحياة الإجتماعية والاقتصادية للمجتمع .
أولا تكديس الأموال
ثانيا الفوترة وتعني أن نعرف بمصدر المادة من أين أتت وأين راحت والفاتورة معناه عملة ، قيمة مالية ، وتكديس الأموال خارج البنوك لا يمكن هذه البنوك من الاستثمار أو القيام بنشاطات وبالتالي المنظومة الحاكمة لا تعرف أين هي هذه الأموال لأن البنوك خلقت عندما تكون هناك كتلة نقدية موجودة ، وبالتالي نستطيع استثمارها والاستفادة منها . يوجد تضخم عندما لا تكون هناك أموال في البنوك .
نحن لا نملك ثقافة اقتصادية أو ليس عندنا ثقافة أنه نضع النقود في البنك لأن النقود تكون في أمان عندما تكون في المخدة ، الآن تطورت المخدة ولات ماطلا .
كلما تكون الكتلة النقدية خارج البنوك ، كلما يكون هناك تضخم ، وكلما يكون هناك تضخم يكون سوء التسيير للاقتصاد .
من أجل التحكم في تسيير الاقتصاد لابد أن نعرف الكتلة النقدية الموجودة عند الدولة ، الكتلة النقدية الحقيقية في الجزائر غير موجودة في البنوك ، موجودة في مفارش الأغنياء . أين هي النقود ؟ في الأفرشة في ليماطلا . أي هناك أشخاص عندهم أفرشة تاع النقود لأنه لا يملك ثقة في المؤسسات الرسمية ، وهذه كلها يجب إعادة النظر فيها لأن تعامل المؤسسات الرسمية ثقيل جدا وغريب جدا ، أو طريقة تسيير هذه المؤسسات غريب جدا ، يعني كي أحصل على المال لازم واسطة ومعرفة .

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر

في أماكن معروفة وإستراتيجية مثل السكوار

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف

الفاعل الأساسي هو جزائري ، يمكن أن يكون هناك تأثير ولكنه غير مباشر للدول الأجنبية ، حتى قضية تحكم أمريكا بالعالم ليس بطريقة مباشرة ، عن طريق الشراكة ، عن طريق ... والمطبق هو داخلي المتابع هو داخلي وليس خارجي الذي يتاجر بالعملة هو الذي يخرج العملة من البنك .وأمريكا لا تخرج العملة من البنك وبالتالي هذا الدول نشعر بضغطها ولكن ليس في السوق الموازي هي قضية دولة . فرنسا مثلا لا تتحكم في من هو الرئيس بل في مصالحها فقط . المصالح المادية فقط ما يهمها .تستعمل الضغط على المسئولين عندما ترى أن مصالحها مهددة ، هذه السياسة واضحة من قبل هذه الدول .

طبيعة الفاعلين شبكات منظمة ولها استراتيجيات ، لعبة كبيرة

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

رسميا أكيد ، هناك الكثير من الإجراءات الإدارية ولكنها تتعامل بأوجه مختلفة ، مثلا حداد لم يكن يدفع الضرائب ولكن كقانون أو إجراءات فهناك إجراءات .

الجزائر ذات نظام شمولي وبالتالي يراقب كل الأنظمة التي تأسست على الفكر الشمولي لم تستطع أن تنخرط في الديموقراطية العالمية التي تطالب بها أمريكا .

النظام الذي تتبعه الجزائر هناك نظام هجين بين كل الأنظمة لأن مرحلة العشرين سنة الأخيرة هي مرحلة رجل واحد .

هو نمطي أو شخصي لأن عملية التقديس الغير مبررة لرئيس الجمهورية وجعل كل المؤسسات تتهاتف على التطبيل للرئيس هي التي أدت إلى هذا ، يعني أن المؤسسات ولا واحدة منها فرضت نفسها أمام مؤسسة الرئيس . هذا هو الذي أدى إلى اختلاط ذلك النظام .

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

باين صراع على المصالح ، هناك مجموعة لديها المال وهناك مستهلك لهذا المال ، هناك فرق كبير .

بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه إلى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .

3-الفاعل الاجتماعي يرجع إلى السوق الموازي 3-سد الحاجات من العملة

8- عدم وجود هذه الحاجات في الأطر الرسمية 3- سهولة الحصول على العملة في السوق الموازي

3-يلجأ إلى السوق الموازي لضرورة إجتماعية 3- لحاجة مهمة تدعوه للتوجه

3-بالنسبة للذين يبيضون الأموال يتوجهون له أكيد 1- السكوار عالمي

1-مركز عالمي لتحويل العملة في الجزائر والأجانب يأتون للسكوار

3-القيمة المالية التي يأخذها ما بين السوق الموازي والسوق الرسمية فرق كبير .

3-السوق الموازي نتحدث عن القيمة المالية بين السوق الموازي والبنك

4-الفرق كلما يكبر كلما زاد الفارق بين الأغنياء والفقراء 4-الفقير ليس عنده ما يبدله في السكوار

1-تخفيض العملة يرجع إلى عوامل اقتصادية ، سياسية

4-انخفاض العملة هي نتيجة لسياسة اقتصادية واجتماعية تمارسها المنظومة الحاكمة .

8-طريقة تسيير المنظومة أو فشلها هي التي تؤدي إلى انخفاض العملة .

8-المنظومة الحاكمة لا تستطيع أن ترجع الكتلة النقدية الموجودة في الأسواق إلى البنوك

1-هناك آليات اقتصادية وسياسية تؤدي إلى انخفاض العملة 4-التخفيض لا يكون قرار بل نتيجة لسياسة معينة

1- الدخول إلى اقتصاد السوق فرضته العولمة 1- الممارسات العالمية 1- فالعالم مجرد قرية

1-هناك سلعة تدخل حبينا ولا كرهنا بكل الطرق 1-إذا ما دخلتش بطرق قانونية تدخل عن طريق التهريب
1-الاقتصاد يصبح مفتوح 1-نحن مجتمع استهلاكي 1- إنتاجنا قليل جدا وبالتالي نحن مجرد سوق .
6-منتوجنا عنده مشكل في الجودة ومشكل في الإتقان
4-يرجع ذلك ليس إلى عقليات أو ذهنيات إجتماعية فقط
4- هناك ثقافة تعود أفراد المجتمع على إنتاجها
4-المواطن البسيط يتعود على بعض المظاهر ومع مرور الوقت تصبح كمؤطر أو كمحدد للسلوك
4- السلوكات الاجتماعية في كثير من الأحيان ما تؤثر عليها هذه الثقافة
6-المنتوج الوطني رديء وغير قابل للاستعمال
8-هناك سلم قيم إجتماعي تسير نشاطنا وأعمالنا وسلوكاتنا مهما كنا من سذاجة او بساطة سواء في التكوين أو المعيشة .
3-يتوجه إلى سلعة ذات ثمن غالي 3-يسلف من البنك باش يعاند واحد آخر غني
8--هناك الكثير من المحددات الثقافية ، الدينية والاجتماعية التي تحدد السلوك وتنتج السلوك
8-هناك ذهنيات أو عقليات . 3-زواخ عقليته زواخ ، يحب يظهر
8-هذه ذهنية أو عقلية وهي متكونة من مجموعة من المحددات الثقافية والدينية
3-في التعامل تاعو الاقتصادي لا يذهب إلى الرخيص
8-تراكم مجموعة من العوامل التي تحدد السلوك 8-سلوكنا يتحدد على أساس مجموعة من القيم والمعايير
8-السلوكات اقتصادية أو اجتماعية أو دينية مبنية على مجموعة من القيم
8-هذه القيم هي التي تحدد نمط إنتاج سلوك الإنسان
8-السوق الموازي هو عبارة عن سلوك وهو مبني على مجموعة من القيم والمعايير هي التي تحدد نمط هذا السلوك .
3-يحب التباهي 8- التباهي كسلوك وهو مترتب عن قيم يؤمن بها 5- ليس هو فقط بل كل المجتمع
5--هي قضية مجتمع 8- كل واحد عنده مجموعة من القيم يستند إليها 8-المعايير الدينية
8-الدين كمحدد 8-محدد 8-مرجعية 7-هناك أشخاص لا يتوجهون إلى البنك
7-معاملات ربوية 7-التجارة في الدين الإسلامي مبنية على أساس أن هناك ربح وهناك خسارة
7--البنك لم ينشأ ليخسر 7--هناك صيرفة إسلامية في الجزائر ولا يوجد بنك إسلامي
8-الصيرفة الإسلامية 8-المبادئ الدينية 8- البنك الاسلامي
7-البركة بنك ربوي رغم أنه إسلامي 8-السلام بنك ربوي رغم أنه يدعي أنه إسلامي
8-البنك الذي لا يخسر فهو بنك ربوي 4- يتحايل 4-التحايل أكبر من الربا 4-فيه الخبث والخداع
8-الانخفاض الكبير لقيمة العملة هنا نرجع إلى ليس لسبب اقتصادي أو ثقافي أو سياسي ، بل يمكن أن يكون مركب من هذه الأسباب كلها
12-عدم ثقة المواطن في المعاملات البنكية
7-محاولة التعامل خارج الأطر الإدارية والقانونية ونظام الدولة 3- مخازن شخصية
2-إذا كان هناك قرار سياسي أو سياسة واضحة
1-الدولة القوية مثل أمريكا رغم أن هناك دولار مخبي في العالم ولكن عملتها لا تنخفض لأنها عملة التعامل العالمية
4- أكيد في المدن 4-السوق الموازي تأخذ المال من المجتمع العام
4-الطبيعة الاقتصادية المتطورة موجودة في المدينة 4-هناك من يبدلون في الريف ولكنها لتحقيق خدمة فقط
4-التضامن 2-بوضع مصارف قانونية
2-كي نقضي على السوق الموازي يجب البنوك يسمح لها أن تمد ما يحتاجه المواطن بكل سهولة
2-لا يجب أن تبخل عليه 8-صفة البخل هنا 8- البخل يرجع إلى ثقافة
7- الاتجار بها خارج الإطار القانوني 3- تبييض الأموال المتأتية عن تجارة المخدرات
3-تجارة تبييض الأموال 3- الأموال المترتبة عن تجارة السلاح وتجارة المخدرات
3-تبييض الأموال يتم عن طريق شراء العملة 2-خلق أسواق موازية للسوق الرسمية .
7- القانون الجزائري لا يسمح للمواطن العادي لما يسافر للخارج تكون لديه عملة كافية
3-يضطر إلى التوجه نحو السوق الموازي 3-المواطن مجبر للاتجاه نحو سوق العملة الصعبة
3-السوق الموازي في الجزائر مساهم فيه المواطن لكن مساهم فيها مجبر
7-المواطن يعاقبه القانون أكثر من الذي يبيع العملة

8-الدولة المنظمة لهذه السوق عن قصد أو غير قصد تترك المجال 8-على الدولة أن تتكفل بهذا المواطن
3-تبييض الأموال يستفيد من هذه الوضعية 3- الهيئات التي تبيض الأموال تستفيد من هذه الوضعية
7- المناخ الاستثماري منفر 7-القانون موجود 7-هناك ثقافة عدم احترام القانون
7-المنظومة تجبر الفرد على عدم تطبيق القانون 7-الفرد ليس مخير بل هو مضطر
7-مضطر لخرق القانون 7-كل ما هو موازي هو غير قانوني
8-كل ما هو غير قانوني معناه خرج عن الضبط الاجتماعي 7-غير عقلاني
7-كل ما هو غير عقلاني هو ضار 7-الهدف منها تجاوز القانون 8- القانون من أهم الضوابط الاجتماعية
7-حتى يكون سلوك سوي وعقلاني يجب أن يكون في ظل القانون .
9-هناك مشكلين في الجزائر ويؤثران عن الحياة الإجتماعية والاقتصادية للمجتمع تكديس الأموال والفوترة
7-تكديس الأموال خارج البنوك لا يمكن هذه البنوك من الاستثمار أو القيام بنشاطات
8- نحن لا نملك ثقافة اقتصادية
7- ليس عندنا ثقافة أنه نضع النقود في البنك 7- النقود تكون في أمان عندما تكون في المخدة
3-الآن تطورت المخدة ولات ماطلا
6-من أجل التحكم في تسيير الاقتصاد لابد أن نعرف الكتلة النقدية الموجودة عند الدولة
4-الكتلة النقدية الحقيقية في الجزائر غير موجودة في البنوك 4- موجودة في مفارش الأغنياء
.4- أين هي النقود ؟ في الأفرشة في ليماطلا 4-هناك أشخاص عندهم أفرشة تاع النقود
8-لا يملك ثقة في المؤسسات الرسمية 7-تعامل المؤسسات الرسمية ثقيل جدا وغريب جدا
7- طريقة تسيير هذه المؤسسات غريب جدا 7- كي أحصل على المال لازم واسطة ومعرفة
9-في أماكن معروفة وإستراتيجية مثل السكوار 3-الفاعل الأساسي هو جزائري
1- يمكن أن يكون هناك تأثير ولكنه غير مباشر للدول الأجنبية
1-قضية تحكم أمريكا بالعالم ليس بطريقة مباشرة ، عن طريق الشراكة
3-المطبق هو داخلي المتابع هو داخلي وليس خارجي 3-الذي يتاجر بالعملة هو الذي يخرج العملة من البنك
1-أمريكا لا تخرج العملة من البنك 1-هذا الدول نشعر بضغطها 5- السوق الموازي هي قضية دولة
3- المصالح المادية 11- الضغط على المسئولين عندما ترى أن مصالحها مهددة
10-طبيعة الفاعلين شبكات منظمة 9-لها استراتيجيات 9-لعبة كبيرة
7- رسميا أكيد ، هناك الكثير من الإجراءات الإدارية ولكنها تتعامل بأوجه مختلفة
7-كقانون أو إجراءات فهناك إجراءات 7-الجزائر ذات نظام شمولي وبالتالي يراقب
1-كل الأنظمة التي تأسست على الفكر الشمولي لم تستطع أن تنخرط في الديموقراطية العالمية التي تطالب بها أمريكا .
1-النظام الذي تتبعه الجزائر هناك نظام هجين بين كل الأنظمة
8-مرحلة العشرين سنة الأخيرة هي مرحلة رجل واحد . 8-هو نمطي أو شخصي
8-عملية التقديس الغير مبررة لرئيس الجمهورية 8-جعل كل المؤسسات تتهاتف على التطبيل للرئيس
8-المؤسسات ولا واحدة منها فرضت نفسها أمام مؤسسة الرئيس 8-اختلاط ذلك النظام
12-باين صراع على المصالح 4-مجموعة لديها المال

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم 08 : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 06 تخصص علم الاجتماع

الفئة رقم 1 : التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية%
1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، صراع العملات	19	13
2	الصراع ، التناقضات ، التحول	5	3
3	ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي ، الفعل المنطقي	27	18
4	إعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي ، السوق الموازي بوابة ، المدينة والريف	20	13
المجموع		71	47
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	3	2
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر	3	2
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	29	19
8	غياب عملية المؤسساتية	38	25
المجموع		73	48
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي الألعاب	4	3
10	شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم	1	0,6
11	التحكم في مناطق الظل	1	0,6
12	العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين ، نظام ، تنظيم	1	0,6
المجموع		7	5
المجموع الكلي		151	100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 12 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 18% من نص المقابلة تعبر عن ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي وهذا ما توضح الوحدة رقم 3، كما نجد نفس النسبة 13 % عند الوحدة رقم 1 هيمنة الدول الغربية ، العولمة والوحدة رقم 4 إعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي ، ونلاحظ نسبة 3 % تعبر عنها الوحدة رقم 2 وهي تعبر عن الصراع والتحول والقطيعة في المجتمع .

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 25 %من نص المقابلة تعبر عن غياب عملية المؤسساتية كما تعبر عن ذلك الوحدة رقم 8 ، ونجد أن نسبة 19 % من نص المقابلة تعبر عن عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية وهذا ما توضحه الوحدة رقم 7، ونجد نفس النسبة 2 % هي نفسها عند الوحدة رقم 5 السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع والوحدة رقم 6 عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر

وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 3% من نص المقابلة تعبر عن وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي الألعاب كما هو موضح في الوحدة رقم9 ، ونجد نفس النسبة عند الوحدات المتبقية 0,6 % في الوحدة رقم 10وهي وجود شبكة ،

جماعات غير رسمية ، تنظيم غير رسمي والوحدة رقم 11 وهي التحكم في مناطق الظل والوحدة رقم 12 وهي العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين .

المبحوث السابع :

المعلومات الشخصية :

التخصص تنظيم وعمل ، الجنس ذكر، جامعة الجزائر 02 ، المستوى دكتوراه ،الخبرة خمسة عشرة سنة عمل بالجامعة

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

توجد سوق موازية لأن هناك عصابة تقتات من السوق الموازي لتهريب العملة الصعبة فقد ازدهرت السوق مع التفتح الاقتصادي حيث يتم تحويل العملة الصعبة وبيعها في هذا السوق بعدما تخرج من البنك .

الدول الأجنبية مثل أمريكا وفرنسا تعتبر فاعلا مساهما في هذه السوق أعتقد أنهم شركاء غير مباشرين ولكن الفاعل الأساسي هم من الجزائريين

بطبيعة الحال هو فعل عقلاني لأنه يحقق المصلحة وهي الفوائد من الصرف

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

قيمة العملة مربوطة بالأداء بالاقتصاد المحلي وبالسياسات التي تتبناها الحكومات ، لأن اقتصادنا هش ، اقتصادنا غير متكامل وأغلبه يعتمد على الريع البترولي .

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

حتما في المدن أين تكثر التعاملات التجارية ولكن أيضا السفر .

ويرجع كذلك للكثافة السكانية لأن كثرة السكان مرتبط خاصة بالنشاط الاقتصادي فجل المناطق النشطة اقتصاديا بها عدد سكان كبيرة .. المسألة اقتصادية أكثر ، ويكبر النشاط الاقتصادي في المدن التي طورت علاقات اجتماعية مبنية على الفردانية .

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

من بين الحلول محلات صرف معتمدة ورسمية

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

المجتمعات التي لا وجود لثقة بين المواطن وحكومته ، وجود الموازي لأن هناك فشل في السوق الرسمي التي لا تلبي حاجات الأفراد .فهو يعبر عن ضعف في النظام الرسمي

في الدول المتقدمة لا توجد أسواق موازية مثل الجزائر لأن هناك سوق مقنن والتي تضمن توزيع عادل للثروة على جميع أفراد المجتمع ، ظهور سوق موازية لأن هناك فوضى السوق وغياب العدالة الاجتماعية .

السؤال الثاني : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر

الإجراءات الإدارية لا تشجع على الاستثمار ، هناك مشكل البيروقراطية

السؤال الثالث : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر

القوانين موجودة ولكنها حبر على ورق فقط ، قوانين شكلية

السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

الاكتناز تخريب للاقتصاد المحلي ، لأنه لا يثق في كل ما هو رسمي ، ضف أن القوانين تمنع انتقال الأموال بكل سلاسة ، فحين تطلب مبلغ كبير من البنك من حسابك الخاص فسيتطلب ذلك إجراءات بيروقراطية كبيرة ووقت ، كما السرقات المتكررة للبنوك خاصة قضية بنك الخليفة أكبر دليل على السرقة ، كذلك تأثير السياسات الاقتصادية للحكومات المتوالية

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر

في المراكز التي يكثر فيها الأمن وعدد الأفراد كما هو الشأن في السكوار ، ولكنه يلقى حماية فهناك جنرال كان من وراء هذه السوق . إذن الفاعلون ذوي نفوذ ، هناك بارونات العملة ذوي نفوذ .. هناك إحصاءات عن ما يقارب أربعين مليار دولار في السوق الموازي ، هذا اقتصاد دولة

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف

أعتقد جماعات وأفراد

المال المشبوه وغير الرسمي يستعمل في المخدرات في شراء الذمم ، في الفساد ، في السياسة ، في الحروب أو دعم مجموعات معينة في إطار صراع القوة وغيرها .

لكل جماعة إستراتيجية حتما

أكثر مالا بلا ضرائب هناك استثمارات حتما قد تدخل في إطار تبييض الأموال ، هناك السماسرة الكبار وهناك البائعين الصغار والطموح مختلف والأرباح مختلفة .

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

تمويل السوق الموازية غير شرعي في أغلبه لأن أغلبها أموال المستوردين الذين تحصلوا على دعم مالي من البنوك فاختياره عليها ليعودوا بيع المساعدات المالية من العملة في السوق الموازية لأنها تفيد أكثر من التجارة في حد ذاتها وأنا أقصد هنا سوق السكوار بالخصوص

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

صراع على المصالح ممكن جدا ، استحواذ على النفوذ والسلطة فمن يتحكم في المال يتحكم في السلطة ، أما النزاع التجاري لما يكونوا في سوق رسمي .

هو اقتصاد المستبدين الذي اتخذ من النظام الرأسمالي ذريعة للنهب ، تكوين رؤوس أموال غير شرعية ، وبهذه الأموال قد يتم شراء ذمم وتسويات مشبوهة .

بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه إلى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .

3-هناك عصابة تقتات من السوق الموازي 11-تهريب العملة الصعبة 1-التفتح الاقتصادي

1-الدول الأجنبية مثل أمريكا وفرنسا تعتبر فاعلا مساهما 1-شركاء غير مباشرين

3-الفاعل الأساسي هم من الجزائريين 3-هو فعل عقلاني لأنه يحقق المصلحة

3-الفوائد من الصرف 6-اقتصادنا هش 6-اقتصادنا غير متكامل 6-يعتمد على الريع البترولي

6-قيمة العملة مربوطة بالأداء بالاقتصاد المحلي وبالسياسات التي تتبناها الحكومات

4-المدن أين تكثر التعاملات التجارية 4-يرجع كذلك للكثافة السكانية

4-كثرة السكان مرتبط خاصة بالنشاط الاقتصادي 4- المناطق النشطة اقتصاديا بها عدد سكان كبيرة

6-المسألة اقتصادية أكثر 4-يكبر النشاط الاقتصادي في المدن التي طورت علاقات اجتماعية مبنية على الفردانية

2-من بين الحلول محلات صرف معتمدة ورسمية 5- المجتمعات التي لا وجود لثقة بين المواطن وحكومته

8-وجود الموازي لأن هناك فشل في السوق الرسمي 3-لا تلبي حاجات الأفراد

8-يعبر عن ضعف في النظام الرسمي 5-في الدول المتقدمة لا توجد أسواق موازية مثل الجزائر لأن هناك سوق مقنن

4-توزيع عادل للثروة على جميع أفراد المجتمع 2-هناك فوضى السوق 4-غياب العدالة الاجتماعية .

7-الإجراءات الإدارية لا تشجع على الاستثمار 7-مشكل البيروقراطية 7- القوانين موجودة
7-حبر على ورق فقط 7- قوانين شكلية 8- الاكتناز تخريب للاقتصاد المحلي
7- لا يثق في كل ما هو رسمي
7-القوانين تمنع انتقال الأموال بكل سلاسة 7- إجراءات بيروقراطية كبيرة ووقت 8- السرقات المتكررة للبنوك
7-قضية بنك الخليفة 8- تأثير السياسات الاقتصادية للحكومات المتوالية
11-في المراكز التي يكثر فيها الأمن وعدد الأفراد كما هو الشأن في السكوار 11-يلقى حماية
11- فهناك جنرال كان من وراء هذه السوق 3-الفاعلون ذوي نفوذ 3-هناك بارونات العملة ذوي نفوذ
6-ما يقارب أربعين مليار دولار في السوق الموازي، هذا اقتصاد دولة
11-جماعات 11-المال المشبوه وغير الرسمي 11-شراء الذمم
10-دعم مجموعات معينة 12-صراع القوة
9-لكل جماعة إستراتيجية 9- تبييض الأموال 10-السماسرة الكبار 10-البائعين الصغار
3-الطموح مختلف 3- الأرباح مختلفة 10-تمويل السوق الموازية غير شرعي
أغلبها أموال المستوردين 9- سوق السكوار 12صراع على المصالح
12- استحواذ على النفوذ والسلطة 4-فمن يتحكم في المال يتحكم في السلطة
12- النزاع التجاري لما يكونوا في سوق رسمي 9-اقتصاد المستبدين 1- اتخذ من النظام الرأسمالي ذريعة للنهب
11-بهذه الأموال قد يتم شراء ذمم وتسويات مشبوهة

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم 9 : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 07 تخصص علم الاجتماع

الفئة رقم 1 : التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية
1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، صراع العملات	4	6
2	الصراع ، التناقضات ، التحول	2	3
3	ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي ، الفعل المنطقي	9	15
4	السوق الموازي هي بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي	8	13
المجموع		23	37
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	2	3
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر	6	10
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	9	15
8	غياب عملية المؤسساتية	4	6
المجموع		20	32
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي الألعاب	3	5
10	شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم غير رسمي	4	6
11	التحكم في مناطق الظل	8	13
12	العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين	4	6
المجموع		19	31
المجموع الكلي		62	100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 12 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .
بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 15% من نص المقابلة تعبر عن ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي كما تعبر عنه الوحدة رقم 3 ، كما نجد 13% من نص المقابلة تأكد أن السوق الموازية هي بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي كما توضحه الوحدة رقم 4 ، كما نجد نسبة 6% من نص المقابلة تعبر عن هيمنة الدول الغربية و العولمة وذلك حسب الوحدة رقم 1 ، ونلاحظ نسبة 3 % تعبر عنها الوحدة رقم 2 وهي توضح الصراع ، التناقضات ، التحول في المجتمع .
وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 15%من نص المقابلة تعبر عن عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية حسب الوحدة رقم 7 ، كما نجد 10 % من نص المقابلة تأكد بأن عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر وهذا حسب الوحدة رقم 6 ، ونلاحظ كذلك نسبة 6% غياب عملية المؤسساتية وهذا حسب الوحدة رقم 8، ونلاحظ في الأخير نسبة 3 % السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع وهذا ما توضحه الوحدة رقم 5 .
وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 13% من نص المقابلة تعبر عن تحكم الفاعلين في مناطق الظل وهذا حسب الوحدة رقم 11 ، كما نجد 6 % من نص المقابلة هي نفسها بين الوحدة رقم 10 وهي وجود شبكة ، جماعات غير رسمية والوحدة رقم 12 تعبر عن العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين ، وفي الأخير نجد نسبة 5% تعبر عن وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي كما توضحه الوحدة رقم 9 .

المبحث الثاني : عرض وتحليل مقابلات علم الاقتصاد والمالية

المبحوث الثامن :

المعلومات الشخصية :

التخصص : اقتصاد مالي ، مالية وبنوك ، الجنس أنثى ، بروفيسور ، الخبرة 30 سنة أو أكثر ، جامعة الجزائر 03

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

أكيد ، حتى واحد ما يروح للسوق إذا لم يجد فيها منفعة بالنسبة لطالب العملة يذهب للسوق الموازية لأن ليس له خيار لأنه لا يجد العرض الذي يغطي طلبه في البنوك ، وبالنسبة للذي يعرض العملة في السوق الموازي نفس الشيء يربح أكثر في السوق الموازي ، الربح السريع . يحقق مصلحة فئة معينة .
السوق الموازي هو استثمار مالي ، هم يحبون الربح السريع ، والربح غير الخاضع للضريبة ، الأرباح في السوق الموازية يدوها 100 % ليس هناك ضريبة .

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

هنا عندنا مصطلحين : كلمة انخفاض : يكون في السوق الحرة ، العرض والطلب ينخفض آليا Dépréciation .

أما تخفيض قيمة العملة فهذا يكون معتمد من طرف السلطات النقدية ، التخفيض إداري . D'évaluation لأن الاقتصاد الجزائري هش ، نحن اقتصادنا مبني فقط على المحروقات ، والمحروقات خاضعة للأسعار الدولية ، وكلما انخفضت أسعار المحروقات ، ينخفض معها الدينار . عندما ينخفض سعر البترول ونحن لا ننتج إذن الحكومة بما أن الخزينة تكون فارغة تتعمد إلى إصدار نقدي بدون مقابل ، هذا يؤدي إلى التضخم وبالتالي انخفاض العملة .

هناك دول تتعمد تخفيض عملتها مثل الصين وهذه السياسة معتمدة من قبل الحكومة لكي تبدو سلعتها رخيصة ، حتى اليد العاملة عندها رخيصة . ولكن الصين تنتج كثيرا ، السلعة الرخيصة تشتريها الدول خصوصا النامية مثل الجزائر .

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

السوق الموازي هو فضاء لسوق العملة والسوق الموازي هو سوق غير منظم فلا نستطيع أن نقول في الريف أو المدينة فيمكن أن يكون العرض أو الطلب في المدينة أكثر أو الريف .

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

لا يمكن في الوقت الحالي القضاء على السوق الموازية لأن الفاعلين في هذه السوق عندهم النفوذ في الدولة . حبسوا حداد بطل الأورو ، هنا يجب أن نربط ما بين الفساد السياسي بالفساد المالي .

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

في الدول المتقدمة هناك صرافات في كل مكان حسب نظام الصرف ، هذه ليست خاضعة للإنتاج فقط ، الإنتاج يؤثر على قيمة العملة فقط .

السؤال الثاني : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر

مناخ منفر هناك البيروقراطية وعدة عراقيل غير مشجعة على الاستثمار

السؤال الثالث : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر

هناك قوانين ولكن التطبيق تاعها صعيب لأن هذه السوق ليس عندها مجال معين ، هي فضاء ، مثلا الناس أصبحت تدير موعد عبر الفيسبوك بدل الذهاب إلى السكوار . ليس عندها مكان معين أصبحت فضاء .

السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

تجميد الأموال شيء مضر بالاقتصاد ، وكذلك النظام المصرفي تاعنا نظام ربوي ، هذا النظام لا يتماشى مع عقلية الجزائريين المسلمين هذا من ناحية . من ناحية أخرى الثقة تاع المواطنين في البنوك قليلة جدا خاصة بعد قضية الخليفة .

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر

ليس عندها مجال محدد لأنها فضاء ، ليس عندها مكان محدد . هاذ الأشخاص عندهم نفوذ ، هو من الفساد الذي نعيشه الفساد المالي . عندما أدخلوا حداد للحبس مباشرة طاح الأورو . إذن عندهم يد في السلطة ، عندهم نفوذ .

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف

كلهم ، هم أفراد ذوي نفوذ عن طريق شبكات . العلاقة بينهم علاقة قوة أكيد ، لو كان ليسوا أقوياء فلا يستطيعون البقاء في السوق الموازي ، البقاء للأقوى في السوق .هذه الشبكات والأفراد عندها تنظيم معين ولها استراتيجيات .

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

هناك رقابة ولكنها غير كافية والقوانين غير مطبقة ، المستوردين يديرو كلش ، تضخيم الفواتير ، استراتيجيات وتلاعبات ...

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

نعم صراع على المصالح ، هو أيضا استحواذ على النفوذ والسلطة لأنه يخدم فئة معينة . وليس عنده علاقة بالنزاع التجاري ، فالنزاع التجاري هو عدم التفاهم بين طرفين على نوعية السلعة ، على سعر السلعة ...النزاع التجاري معناه كي يكونو زوج تعاملوا من بعد ولا ما تفتهموش . عنده علاقة بالاختلاف في التوجهات السياسية لأن لو جاء النظام رأسمالي بحت يعتمد نظام سعر الصرف الحر لما كانت الأسواق الموازية .

بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه إلى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .

3-أكيد ، حتى واحد ما يروح للسوق إذا لم يجد فيها منفعة 3- يربح أكثر في السوق الموازي

3-الربح السريع 3- يحقق مصلحة فئة معينة 3- السوق الموازي هو استثمار مالي

3-هم يحبون الربح السريع 3-الربح غير الخاضع للضريبة

3-الأرباح في السوق الموازية يدوها 100 % ليس هناك ضريبة .

1-السوق الحرة 1- العرض والطلب ينخفض آليا . Dépréciation

7--تخفيض قيمة العملة فهذا يكون معتمد من طرف السلطات النقدية

7-التخفيض إداري .D'évaluation 6- الاقتصاد الجزائري هش 6- اقتصادنا مبني فقط على المحروقات

1-المحروقات خاضعة للأسعار الدولية 1-كلما انخفضت أسعار المحروقات ، ينخفض معها الدينار

6-نحن لا ننتج 6- الخزينة تكون فارغة 7-الحكومة تتعمد إلى إصدار نقدي بدون مقابل

5-هناك دول تتعمد تخفيض عملتها مثل الصين السياسة معتمدة من قبل الحكومة لكي تبدو سلعتها رخيصة

5-اليد العاملة عندها رخيصة 5- الصين تنتج كثيرا

5- السلعة الرخيصة تشتريها الدول خصوصا النامية مثل الجزائر .

4-لا نستطيع أن نقول في الريف أو المدينة

4-يمكن أن يكون العرض أو الطلب في المدينة أكثر أو الريف 2- لا يمكن في الوقت الحالي القضاء على السوق الموازية

2-الفاعلين في هذه السوق عندهم النفوذ 8-نربط ما بين الفساد السياسي بالفساد المالي

5-في الدول المتقدمة هناك صرافات 5-حسب نظام الصرف 6- الإنتاج يؤثر على قيمة العملة فقط

7-مناخ منفر 7- البيروقراطية 7-عدة عراقيل غير مشجعة على الاستثمار

7-هناك قوانين 7-القوانين التطبيق تاعها صعيب 11-هذه السوق ليس عندها مجال معين

11-هي فضاء 11-الناس أصبحت تدير موعد عبر الفيسبوك بدل الذهاب إلى السكوار

11-ليس عندها مكان معين أصبحت فضاء 8-تجميد الأموال شيء مضر بالاقتصاد

8-النظام المصرفي تاعنا نظام ربوي 7-هذا النظام لا يتماشى مع عقلية الجزائريين المسلمين

8-الثقة تاع المواطنين في البنوك قليلة جدا 7-قضية الخليفة 11- ليس عندها مجال محدد

11-فضاء 11- ليس عندها مكان محدد 3- الأشخاص عندهم نفوذ

8-الفساد الذي نعيشه 3- الفساد المالي

4-عندهم يد في السلطة 3-عندهم نفوذ 3-أفراد ذوي نفوذ 10-عن طريق شبكات

12-علاقة قوة أكيد 12- لو كان ليسوا أقوياء فلا يستطيعون البقاء في السوق الموازي

12-البقاء للأقوى في السوق 12-هذه الشبكات والأفراد عندها تنظيم 9-استراتيجيات

9-هناك رقابة ولكنها غير كافية 7-القوانين غير مطبقة 9- المستوردين يديرو كلش

9-تضخيم الفواتير 9- استراتيجيات 9- تلاعبات 12- صراع على المصالح

12-استحواذ على النفوذ والسلطة 4- يخدم فئة معينة 12-ليس عنده علاقة بالنزاع التجاري

12-النزاع التجاري هو عدم التفاهم بين طرفين على نوعية السلعة ، على سعر السلعة
12-النزاع التجاري معناه كي يكونو زوج تعاملوا من بعد ولا ما تفتهموش
12- عنده علاقة بالاختلاف في التوجهات السياسية
7-لو جاء النظام رأسمالي بحت يعتمد نظام سعر الصرف الحر لما كانت الأسواق الموازية .

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم 10 : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 08 تخصص علم الاقتصاد

الفئة رقم 1 : التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	الوحدة	التكرار	النسبة المئوية%
1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، صراع العملات	4	5
2	الصراع ، التناقضات ، التحول	2	3
3	ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي ، الفعل المنطقي	12	16
4	إعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي ، السوق الموازي بوابة ، المدينة والريف	4	5
المجموع		22	30
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	6	8
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر	4	5
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	12	16
8	غياب عملية المؤسساتية	5	7
المجموع		27	36
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي الألعاب	6	8
10	شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم غير رسمي	2	3
11	التحكم في مناطق الظل	7	9
12	العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين	10	14
المجموع		25	34
المجموع الكلي		74	100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 12 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 16% من نص المقابلة تعبر عن وجود ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي وذلك ما تبينه الوحدة رقم 3 ، كما نجد نسبة 5% وهي نفس النسبة بين الوحدة رقم 1 وهي وجود هيمنة للدول الغربية والوحدة رقم 4 وهي إعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي ونلاحظ نسبة 3 % وهي تعبر عن الصراع والتناقضات وهذا ما توضحه الوحدة رقم 2 .

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 16%من نص المقابلة تعبر عن عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية وهذا ما تبينه

الوحدة رقم 7 ، ثم نجد نسبة 8% وهي تعبر عن أن السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع وهذا في الوحدة رقم 5 ، كما نلاحظ أيضا نسبة 7 % وهي توضح غياب عملية المؤسساتية وهذا حسب الوحدة رقم 8 ، ونجد كذلك نسبة 5% من نص المقابلة تأكد عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر وهذا حسب الوحدة رقم 6 .

وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 14% من نص المقابلة تعبر عن العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين وهذا ما تبينه الوحدة رقم 12 ، ثم نجد 9 % من نص المقابلة تأكد تحكم الفاعلين في مناطق الظل وهذا حسب الوحدة رقم 11 ، كما نلاحظ أيضا وجود نسبة 8% تأكد على وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي وهذا حسب الوحدة رقم 9 ، ثم نجد في الأخير نسبة 3% من النص تأكد على أن الفاعلين في السوق الموازية عبارة عن شبكات وجماعات غير رسمية .

المبحوث التاسع :

المعلومات الشخصية :

التخصص اقتصاد كمي ، الجنس أنثى ، الخبرة عشرة سنوات ، الدرجة العلمية دكتوراه ، جامعة الجزائر 01

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

السوق الموازي منطقي بالنسبة للفاعلين بما أنه يتحصل على أرباح سريعة وكبيرة ولكن بالنسبة للدولة والاقتصاد يعتبر تهرب . (هروب كثير من الأموال) حتى الإنتاج لا تستطيع أن تحصيه الدولة . لا يخدم المجتمع والاقتصاد بل يحقق مصلحة شخصية .

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

قيمة العملة في الجزائر هي بالنسبة للإنتاج إذا كان هناك إنتاج فالعملة ترتفع والعكس صحيح .

العملة الوطنية لا تحدد على أساس العملات الأخرى . نحن لا نصدر البترول لأمريكا نحن داخلين في منظمة الأوبك وهي التي تحقق الطلب العالمي .

تخفيض العملة خاضع لسياسات اقتصادية ، في الماكرو إكونومي تخفيض العملة في حالة الدولة عندما تكون هناك سلع تنافسية ، (التنافس في القيمة العالمية) تقوم بتخفيض العملة باش تبان تلك السلعة رخيصة بالنسبة للمستورد ، عندما يستورد السلعة تظهر له رخيصة ويكون هناك تصدير للسلعة مثل الصين ، أما إذا كانت الدولة لا تملك سلع تنافسية مثل الجزائر لا تمتلك سلع تنافسية وتقوم بتخفيض العملة فهذا يؤدي إلى تدهور الاقتصاد ،وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتؤدي للتضخم .

انخفاض الدينار كان عبر مراحل : أول مرحلة في تخفيض العملة كان من خلال تعاقد الجزائر مع البنك الدولي في التسعينات ، كان من أهم الفروض التي فرضها البنك الدولي عليها هي تخفيض قيمة العملة .

من بعد كانت هناك إجراءات أخرى ، رغم الارتفاع الدولة استمرت في هذه السياسة .

هي سياسة خاطئة ، في ذلك الوقت كانت عندنا سلعة واحدة هي سلعة البترول التي نصدرها ، يعني انخفضت عملتنا .

في أمريكا قيمة العملة مرتفع لأن الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد المهيمن العالمي ، العملة تاعو دولية ،لكن العملة تاعها مرتفعة .

الاقتصاد الأمريكي منتج ، مصدر ومستورد ، وهو ليس ريعي بل منتج ، وعملتها هناك اتفاقيات تحافظ على قيمتها مثل اتفاقية بريتون وودز ، البيترودولار . ولكن لا ننسى في واحد الفترة كان الأورو مرتفع بزاف مقارنة مع الدولار لأن الدولار تقريبا يمشي بالتوازي مع البترول . لما تنخفض قيمته هاداك يرتفع ، عندما يرتفع هداك ينخفض .(عندما ينخفض البترول فالدولار ينخفض والعكس صحيح) .

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

الأسواق الموازية تتواجد في المدن أكثر لأن في الأرياف طابع عيشهم بسيط لا تكون هناك تعاملات اقتصادية ، يتطلب تكون تداول العملة معناه يخضعون للنظام الموازي .

في الريف العكس ليس مثل المدن ، ليس سوق وليس عندها مجال . في المدن أين توجد كثافة سكانية كبيرة توجد هذه الأسواق سواء السوق الحقيقي اللي فيه السلع والخدمات أو سوق العملة الموازية .

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

ليس هناك أي محاولة ، لا توجد حتى نية في القضاء على السوق الموازي لأن الفاعلون الناشطون عملاء في الحكومة وتساعدهم هذه السوق . لأن المافيا الحكومية هي التي تتحكم في الاستيراد والتصدير وبالتالي لا تستطيع إيقافه .

إذا كان هناك نظام صارم للدولة فهذا شيء أكيد إذا كان لديها إرادة ورغبة حقيقية في مكافحة هذه الظاهرة.

يجب أن تبدي الدولة الجزائرية نية القضاء مثل إصدار قوانين تقوم بإزالة هذه الأسواق وتحمي السوق الرسمية . عندما تصدر قوانين معناه إصدار وكالات الصرف ، ويكون هامش الربح مقتسم بين الوكالة والبنك .

مثل باقي الدول ، لماذا هي متحكمة في نظام الصرف ، جيراننا متحكمين مثل تونس والمغرب حنا ماشي متحكمين ، ليبيا متحكمة حنا ماشي متحكمين معناه الدولة هي طرف في السوق الموازية هي تشجعه على شراء الباقي من السوق السوداء إذن فهي مستفيدة منه .

في الدول التي تتحكم في نظام الصرف تاعها صحيح المواطن ، لا يستطيع يخرج أكثر من 10000دولار أو ولكن مثل أمريكا ، ولكن كي ندخلو لأن هي ماذابيها يجيوهم تجار ويشرو بصح هو الذي يخرج لأنها حماية للعملة تاعهم .

نحن بلادنا من جهة محتكرة ومن جهة تقول ...هناك تواطؤ ، الناس اللي شادين هما مافيا الاقتصاد.

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

في العالم بالدرجة الأولى سبب التواجد هو لوجود المافيا الاقتصادية لأن هذا يساعدها وتحقق أرباح سريعة .

ثانيا هي أن الدولة عندما لا تكون مسيطرة على نظامها الاقتصادي فهي تفتح المجال للأسواق الموازية كي تنشط . عدم سيطرة الدولة ، ثغرة في النظام يفتح المجال لنشوء هذه الأسواق .

بالنسبة للجزائر السبب يعود أولا لعدم تحكم الدولة في النظام الاقتصادي مما يساعد في وجود هذه الأسواق .

ثانيا وجود مافيا اقتصادية محتكرة التصدير والاستيراد ، مافيا تتحكم في التصدير والاستيراد ، هذه الأسواق تساعد على تهريب العملة .

السبب الرئيسي هو وجود ثغرة في النظام الاقتصادي للدول وعدم وجود رغبة وإرادة مثل نظام الترك كان نظام فاحش ولكن بمجرد دخل أردوغان للنظام وأبدى رغبة في الإصلاح ، الترك حققت قفزة في تحقيق التنمية .

هذه تدخل في الثقافة وعي اقتصادي ، وعي سياسي ، مثل وزير البحث العلمي قال لازم الطالب نحيولو الوعي معناه يجي واحد يحكمو ماعندوش وعي وطني ويقضي عليه . لازم نكونو واعيين ، عندما نصل 18 سنة لازم ندرك كامل الأمور التي تخصنا حقوقنا ، واجبات ...اقتصاديا ، سياسيا ،ثقافيا يجب أن نكون ملمين بها .

هو يقول يجب القضاء على الطالب الذي يكون عنده وعي سياسي لأنه يسبب الاضطرابات ...

السؤال الثاني : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر

السوق الموازي تعتبر نقطة سوداء في مناخ الاستثمار لأن المؤسسات الأجنبية لا تجد أمور مثل هذه ، هو مناخ منفر ولا يجذب الاستثمارات .

الفاعلون في السوق الموازية جزائريون من الدرجة الأولى . الدول مثل فرنسا وأمريكا لا تساعدها الأسواق الموازية لأن مادابيها مؤسساتها عندما تستثمر عندنا تجد مناخ استثماري مليح ، والمناخ الاستثماري في الجزائر لا يشجع المستثمر الأجنبي . السوق الموازي كذلك لا يخدم المستثمر الأجنبي لأن السلعة في الجزائر مرتفعة جراء السوق الموازي .في الجزائر هناك ثغرة في النظام وهناك فئات استغلت تلك الثغرة لتحقيق مصالحها الشخصية .

مثل الصين مثلا الاستثمار الأجنبي يساعده التواجد فيها لأن السلعة رخيصة ، فهناك العديد من الشركات المتعددة الجنسيات في الصين .

السؤال الثالث : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر

هناك قوانين ولكن تطبيقها لا يوجد ، هي قوانين على الأوراق فقط ، شكلية ، حبر على ورق ، ولكن تفعيل تلك القوانين لا يوجد . حتى المواطن البسيط لا يحترم تلك القوانين ولكنه مضطر لأن السوق الرسمي محدود لا يلبي رغبات وطلبات المواطنين .

السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

أولا الفرد كي يلجأ للإكتناز فأول شيء ليس عنده ثقة في البنوك لأن الطابع الديني تاعنا كمسلمين لا نتعامل بالنظام الربوي .نرجع إلى العادات والتقاليد تاعنا .

ثانيا ليس عندنا ثقة في النظام البنكي ، القواعد التي يتعامل بها ، مثلا أنا أضع مبلغ من المال باش أذهب أسحب هذا المبلغ يقول لا أستطيع السحب حتى تعمل طلب ، حتى نحللهم ، إجراءات بيروقراطية كبيرة .

كذلك العملة الصعبة باش تفتح رصيد بالعملة الصعبة يقول عندك مبلغ تجبده بالعملة الصعبة والآخر بالدينار ، أنا نحط بالعملة الصعبة والآخر بالدينار . أنا نحط بالعملة الصعبة وكي نجبد يقول عندك الحق تجبد برك شوية بالعملة الصعبة والباقي بالدينار . والفاعلون في السوق الموازية أكبر عملة عندهم يكتنزون تلك الأموال يخليها عندهم

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر

مثل السكوار قرب البنك المركزي ، ليس شرط يتمركزون في نقاط حساسة ، هم عندهم نقاط بيع خاصة بهم ، يختارون الأماكن وين يكون السياح ، المغتربون ، لأن السائح مدابيه يبدل وين يتحصل على مقابلات أقل لأن الدينار بالنسبة لهم في السكوار رخيص بالمقارنة مع عملتهم .

وكذلك أين تتمركز البنوك مثل السكوار دولي هناك أجانب يأتون إليه لتبديل العملة ، السكوار أكبر مركز لبيع العملة في الجزائر ثم تتفرع عليه نقاط البيع الأخرى . وكامل يتصلون بالسكوار ، والسكوار هو الذي يحدد البورصة أي هو الذي يحدد قيمة العملة .

حتى الآن في موقع واد كنيس هناك فيه جزء للعملة الموازية ، معناه وصلوا حتى دارو رقمنة لهذا السوق ، هو سوق منظم ، شبكة

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف

جماعات ، نظام جماعات ، شبكات ، لا يستطيع أن يحركه فرد لوحده . وعندها استراتيجيات ، هناك قواعد لعبة

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

المستورد الهدف تاعو هو تحقيق المنفعة الشخصية تاعو ، أما الدولة هل عندها رقابة ؟!، أصلا الاستيراد أعطاتو لمجموعة محتكرة للاستيراد ، يعني هم مافيا الاستيراد ، من الحكومة وإليهم ، ليسوا ناس نزهاء ، ليسوا ناس اقتصاديين .، لا يحترمون القوانين فهم ليسوا اقتصاديين أصلا .

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

يقدروا يكونوا في ثلاثة :

معناه السيطرة على الأسواق ، هناك ناس محتكرة لسلع مثل سوق الأدوية ، استيراد الأدوية محتكرينو جماعة يعني ماشي أي واحد يقدر يستورد أدوية . في الاقتصاد لا يقولون نزاع بل يقولون منافسة ، النزاع هذا يقولوه في القانون ، السياسة ،الاجتماع ...لا توجد منافسة ، هو صراع على المصالح ، نفوذ وسلطة ...

بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه إلى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .

3-السوق الموازي منطقي بالنسبة للفاعلين 3- يتحصل على أرباح سريعة وكبيرة

3-هروب كثير من الأموال

4-لا يخدم المجتمع والاقتصاد بل يحقق مصلحة شخصية . 6- قيمة العملة في الجزائر هي بالنسبة للإنتاج

1-منظمة الأوبك 1- تخفيض العملة خاضع لسياسات اقتصادية 1-التنافس في القيمة العالمية

1-سلع تنافسية 1- تقوم بتخفيض العملة باش تبان تلك السلعة رخيصة بالنسبة للمستورد

1-عندما يستورد السلعة تظهر له رخيصة 5- إذا كانت الدولة لا تملك سلع تنافسية مثل الجزائر

1-الجزائر لا تمتلك سلع تنافسية وتقوم بتخفيض العملة 6- تدهور الاقتصاد 6-ارتفاع الأسعار

6-التضخم 1-تعاقد الجزائر مع البنك الدولي في التسعينات

1- من أهم الفروض التي فرضها البنك الدولي عليها هي تخفيض قيمة العملة 8-سياسة خاطئة

6-عندنا سلعة واحدة هي سلعة البترول التي نصدرها 6- انخفضت عملتنا

1-في أمريكا قيمة العملة مرتفع لأن الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد المهيمن العالمي

1-العملة تاعو دولية 5-الاقتصاد الأمريكي منتج 5-هو ليس ريعي بل منتج

1-اتفاقيات 1- اتفاقية بريتون وودز ، البيترودولار 1- الدولار تقريبا يمشي بالتوازي مع البترول

1-عندما ينخفض البترول فالدولار ينخفض والعكس صحيح

4-الأسواق الموازية تتواجد في المدن أكثر لأن في الأرياف 4-في الأرياف طابع عيشهم بسيط

4-يخضعون للنظام الموازي 4-في الريف العكس ليس مثل المدن 4-ليس سوق وليس عندها مجال

4-في المدن أين توجد كثافة سكانية كبيرة توجد هذه الأسواق 2- ليس هناك أي محاولة

2-لا توجد حتى نية في القضاء على السوق الموازي

2-الفاعلون الناشطون عملاء في الحكومة وتساعدهم هذه السوق

10-المافيا الحكومية هي التي تتحكم في الاستيراد والتصدير 2-لا تستطيع إيقافه

2-إذا كان هناك نظام صارم للدولة 2- إذا كان لديها إرادة ورغبة حقيقية في مكافحة هذه الظاهرة.

2- يجب أن تبدي الدولة الجزائرية نية القضاء 2- إصدار قوانين تقوم بإزالة هذه الأسواق وتحمي السوق الرسمية
7-عندما تصدر قوانين معناه إصدار وكالات الصرف 5-هامش الربح مقتسم بين الوكالة والبنك .
5-باقي الدول ، لماذا هي متحكمة في نظام الصرف 5- جيراننا متحكمين مثل تونس والمغرب
5-حنا ماشي متحكمين 5- ليبيا متحكمة حنا ماشي متحكمين 8-الدولة هي طرف في السوق الموازية
5-الدول التي تتحكم في نظام الصرف تاعها 5-حماية للعملة تاعهم
1-بلادنا من جهة محتكرة 1-هناك تواطؤ 10- مافيا الاقتصاد
10-لوجود المافيا الاقتصادية 3-تحقق أرباح سريعة .
11-الدولة عندما لا تكون مسيطرة على نظامها الاقتصادي فهي تفتح المجال للأسواق الموازية
11-عدم سيطرة الدولة 11- ثغرة في النظام 11- عدم تحكم الدولة في النظام الاقتصادي
10-وجود مافيا اقتصادية محتكرة التصدير والاستيراد 10-مافيا تتحكم في التصدير والاستيراد
11-تهريب العملة 5-وجود ثغرة في النظام الاقتصادي للدول 2-عدم وجود رغبة وإرادة
5- الترك حققت قفزة في تحقيق التنمية . 8-هذه تدخل في الثقافة 8- وعي اقتصادي ، وعي سياسي
8-الطالب نحيولو الوعي 8-ماعندوش وعي وطني ويقضي عليه 8-لازم نكونو واعيين
8-لازم ندرك كامل الأمور التي تخصنا حقوقنا ، واجبات اقتصاديا ، سياسيا ،ثقافيا
8-القضاء على الطالب الذي يكون عنده وعي سياسي لأنه يسبب الاضطرابات
7-السوق الموازي تعتبر نقطة سوداء في مناخ الاستثمار 7- مناخ منفر ولا يجذب الاستثمارات
7--الدول مثل فرنسا وأمريكا لا تساعدها الأسواق الموازية لأن مادابيها مؤسساتها عندما تستثمر عندنا تجد مناخ استثماري مليح
7-المناخ الاستثماري في الجزائر لا يشجع المستثمر الأجنبي
7- السوق الموازي كذلك لا يخدم المستثمر الأجنبي 6-السلعة في الجزائر مرتفعة جراء السوق الموازي
11-في الجزائر هناك ثغرة في النظام 11-فئات استغلت تلك الثغرة لتحقيق مصالحها الشخصية .
5-الصين مثلا الاستثمار الأجنبي يساعده التواجد فيها لأن السلعة رخيصة
5- فهناك العديد من الشركات المتعددة الجنسيات في الصين .
7-هناك قوانين ولكن تطبيقها لا يوجد 7-قوانين على الأوراق فقط 7-شكلية
7-حبر على ورق 7- تفعيل تلك القوانين لا يوجد 7-المواطن البسيط لا يحترم تلك القوانين
8-السوق الرسمي محدود لا يلبي رغبات وطلبات المواطنين .
8- الفرد كي يلجأ للإكتناز فأول شيء ليس عنده ثقة في البنوك
8-الطابع الديني تاعنا كمسلمين لا نتعامل بالنظام الربوي 8- العادات والتقاليد تاعنا
8- ليس عندنا ثقة في النظام البنكي 8-القواعد 7-نحللهم 7- إجراءات بيروقراطية كبيرة
7-عندك الحق تجبد برك شوية بالعملة الصعبة والباقي بالدينار
8-الفاعلون في السوق الموازية أكبر عملة عندهم يكتنزون تلك الأموال يخليها عندهم
11-السكوار قرب البنك المركزي 11- ليس شرط يتمركزون في نقاط حساسة
11- عندهم نقاط بيع خاصة بهم 9- يختارون الأماكن وين يكون السياح ، المغتربون
1-السكوار دولي 1-أجانب يأتون إليه لتبديل العملة
9- السكوار أكبر مركز لبيع العملة في الجزائر ثم تتفرع عليه نقاط البيع الأخرى
9-كامل يتصلون بالسكوار 9-السكوار هو الذي يحدد البورصة أي هو الذي يحدد قيمة العملة .
11-في موقع واد كنيس هناك فيه جزء للعملة الموازية 7- وصلوا حتى دارو رقمنة لهذا السوق
10-هو سوق منظم 10- شبكة 10-جماعات 10- نظام جماعات 10-شبكات
10-لا يستطيع أن يحركه فرد لوحده 9-عندها استراتيجيات 9-قواعد لعبة
3-المستورد الهدف تاعو هو تحقيق المنفعة الشخصية تاعو 10- أصلا الاستيراد أعطاتو لمجموعة محتكرة للاستيراد
10-مافيا الاستيراد 11-من الحكومة وإليهم 8-ليسوا ناس نزهاء 8- ليسوا ناس اقتصاديين
7-لا يحترمون القوانين 8- ليسوا اقتصاديين أصلا 8-الدولة هل عندها رقابة ؟!،
11- هناك ناس محتكرة لسلع مثل سوق الأدوية 11-استيراد الأدوية محتكرينو جماعة
11-ماشي أي واحد يقدر يستورد أدوية 12-هو صراع على المصالح 12--نفوذ وسلطة 12-لا توجد منافسة

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم11: تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 09 تخصص علم الاقتصاد

الفئة رقم 1 : التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية%
1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، صراع العملات	19	15
2	الصراع ، التناقضات ، التحول	8	6
3	ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي ، الفعل المنطقي	5	4
4	السوق الموازية بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي	7	5
المجموع		39	30
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	11	9
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر	6	5
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	16	12
8	غياب عملية المؤسساتية	19	15
المجموع		52	40
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي	6	5
10	شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم غير رسمي	13	10
11	التحكم في مناطق الظل	16	12
12	طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين	3	2
المجموع		38	30
المجموع الكلي		129	100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 12 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 15% من نص المقابلة تعبر عن هيمنة الدول الغربية ، العولمة وهذا حسب الوحدة رقم 1 ، ثم نجد 6 % من نص المقابلة تعبر عن الصراع ، التناقضات ، التحول في المجتمع وهذا حسب الوحدة رقم 2 ، ثم نجد نسبة 6 % من نص المقابلة تأكد السوق الموازية بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي وذا حسب الوحدة رقم 4 ثم نسبة 4 % من نص المقابلة توضح الدافعية للتوجه للأسواق الموازية وهي البحث عن ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي وهذا ما تأكده الوحدة رقم 3 .

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 15 % من نص المقابلة تعبر عن غياب عملية المؤسساتية وهذا حسب الوحدة رقم 8 ، ثم نجد 12 % من نص المقابلة تتحدث عن عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية وهذا حسب الوحدة رقم 7 ، ثم تأتي نسبة 9 % توضح أن السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع وهذا حسب الوحدة رقم 5

، كما نلاحظ نسبة 5 % من نص المقابلة توضح عدم فعالية الاقتصاد الوطني فهو ريعي وليس حر وذلك حسب الوحدة رقم 6 .
وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 12 % من نص المقابلة تعبر عن التحكم في مناطق الظل وهذا حسب الوحدة رقم 11 ، ثم تأتي نسبة 10 % تعبر عن طبيعة الفاعلين وهي شبكات ، جماعات غير رسمية ، تنظيم غير رسمي وهذا حسب الوحدة رقم 10 ، ثم نجد نسبة 5% من النص وتبين وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازية وهذا ما تبينه الوحدة رقم 9 ، ونلاحظ كذلك وجود نسبة 2% من نص المقابلة توضح طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين وذا حسب الوحدة رقم 12 .

المبحوث العاشر:

المعلومات الشخصية :

التخصص مالية وبنوك ، الجنس أنثى ، الخبرة ثلاث سنوات ، الدرجة العلمية دكتوراه ، أستاذ محاضر أ ، جامعة الجزائر 03

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

السوق الموازي يخدم مصالح شخصية ، مصالح الأطراف الذين يسيطرون أو يهيمنون على تلك السوق .
فهو أكيد منطقي بالنسبة للفاعلين لأنهم يعضمون فيه أرباح كبيرة (الربح السريع)
ترجع للثقافة والأنانية والهروب الضريبي ، أول حاجة يخمم في المصلحة الشخصية ، تعظيم الأرباح الخاصة ، ليس عندهم روح الاستثمار .

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

هناك آليتين بالنسبة لتخفيض العملة
الخفض التلقائي للعملة وتلجأ إليه الحكومات لتشجيع صادراتها .
الخفض غير التلقائي مثل ما يحدث في الجزائر جراء إجراءات سابقة من 1993 من تحرير الدينار وأيضا لوجود سوق سوداء .
هو إذن مشكل داخلي ، في الجزائر فقط لأن الجزائر قادرة تقضي على هذه السوق السوداء ولكن هناك غياب الإرادة السياسية فقط .
أكيد وجود علاقة وطيدة بين انخفاض قيمة العملة بالسوق الموازية ، أيضا هناك خلفية تاريخية أنه بعد وقوع أزمة 1986 أو الصدمة البترولية . من بين الإجراءات وصولا إلى 1993 تدخل صندوق النقد الدولي وأول الإجراءات التي فرضها هي تحرير الدينار ، يعني تخفيض الدينار كانت له أطراف خارجية وأطراف داخلية .
السوق الموازية بما أنه لا توجد فيه رقابة فلا نستطيع أن نتنبأ إذا يرتفع الدينار فيه أو ينخفض ، ولكن بما أن سعر البترول ينخفض هذا يؤثر على موازنة الدول .

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

أكيد تتمركز في المدن لأن هناك تتواجد المطارات ، من ناحية الكثافة السكانية ، من ناحية الأماكن يعني ينتشرون في أماكن معروفة وواضحة أي عندهم مجال معين . اتساع الرقعة الجغرافية مقارنة بالريف .

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

لا توجد هناك محاولات من قبل الدولة لإيقاف هذه السوق ، لغاية الآن في إطار مكافحة الفساد وأشكال الفساد القانوني والفساد الإداري ، فهذه السوق فساد مالي . لماذا لم يتم القضاء عليها لغاية الآن ؟ . يبقى السؤال مطروح .

هذه السوق هي امتداد لتسيير النظام ، يعني مواصلة . القضاء عليها يكون بالإرادة السياسية ، فالسبب الرئيسي للسوق الموازية في الجزائر هو الجانب السياسي ، الإرادة السياسية .

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

في الدول المتقدمة في قانون النقد والقرض نص على إنشاء بيوت صيرفة ولكن تقوم فقط بشراء العملة الصعبة وليس بيعها ، أشير إلى فعالية وتقدم الجهاز المصرفي في تلك الدول لأن بيوت الصيرفة تخضع إلى رقابة البنوك المركزية ولكن نحن في الجزائر مازلنا متخلفين في القطاع المصرفي ومازال عندنا هيمنة القرار السياسي على القرار الاقتصادي . مشكل نظام أكيد ، مشكل النظام الرسمي ، لا توجد إرادة سياسية . في تونس مثلا توجد مكاتب الصرف .

السؤال الثاني : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر

الاقتصاد الجزائري يبقى أنه اقتصاد ريعي لم يتغير ، مع تراجع أسعار البترول ليس عندنا اقتصاد بديل ، ليس عندنا استثمار في الطاقات المتجددة ، ليس عندنا استثمار في القطاع الفلاحي ، لا يحقق اكتفاء ذاتي حتى ، لا توجد صادرات .

يجب البحث في التمويلات البديلة أهمها قطاع السياحة ، الطاقات المتجددة ، الاقتصاد الفلاحي ... كي نشجع السياحة مثلا يجب قرى سياحية ، الفيزا الجزائرية كما نعرف أنها من أصعب الفيزات لانزيلو عليها الضغط ، الحاجة الأخرى يجب القضاء على السوق السوداء ، الاستثمار في رأس المال البشري أيضا .

تحسين المستوى المعيشي لفئات معينة ونقصد بها الفئات التي تحتكر هذه السوق ببيع وشراء العملات الصعبة وفقط .

السؤال الثالث : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر

لغاية الآن القوانين الرسمية لفتح مكاتب صرف غير سارية المفعول ، لا يوجد تطبيق فعلي للقوانين

السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

أولا هذا الأمر يرجع إلى غياب ثقافة الادخار لدى المواطن ، شيء آخر لا يكون لإيداع هذه الأموال على مستوى البنك لأن عندنا خلفية فقدان الثقة في الجهاز المصرفي الجزائري نظرا لأزمة الخليفة سنة 2003. ظاهرة الاكتناز هي ظاهرة مرضية للاقتصاد ، وهذه الظاهرة المرضية سوف يقضي عليها التضخم .

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر

لو لم يكن من ورائها أشخاص ذوي نفوذ وشخص سياسي وشخص قوي اقتصاديا لكانت توقفت هذه السوق . فنجده مثلا السكوار مقابل السوق البنكية وعندما نقول السوق البنكية ، البنك المركزي والبنوك الأخرى ، هو مقابل رجال الأمن ، قرب الهيئات القانونية ، يعني وكأنه محروس ومحمي ، وهذا البائع في السوق الموازية للعملة .

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف :الفاعلون في السوق الموازية هم شبكات ، أشخاص ذوي نفوذ . وأكيد أن لهم إستراتيجيات وقواعد لعبة ، فالإستراتيجية هي

خطة طويلة المدى يعني عندهم خطة طويلة المدى ويقفون وراء عدم تأسيس أو شرعية هذه السوق ، يعني هؤلاء الفاعلون يقفون وراء عدم شرعية هذه السوق .

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

لا يحترمون القوانين إذا كان هناك تواطؤ مع الدولة ، هنا يدخل الاحتكار (le monopole) . مثلا إذا كانوا محتكرين القطار أو المطار ...ومحتكرين في قطاع الصيدلانية (المواد الصيدلانية الغير متوفرة في الداخل) فهو قادر يحتكرها واحد .تضخيم فواتير الاستيراد .

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

أكيد السوق الموازي صراع على المصالح لأن هذا السوق محتكر من قبل أشخاص .

إستحواذ على النفوذ والسلطة ، مستحوذين عليه أفراد باينين مثلا هؤلاء الأفراد الذين يمولون هذه السوق ، كل شخص عنده حصة الربح .

منافسة بين الأشخاص الذين يمولون هذه السوق ، منافسة من ناحية احتكار هذه السوق ، عندما نحتكر السوق بنسبة 50% معناه هامش الربح تاعي أكثر من الذي يحتكر السوق بنسبة 20% . فالحصة السوقية تكون كبيرة ، فالربح تاعي يكون كبير .

بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه الى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .

4--السوق الموازي يخدم مصالح شخصية 4-مصالح الأطراف الذين يسيطرون أو يهيمنون على تلك السوق

3-أكيد منطقي بالنسبة للفاعلين 3- يعضمون فيه أرباح كبيرة 3-الربح السريع

8-ترجع للثقافة والأنانية 9- الهروب الضريبي 3-أول حاجة يخمم في المصلحة الشخصية

3-تعظيم الأرباح الخاصة 8- ليس عندهم روح الاستثمار

1-إجراءات سابقة من 1993 من تحرير الدينار وأيضا لوجود سوق سوداء .

5-مشكل داخلي 5- في الجزائر فقط

2-الجزائر قادرة تقضي على هذه السوق السوداء ولكن هناك غياب الإرادة السياسية فقط .

8-هناك خلفية تاريخية 2-أزمة 1986 أو الصدمة البترولية 1-تدخل صندوق النقد الدولي

1-الإجراءات التي فرضها هي تحرير الدينار 1-تخفيض الدينار كانت له أطراف خارجية وأطراف داخلية .

11-لا توجد فيه رقابة 5-سعر البترول ينخفض هذا يؤثر على موازنة الدول

4-أكيد تتمركز في المدن 11-هناك تتواجد المطارات 4-الكثافة السكانية

11-ينتشرون في أماكن معروفة وواضحة 11-عندهم مجال معين 4-اتساع الرقعة الجغرافية مقارنة بالريف

2-لا توجد هناك محاولات من قبل الدولة لإيقاف هذه السوق 7- الفساد القانوني والفساد الإداري

3-هذه السوق فساد مالي 2-لماذا لم يتم القضاء عليها لغاية الآن؟ . يبقى السؤال مطروح .

8-السوق هي امتداد لتسيير النظام 8-مواصلة 2- القضاء عليها يكون بالإرادة السياسية

2-السبب الرئيسي للسوق الموازية في الجزائر هو الجانب السياسي 2-الإرادة السياسية

5-في الدول المتقدمة في قانون النقد والقرض نص على إنشاء بيوت صيرفة

5-فعالية وتقدم الجهاز المصرفي في تلك الدول 5- بيوت الصيرفة تخضع إلى رقابة البنوك المركزية

5-في الجزائر مازلنا متخلفين في القطاع المصرفي 8- هيمنة القرار السياسي على القرار الاقتصادي

8-مشكل نظام أكيد 8- مشكل النظام الرسمي 2-لا توجد إرادة سياسية 5-في تونس مثلا توجد مكاتب الصرف

6-الاقتصاد الجزائري يبقى أنه اقتصاد ريعي لم يتغير 6- مع تراجع أسعار البترول ليس عندنا اقتصاد بديل

6-لا توجد صادرات 6-ليس عندنا استثمار في الطاقات المتجددة 6-ليس عندنا استثمار في القطاع الفلاحي

6-لا يحقق اكتفاء ذاتي

6-يجب البحث في التمويلات البديلة أهمها قطاع السياحة ، الطاقات المتجددة ، الاقتصاد الفلاحي

6-يجب قرى سياحية 6- نشجع السياحة 7- الفيزا الجزائرية كما نعرف أنها من أصعب الفيزات

2-يجب القضاء على السوق السوداء 8-الاستثمار في رأس المال البشري

4-تحسين المستوى المعيشي لفئات معينة 4-الفئات التي تحتكر هذه السوق
7-لغاية الآن القوانين الرسمية لفتح مكاتب صرف غير سارية المفعول 8- غياب ثقافة الادخار لدى المواطن
8-عندنا خلفية فقدان الثقة في الجهاز المصرفي الجزائري 7-أزمة الخليفة سنة 2003
8-ظاهرة الاكتناز هي ظاهرة مرضية للاقتصاد 7- لا يوجد تطبيق فعلي للقوانين
3-من ورائها أشخاص ذوي نفوذ 4-شخص سياسي 4-شخص قوي اقتصاديا
11-السكوار مقابل السوق البنكية 11-مقابل رجال الأمن 11-قرب الهيئات القانونية
11-كأنه محروس ومحمي، وهذا البائع في السوق الموازية للعملة .
10-الفاعلون في السوق الموازية هم شبكات 3-أشخاص ذوي نفوذ 9- لهم إستراتيجيات
9-قواعد لعبة 9-الإستراتيجية هي خطة طويلة المدى 9-عندهم خطة طويلة المدى
9-يقفون وراء عدم تأسيس أو شرعية هذه السوق 9-هؤلاء الفاعلون يقفون وراء عدم شرعية هذه السوق
7-لا يحترمون القوانين 7-هناك تواطؤ مع الدولة 11- الاحتكار (le monopole)
11-محتكرين القطار أو المطار 11- محتكرين في قطاع الصيدلانية 11-تضخيم فواتير الاستيراد
12-أكيد السوق الموازي صراع على المصالح 9-هذا السوق محتكر من قبل أشخاص
12-إستحواذ على النفوذ والسلطة 12-مستحوذين عليه أفراد باينين
3- الأفراد الذين يمولون هذه السوق ، كل شخص عنده حصة الربح 12-نحتكر السوق
3-الحصة السوقية تكون كبيرة 3-الربح تاعي يكون كبير
12-منافسة بين الأشخاص الذين يمولون هذه السوق 12- منافسة من ناحية احتكار هذه السوق

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم 12: تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 10 تخصص علم الاقتصاد

الفئة رقم 1 : التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية%
1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، صراع العملات	4	5
2	الصراع ، التناقضات ، التحول	9	10
3	ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي ، الفعل المنطقي	10	11
4	السوق الموازية بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي	7	8
المجموع		30	34
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	8	9
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر	9	10
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	7	8
8	غياب عملية المؤسساتية	11	12
المجموع		35	40
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي	6	7
10	شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم	1	1
11	التحكم في مناطق الظل	11	12
12	طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين	5	6
المجموع		23	26
المجموع الكلي		88	100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 12 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 11% من نص المقابلة تعبر عن هدف الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية وهي الحصول على ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي وهذا ما تبينه الوحدة رقم 3 ، ثم نجد نسبة 10% من نص المقابلة توضح الصراع ، التناقضات ، التحول وهذا حسب الوحدة رقم 2 ، ثم نجد نسبة 8 % من نص المقابلة توضح السوق الموازية بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي ،وهذا حسب الوحدة رقم 4 ، كما نلاحظ نسبة 5 % من النص تأكد هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، وهذا حسب الوحدة رقم 1 .

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 12% من نص المقابلة تعبر عن غياب عملية المؤسساتية وهذا حسب الوحدة رقم 8 ، ثم تأتي نسبة 10 % توضح عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر وذلك في الوحدة رقم 6 ، ثم نسبة 9 % من نص المقابلة تبين بأن السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع وهذا حسب الوحدة رقم 5 ، كما نلاحظ نسبة 8% من النص توضح عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية وهذا حسب الوحدة رقم 7 .

وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 12 % من نص المقابلة تعبر عن التحكم في مناطق الظل وهذا ما تبينه الوحدة رقم 11 ، ثم تأتي نسبة 7 % من النص تبين وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي وهذا حسب الوحدة رقم 9 ، ثم نسبة 6 % من نص المقابلة تبين طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين وهذا ما تأكده الوحدة رقم 12 ، وأخيرا نسبة 1 % تبين بأن الفاعلين عبارة عن شبكات وجماعات غير رسمية وهذا حسب الوحدة رقم 10.

المبحوث الحادي عشر:

المعلومات الشخصية :

التخصص اقتصاد تخطيطي ، الجنس أنثى ، الخبرة طويلة ، الدرجة العلمية دكتوراه ، جامعة الجزائر 03

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

هو يحقق مصلحة شخصية ، يخدم لوبيات لأن الاحتكار يخدمهم ، ولكن نحن كشعب لا يخدمنا ، بالعكس نحن مادابينا سعر الصرف يكون أدنى ما يمكن ، لا تساعدنا الأسعار في السوق الموازية .

في السوق الموازي هم يحققون أرباح دون عناء ، ربح سريع . في الدول المتقدمة الفرد يعمل في بيئة صحية معناه أنه عندما يعمل يحقق أرباح ، يوظف ، الدولة تدعمه ، توفر له المناخ المناسب ، وهو يدفع الضرائب كهو كأي واحد آخر في المجتمع .

نحن في الجزائر كل هذا غير موجود. بالتالي التهرب الضريبي ومشاكل الغش الضريبي كلها مرتبطة بهذا الأشخاص الذين لا يملكون أصلا نية الإنتاج ونية العمل ، هناك لوبيات وهي محتكرة مثلا لو أحد ما يريد أن يدخل في مجال السكر ، ويوجد واحد في الجزائر فقط يحتكر تصدير واستيراد السكر ، ربراب هو الوحيد في السوق ، نحن بما أنه لا توجد منافسة ، وما حليناش السوق ،خليناه مغلق ، ضيق ، على أطراف معينة ، إذن مستحيل نستثمروا ونديروا إنتاج .

هم تساعدهم هكذا ، عندهم فرصة يحتكرون ، يهربون الأموال ، يحولون الأموال ، وواحد ما يسمع ، ما يشوف .

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

هو عموما تخفيض العملة بالنسبة للجزائر هو بقرارات وليس من خلال نشاط . سعر الصرف عنده نظامين : نظام سعر الصرف الثابت والعائم (flottant) .

الثابت : ما عادوش يخدمو بيه بزاف ، راح مع نظام بروتون وودز التي راح في 1971 مع قرار نيكسون وين قرر أين لا يحول الدولار إلى ذهب ، قاعدة الذهب خلاص راحت ، وبالتالي أمريكا أصبحت تعمل إصدار نقدي دون أن يكون تغطية بالذهب ، لأن كل واحد كان عندو دولار يطالب أمريكا (السلطات الأمريكية) باش تعطيلو قيمته ذهب وبالتالي قاعدة الذهب راحت في 1971 .

من بعد ظهر سعر الصرف العائم وظهر سوق الصرف forex ex Chang في 1973 بعد هذا القرار أين أصبح سعر الصرف عائم يخضع لقانون العرض والطلب وبالتالي بالنسبة للجزائر تخفيض العملة معتمد من قبل الحكومة

تخفيض la d'évaluation

إعطاء قيمة أكثر : la sur d'évaluation

هناك شيئين عندما نكون في سعر الصرف العائم نتكلم عن ارتفاع déprériation

بينما عندما نكون في سعر الصرف الثابت نتكلم عن d'évaluation

تخفيض : d'évolution سعر الصرف الثابت

انخفاض : déprériation سعر الصرف العائم .

عملتنا منخفضة لان لا يوجد اقتصاد في الجزائر ، دولة ريعية ، عايشين على تصدير النفط وبالتالي مدخولنا كله من النفط وكي يتأثر أسعار النفط يتأثر الاقتصاد وهكذا . اليوم الجزائر تعيش أزمة كبيرة . عملتنا ليست منافسة ، ليس هناك مؤسساتية في الجزائر ، ليس هناك شركات تنافس الخارج ، لا يوجد تصدير وبالتالي عملتنا لا تنافس .

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

أكيد تتواجد في المدن ، لأن هناك طلب كبير ، هناك حركية ، قريب من مراكز البنوك . في الريف عدد السكان قليل ، في المدينة هناك كثافة سكانية ، إذن فهو موجود ولكن ليس مثل المدينة ، ليس سوق بالمفهوم الموجود في المدينة عنده طلب وحركية .

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

لا يمكن لأن العناصر النافذة والفاعلة في السوق هي أطراف في الحكومة ، عندهم نفوذ ، مكاتب في الدولة .

النظام السياسي ، النظام الاقتصادي غير صحي ، غير رشيد ، ليس عندنا إستراتيجية ، ليس عندها نية التغيير ، ليس هناك روح المبادرة وكما يقول آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر" ، فلا نتقدم بالتالي وكأنه شيء مرغوب .

هناك تعقيدات ، المستثمر الأجنبي مثلا كي يحل مؤسسة لازملوا 13 يوم ، وهناك كم هائل من الأوراق عندما يذهب للبنك ، من بعد يذهب للهيئة الوطنية للإستثمار ondi يعني يتعب قبل أن يأتي ، عوائق كثيرة تحول أنه نعمل استثمار ، لا يوجد إنتاج بدون استثمار ، الموارد المالية اللي كنا نتغناو بها ماعادتش كاينة دوكا ، وهذه غلطة كبيرة . الغلطة الكبيرة تاع النظام الجزائري هو قعد تابع للمحروقات .إذن لا يوجد تنويع إقتصادي ، جازوا علينا أزمات ورحنا لصندوق النقد الدولي درنا إعادة الجدولة وخنقونا بشروطهم ولكن لم نأخذ العبرة . من 1986 هاذيك الأزمة كنا قادرين نبنيو بلاد أخرى وكانت عندنا موارد مالية .

ولكن نعود دائما لطبيعة النظام الموجود والنية واللوبيات ، أيضا في بعض الأحيان اليد الخارجية ، يد فرنسا على الجزائر ولكن المشكل يكمن فينا نحن ليس عندنا النية والشجاعة ، لا توجد قرارات جريئة ، هو مشكل سياسي بالدرجة الأولى .

التكلفة تاع المرحلة الانتقالية التي حابين نروحولها لازم التكلفة نتشاركوها مع بعض ونتقاسموها مع بعض ، هناك تضحية التضحية عندها تكلفة والتكلفة لازم نتقاسموها ماشي أنا ندير التقشف مثلا وأنت تدي دراهم ، نحن في سفينة واحدة إذا غرقنا نغرقوا كيف كيف . يجب أن نذهب لهذا المنطق منطق المشاركة في الربح والخسارة وليس منطق تلك الجماعات .

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

السوق الموازية كانت نتيجة النظام المتبع في سعر الصرف وهو سعر الصرف الثابت الذي يعطي قيمة أكبر للقيمة تاعو (la sur d'évaluation) . الدول المتقدمة عندها سوق منظم خاضع للعرض والطلب ، هناك مصارف معتمدة وبالتالي عملتهم منافسة ، هناك ديناميكية اقتصادية ، معناه هناك طلب وهناك عرض للعملة لأن العملة ترتفع عندما يكون الطلب عليها كبيرا .

السؤال الثاني : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر

منذ الاستقلال الاقتصاد عند طبيعة واحدة ، اقتصاد ريعي ، يعتمد على تصدير النفط الخام فهو ليس مكرر أصلا ، ومناخ الأعمال لا يشجع على الاستثمار ، نحن عندنا الترتيب خاصة فيما يخص مناخ الأعمال من ناحية الفساد ، من ناحية القوانين التي تتغير ، من ناحية عدم وجود استقرار في القوانين، البيروقراطية الإدارية في المؤسسة .

السؤال الثالث : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر

هناك حتى علاقات مباشرة مع البنك المركزي أنه يعطيوهم المعلومات مباشرة مع جماعة السكوار ، يعني عندهم علاقة مباشرة مع الجهات الرسمية في البلاد ، عندهم المعلومة.

السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

هو سلوك ، سلوك ممكن عقلاني وممكن بدافع ديني ، الناس تخاف من المعاملات الربوية . عامل الثقة غير موجود ، ثقافة متجذرة ، الناس لا تحب التعامل مع البنوك . المجتمع الجزائري عنده ثقافة الشك لأن ليس هناك مصداقية ، لو كان هناك مصداقية وشفنا بلي النظام قائم من الأعلى إلى للأسفل بالعقلانية والعدالة لكل الناس يطبق عليها القانون كيف كيف ، لهذا يدخل الشك المواطن لأن ليس هناك شيء حسب المعايير ، لا توجد معايير ، نحن مجتمع بدون معايير hors- norme

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر

السكوار مثلا هو في مكان استراتيجي ، قرب البنك ، الميناء ، القضاء ، مركز الشرطة ، معناه السكوار راهو مقنن ، هي سوق منظمة ليست فوضوية ، هي منظمة بقواعد وتخضع للعرض والطلب .

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف

هم شبكات أكيد ، إذا كانوا أفراد فيكونون ضعفاء ، شبكات معناه تدير علاقات والعلاقات هذه صعيب الواحد يكسرها . في الشبكة الواحدة هناك علاقة تضامن بين أعضائها .طبيعة العلاقة تكون قوية في الشبكة .

الاستراتيجيات هي كيف يضمنون بقائهم في السوق ولكن المنافسة والأسعار فهناك سعر واحد متداول ، يتفقون على نفس السعر . السعر محدد وكأننا في بنك وهذا دليل على أنه منظم .

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

لا توجد رقابة على المستوردين

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

هي استحواذ على النفوذ والسلطة لأن هؤلاء الأشخاص أقوياء ، الدليل لا يمكن القضاء على السوق الموازية ، هي صراع على المصالح .

بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه إلى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .

3-هو يحقق مصلحة شخصية 4-يخدم لوبيات 4-الاحتكار يخدمهم 4-نحن كشعب لا يخدمنا

4-لا تساعدنا الأسعار في السوق الموازية . 3- يحققون أرباح دون عناء 3- ربح سريع

5-في الدول المتقدمة الفرد يعمل في بيئة صحية 3-عندما يعمل يحقق أرباح 7-الدولة تدعمه

7-توفر له المناخ المناسب 7- يدفع الضرائب كهو كأي واحد آخر في المجتمع .

9-التهرب الضريبي 9- مشاكل الغش الضريبي 8- الأشخاص الذين لا يملكون أصلا نية الإنتاج ونية العمل

10-لوبيات وهي محتكرة 4-يحتكر تصدير واستيراد السكر 8-نحن بما أنه لا توجد منافسة

6-ما حليناش السوق ،خليناه مغلق ، ضيق ، على أطراف معينة 6-مستحيل نستثمروا ونديروا إنتاج

4-عندهم فرصة يحتكرون 11-يهربون الأموال 11-يحولون الأموال

11-واحد ما يسمع ، ما يشوف . 7-تخفيض العملة بالنسبة للجزائر هو بقرارات

1-نظام سعر الصرف الثابت والعائم (flottant) . 1-نظام بروتون وودز 1- قرار نيكسون

1-قاعدة الذهب خلاص راحت 1-قاعدة الذهب راحت في 1971

7-بالنسبة للجزائر تخفيض العملة معتمد من قبل الحكومة 7- تخفيض la d'évaluation

1-انخفاض : dépréciation سعر الصرف العائم 6- عملتنا منخفضة لان لا يوجد اقتصاد في الجزائر

6-دولة ريعية 6-عايشين على تصدير النفط 6-مدخولنا كله من النفط 6- يتأثر أسعار النفط يتأثر الاقتصاد

2-الجزائر تعيش أزمة كبيرة 2-عملتنا ليست منافسة 8-ليس هناك مؤسساتية في الجزائر

2-ليس هناك شركات تنافس الخارج 6-لا يوجد تصدير 2-عملتنا لا تنافس

4-أكيد تتواجد في المدن 4-طلب كبير 4-هناك حركية 11-قريب من مراكز البنوك

4-في الريف عدد السكان قليل 4- موجود ولكن ليس مثل المدينة 4- كثافة سكانية

4-ليس سوق بالمفهوم الموجود في المدينة عنده طلب وحركية .

2- لا يمكن لأن العناصر النافذة والفاعلة في السوق هي أطراف في الحكومة 3-عندهم نفوذ

11-مكاتب في الدولة . 8- النظام السياسي ، النظام الاقتصادي غير صحي 7-غير رشيد

8-ليس عندنا إستراتيجية 2- ليس عندها نية التغيير 8- ليس هناك روح المبادرة

7-آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر" 2- لا نتقدم 2- الدولة عندما ترغب 7-تعقيدات

7- المستثمر الأجنبي مثلا كي يحل مؤسسة لازملوا 13 يوم 7-هناك كم هائل من الأوراق عندما يذهب للبنك

7-يتعب قبل أن يأتي 7-عوائق كثيرة تحول أنه نعمل استثمار 6-لا يوجد إنتاج بدون استثمار

6-الموارد المالية اللي كنا نتغناو بها ماعادتش كاينة 2-غلطة كبيرة

6- الغلطة الكبيرة تاع النظام الجزائري هو قعد تابع للمحروقات

6-لا يوجد تنويع إقتصادي 2-جازوا علينا أزمات 1-رحنا لصندوق النقد الدولي

1- درنا إعادة الجدولة 1-خنقونا بشروطهم 2-لم نأخذ العبرة 2- الأزمة

2-كنا قادرين نبنيو بلاد أخرى 2- كانت عندنا موارد مالية 2-نعود دائما لطبيعة النظام الموجود والنية

10-اللوبيات 1-اليد الخارجية 1-يد فرنسا على الجزائر

8-المشكل يكمن فينا نحن ليس عندنا النية والشجاعة

8-لا توجد قرارات جريئة 2-مشكل سياسي بالدرجة الأولى 2- المرحلة الانتقالية

8-لازم التكلفة نتشاركوها مع بعض ونتقاسموها مع بعض 8-تضحية 8-التضحية عندها تكلفة

8-التكلفة لازم نتقاسموها ماشي أنا ندير التقشف مثلا وأنت تدي دراهم 8-نحن في سفينة واحدة

2-إذا غرقنا نغرقوا كيف كيف 8- منطق المشاركة في الربح والخسارة

10-منطق تلك الجماعات

5-الدول المتقدمة عندها سوق منظم خاضع للعرض والطلب 5-هناك مصارف معتمدة

5-عملتهم منافسة 5-العملة ترتفع عندما يكون الطلب عليها كبيرا

6-منذ الاستقلال الاقتصاد عنده طبيعة واحدة 6- اقتصاد ريعي 6-يعتمد على تصدير النفط الخام

7-مناخ الأعمال لا يشجع على الاستثمار 7- القوانين التي تتغير

7-عدم وجود استقرار في القوانين 7-البيروقراطية الإدارية في المؤسسة .

11-علاقات مباشرة مع البنك المركزي أنه يعطيوهم المعلومات مباشرة مع جماعة السكوار

11-عندهم علاقة مباشرة مع الجهات الرسمية في البلاد ، عندهم المعلومة 8-سلوك

8-سلوك ممكن عقلاني وممكن بدافع ديني 8-الناس تخاف من المعاملات الربوية

8-عامل الثقة غير موجود 8- ثقافة متجذرة 8-الناس لا تحب التعامل مع البنوك

8-المجتمع الجزائري عنده ثقافة الشك 8-ليس هناك مصداقية

8-لوكان هناك مصداقية وشفنا بلي النظام قائم من الأعلى إلى للأسفل بالعقلانية والعدالة لكل الناس يطبق عليها القانون كيف كيف

8-يدخل الشك المواطن 8-ليس هناك شيء حسب المعايير 8-لا توجد معايير

8-نحن مجتمع بدون معايير hors- norme 9- السكوار مثلا هو في مكان استراتيجي

11-قرب البنك 11-الميناء 11-القضاء 11-مركز الشرطة 11- السكوار راهو مقنن

10-سوق منظمة ليست فوضوية 10-منظمة بقواعد وتخضع للعرض والطلب 10- شبكات أكيد

10-إذا كانوا أفراد فيكونون ضعفاء 10-شبكات معناه تدير علاقات 12-العلاقات هذه صعيب الواحد يكسرها

12-في الشبكة الواحدة هناك علاقة تضامن بين أعضائها 12-طبيعة العلاقة تكون قوية في الشبكة

10-الاستراتيجيات 12- يضمنون بقائهم في السوق 12-يتفقون على نفس السعر

11- السعر محدد وكأننا في بنك

10-دليل على أنه منظم 11- لا توجد رقابة على المستوردين 3-استحواذ على النفوذ والسلطة

12-هؤلاء الأشخاص أقوياء 2-لا يمكن القضاء على السوق الموازية 12-هي صراع على المصالح

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم 15: تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 11 تخصص علم الاقتصاد

الفئة رقم 1 : التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية%
1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، صراع العملات	10	7
2	الصراع ، التناقضات ، التحول	16	12
3	ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي ، الفعل المنطقي	5	4
4	السوق الموازية بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي	13	10
المجموع		44	33
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	5	4
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر	13	10
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	17	13
8	غياب عملية المؤسساتية	27	20
المجموع		62	46
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي	2	1
10	شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم غير رسمي	8	6
11	التحكم في مناطق الظل	13	10
12	طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين	6	4
المجموع		29	21
المجموع الكلي		135	100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 12 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 12% من نص المقابلة تعبر عن الصراع ، التناقضات ، التحول وهذا حسب الوحدة رقم 2 ، ثم تأتي نسبة 10% من نص المقابلة تعبر على أن السوق الموازية بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي وهذا حسب الوحدة رقم 4 ، ثم نجد نسبة 7% من نص المقابلة تبين هيمنة الدول الغربية وهذا حسب الوحدة رقم 1 ، كما نلاحظ وجود نسبة 4% وهي تبين دوافع الفاعلين الأساسي في التوجه للأسواق الموازية ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي وهذا حسب الوحدة رقم 3 .

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 20 % من نص المقابلة تعبر عن غياب عملية المؤسساتية وهذا حسب الوحدة رقم 8 ، ثم تأتي نسبة 13 % من النص تعبر عن عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية وهذا كما تبينه الوحدة رقم 7 ، ثم نجد نسبة 10 % تعبر عن عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر وهذا حسب الوحدة رقم 6 ، ثم تأتي نسبة 4 % تبين السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع وهذا كما توضحه الوحدة رقم 5 .

وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 10 % من نص المقابلة تعبر عن التحكم في مناطق الظل وهذا حسب الوحدة رقم 11 ، ثم تأتي نسبة 6 % تبين أن الفاعلين عبارة عن شبكات ، جماعات غير رسمية ، تنظيم غير رسمي وهذا حسب الوحدة رقم 10 ، ونلاحظ نسبة 4 % من النص تبين طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين وهذا حسب الوحدة رقم 12 ، وأخيرا تأتي نسبة 1 % تبين وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي وهذا ما توضحه الوحدة رقم 9 .

المبحوث الثاني عشر:

المعلومات الشخصية :

التخصص علوم تجارية ، الجنس أنثى ، الخبرة 8 سنوات ، الدرجة العلمية : مساعدة أ ، دكتوراه ، جامعة الجزائر 01

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

هي عندها سبب معين ، السوق الموازية تظهر لحاجة معينة ، كل إنسان عنده حاجة تؤدي به للجوء إلى تلك الأسواق ، هذا الإنسان إذا غطينا حاجاته لا يتجه إلى السوق الموازي . تحقيق أقصى ربح وبسرعة كبيرة (الربح السريع) بالنسبة للمستوى الاجتماعي نجد الطبقتين لأن الغني بطبعه إنسان والإنسان بطبيعته لا يشبع ، يحقق الربح والمزيد من الأرباح ، والفقير حاجته هي التي تؤدي به إلى الاتجاه نحو هذه السوق . اللي وراء هذه السوق هم أغنياء .

لا أستطيع أن أمارس شيئا ليس عندي الرغبة في ممارسته ، يعني التوجه إليه من غير إرادة ، إذن بالنسبة إليه سيكون منطقي لأنه سيربط ذلك بارتفاع العبء الضريبي ، البيروقراطية .. هذه كلها أمور تساهم . بالنسبة إليه هي مبررات أو حجج تدفعه للدخول في السوق الموازية .

من بين الأسباب الاجتماعية لدخول الأسواق الموازية هو الفقر ، إذا كان الإنسان يعاني ، دخله لا يغطي حاجياته أكيد راح يبحث عن مجال يوفر له دخل سريع ، إذن السوق الموازية باب من الأبواب التي تفتح له الربح ، هو اختلال هيكلي بصفة عامة بما أننا لم نخرج من تبعية قطاع المحروقات .

الفاعلون الأساسيون جزائريون لأن الدول الأجنبية لا تستفيد ، لما نتكلم عن تلك الدول نتكلم على حكومات وليس أفراد لأن المتعاملون الأجنبيون واحد أو إثنان ..فلن يمثل دولة . الدولة الجزائرية هي دولة مستقلة معناه لا يوجد تدخل أجنبي يمس استقلالية الدولة الجزائرية من الناحية الماليو والنقدية .

لكن هناك تأثير ليس على السوق الموازية وإنما على الاقتصاد بصفة عامة إذا تكلمنا على الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ، علاقتنا بصندوق النقد الدولي وعلاقتنا في إطار انضمامنا للمنظمة العالمية للتجارة ، ممكن يكون عنده تأثير على الاقتصاد بصفة عامة ولكن على السوق الموازي ليس عنده تأثير . فالمشكل هو مشكل الدولة الجزائرية بذاتها .

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

أولا مصطلح تخفيض عندما نتكلم عنه فإنها حاجة ممارسة أي هناك أيادي تخفض . عندما نتكلم عن التخفيض في الجزائر نتكلم عن فترات ، يعني كيف كان سعر الصرف يحدد . الآلية التي كانت معتمدة من الإستقلال إلى يومنا هذا .

اليوم نتحدث عن سعر الصرف الذي يتحدد بعاملين : العرض والطلب ، إضافة إلى تدخل البنك المركزي . تدخل الحكومة عنده دور .

يتعلق بالإنتاج ، باعتماد الإختلال الهيكلي لأن الإقتصاد تاعنا يعتمد بشكل كبير على المحروقات والمحروقات سوق تاعها يتغير آنيا ، معناها كل تغير يحدث في سوق النفط سوف يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى قيمة العملة . إذن العملة الجزائرية الانخفاض الكبير فيها يرجع إلى السياسة الاقتصادية المعتمدة في الجزائر .

ثانيا السوق الموازي يلعب دور كبير في التخفيض ، عنده تأثير على سعر العملة الوطنية .

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

تتواجد في المدن ، في الريف كاين ولكنها غير منظمة مثل المدن وليس عندها مكان محدد ، في المدينة عندها مكان محدد مثل السكوار .

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

القوانين لهذه الساعة ليست صارمة لأن "صرامة القانون بمدى تنفيذه" . إذا ما عندناش صرامة التنفيذ إذن ما عندناش قوانين .إذن أول شيء من أجل إيقاف هذه الظاهرة هو التقنين .لو لا تقضي على مسببات استفحال هذه الظاهرة فلن نرى صدى القوانين التي عملناها ، إذا لم نخلق إجراءات للحد من هذه الظاهرة من توفير العملة الصعبة فلا نستطيع أن نعاقب ، إذن فنحن نعمل في جانب واحد وبالتالي لا نحصل على نتيجة ايجابية بالشكل الذي نصبو إليه .

التشريعات ، تلاقي مبررات الدخول للسوق بتوفير الطلب للمجتمع الجزائري من حيث العملة الصعبة ، يجب تقديم بعض الإعفاءات الضريبية ، يجب المرونة في التعامل الإداري ، تسهيل الإستثمارات والإجراءات الإدارية ، العمل على نشر البنوك الإسلامية فليس هناك ممارسة إسلامية .

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

بالنسبة للجزائر سببه الأول عدم قدرة البنك المركزي أو السلطة النقدية على تغطية طلبات المجتمع الجزائري من العملة الصعبة . الأسباب الأخرى : التهرب الضريبي ، تحرير الأسواق ، عدم قدرة الأجهزة بصفة عامة على أداء مهامها لأنها غير قادرة على ضبط الرقابة ، إذن تستفحل الظاهرة في المجتمع .

ففي الدول المتقدمة هناك رقابة ، معناه المهام الممارسة من قبل السلطات المخولة .ثانيا تغطية طلبات المجتمعات المتقدمة لطلباتهم من العملة الصعبة متوفر ، يعني ليس عندهم حاجة اللجوء للسوق الموازية ، إشباع الحاجات .كما أن المستويات الاجتماعية هي مستويات حسنة إلى جيدة . إضافة إلى السياسات القانونية ، لما نتكلم عن الاستثمارات فلا توجد بيروقراطية مثل الجزائر مع أنه كل الدول المتقدمة عندها أسواق موازية ولكن نسبتها في الدول المتقدمة لا تتعدى حتى 15% من الناتج الإجمالي ، لكن في الدول النامية حتى الإفريقية النسبة تتعدى 40% .

السؤال الثاني : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر

الجزائري ثقافته يحب الربح السريع وبالتالي فهو يجد مبررات مثل البيروقراطية ، العبء الضريبي ...ليتجه نحو السوق الموازية ، هو ليس عنده روح الرأسمالية أو ..إذا كانت المؤسسات التي ساهمت في تكوين الفرد ابتداء من الأسرة ليس عندها دافعية ، مشكل مؤسساتي .

السؤال الثالث : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر

القوانين كاينة ولكن غير مطبقة ، الدليل أنه المكان الأول للتعامل في الإطار الغير رسمي ، موقعه ظاهر للعيان وأمام أهم المعالم . (معالم الدولة ، المراكز الحساسة) معناه حاجة تراها الدولة ولكنها تغض النظر

عنها ، معناه ليس عندنا ممارسة مهام ، هناك مصطلح يظهر دائما نسميه الفساد ، معناه هاذ الناس عندهم نفوذ . الفاعلون الأساسيون هم الذين يساهمون في استفحال هذه الظاهرة بشكل مباشر .

السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

بصفة عامة نتكلم عن ثقافة جزائرية دينية لأن أغلب المجتمع الجزائري يعرف أن البنوك تقريبا كلها ربوية فلا يلجأ إليها . وبالنسبة للمتعاملين في السوق الغير رسمي نتكلم على تحقيق أرباح لأن علابالو لما يخليها في يده راح يحقق أرباح سريعة وكبيرة .

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر

في أماكن مضبوطة ومعروفة مثل السكوار

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف

فيها الأفراد ، الجماعات ، الشبكات لأن لو نرى سعر الصرف في السوق الموازي هو نفسه في شحال من سوق ، هو نفسه في شحال من مكان ، إذن نحن نلمس بعض النظام يعني سوق منظم ، إذن عندنا شبكات أكيد لهم إستراتيجيات لأن إدارة أي شيء ينطلق من الأسرة إلى الدولة ، كل ما يكون عندنا تنظيم كل ما يكون عندنا مؤسسة صغيرة ، كبيرة لازم إدارة . والإدارة معناه تدير. تدير معناه تخطط ، تخطط معناه عندك إستراتيجية . الإستراتيجية طويلة المدى إذن لازم تخطيط .

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

هناك رقابة ولكن هناك دائما ثغرات . من بين الاستراتيجيات التي يستخدمونها هي تضخيم الفواتير فحتى إن وجدت رقابة فهناك دائما ثغرات ، هذا الشيء نلمسه على مستوى الموانئ والمطارات ...، المتعاملون في التصدير والاستيراد والفاسدون الذين يملكون المال على مستوى الحكومات وعلى مستوى البنوك ، نتكلم عن المهربين ، تبييض الأموال ، هي مصادر للتمويل ، أصولها تأتي من هؤلاء الأشخاص.

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

هي أولا صراع على المصالح لأنه في إطار إقتصادي حر ، اقتصاد السوق والكل يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة .

نفوذ وسلطة ، إذا كان الشخص عنده نفوذ وسلطة يستطيع أن يتحكم في السوق الموازي أكثر .

هي نزاع تجاري أيضا ، لأنها تحقق الربح

هي اختلاف في التوجهات السياسية لأنه عندنا التوجه الليبيرالي والتوجه الاشتراكي (التخطيطي) ، فالتوجه الليبيرالي يقول نخليو الحرية إذن سوف يسعى إلى توسيع نطاق هذا السوق لأن أول مبدأ فيها هو مبدأ حرية تحقيق الربح .

التوجه التخطيطي هو يفرض سيطرة على تحديد الأسعار وسيطرة على البنوك وسيطرة وسيطرة وسيطرة على ...هذه كلها عوامل تعتبر مبررات لدخول الأسواق الموازية .

بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه إلى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .

3-السوق الموازية تظهر لحاجة معينة 3-كل إنسان عنده حاجة تؤدي به للجوء إلى تلك الأسواق

3-الإنسان إذا غطينا حاجاته لا يتجه إلى السوق الموازي 3- تحقيق أقصى ربح وبسرعة كبيرة

3-الربح السريع 4-الطبقتين 4- الغني بطبعه إنسان والإنسان بطبيعته لا يشبع

3-يحقق الربح والمزيد من الأرباح 4-الفقير حاجته هي التي تؤدي به إلى الاتجاه نحو هذه السوق

4-اللي وراء هذه السوق هم أغنياء 3-لا أستطيع أن أمارس شيئا ليس عندي الرغبة في ممارسته

3-بالنسبة إليه سيكون منطقي 7-بارتفاع العبء الضريبي 7-البيروقراطية 3-هي مبررات

3-حجج تدفعه للدخول في السوق الموازية 4-من بين الأسباب الاجتماعية لدخول الأسواق الموازية هو الفقر
2-الإنسان يعاني 2-دخله لا يغطي حاجياته 3- يبحث عن مجال يوفر له دخل سريع
2-السوق الموازية باب من الأبواب التي تفتح له الربح 2- اختلال هيكلي
1- لم نخرج من تبعية قطاع المحروقات
1-لكن هناك تأثير ليس على السوق الموازية وإنما على الاقتصاد بصفة عامة 1-الهيئات الدولية
1-صندوق النقد الدولي 1-علاقتنا بصندوق النقد الدولي 1- انظمامنا للمنظمة العالمية للتجارة
1-عنده تأثير على الاقتصاد بصفة عامة 8- فالمشكل هو مشكل الدولة الجزائرية بذاتها
3-حاجة 4-ممارسة 6-يتعلق بالإنتاج 2- الإختلال الهيكلي
6- الإقتصاد تاعنا يعتمد بشكل كبير على المحروقات
1-كل تغير يحدث في سوق النفط سوف يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى قيمة العملة
7-العملة الجزائرية الانخفاض الكبير فيها يرجع إلى السياسة الاقتصادية المعتمدة في الجزائر .
4-تتواجد في المدن 4-في الريف كاين ولكنها غير منظمة مثل المدن 11-مكان محدد
11-في المدينة عندها مكان محدد مثل السكوار . 7-القوانين لهذه الساعة ليست صارمة
7-"صرامة القانون بمدى تنفيذه" 8- إذا ما عندناش صرامة التنفيذ إذن ما عندناش قوانين
2-أول شيء من أجل إيقاف هذه الظاهرة هو التقنين
2-لو لا تقضي على مسببات استفحال هذه الظاهرة فلن نرى صدى القوانين التي عملناها
2-إذا لم نخلق إجراءات للحد من هذه الظاهرة من توفير العملة الصعبة فلا نستطيع أن نعاقب
4-فنحن نعمل في جانب واحد 7-التشريعات 3-تلاقي مبررات الدخول للسوق
7-يجب المرونة في التعامل الإداري
7-يجب تسهيل الإستثمارات والإجراءات الإدارية 8- العمل على نشر البنوك الإسلامية
8-ليس هناك ممارسة إسلامية
8-عدم قدرة البنك المركزي أو السلطة النقدية على تغطية طلبات المجتمع الجزائري من العملة الصعبة
11-التهرب الضريبي 6-تحرير الأسواق
8-عدم قدرة الأجهزة بصفة عامة على أداء مهامها لأنها غير قادرة على ضبط الرقابة
5-ففي الدول المتقدمة هناك رقابة
5-تغطية طلبات المجتمعات المتقدمة لطلباتهم من العملة الصعبة متوفر
5-ليس عندهم حاجة اللجوء للسوق الموازية 3-إشباع الحاجات
5-المستويات الاجتماعية هي مستويات حسنة إلى جيدة
5--لا توجد بيروقراطية مثل الجزائر
5-كل الدول المتقدمة عندها أسواق موازية ولكن نسبتها في الدول المتقدمة لا تتعدى حتى 15% من الناتج الإجمالي في الدول النامية حتى الإفريقية النسبة تتعدى 40% .
3-الجزائري ثقافته يحب الربح السريع 3- يجد مبررات مثل البيروقراطية ، العبء الضريبي
3-ليس عنده روح الرأسمالية 8-المؤسسات 8-تكوين الفرد 8- الأسرة 8- ليس عندها دافعية
8-مشكل مؤسساتي 7- القوانين كاينة ولكن غير مطبقة 11- موقعه ظاهر للعيان
11-أمام أهم المعالم 11-معالم الدولة 9-المراكز الحساسة
11-حاجة تراها الدولة ولكنها تغض النظر عنها
8-ليس عندنا ممارسة مهام 4-هاذ الناس عندهم نفوذ
3-الفاعلون الأساسيون هم الذين يساهمون في استفحال هذه الظاهرة بشكل مباشر
8-ثقافة جزائرية دينية 8-أغلب المجتمع الجزائري يعرف أن البنوك تقريبا كلها ربوية فلا يلجأ إليها
3-بالنسبة للمتعاملين في السوق الغير رسمي نتكلم على تحقيق أرباح
3-لما يخليها في يده راح يحقق أرباح سريعة وكبيرة . 9- في أماكن مضبوطة ومعروفة مثل السكوار
10-فيها الأفراد 10- الجماعات 10- الشبكات
9- سعر الصرف في السوق الموازي هو نفسه في شحال من سوق
9-هو نفسه في شحال من مكان 10- نلمس بعض النظام 10- سوق منظم

10- عندنا شبكات 9-أكيد لهم إستراتيجيات 8-إدارة أي شيء ينطلق من الأسرة إلى الدولة
8-كل ما يكون عندنا تنظيم كل ما يكون عندنا مؤسسة صغيرة ، كبيرة لازم إدارة
8-الإدارة معناه تدير 8-تدير معناه تخطط 9-تخطط معناه عندك إستراتيجية
9-الإستراتيجية طويلة المدى 9-لازم تخطيط 11-هناك رقابة ولكن هناك دائما ثغرات
9-من بين الاستراتيجيات التي يستخدمونها هي تضخيم الفواتير
9-حتى إن وجدت رقابة فهناك دائما ثغرات
12-صراع على المصالح 1- في إطار إقتصادي حر 1- اقتصاد السوق
3-الكل يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة . 12- نفوذ وسلطة
12-إذا كان الشخص عنده نفوذ وسلطة يستطيع أن يتحكم في السوق الموازي أكثر
12-هي نزاع تجاري 3-تحقق الربح
12-اختلاف في التوجهات السياسية لأنه عندنا التوجه الليبيرالي والتوجه الاشتراكي (التخطيطي)
3-الليبيرالي يقول نخليو الحرية إذن سوف يسعى إلى توسيع نطاق هذا السوق لأن أول مبدأ فيها هو مبدأ حرية تحقيق الربح

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم 16: تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 12 تخصص علم الاقتصاد

الفئة رقم 1 : التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية%
1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، صراع العملات	10	10
2	الصراع ، التناقضات ، التحول	7	7
3	ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي ، الفعل المنطقي	21	19
4	السوق الموازي بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي	9	9
المجموع		47	45
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	5	5
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر	2	1
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	8	8
8	غياب عملية المؤسساتية	16	16
المجموع		31	30
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي	7	7
10	شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم غير رسمي	6	5
11	التحكم في مناطق الظل	8	8
12	العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين	5	5
المجموع		26	25
المجموع الكلي		104	100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 12 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 19% من نص المقابلة تعبر عن هدف الفاعلين وهو الحصول على ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي وهذا حسب الوحدة رقم 3 ، ثم نجد 10 % من نص المقابلة تبين هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، وهذا حسب الوحدة رقم 1 ، كما نلاحظ نسبة 9 % من نص المقابلة توضح السوق الموازي بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي وهذا حسب الوحدة رقم 4 ، ثم نجد نسبة 7 % من النص وتعبر عن وجود الصراع والتناقضات وهذا حسب الوحدة رقم 2 .

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 16% من نص المقابلة تعبر عن غياب عملية المؤسساتية وهذا حسب الوحدة رقم 8 ، ثم نجد نسبة 8% من نص المقابلة توضح عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية وهذا حسب الوحدة رقم 7 ، ثم نجد 5 % من نص المقابلة توضح بأن السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع وهذا حسب الوحدة رقم 5 ، ونلاحظ أن 1 % من نص المقابلة تأكد عدم فعالية الاقتصاد الوطني فهو ريعي وليس حر وهذا حسب الوحدة رقم 6 .

وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 8% من نص المقابلة تعبر عن التحكم في مناطق الظل وهذا حسب الوحدة رقم 11 ، ثم نجد نسبة 7 % من نص المقابلة تأكد وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي وهذا حسب الوحدة رقم 9 ، ثم نجد نسبة 5% من نص المقابلة وهي نفسها مع الوحدة رقم 10 وهي وجود الشبكات والجماعات في السوق الموازية والوحدة رقم 12 وهي التي توضح طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين .

المبحوث الثالث عشر :

المعلومات الشخصية :

التخصص اقتصاد كمي ، الجنس ذكر ، الخبرة 15 سنة ، الدرجة العلمية أستاذ محاضر أ ، دكتوراه زائد تأهيل habilitation ، جامعة الجزائر 03

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

السوق الموازي هو سوق لتعظيم الأرباح في أقرب وقت ممكن (الربح السريع) ، ليس هناك رسوم جمركية ، ليس هناك ضرائب ، لا توجد مراقبة على الأسعار ، ليس هناك مراقبة حتى على جودة المنتوجات ، لا توجد فعالية الرقابة ، فهذا يؤدي إلى الربح السريع . ممكن الربح في السوق الموازي يتحقق بعد سنة أما في السوق الرسمي بعد خمس سنوات .

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

قد يكون يرجع إلى عوامل آلية هو العرض والطلب ، وقد يكون معتمد من قبل الحكومة وهذا مبني على أساس القدرة الشرائية . قد يكون بطريقة آلية بناء على الاحتياطي الموجود في البنك المركزي فيما يخص العملات الأجنبية . قد يكون مرتبط بقوة إقتصاد الدولة ، إذا كان الاقتصاد هش فتكون العملة ذات قيمة ضعيفة جدا .

انخفاض قيمة العملة الوطنية راجع إلى عدم طلب العملة في الأسواق الأجنبية وعدم تداولها في الأسواق الأجنبية ، وبناء على هذا لأن اقتصاد الدولة الجزائرية هو اقتصاد هش واقتصاد ريعي مبني على الدولار

، فالعملة المحلية في الأسواق العالمية لا تطبع صرف فيكون طلب محلي ولا يكون طلب عالمي ، معناه العملة الوطنية غير منافسة .

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

في المدن أكثر من الريف لأن الطلب على هذه العملات في المدن أكثر من الأرياف بسبب الكثافة السكانية لأن الأشخاص الذين يذهبون للدول الأجنبية أغلبهم عندهم مستوى دخل مرتفع معين ، محسنين ماديا ، رجال أعمال ...

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

لماذا لا نستطيع إيقافه : لأن الأشخاص في الدولة هم الفاعلون في هذه السوق . ذوي نفوذ القضاء عليها يكون بالإرادة السياسية ، مشكل النظام بذاته .

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

بشكل عام سبب تواجد السوق الموازية هو عدم وجود الرقابة على حركة رؤوس الأموال من طرف الدول من الداخل ومن الخارج .أما في الجزائر لا توجد أصلا رقابة على حركة رؤوس الأموال ، وكذلك حتى على الأشخاص العاديين من الداخل ومن الخارج ولا يوجد تقنين أو إرادة سياسية التي من خلالها تضبط حركة رؤوس الأموال من الداخل أو الخارج .إذن هي نتيجة لعدم فعالية النظام الرسمي ، لا توجد فعالية في الرقابة على حركة رؤوس الأموال في النظام الرسمي .

في الدول المتقدمة لا توجد أسواق موازية لأن هناك قرارات سيادية في حكومات هذه الدول التي من مصلحتها الأساسية بناء اقتصاد دولة ، إقتصاد قوي ، إقتصاد رسمي مبني على كل المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال للخارج تخضع إلى قوانين وتخضع إلى رقابة فعلية في كل المستويات وفي كل القطاعات ، فهذا ينعش في البداية خزينة هذه الدول لهذه الضرائب . وبالتالي فالربح السريع للدولة ولا يكون للأشخاص .

السؤال الثاني : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر

اقتصادنا هو إقتصاد هش ، اقتصاد ريعي ، مناخ الأعمال غير مشجع لأن الجزائر تمر بمرحلة مستقرة من الناحية السياسية ، من ناحية الأحزاب السياسية التي تعتبر الواجهة لهذه السياسات . الدولة والحكومة الجزائرية فهناك تخوف من الأجانب أنها تدخل لهذه الحكومة الجديدة ، فتوجه الدولة غير واضح من ناحية التوجه الاقتصادي ، فهناك قرارات ولكنها لم تعرض على دراسات أكاديمية ، فيما يخص الاستثمارات والتنويع الاقتصادي فنحن لم نصل إلى هذه المرحلة .

السوق الموازية هي أحسن طريقة للربح السريع .لأن لا توجد قوانين تحفيزية تجلب الإستثمار ، لا توجد إرادة سياسية ، وكذلك البيروقراطية والفساد والرشوة هو السرطان الذي نخر الاقتصاد الوطني .

الاستثمار عن طريق المعرفة ، عن طريق الرشوة ، عن طريق المحاباة وبالتالي لا تخضع إلى قوانين .

السؤال الثالث : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر

القوانين موجودة ولكنها غير مفعلة

السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

هو فعل غير عقلاني ، الناس يكدسون الأموال لأن لا يوجد مناخ للاستثمار ، هناك الكثير من العوامل ، عوامل بيروقراطية ، مشكل فساد في النظام الاقتصادي الجزائري ،..فبدلا من أن يكتنز الأموال يستثمرها ، لكن الاستثمار في الجزائر يخضع للكثير من المعوقات ، معوقات بيروقراطية ، معوقات إدارية ،

الرشوة ، الفساد ، فيكنز الأموال أحسن له من إعادة إدخالها في اقتصاد الدولة .هناك تهرب لأن البنوك فيها معاملات مقننة حتى les taxes ماهيش مرتفعة .
ممكن داخل فيها الثقافة ، العادات والتقاليد ، ثقافة البنوك وبالتالي حتى نسبة الوعي فيما يخص التعاملات المالية مع البنوك مازالت ناقصة .

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر

عشوائي وليس شرط تتمركز قرب مراكز حساسة ، لكن في حالة السكوار هو قرب هيئات معروفة ، هو مكان استراتيجي للتبادل

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف

كل الشرائح ، أفراد ، شبكات ، جماعات ، هي أكثرها شبكات . العلاقة بينها هي قوة مصالح ، علاقات الربح .قد تكون منظمة
الإستراتيجية تكون مبنية على قواعد دائمة ومستمرة ، خطة طويلة المدى ، بما أنه لا توجد رقابة ، فكل واحد عنده إستراتيجية خاصة به .

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

لا توجد الفعالية في الرقابة عليهم وبالتالي هناك تضخيم الفواتير ، عندما لا تكون فعالية في النظام التشريعي والقانوني ، فالفاعلون يبنون استراتيجيات مثل تضخيم الفواتير .

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

هي صراع على المصالح ، هي استحواذ على النفوذ والسلطة ، هي استحواذ تجاري أكثر منه الذي يحقق أكبر ربح في أقرب وقت ، بالتالي المنافسة لا توجد .

بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه الى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .

3-تعظيم الأرباح في أقرب وقت ممكن 3- الربح السريع 11- ليس هناك رسوم جمركية
11- ليس هناك ضرائب 11-لا توجد مراقبة على الأسعار 11- ليس هناك مراقبة حتى على جودة المنتوجات
11-لا توجد فعالية الرقابة 3-هذا يؤدي إلى الربح السريع
3- الربح في السوق الموازي يتحقق بعد سنة أما في السوق الرسمي بعد خمس سنوات .
1-قد يكون يرجع إلى عوامل آلية هو العرض والطلب
8-يكون معتمد من قبل الحكومة وهذا مبني على أساس القدرة الشرائية
1-يكون بطريقة آلية بناء على الاحتياطي الموجود في البنك المركزي فيما يخص العملات الأجنبية
5-قد يكون مرتبط بقوة إقتصاد الدولة 6- الاقتصاد هش 6- العملة ذات قيمة ضعيفة جدا .
6-انخفاض قيمة العملة الوطنية 2- العملة الوطنية غير منافسة
2-عدم طلب العملة في الأسواق الأجنبية وعدم تداولها في الأسواق الأجنبية
6-اقتصاد الدولة الجزائرية هو اقتصاد هش 6-اقتصاد ريعي مبني على الدولار
2-العملة المحلية في الأسواق العالمية لا تطبع صرف فيكون طلب محلي ولا يكون طلب عالمي
4-في المدن أكثر من الريف 4- الطلب على هذه العملات في المدن أكثر من الأرياف
4-الكثافة السكانية 3-الأشخاص الذين يذهبون للدول الأجنبية أغلبهم عندهم مستوى دخل مرتفع معين
3-محسنين ماديا 3-رجال أعمال 2-لا نستطيع إيقافه 11-الأشخاص في الدولة هم الفاعلون في هذه السوق
3- ذوي نفوذ 2- القضاء عليها يكون بالإرادة السياسية 8- مشكل النظام بذاته
11-سبب تواجد السوق الموازية هو عدم وجود الرقابة على حركة رؤوس الأموال من طرف الدول من الداخل ومن الخارج
11- في الجزائر لا توجد أصلا رقابة على حركة رؤوس الأموال

2-لا يوجد تقنين أو إرادة سياسية 7-نتيجة لعدم فعالية النظام الرسمي
7-لا توجد فعالية في الرقابة على حركة رؤوس الأموال في النظام الرسمي
5-في الدول المتقدمة لا توجد أسواق موازية لأن هناك قرارات سيادية في حكومات هذه الدول
6-بناء اقتصاد دولة 5-إقتصاد قوي 5-إقتصاد رسمي مبني على كل المعاملات التجارية
5-حركة رؤوس الأموال للخارج تخضع إلى قوانين 5-ينعش في البداية خزينة هذه الدول لهذه الضرائب
5-تخضع إلى رقابة فعلية في كل المستويات وفي كل القطاعات 3-الربح السريع للدولة ولا يكون للأشخاص .
6-اقتصادنا هو إقتصاد هش 6-اقتصاد ريعي 7-مناخ الأعمال غير مشجع
2-الجزائر تمر بمرحلة مستقرة 1-هناك تخوف من الأجانب أنها تدخل لهذه الحكومة الجديدة
6-توجه الدولة غير واضح من ناحية التوجه الاقتصادي
7-فهناك قرارات ولكنها لم تعرض على دراسات أكاديمية
6-فيما يخص الاستثمارات والتنويع الاقتصادي فنحن لم نصل إلى هذه المرحلة .
3-السوق الموازية هي أحسن طريقة للربح السريع 7- لا توجد قوانين تحفيزية تجلب الإستثمار
2-لا توجد إرادة سياسية 7- البيروقراطية والفساد والرشوة هو السرطان الذي نخر الاقتصاد الوطني
7-الاستثمار عن طريق المعرفة 7-عن طريق الرشوة 7-عن طريق المحاباة
7-لا تخضع إلى قوانين 7-القوانين موجودة 7-غير مفعلة 7- فعل غير عقلاني
8-الناس يكدسون الأموال 7-لا يوجد مناخ للاستثمار 7- عوامل بيروقراطية
8-مشكل فساد في النظام الاقتصادي الجزائري 8-بدلا من أن يكتنز الأموال يستثمرها
7-لكن الاستثمار في الجزائر يخضع للكثير من المعوقات 7-معوقات بيروقراطية
7-معوقات إدارية 8-الرشوة 8-الفساد 8-يكنز الأموال أحسن له من إعادة إدخالها في اقتصاد الدولة
8-هناك تهرب 7- البنوك فيها معاملات مقننة حتى les taxes ماهيش مرتفعة .
8-داخل فيها الثقافة 8- العادات والتقاليد 8-ثقافة البنوك
8- نسبة الوعي فيما يخص التعاملات المالية مع البنوك مازالت ناقصة .
11-عشوائي وليس شرط تتمركز قرب مراكز حساسة 10-كل الشرائح 10- أفراد ، شبكات
11- في حالة السكوار هو قرب هيئات معروفة 9-مكان استراتيجي للتبادل
10-هي أكثرها شبكات 12- العلاقة بينها هي قوة مصالح 12-علاقات الربح .
10-قد تكون منظمة 9-الإستراتيجية تكون مبنية على قواعد دائمة ومستمرة
9-خطة طويلة المدى 11-بما أنه لا توجد رقابة 9-كل واحد عنده إستراتيجية خاصة به
11-لا توجد الفعالية في الرقابة عليهم 9-هناك تضخيم الفواتير
7-لا تكون فعالية في النظام التشريعي والقانوني 9-الفاعلون يبنون استراتيجيات
9-تضخيم الفواتير 12-هي صراع على المصالح 12-هي استحواذ على النفوذ والسلطة
12-استحواذ تجاري 3- الذي يحقق أكبر ربح في أقرب وقت . 12- بالتالي المنافسة لا توجد

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم17: تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 13 تخصص علم الاقتصاد

الفئة رقم 1 : التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية%
1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، صراع العملات	3	3
2	الصراع ، التناقضات ، التحول	6	6
3	ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي ، الفعل المنطقي	11	11
4	السوق الموازية بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي	3	3
المجموع		23	23
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	6	6
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر	10	10
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	19	20
8	غياب عملية المؤسساتية	13	14
المجموع		48	49
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي	5	5
10	شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم غير رسمي	4	4
11	التحكم في مناطق الظل	12	13
12	العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين	6	6
المجموع		27	28
المجموع الكلي		98	100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 12 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 11% من نص المقابلة تعبر عن دافع الفاعلين وهو ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي وهذا حسب الوحدة رقم 3 ، ثم نجد نسبة 6 % تعبر عن وجود الصراع ، التناقضات ، التحول في المجتمع وهذا حسب الوحدة رقم 2 ، ونجد نسبة 3 % وهي نفسها عند الوحدة رقم 1 وهي وجود هيمنة للدول الغربية والوحدة رقم 4 وهي السوق الموازية بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي .

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 20% من نص المقابلة تعبر عن عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية وهذا حسب الوحدة رقم 7 ، ثم نجد نسبة 14 % من نص المقابلة تأكد غياب عملية المؤسساتية وهذا ما تأكده الوحدة رقم 8 ، ثم نجد نسبة 10 % وهي تأكد عدم فعالية الاقتصاد الوطني بحيث انه ريعي وليس حر وهذا حسب الوحدة رقم 6 ثم نجد نسبة 6 % من نص المقابلة توضح طبيعة المجتمعات التي تتواجد فيها الأسواق الموازية وهذا حسب الوحدة رقم 5 .

وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 13% من نص المقابلة تعبر عن التحكم في مناطق الظل وهذا حسب الوحدة رقم 11 ، ثم نجد نسبة 6

% من نص المقابلة تعبر عن العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين وهذا حسب الوحدة رقم 12 ، كما نلاحظ وجود نسبة 5 % من نص المقابلة تعبر عن وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي وهذا ما توضحه الوحدة رقم 9 ، ونجد في الأخير نسبة 4 % تعبر عن أن الفاعلين في السوق الموازية عبارة عن شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم غير رسمي وهذا حسب الوحدة رقم 10 .

المبحوث الرابع عشر :

المعلومات الشخصية :

التخصص : تجارة دولية ، خبير معتمد من طرف الدولة في العمليات المالية والمصرفية ، 35 سنة في البنوك الجزائرية الفرنسية ، كان مدير مالية في السفارة الأمريكية وعضوا في الغرفة الدولية للتجارة
الجنس : ذكر

المحور الأول : محور التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية

الفاعلون جزائريون ، الفاعلون في التجارة ، الفاعلون جزائريون يحبون الربح السريع ، حتى الصينيون الذين يعملون في الجزائر أصبحوا كي تخلصهم الجزائر كي يديروا عقد 30% من السوق يعطيولهم بالدينار ، هادوك الصينيون 30% هادوك باش يعيشوا في الجزائر ما يصرفوهمش يبيعوهم في السوق ويروحوا ، ما يسحقوش الدينار ، غياب المراقبة ، إذن الدول الأجنبية ما عندها حتى علاقة مباشرة في السوق . السوق السوداء هو سوق داخلي ، الجزائريون اللي يبيعوا والمستوردون هم أهم من بيع في السوق .

عندنا المستوردون وعندنا المتقاعدون الذين اشتغلوا في فرنسا كي تجيه منحة التقاعد يبيعها باش يعيش ، هادوا ممولون السوق الموازية .

هو غير منطقي بالنسبة للإقتصاد لأنه خارج التنظيمات ، هو منطقي بالنسبة للفاعلين ، يساعدهم ، عندهم أرباح ضخمة رغم أنه يعرف بأنه يضر بالإقتصاد ، أصبح قطاع فيه أموال ، فيه ربحية كبيرة ، تروحي تخدمي في الحديد ، في الإسمنت ، ما تدخليش 35% وبتكاليف ضعيفة جدا .

هناك ربحية كبيرة في السوق الموازية ، ربح سريع ، خارج الأنظمة ، لا تدفع ضرائب وليس عندنا تكاليف ، هؤلاء الأشخاص يحبون الربحية ، الإنسان تاع القرن 21 يعيطولو الرجل الإقتصادي معناه ثلاث كلمات : عقلاني ، أناني ، حسابي .

حسابي : معناه الإنسان يحب يحسب لماذا ذهبوا لسوق الأموال لأنهم يحبون الربح السريع ، الكمية ، الرقم.

عقلاني : العقلانية نروح وين نربح

هذه الخصائص الثلاثة موجودة في هؤلاء الفاعلين في السوق الموازية وهذه داخلة في طبيعة الإنسان الرأسمالي . الرسول (ص) قال "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه " . النظام الإسلامي مبني على المشاركة في الربح والخسارة ، هناك التغطية في النظام الإسلامي ، في الإسلام لازم نحافظ على الفقراء والمساكين . اليوم في الجزائر ماكاش زكاة .

من كسر النظام الإسلامي في الجزائر ؟ العلمانية . في الجزائر لا توجد بنوك إسلامية عندنا نوافذ مثلا أنا داري كامل نبنيه أجنبي وندير غير النافذة إسلامية . في الجزائر لا توجد بنوك إسلامية هناك تمويل تشاركي . لم يكتبو كلمة إسلام في الجريدة الرسمية .

السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري

هي عوامل آلية ، لا يخفى على أحد أن الدولة في البنك المركزي ووزارة المالية كانوا متفقين دارو أسس تاع الإقتصاد ، السياسة النقدية تفاهموا باش الدينار يولي flottant معناه يولي يتبدل ، البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي تفاهموا في 2001 باش يصبح الدينار يدخلوه للسوق ويصبح يكون عنده un flottement بناء على أربع خصائص باش يتقيم بها الدينار .

Les fondement du dinars نقيسوا بهم الدينار :

1 – الإنتاج الجزائري والإنتاجية

2- منافسة الاقتصاد الجزائري بالنسبة للدول الأجنبية

3 – الناتج الإجمالي الجزائري le PIB

4 – أسعار البترول

وهي الركائز التي يعمل عليها البنك المركزي ووزارة المالية في تقييم الدينار ، وإذا انهارت هذه الركائز ، ينهار الدينار الجزائري ، معناه الفاعلون في السوق الموازي هم الذين يدفعون الدينار للإنهيار من خلال تحكمهم في تلك الركائز لأن من مصلحتهم أن يبقى الدينار منخفض وبالتالي انتعاش السوق الموازي .

لكن لاحظنا في 2005 باش نشوفو تناقضات السوق الجزائرية ، فرغم كون إنتاج الجزائر من البترول زاد سعر البترول أصبح 140 دولار ، أصبح عندنا أكثر من 100 مليار دولار كمخزون العملة الصعبة ، أصبحت عندنا منافسة في أسواق الدولة ، عندنا أموال وعندنا كل شيء إلا أن الدينار لم ترتفع قيمته ، هناك إذن تناقض ، الدولة دارت تشريعات ولكن تشريعات بدون معنى ، ماكاش تطبيق ، يديروا قوانين ما يطبقوهمش ، هناك فراغ قانوني .

نهار هبط البرميل في 2014 وهبط إنتاج البترول ب10% ونقص الناتج الإجمالي الجزائري ، كي نقصوا هادوا كامل هبطوا الدينار ب 70% ولكن نهار طلع البترول وطلع السعر ما طلعوش قيمة الدينار ، ماكاش تطبيق تاع القوانين .

الجزائر ما حبتش تطلع الدينار باش تكون هناك منافسة في التجارة الخارجية ، كي نطلعوا نولوا ما نقدروش المواد تاعك ، المواد الغذائية ، البطاطا ..

علاش حنا عندنا واش نصدروا ؟

عندنا إيه ، عندنا أطنان من البطاطا ما قدرناش نبيعوها ، ما عندناش تقنيات التصدير ، الفلاح ما يعرفش يقرا الفاتورة . ليس عندنا ميكانيزمات وآليات اللي تخلي الفلاح يبيع السلعة تاعوا ، ثقافة التسويق غائبة ، الفلاح وين يعرف التجارة الدولية ؟، وين يعرف التصدير ؟؟

الغرف الصناعية لم تلعب دورها في البلديات والدائرات والولايات كانوا غائبين ، في الولاية ما يعرفوش التجارة الخارجية ، لهذا اليوم عندنا فائض تاع المواد الغذائية يرموها وما عرفناش نصدروهم ، كي يتباعوا بأسعار كبيرة في الأسواق الدولية . هذا عجز من طرف الدولة الجزائرية .

السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف

في المدن الكبيرة وهران ، العاصمة ، عنابة ..اللي فيها أكبر المستوردين ، المستوردون هوما يخدمو في العملة ، نهار أداو العصابة للحبس معناه المستوردون ، العملة طاحت ب 20% .

السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

الدولة لم تستطع القضاء على السوق الموازية لأن هذا السوق عنده إيجابيات ، الإيجابيات التي تساعد الدولة هي توفير العملة الصعبة والدولة ما عندهاش عملة صعبة اليوم ، هادو هوما العوائق اللي خلاو الدولة لم تتدخل في السوق لأنها لو تدخلت تقدر تقضي عليه في 24 ساعة . لكن أين هو البديل ؟ غير موجود إذن من إيجابياته توفير العملة الصعبة للمواطنين . من السلبيات صورة الجزائر .

المحور الثاني : محور مكاتب الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة

الدول المتخلفة فقط ، الدول المتطورة كامل ما عندهاش . روسيا عندها كيما حنا ، لماذا ؟ لأن السوق الموازية تكون أين يوجد تشريع العملة ، أين العملة لا تكون حرة ، ليست عملة دولية ، كل الدول التي عملتها لا تخضع للسوق الدولي لا تدخل في السوق المالية الدولية عندها السوق الموازية للعملة .

الدول التي عندها نظام تشريع مثل الجزائر عندها نظام تشريع تاع 1987 ، معناه العملة الجزائرية ليست عملة دولية ، العملة تاعنا لا يوجد طلب عليها لأن ليس هناك إنتاج ، هناك استيراد فقط ، النسيج الصناعي والتجاري في 30 سنة تكسر .

السؤال الثاني : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر

هو أسوأ مناخ ، نحن المرتبة 153 عالميا والاستثمار مخنوق ، هناك بيروقراطية كبيرة ، غير ملائم للإستثمار في الجزائر ، لهذا نلاحظ أنه ليس عندنا استثمار في الجزائر وما عندناش إنتاج ، الاستيراد قتل الإنتاج والاستثمار في الجزائر قتل ، لأن كي نستورد ونربح أكثر مما ننتج ونعمل في الجزائر لأنهم يربحون أكثر . معناه هؤلاء المستوردين خرجت عليهم يستوردوا أفضل مما ينتجو.

ماكنة الإنتاج كسرت في الجزائر منذ 30 سنة بالنموذج الذي أخذته الدولة ، هنالك غلطات إستراتيجية وغلطات أهداف ، توقيت ...لهذا لازم اليوم مخطط الحكومة الجديد يتكلم على إعادة الإنتاج في الجزائر والمحافظة على المنتجين والمنتوج الوطني . كيف نحافظ عليه ؟ بإجراء ضرائب جديدة للمستوردين ، عندما يكون منتوج موجود في الجزائر فهناك ضريبة مؤقتة 200% ، 300% . لو أنا مثلا أستورد قلم ، أنا جزائري نخدم قلم ب 10 دينار ، وأنت تستوردو ب10 سنتيم ، فالدولة تديرلو ضريبة في الميناء 300% يولي القلم يدير 30 دينار . أنا كي نصيب قلم في الجزائر ب 10 دينارما نقدرش نبيعوا ب 30 دينار ، حبسوا الإستيراد . زمان لالا ، كانوا يستوردوا قلم ب10 سنتيم ويبيعوه ب 10 دينار . أنا منتجة في الجزائر نبيعوا ب10 دينار نخسر ، أما هو ما يجيبو يربح ، هذا هو الفرق بين لخرين ، معناه المستوردون يضرون بالمنتجين المحليين ما يخليوهمش يخدمو.

السؤال الثالث : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر

قوانين جاحفة غير ملائمة ، خرجوا قانون تاع 96 ، 97 ، مع الأخير خرجوا قانون تاع البنك المركزي لفتح مكاتب صرف ، لكن هذه المكاتب ، البنك المركزي مادة 67 إعتماد ، لكن ما قدروش يعملوا هاد المكاتب لأن ما عندهومش ضمان التموين ، شكون يمدلهم العملة الصعبة ؟ هوما يخدموا في سوق موازي ، البنك المركزي غير قادر باش يوفر لهم العملة التي طلبوها ، وزادوا دارو مشكل آخر ، العمولة لا تغطي التكاليف التسيير ، أنا مثلا نكري مكتب صرف في الجزائر تستقاملي 10 ملاين للشهر . أنا مثلا بدلت 800أورو ، هو مثلا كل 100 أورو يدي 10 آلاف . البنك المركزي واش فرضلهم قانونيا ؟ في 100 أورو يدي 3 دينار . دوك نبدلك 1000 أورو ، أنا ندي 3 آلاف قيس قهوة يصبح كي يبدل في البنك الجزائري 1000 أورو ندي 1000 دينار .شكون مليح ؟ 30 دينار أو 1000 ؟

ما عندناش مكاتب صرف لأن العمولة التي قدمها البنك المركزي مجحفة ، ما تقدرش أنت تكري بيرو ب 10 ملاين وتخدمي شهر تبيعي العملة الصعبة تدي 3 ملاين راكي خاسرة 7 ، إذن لا أعمل .

لازم العمولة اللي يمدها البنك المركزي تكون محترمة باش ندخل دراهم ونخدم " كول ووكل " ما نخدمش في باطل .

من إيجابيات مكاتب الصرف نقضي على السوق الموازي والتزوير لأن هناك عملة مزورة في السوق السوداء . من سلبيات السوق السوداء يقدر يمدلي عملة مزورة وما نعرفش .

القوانين هذه الجاحفة ، لازم نديرو قوانين مرنة ونديرو الشفافية لأن تمويل هذه السوق باش نمولوه لازم أموال كبيرة ، لا يوجد من يمول مكاتب الصرف . اليوم البنك المركزي ما عندوش دراهم ، عندنا شح في العملة الصعبة ، لا نستطيع فتح مكاتب الصرف ، لكن لو كان تولي عندنا انتاجية وعندنا مدخول تاع العملة الصعبة ممكن نقدرو نحلو مكاتب الصرف . نحن نستورد 48 مليار دولار عندنا عجز ، 13 مليار دولار كل سنة في العملة الصعبة ، الدولة غير قادرة تعطي تمويل لمكاتب الصرف

السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

ضرر الكتلة النقدية على النظام المصرفي الرسمي هناك ضرر كبير فبعد دراسة تاع مكتب دراسات أمريكي قالت السوق الموازية يمثل 60 مليار دولار وهي غير موجودة في عجلة الإنتاج ، اليوم عندنا إقتصاد جزائري منقوص ب 60 مليار دولار ما يعادل 40 % من الناتج الإجمالي المحلي ، هذا خارج عن السوق الرسمية يؤثر في السوق الداخلي . تلك الكتلة عندما نعمل لها كساد تنحيوها من السوق تولي العمال باش تخلصهم مكاش ، أساتذة تاع الجامعة ما يصيبوش أموال باش نخلصوهم ، وعندما يكون عندنا عجز نذهب نطبع النقود بدون مقابل ويكون هناك تضخم ، نحن عندنا 60 مليار دولار ، طبعنا 60 مليار دولار وعندنا 60مليار في الموازي ، لو كان جبنا الموازي لوكان ما طبعناش عملة بدون مقابل ، هذا هو المشكل .

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر

مثل السكوار مثلا راهو في موقع استراتيجي ، نقاط البيع للعملة يكون حسب حجم الكتلة ، مثلا في الجزائر العاصمة عندنا كتلة تاع 8 ملايين شخص ، هاد 8 ملايين كي ندير 10% الذين يشترون العملة الصعبة يصبح عندي 800 ألف نسمة .

السوق الموازي هناك من يقول فيه 10 ملايير دولار في التداول حسب الإحصائيات ولكن العدد الحقيقي لا نستطيع أن نتحكم فيه ، مستحيل لأن هو أصلا إسمه السوق السوداء ، لوكان نعرفو ونمدو إحصائيات يولي ماشي سوق سوداء يولي سوق أبيض . حتى الأجانب أصبحوا يبدلوا ويشتروا تماك ، السكوار دولي راهو قرب البنك المركزي ، قرب مجلس الشيوخ . معناه هؤلاء الأشخاص عندهم نفوذ ، لوبيات ، هناك قانون تاع تبييض الأموال في 2010 المادة 9 و المادة 10 يعتبر هذا السوق تبييض أموال قانونيا لكن الدولة لا تطبق القوانين . حتى هذه القوانين داسوا عليها معناه عندهم نفوذ .

السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف

السوق تتمول عن طريق تضخيم الفواتير ، عن طريق المتقاعدين الذين عملوا في المؤسسات الفرنسية والمغتربين . فيه تهريب الأموال ، الصينيون الذين يعملون في مشاريع في الجزائر يهربو الأموال ، الجزائريون كذلك . السكوار دولي ، هذا السوق تطور أصبح بالمسنجر وكذلك فيه سرعة التعاملات ، أما السوق الرسمي العكس ، لوكان نحب ندير تحويل بدراهمي بالعملة الصعبة نحول ما يلحقليش شهر أو شهرين . في السوق الموازي هناك سرعة التعاملات ، السوق الموازي متطور على البنوك في ثلاثة دقائق ندير تحويل . لذلك السوق الموازي نجح ، فيه سرعة التعاملات أفضل من البنك وفيه ضمانات ، فيه مصداقية .

هم عبارة عن شبكات ، هناك شبكة تحت شبكة ، تعتبر شبكات وعندها نفوذ في أعلى هرم من السلطة الجزائرية

ليس علاقة قوة ، علاقة نفوذ ، ماكاش منافسة لأن الأفراد المتدخلين ليس عندهم قيمة كبيرة في السوق لأن السوق يمثل 10 ملايير دولار ، حاكمينهم النفوذ ، معناه الجماعة اللي حاكمة السوق معروفة وعندها نفوذ في الدولة .

الناس لم تكن تجيب سلع وخدمات كانت تجيب الحجر ، ولات العملة تجارة ، قضية بئر العاتر فيها 2000 مليار دينار جات في بئر العاتر ، كانو الناس ما يجيبو فواتير ما يجيبو حتى حاجة ، وكانو متواطئ معاهم الجمارك ، الرقابة ناقصة في السوق .

شبكة عندهم نفوذ ملفوق ، يجيبولك الوثائق الرسمية مثل الوثيقة الجمركية التي تخرج بها السلع والسلعة ما جاتش فعليا . حتى القوانين والرقابة القبلية والفورية والبعدية كانت غائبة . التنظيمات فاشلة .

إعادة بناء الدولة والمؤسسات ، هكذا قال رئيس الجمهورية معناه ماكاش عندنا دولة ، الدولة هي التي كانت حاكمة في السوق السوداء ، شبكات إجرام ، لازم إعادة بناء مؤسسات الدولة . معناه الدار رابت لازم نعاودولها من الأساس .

السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين

المتعاملون تحايلوا على الدولة ، أصبحوا يأخذون أموال الدولة ويدخلونها للسوق الموازية ويبيعوها عن طريق التحايل في الاستيراد لأن ليس عندنا ضوابط مراقبة تاع قانون الاستيراد . غياب المراقبة أدى بكثرة هذا السوق ، كبر في كل ولايات الوطن ، كان زمان غير في العاصمة ، ثم بدأ في بجاية ، تيزي وزو ، وهران ...أصبح الطلب كبير ، الناس أصبحت تذهب عطلة ، ولاو عندهم أموال ولى يحوس على العملة الصعبة ، أصبح سوق موازي فعلا ، أصبح سوق يعطي إيجابيات للمجتمع ، أصبح سوق منتظم ، حتى وكيل الجمهورية اشترى عملة في السوق الموازية .

السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية

هو نفوذ و نزاع تجاري ، نفوذ لأن هؤلاء الفاعلين هم في الحكم ، معناه هؤلاء الأشخاص عندهم نفوذ وأصبح فيه ربحية تجارية تاع 35% . اليوم في البنك الأورو يدير 14 في الموازي يدير 20 ، هناك قريب 60% فرق بين الموازي والبنك ، قريب يولي نصف فيه ربحية كبيرة .

واليوم باش نقضي على هاذ السوق لازم عاملين : مكاتب الصرف نوفر لها العملة ، لكن لوكان نوفر لهم يصرا مشكل ، هادو مكاتب الصرف يولوا كيما قال واحد كروكوديل ، كيما لابالان ، مكتب الصرف يقول ما يكفيونيش مليون دولار أعطيني 10 ملاين دولار ويديهم هو وما يبيعوهمش للناس يولي يدير تحايل .

في الدول المتقدمة ماكاش سوق سوداء ، هوما عندهم عملة ذات قيمة واحدة ، ما عندهمش العملة الرسمية والعملة الموازية . إذن كي ينحيو السوق الموازية هل الدولة قادرة توفر ؟ هذا هو المشكل . واليوم العولمة تقول لازم توفر للشعب ، حرية التنقل وحرية التجارة ، تخليلو الحرية يدير واش يحب ، اليوم هذه الحرية تاع الجزائريين عندنا زوج أسواق ، لأن الضوابط الاقتصادية والتجارية غائبة ، هذا هو المشكل .

نحن خرجنا من الاشتراكية في 20 سنة ، النظام الإشتراكي إنهار ، النظام الجزائري تبع الإشتراكية 20سنة ، في الثمانينات انهارت المؤسسة الجزائرية ، عاودنا تبعنا النظام الرأسمالي ، لازم الجزائر تدير نموذج ليس إشتراكي ولا رأسمالي ، لازم النظام الإسلامي على حساب الثقافة تاعنا . النموذج الإقتصادي الجزائري لازم يكون مأخوذ على حساب الثقافة والتقاليد والشريعة الإسلامية لأن الرأسمالية انهارت ، الإشتراكية انهارت ، اليوم لازم نأخذ مزيج بين النظام الإسلامي ، نموذج اقتصادي على أساس تقاليد والثقافة والدين الإسلامي تاعنا . الزكاة مثلا راهي غائبة ، الجزائر عندها 200 مليار دولار في الناتج الإجمالي لوكان ننحيو منهم 2.50 مليار دولار الفقراء تاع الجزائر كامل نوكلوهم ونسكنوهم غير بالزكاة تاع الجزائر ، لماذا ما عندناش زكاة ؟ هنا يظهر فائدة النموذج الإقتصادي . في النظام الإشتراكي

والرأسمالي لا يوجد نظام زكاة . لازم تربية مالية أيضا وتأتي من مؤسسات التنشئة الإجتماعية مثل ذلك الفلاح الذي ليس عنده ثقافة التصدير .

نحن واش درنا ؟ قسمنا بين الإقتصاد ، درنا اللائكية ، نحينا قاع النظام الإسلامي في البرنامج الإقتصادي تاعنا . في القرآن هناك سورة الأنعام ، الدول التي خرجت من التخلف مثل الهند ، البرازيل طلعوا بالأنعام . نحن لماذا لم نعمل الأنعام ؟ لماذا رحنا للصناعة ؟ باش نشوفو بلي رانا غالطين ، النموذج الإقتصادي تاعنا لازم ناخذوه خليط بين الإقتصاد الإسلامي لأن في القرآن الله سبحانه وتعالى يقول حدود كسب المال وحدود صرف المال ، لا نصرف المال هكذا فقط .

بتحليل محتوى المقابلة أي تقطيعه أو تقليصه الى أجزائه التي تكون لا علاقة بالفرضيات ، حيث مكننا تقطيع محتوى المقابلة من الحصول على جمل وعبارات ذات معان لها علاقة بمتغيرات الفرضيات .

3-الفاعلون جزائريون يحبون الربح السريع

1-ما يسحقوش الدينار 7-غياب المراقبة 1- إذن الدول الأجنبية ما عندها حتى علاقة مباشرة في السوق

3-المستوردون هم أهم من يبيع في السوق

3-عندنا المستوردون 1- المتقاعدون الذين اشتغلوا في فرنسا 1-منحة التقاعد يبيعها باش يعيش

3-هو غير منطقي بالنسبة للإقتصاد

3-منطقي بالنسبة للفاعلين 3- يساعدهم 3- أرباح ضخمة 3-رغم أنه يعرف بأنه يضر بالإقتصاد

3-قطاع فيه أموال 3-فيه ربحية كبيرة

3-تروحي تخدمي في الحديد ، في الإسمنت ، ما تدخليش 35% وبتكاليف ضعيفة جدا .

3-هناك ربحية كبيرة في السوق الموازية 3-ربح سريع 2- خارج الأنظمة

3-لا تدفع ضرائب 3-ليس عندنا تكاليف 3-هؤلاء الأشخاص يحبون الربحية

3-الإنسان تاع القرن 21 يعيطولو الرجل الإقتصادي 3-عقلاني 3-أناني 3- حسابي

3- الإنسان يحب يحسب 3- يحبون الربح السريع 3-الكمية 3-الرقم. 3- العقلانية نروح وين نربح

3-الخصائص الثلاثة موجودة في هؤلاء الفاعلين في السوق الموازية 3- طبيعة الإنسان الرأسمالي

3-الرسول (ص) قال "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه "

8- النظام الإسلامي مبني على المشاركة في الربح والخسارة 8- التغطية في النظام الإسلامي

8-في الاسلام لازم نحافظ على الفقراء والمساكين 8- اليوم في الجزائر ماكاش زكاة

1-العلمانية 8- في الجزائر لا توجد بنوك إسلامية

4-عندنا نوافذ 1- داري كامل نبنيه أجنبي وندير غير النافذة إسلامية

8- في الجزائر لا توجد بنوك إسلامية 1-هناك تمويل تشاركي

8-لم يكتبو كلمة إسلام في الجريدة الرسمية 1- هي عوامل آلية 1- الدينار يولي flottant

1-يولي يتبدل 1-البنك الدولي 1- صندوق النقد الدولي

1- يصبح الدينار يدخلوه للسوق ويصبح يكون عنده un flottement 1-ينهار الدينار الجزائري

9-الفاعلون في السوق الموازي هم الذين يدفعون الدينار للإنهيار 9-من مصلحتهم أن يبقى الدينار منخفض

2-تناقضات السوق الجزائرية 6- إنتاج الجزائر من البترول

4-عندنا أموال 2-عندنا كل شيء إلا أن الدينار لم ترتفع قيمته 2- هناك إذن تناقض

2-تناقض 7- الدولة دارت تشريعات ولكن تشريعات بدون معنى 7-ماكاش تطبيق

7-يديروا قوانين ما يطبقوهمش 7-هناك فراغ قانوني

6-نهار هبط البرميل في 2014 وهبط إنتاج البترول ب10% ونقص الناتج الإجمالي الجزائري ، كي نقصوا هادوا كامل هبطوا الدينار ب 70%

6-نهار طلع البترول وطلع السعر ما طلعوش قيمة الدينار 7-ماكاش تطبيق تاع القوانين

6-الجزائر ما حبتش تطلع الدينار 1-منافسة في التجارة الخارجية

6-علاش حنا عندنا واش نصدروا ؟ عندنا إيه 8-عندنا أطنان من البطاطا ما قدرناش نبيعوها

8-ما عندناش تقنيات التصدير 8-الفلاح ما يعرفش يقرا الفاتورة

8-ليس عندنا ميكانيزمات وآليات اللي تخلي الفلاح يبيع السلعة تاعوا
8-ثقافة التسويق غائبة 8-الفلاح وين يعرف التجارة الدولية ؟ 8-وين يعرف التصدير ؟؟
8-الغرف الصناعية لم تلعب دورها في البلديات والدائرات والولايات كانوا غائبين
8-في الولاية ما يعرفوش التجارة الخارجية
8-لهذا اليوم عندنا فائض تاع المواد الغذائية يرموها وما عرفناش نصدروهم
8-عجز من طرف الدولة الجزائرية 2- في المدن الكبيرة وهران ، العاصمة ، عنابة ..
2-اللي فيها أكبر المستوردين 9-المستوردون هوما يخدمو في العملة
9-نهار أداو العصابة للحبس ، العملة طاحت ب 20% . 2-الدولة لم تستطع القضاء على السوق الموازية
6-الدولة ما عندهاش عملة صعبة اليوم 7-العوائق
2-الدولة لم تتدخل في السوق لأنها لو تدخلت تقدر تقضي عليه في 24 ساعة
6-لكن أين هو البديل ؟ غير موجود 7-من إيجابياته توفير العملة الصعبة للمواطنين
5-الدول المتخلفة فقط 5-الدول المتطورة كامل ما عندهاش 5-روسيا عندها كيما حنا
5-السوق الموازية تكون أين يوجد تشريع العملة 5-أين العملة لا تكون حرة
1-ليست عملة دولية
5- كل الدول التي عملتها لا تخضع للسوق الدولي لا تدخل في السوق المالية الدولية عندها السوق الموازية للعملة .
5-الدول التي عندها نظام تشريع مثل الجزائر عندها نظام تشريع تاع 1987
6-العملة الجزائرية ليست عملة دولية 6- العملة تاعنا لا يوجد طلب عليها 6-ليس هناك إنتاج
6-هناك استيراد فقط 6- النسيج الصناعي والتجاري في 30 سنة تكسر . 7-هو أسوأ مناخ
6-نحن المرتبة 153 عالميا والاستثمار مخنوق 7- هناك بيروقراطية كبيرة
7-غير ملائم للإستثمار في الجزائر 6- ليس عندنا استثمار في الجزائر 6-ما عندناش انتاج
6-الاستيراد قتل 6-الإنتاج والاستثمار في الجزائر قتل 3-كي نستورد ونربح أكثر مما ننتج ونعمل في الجزائر
3-يربحون أكثر 3-هؤلاء المستوردين خرجت عليهم يستوردوا أفضل مما ينتجو
6-ماكنة الإنتاج كسرت في الجزائر منذ 30 سنة 8-غلطات إستراتيجية 8-غلطات أهداف ، توقيت
4-إعادة الإنتاج
6-المحافظة على المنتجين والمنتوج الوطني 11-بإجراء ضرائب جديدة للمستوردين
7-عندما يكون منتوج موجود في الجزائر فهناك ضريبة مؤقتة 200% ، 300%
11-الدولة تديرلو ضريبة في الميناء 7-أنا منتجة في الجزائر نبيعوا ب10 دينار نخسر
3-هو ما يجيبو يربح 11-المستوردون يضرون بالمنتجين المحليين 11- ما يخليوهمش يخدمو
7-قوانين جاحفة غير ملائمة 7-قانون تاع 96 ، 97 7-قانون تاع البنك المركزي لفتح مكاتب صرف
7-ما قدروش يعملوا هاد المكاتب 7- ما عندهومش ضمان التموين 7-شكون يمدلهم العملة الصعبة ؟
7-البنك المركزي غير قادر باش يوفر لهم العملة التي طلبوها
7-دارو مشكل آخر 7-العمولة لا تغطي التكاليف التسيير
7-أنا مثلا نكري مكتب صرف في الجزائر تستقاملي 10 ملاين للشهر
7-ما عندناش مكاتب صرف لأن العمولة التي قدمها البنك المركزي مجحفة
7-ما تقدرش أنت تكري بيرو ب 10 ملاين وتخدمي شهر تبيعي العملة الصعبة تدي 3 ملاين راكي خاسرة 7 ، إذن لا أعمل
7-لازم العمولة اللي يمدها البنك المركزي تكون محترمة باش ندخل دراهم ونخدم
3-" كول ووكل " 3- ما نخدمش في باطل .
7-القوانين هذه الجاحفة
7-لازم نديرو قوانين مرنة 7-ونديرو الشفافية 7- تمويل هذه السوق باش نمولوه لازم أموال كبيرة
6-لا يوجد من يمول مكاتب الصرف 6- اليوم البنك المركزي ما عندوش دراهم
2-عندنا شح في العملة الصعبة 2- لا نستطيع فتح مكاتب الصرف
2-لو كان تولي عندنا انتاجية وعندنا مدخول تاع العملة الصعبة ممكن نقدرو نحلو مكاتب الصرف
6-نحن نستورد 48 مليار دولار عندنا عجز

2-الدولة غير قادرة تعطي تمويل لمكاتب الصرف
2-ضرر الكتلة النقدية على النظام المصرفي الرسمي 2- ضرر كبير
2-السوق الموازية يمثل 60 مليار دولار وهي غير موجودة في عجلة الإنتاج
6-اليوم عندنا إقتصاد جزائري منقوص ب 60 مليار دولار
6-يؤثر في السوق الداخلي
6-الكتلة عندما نعمل لها كساد تنحيوها من السوق تولي العمال باش تخلصهم مكاش
7-أساتذة تاع الجامعة ما يصيبوش أموال باش نخلصوهم
6-عندما يكون عندنا عجز نذهب نطبع النقود بدون مقابل 6- يكون هناك تضخم
6-عندنا 60مليار في الموازي 6-لو كان جبنا الموازي لوكان ما طبعناش عملة بدون مقابل
11-السكوار مثلا راهو في موقع استراتيجي 11-نقاط البيع للعملة يكون حسب حجم الكتلة
11-في الجزائر العاصمة عندنا كتلة تاع 8 ملايين شخص
11-هاد 8 ملايين كي ندير 10% الذين يشترون العملة الصعبة يصبح عندي 800 ألف نسمة .
6-السوق الموازي هناك من يقول فيه 10 ملايير دولار في التداول
6-العدد الحقيقي لا نستطيع أن نتحكم فيه 6-أصلا إسمه السوق السوداء
6-لوكان نعرفو ونمدو إحصائيات يولي ماشي سوق سوداء يولي سوق أبيض
1-حتى الأجانب أصبحوا يبدلوا ويشتروا تماك 1-السكوار دولي 10- لوبيات
11-راهو قرب البنك المركزي 11-قرب مجلس الشيوخ 3-هؤلاء الأشخاص عندهم نفوذ
7-قانون تاع تبييض الأموال في 2010 المادة 9 و المادة 10 يعتبر هذا السوق تبييض أموال قانونيا لكن الدولة لا تطبق القوانين
10-حتى هذه القوانين داسوا عليها 10--عندهم نفوذ 9-السوق تتمول عن طريق تضخيم الفواتير
1-عن طريق المتقاعدين الذين عملوا في المؤسسات الفرنسية 1-المغتربين 9--تهريب الأموال
1-الصينيون الذين يعملون في مشاريع في الجزائر يهربو الأموال
1- السكوار دولي 1-السوق تطور أصبح بالمسنجر 7- فيه سرعة التعاملات
7-السوق الرسمي العكس لوكان نحب ندير تحويل بدراهمي بالعملة الصعبة نحول ما يلحقليش شهر أو شهرين
7-في السوق الموازي هناك سرعة التعاملات 7-السوق الموازي متطور على البنوك
7-في ثلاثة دقائق ندير تحويل 7- السوق الموازي نجح 7-فيه سرعة التعاملات
8-أفضل من البنك 7- فيه مصداقية 10-هم عبارة عن شبكات 10-هناك شبكة تحت شبكة
10-تعتبر شبكات 4-عندها نفوذ في أعلى هرم من السلطة الجزائرية 12-ليس علاقة قوة
12-علاقة نفوذ 12- ماكاش منافسة
12-حاكمينهم النفوذ 6-السوق يمثل 10 ملايير دولار 10- الجماعة اللي حاكمة السوق
10-الجماعة اللي حاكمة السوق معروفة 11-عندها نفوذ في الدولة .
9- الناس لم تكن تجيب سلع وخدمات كانت تجيب الحجر 11-لات العملة تجارة
11-قضية بئر العاتر 3-2000 مليار دينار جات في بئر العاتر
11-الناس ما يجيبو فواتير ما يجيبو حتى حاجة 11-كانو متواطئ معاهم الجمارك
11-الرقابة ناقصة في السوق 10شبكة عندهم نفوذ ملفوق
11-يجيبولك الوثائق الرسمية مثل الوثيقة الجمركية التي تخرج بها السلع والسلعة ما جاتش فعليا
7-القوانين والرقابة القبلية والفورية والبعدية كانت غائبة 8- التنظيمات فاشلة
8-إعادة بناء الدولة والمؤسسات 8-معناه ماكاش عندنا دولة 8- الدولة هي التي كانت حاكمة في السوق السوداء
10-شبكات إجرام 8-لازم إعادة بناء مؤسسات الدولة 8- الدار رابت
8-لازم نعاودولها من الأساس 11-- المتعاملون تحايلوا على الدولة
11-يأخذون أموال الدولة ويدخلونها للسوق الموازية 11-يبيعوها عن طريق التحايل في الاستيراد
7-ليس عندنا ضوابط مراقبة تاع قانون الاستيراد 7-غياب المراقبة أدى بكثرة هذا السوق
6-كبر في كل ولايات الوطن 4-كان زمان غير في العاصمة 4-ثم بدأ في بجاية ، تيزي وزو ، وهران ...
7-الناس أصبحت تذهب عطلة ، ولاو عندهم أموال ولى يحوس على العملة الصعبة

6-أصبح سوق موازي فعلا 6- أصبح سوق يعطي إيجابيات للمجتمع
10-أصبح سوق منتظم 10- حتى وكيل الجمهورية اشترى عملة في السوق الموازية
3-هو نفوذ 12- نزاع تجاري 11-نفوذ لأن هؤلاء الفاعلين هم في الحكم
3-هؤلاء الأشخاص عندهم نفوذ 3-أصبح فيه ربحية تجارية تاع 35%
3-اليوم في البنك الأورو يدير 14 في الموازي يدير 20
3-قريب 60% فرق بين الموازي والبنك، قريب يولي نصف 3-فيه ربحية كبيرة
3-مكاتب الصرف يولوا كيما قال واحد كروكوديل 3- كيما لابالان
3-مكتب الصرف يقول ما يكفيونيش مليون دولار أعطيني 10 ملاين دولار ويديهم هو وما يبيعوهمش للناس
4-يولي يدير تحايل 5-في الدول المتقدمة ماكاش سوق سوداء 5-هوما عندهم عملة ذات قيمة واحدة
5-ما عندهمش العملة الرسمية والعملة الموازية 7-كي ينحيو السوق الموازية هل الدولة قادرة توفر ؟ هذا هو المشكل
1-العولمة 1-حرية التنقل 1-حرية التجارة 1- تخليلو الحرية يدير واش يحب
8-اليوم هذه الحرية تاع الجزائريين عندنا زوج أسواق 8- الضوابط الاقتصادية والتجارية غائبة
6-نحن خرجنا من الإشتراكية في 20 سنة النظام الإشتراكي إنهار
2-النظام الجزائري تبع الإشتراكية 20سنة في الثمانينات انهارت المؤسسة الجزائرية
2-عاودنا تبعنا النظام الرأسمالي 2- لازم الجزائر تدير نموذج ليس إشتراكي ولا رأسمالي
2-لازم النظام الإسلامي 7-على حساب الثقافة تاعنا
7-النموذج الإقتصادي الجزائري لازم يكون مأخوذ على حساب الثقافة 8-التقاليد
8-الشريعة الإسلامية
8-اليوم لازم نأخذ مزيج بين النظام الإسلامي 8-نموذج اقتصادي على أساس تقاليد والثقافة والدين الإسلامي تاعنا
8-الزكاة مثلا راهي غائبة 8-الفقراء تاع الجزائر كامل نوكلوهم ونسكنوهم غير بالزكاة
8-لماذا ما عندناش زكاة ؟ 8- في النظام الإشتراكي والرأسمالي لا يوجد نظام زكاة
8-لازم تربية مالية 8-مؤسسات التنشئة الإجتماعية 8- الفلاح الذي ليس عنده ثقافة التصدير
2- قسمنا بين الإقتصاد 2-درنا اللائكية 8-نحينا قاع النظام الإسلامي في البرنامج الإقتصادي تاعنا
8-في القرآن هناك سورة الأنعام 5-الدول التي خرجت من التخلف مثل الهند ، البرازيل طلعوا بالأنعام
8-رانا غالطين
8-النموذج الإقتصادي تاعنا لازم ناخذوه خليط بين الإقتصاد الإسلامي
8-في القرآن الله سبحانه وتعالى يقول حدود كسب المال وحدود صرف المال
8-لا نصرف المال هكذا فقط

نحاول أن نجمع (ندمج) الجمل والعبارات التي لها نفس المعنى لنستخرج منها نفس وحدات التحليل وذلك من خلال جمع الجمل والعبارات التي لها نفس الرقم .

يمكن أن نصل إلى وضع جدول تحليل المحتوى على النحو التالي :

جدول رقم 18 : تحليل محتوى مقابلة المبحوث رقم 14 تخصص علم الاقتصاد

الفئة رقم 1 : التعاملات المالية العالمية			
رقم الوحدة	الوحدة	التكرار	النسبة المئوية%
1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة ، صراع العملات	27	10
2	الصراع ، التناقضات ، التحول	18	7
3	ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي ، الفعل المنطقي	43	17
4	السوق الموازية بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي	6	2
المجموع		94	36
الفئة رقم 2 : سبب العزوف عن فتح مكاتب الصرف			
5	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	8	3
6	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر	32	12
7	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	46	17
8	غياب عملية المؤسساتية	41	16
المجموع		127	48
الفئة رقم 3 : علاقات القوى			
9	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي	7	3
10	شبكة ، جماعات غير رسمية ، تنظيم غير رسمي	11	4
11	التحكم في مناطق الظل	20	8
12	العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين	3	1
المجموع		41	16
المجموع الكلي		262	100

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 12 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد أن 17% من نص المقابلة تعبر عن ربح سريع ونفوذ ، العامل المادي المنفعي وهذا حسب الوحدة رقم 3 ، كما نلاحظ نسبة 10 % من النص تعبر عن هيمنة الدول الغربية ، العولمة وهذا حسب الوحدة رقم 1 ، ثم نجد 7 % من نص المقابلة تعبر عن وجود الصراع و التناقضات وهذا حسب الوحدة رقم 2 ، ونلاحظ كذلك نسبة 2 % من نص المقابلة توضح السوق الموازية بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي وهذا حسب الوحدة رقم 4 .

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف فنجد أن 17 % من نص المقابلة تأكد عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية وهذا حسب الوحدة رقم 7 ، كما نلاحظ وجود نسبة 16 % تعبر عن غياب عملية المؤسساتية وهذا ما توضحه النسبة رقم 8 ، ثم نجد نسبة 12 % من نص المقابلة توضح عدم فعالية الاقتصاد الوطني فهو ريعي وليس حر وهذا حسب الوحدة رقم 6 ، ونلاحظ 3 % من النص يوضح طبيعة المجتمعات التي تتواجد فيها الأسواق الموازية وهذا ما نجده في الوحدة رقم 5 .

وبالنسبة للفئة الثالثة نلاحظ 4 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنجد أن 8% من نص المقابلة تعبر عن التحكم في مناطق الظل وهذا حسب الوحدة رقم 11 ، ثم نجد نسبة 4 % توضح طبيعة الفاعلين وهم شبكات ، جماعات غير رسمية ، تنظيمات غير رسمية وهذا حسب الوحدة رقم 10 ، ونجد كذلك نسبة 3 % من نص المقابلة تأكد وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي وقواعد لعبة وهذا حسب الوحدة رقم 9 ، ونجد في الأخير نسبة 1 % وتعبر عن العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين وهذا ما تأكده الوحدة رقم 12 .

- **ندمج جميع الوحدات في جدول واحد**

جدول رقم19: المقارنة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد

الفئات	الوحدات	علم الاجتماع		علم الاقتصاد		المجموع	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الفئة رقم 1	هيمنة الدول الغربية ، العولمة	45	3	77	5	122	8
	الصراع ، التناقضات ، التحول	55	4	66	4	121	8
	ربح سريع ونفوذ	79	5	107	7	186	12
	إعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي	72	5	49	3	121	8
المجموع		**251**	17	**299**	20	**550**	37
الفئة رقم 2	السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع	29	2	49	3	78	5
	عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي	34	2	67	5	101	7
	عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية	95	6	125	8	220	15
	غياب عملية المؤسساتية ، مجتمع تقليدي	86	6	132	9	218	14
المجموع		**244**	16	**373**	25	**617**	41
الفئة رقم 3	إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي ، قواعد لعبة	27	2	39	3	66	4
	شبكة ، جماعات غير رسمية	22	1	45	3	67	4
	مناطق الظل	35	2	87	6	122	8
	العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين	31	2	65	4	96	6
	منطق وعقلنة محددة	7	0,5	0	0	7	0,5
	مجتمع موازي ، سلطة موازية	5	0,5	0	0	5	0,5
المجموع		**100**	7	**236**	16	**336**	22
المجموع الكلي		**595**	**40**	**908**	**60**	**1503**	**100**

القراءة الإحصائية : نلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فئات التحليل مع وجود 14 وحدة تحليل موزعة على فئات التحليل الخاصة بفرضيات الدراسة . بحيث تبين لنا من خلال هذا الجدول الإحصائي المقارن بأن الاقتصاديين برغم الاختلاف في التخصص إلا أنهم يساندون وبشكل كبير وعميق نفس توجه فئة الاجتماعيين حيث أن 60% من الوحدات من كلمات وعبر وجمل وجدناها في نصوص المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين في عل الاقتصاد ، مقابل 40% من الوحدات وجدناها عند تحليلنا للنصوص الخاصة بالباحثين في علم الاجتماع .

بالنسبة للفئة الأولى نلاحظ وجود 4 وحدات تحليل تخص التعاملات المالية العالمية ، فنجد بالنسبة للوحدة رقم واحد وجدنا 3% من الوحدات وجدناها في نصوص مقابلات علم الاجتماع ، و5% من الوحدات في نصوص علم الاقتصاد ، كما نلاحظ نسبة 4 % وهي نسبة متساوية بين التخصصين وهذا بالنسبة للوحدة رقم 2 وهي وجود التناقضات والصراعات في المجتمع ، كما وجدنا نسبة 5 % من نصوص المقابلات في تخصص علم الاجتماع مقابل نسبة 7% من نص المقابلات تخصص علم الاقتصاد تعبر عن أن هدف الفاعلين في السوق الموازية هو الربح السريع والدافع المادي وهذا بالنسبة للوحدة رقم 3 ، ونلاحظ أيضا وجود نسبة 5 % في علم الاجتماع و3 % في علم الاقتصاد من نصوص المقابلات تعبر عن أن السوق الموازية هي بوابة لإعادة بناء علاقات البناء الاجتماعي وهذا بالنسبة للوحدة رقم 4 . أما فيما يخص المجموع الكلي للنسب التي تخص وحدات الفئة الأولى فقد وجدنا نسبة 17 % تخصص علم الاجتماع مقابل 20 % تخصص علم الاقتصاد تعبر عن التعاملات المالية العالمية ، مما يؤكد تماثل في آراء الأساتذة .

وبالنسبة للفئة الثانية نلاحظ وجود 4 وحدات تحليل تعبر عن أسباب العزوف عن فتح مكاتب الصرف ، فنلاحظ وجود نسبة 2 % في تخصص علم الاجتماع و3 % في تخصص علم الاقتصاد من نصوص المقابلات تعبر عن أن السوق الموازية تختلف حسب طبيعة المجتمع وهذا بالنسبة للوحدة رقم 5 ، كما نلاحظ نسبة 2 % في تخصص علم الاجتماع مقابل 5 % في تخصص علم الاقتصاد من نصوص المقابلات تخص عدم فعالية الاقتصاد الوطني ، ريعي وليس حر وهذا حسب الوحدة رقم 6 ، كما نجد كذلك نسبة 6 % في علم الاجتماع مقابل نسبة 8 % في علم الاقتصاد من نصوص المقابلات تخص عدم القدرة على التكيف مع القوانين والمراسيم التشريعية وهذا بالنسبة للوحدة رقم 7 ، كما نلاحظ نسبة 6 % في علم الاجتماع مقابل 9 % في علم الاقتصاد من نصوص المقابلات تعبر عن غياب عملية المؤسساتية ، مجتمع تقليدي وهذا بالنسبة للوحدة رقم 8 . . أما فيما يخص المجموع الكلي للنسب التي تخص وحدات الفئة الثانية فقد وجدنا نسبة 16% تخصص علم الاجتماع مقابل 25 % تخصص علم الاقتصاد تعبر عن أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف ، مما يؤكد تساند في آراء الأساتذة .

أما بالنسبة للفئة رقم 3 نلاحظ وجود 6 وحدات تحليل تعبر عن طبيعة علاقات القوى في السوق الموازية ، فنلاحظ وجود نسبة 2 % في علم الاجتماع ونسبة 3 % في علم الاقتصاد من نصوص المقابلات تعبر عن وجود إستراتيجية مفخخة في السوق الموازي وقواعد لعبة وهذا حسب الوحدة رقم 9 ، كما نلاحظ نسبة 1 % في علم الاجتماع مقابل نسبة 3 في علم الاقتصاد توضح أن الفاعلين في السوق الموازية عبارة عن شبكات، جماعات غير رسمية وهذا فيما يخص الوحدة رقم 10 ، ووجدنا أيضا نسبة 2 % في علم الاجتماع مقابل 8 % في علم الاقتصاد تعبر عن تحكم الفاعلين في مناطق الظل وهذا نجده في الوحدة رقم 11 ، كما نلاحظ وجود نسبة 2 % في علم الاجتماع مقابل 4 % في علم الاجتماع من نصوص المقابلات توضح العلاقات الاجتماعية بين المتنافسين وهذا بالنسبة للوحدة رقم 12 . كما وجدنا نسبة 0.5 % من نصوص المقابلات تخص تخصص علم الاجتماع تعبر عن وجود منطق وعقلنة محددة ووجود مجتمع موازي وسلطة موازية وهذا في الوحدتين رقم 13 و14 . أما فيما يخص المجموع الكلي للنسب التي تخص وحدات الفئة الثالثة فقد وجدنا نسبة 7 % تخصص علم الاجتماع مقابل 16 % تخصص علم الاقتصاد تعبر عن طبيعة علاقات القوى بين الفاعلين في السوق الموازية ، مما يؤكد تساند كبير في آراء الأساتذة .

الفصل الثامن :

التفسير السوسيولوجي للنتائج الخاصة بالفرضيات

المبحث الأول : تفسير النتائج الخاصة بالفرضية الأولى

لقد توضح لي من خلال استجوابي للمبحوثين أن الاقتصاديين برغم الاختلاف في التخصص إلا أنهم يساندون وبشكل كبير نفس التوجه الذي أتت بها فئة الاجتماعيين وهو تأثير المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وفي إطار انضمامنا للمنظمة العالمية للتجارة على الفعل في الأسواق الموازية والتوجه الاقتصادي للجزائر بصفة عامة فالسوق الموازي عنده روافد ممتدة من بعيد . فهذه الهيئات الدولية أداة في يد الاقتصادات المتقدمة أي دول الشمال في العالم والتي تستعملها لفرض الهيمنة والسيطرة على دول الجنوب المتأزمة .

فيقوم صندوق النقد الدولي حيث تشارك فيه دول بإقراض الدول المتخلفة في حالة عجزها وبالتالي تكون هذه الأموال أموال دول ولكن بشروط ، أن ترجع الفاتورة بأغلى منها ، هذا يشبه ما قاله **مارسيل موس** عن **الهبة أو الهدية** بحيث تنبه إلى العلاقة بين النفوذ وتبادل الهدايا. في كتابه "الهدية" شدد مارسيل موس على الطبيعة الإلزامية والذاتية للهدية وأشكال التبادل الأخرى. لقد أوضح أن الهدية ترتبط بشكل جوهري بالطريقة التي تحدد بها السلطة والتراتب في المجتمع لان مستلم الهدية يكون في وضعية اقل في مقابل الذي أهدى الهدية ما لم يتخلص من مديونيته عن طريق القيام بإرجاع ما هو مساو للهدية المستلمة.[1] انقسم العالم في القرن العشرين إلى دول وشعوب حرة وشعوب مستعمرة. وتراجع النظام الاستعماري بسبب نمو حركات التحرر الوطني، وحصلت شعوب كثيرة على استقلالها في آسيا وأمريكة اللاتينية وإفريقية. ومع ذلك مازال عالمنا المعاصر يشهد انقساماً من نوع آخر بين دول العالم، فثمة دول غنية متقدمة صناعياً (دول الشمال) ودول متخلفة فقيرة هي شعوب العالم الثالث (دول الجنوب).فحتى في العالم هناك طبقية . عالم الشمال وعالم الجنوب. يتميز عالمنا المعاصر باتساع الطابع الدولي في الحياة الاقتصادية وهو ما يسمى **«عولمة الاقتصاد»**، وصار للمشكلات الاقتصادية الدولية أثر كبير في جوانب الحياة الاقتصادية ضمن الدولة الواحدة حتى في حياة الفرد الاقتصادية ونشاطه. وفي سياق هذا التطور العالمي ظهر مفهوم جديد يدعى **النظام الاقتصادي العالمي**. وهو يمثل العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الشعوب أو العلاقات الاقتصادية بين الدول بصفتها كيانات سياسية مستقلة والملاحظ أن العلاقات الاقتصادية العالمية قد تزايدت وتشابكت بقدر كبير في عالمنا المعاصر؛ ولاسيما بعد توقيع **اتفاقيات الجاتGATT**[2]، وظهور **منظمة التجارة العالمية OMC**[3] ويتصف النظام الاقتصادي العالمي في مرحلته الراهنة بالاستغلال لأنه يساعد على تركيز السيطرة والقوة الاقتصادية في أيدي عدد قليل من الدول الغنية المتقدمة، وعدم التكافؤ في التبادل التجاري الدولي، كما أنه يضع قواعد للتجارة الخارجية والنظام النقدي العالمي تخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية. وتجدر الإشارة إلى أن النظام الاقتصادي العالمي قد أخفق في حل المشكلات الأساسية التي تعانيها الدول النامية ولاسيما مشكلة الجوع والفقر والتخلف وعدم القدرة على التنافس مع الدول الغنية المتقدمة.

---

[1] **موس** مارسيل ، مرجع سابق

[2] **اتفاقيات الجات GATT:** هي اتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وعقدت في أكتوبر 1947 بين عدد من البلدان ، تستهدف التخفيض من قيود التجارة الدولية وخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص ، وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع . اتخذت من مدينة جينيف بسويسرا مقرا لها ، والهدف منها العمل على تحرير التجارة الدولية ، إزالة العوائق التجارية بين الدول ، حل المنازعات التجارية الدولية عن طريق المفاوضات ، تهيئة المناخ الدولي والإعداد لإنشاء منظمة التجارة العالمية .

[3] **منظمة التجارة العالمية OMC:** تأسست في يناير 1995 ، هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة **الجات** ، جاءت بعد أن شهد العالم نموا استثنائيا في التجارة العالمية فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنويا . أهدافها إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام ، نشوء عالم اقتصادي يتمتع بالسلام ومسؤول بصورة أكبر، توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي يلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية ، إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص الموارد ، تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم .

فالهبة في نظر مارسيل موس تخفي علاقات الصراع ، وهي أداة التمايز الاجتماعي بين هذه الدول . هناك **هيمنة وسيطرة** لهذه المؤسسات . الدَّين بهذه الطريقة هو طريقة للتبادل الغير متكافئ حيث أنها أداة لإعادة الإنتاج الاجتماعي ، وهي شفرة ذات مفعولية وهيمنة اجتماعية وثقافية واقتصادية . فهي سلاح للسيطرة والقوة وهذا هو معناها الرمزي ، فالتهادي هو نوع من فرض المنتجات الثقافية كنوع و القيمة المادية

في نظر **مارسيل موس** تمثل تبادل الهبة كمساومة ومزايدة دائمة ومعاملة نفعية محضة تؤثر في المسافة الاجتماعية بين الشركاء في العملية التفاعلية ، فالتبادل التجاري بين الدول يقيم علاقات كمية بين الأشياء بالعكس في الأنظمة القديمة كانت العلاقات نوعية بين الأشياء وذات دلالة اجتماعية .

هناك تنويعات لا حصر لها على سلم تبادل الهدايا في صيغة الأخذ والعطاء ، ويعد تبادل الهدايا هو المألوف أكثر . أؤدي أنا ثمن كاس الشاي الأول فتدفع أنت ثمن الكأس الموالي . التكافؤ يعني المساواة . فإذا دعوت صديقا لتناول العشاء في احد المطاعم الفاخرة ، فانه سيقوم بالشيء نفسه بعد فترة معينة . إن وجود مثل هذه العادات في حد ذاته ، وبالتالي وجود هذا الشعور بأننا مضطرون إلى رد الجميل .هذا الشعور قوي جدا بحيث يفرض إكراهات قوية على جميع أولئك الذين يحاولون رغم إمكانياتهم الهزيلة حفظ ماء الوجه .

يذهب " **آلان كايي** " إلى أن اهتمام مارسل موس بالهبة أو اقتصاد التبادل أملته النزاعات الاقتصادوية النفعية السائدة عبر التاريخ ومازالت ، والتي سعت إلى تفسير العلاقات داخل المجتمع بالمنطق الاقتصادي . كانت مقالة في الهبة ضد هذه النزعة . يقول موس : " ليس الإنسان دائما حيوان اقتصادي " . على هذا الأساس من الضروري أن نلفت الانتباه إلى ما سماه جاك غودبو " الإنسان الواهب " وهو إنسان قائم بيننا الآن ، فنحن مازلنا نعيش في مجتمع مزدوج : مجتمع لاشخصي يقوم على السوق والعلم والإدارة ...ومجتمع بدائي قائم على علاقات القرابة والجوار والصداقة والشبكات التضامنية والقانون الهبوي لموس مازال فاعلا فيه : **هب ، خذ ، رد** .[1]

فمع سنوات الثمانينات والتسعينات شهد الدور التنموي للجزائر تراجعا بسبب فشلها في تحقيق غايات التنمية وفي نفس الوقت ازدادت أزمنها ولعل أبرزها أزمة المديونية ، حيث انه مع انخفاض أسعار النفط والموارد الأولية في الأسواق العالمية نهاية السبعينات ، وتفشي الفساد وسوء الإدارة للموارد العامة ، كل ذلك أدى إلى تدهور الأداء الاقتصادي ، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وجدت نفسها أمام حتمية التوجه إلى المؤسسات المالية العالمية للاقتراض ، مقابل مشروطية اقتصادية قائمة على تطبيق سياسات إعادة الهيكلة. فجاءت الإصلاحات الاقتصادية . وهكذا تم استخدام مصطلح الإصلاحات الاقتصادية كمصطلح أدق للتنمية ، خاصة مع بداية الثمانينات لا يسمى في تقارير البنك والصندوق الدوليين .

وتمثلت هذه الإصلاحات في برامج التثبت والتكيف الهيكلي ، وهي جهة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة ، وهذه الإجراءات تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة ، فهي تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية منها والخارجية . وبرامج التكيف الهيكلي شمل مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق انه من شانها تحقيق توزيع وتخطيط امثل للموارد ولعل أهم التوصيات في هذا المجال ما يلي:

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي الدعوة المعروفة بالخصخصة
- تشجيع القطاع الخاص الأجنبي والوطني
- إلغاء القيود على التجارة الخارجية وتحريرها

[1] **الوكيلي** يونس ، مرجع سابق ، 32

- ترشيد قطاع التعرفة الجمروكية

- **تخفيض القيمة الخارجية للعملة للوصول بقيمة العملة إلى مستواها الحقيقي ، كما سائد في السوق كل هذا يوحي إلى أن هناك هيمنة للدول الغربية على الجزائر ، فالجزائر تابعة ثقافيا وسياسيا واقتصاديا وفكريا للمجتمعات الغربية ، بالتالي فالتعاملات المالية يكون هذا شانها فالصراع في العالم هو صراع اقتصادي ، صراع مادي وصراع حول من يتحكم ويهيمن على السوق العالمية وبالتالي صراع بين العملات لان قوة الاقتصاد في العملة** . النظام الرأسمالي مبني على الصراع ، وبالتالي طبيعة العلاقة بين العملات في النظام العالمي الرأسمالي سيكون مبني على الصراع . **هناك حرب قائمة بين دول العالم هي حرب العملات والبقاء للعملة الأقوى** وذلك حسب **شارل داروين** ، عملتنا مربوطة بباقي العملات فالدينار الجزائري على متن سفن العملات الأخرى إذا انهوت تلك العملات سوف يغرق فالدول التي تملك المال أو قيمة عملتها عالية تكون لها الهيمنة والقوة على العالم حيث أن الدول مثل أمريكا أيقنت بان النقد هو المهم في عصرنا فقامت برفع عملتها كي تكون مهيمنة وبكل الطرق إما بالاحتيال أو بطرق أخرى مثلما فعلت أمريكا في **"قضية بريتون وودز" و"البيترودولار"**[1]، العالم منقسم إلى طبقتين أو عالمين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، والعالم المتقدم يتحكم في العالم المتخلف . بين الطبقتين هناك اغتراب لان كل طبقة لها مميزاتها الثقافية والاقتصادية...نحن أخذنا النموذج الاقتصادي الغربي وهو نظام مغترب علينا.دول العالم ليست متجانسة هناك الغني والفقير فهناك نخبة في العالم هي التي تسيطر على الاقتصاد العالمي كيف يكون ، على الإعلام ، الثقافة ، التعليم ...وهي عائلات تملك المال

فهذه البرامج أحدثت آثار سلبية على اقتصاد الدول المتأزمة، حيث كان لها آثار ضارة بالنمو الاقتصادي ، فضلا على إبقائها لظاهرة التضخم التي تحول إفراط في الطلب إلى زيادة التكاليف والنفقات. وذلك فضلا على الآثار السلبية التي يشهدها الوضع الاجتماعي ، والتي يشار إليها في وثائق صندوق النقد والبنك الدوليين على أنها نوع من التكلفة الاجتماعية الضرورية لتحقيق الإصلاح الهيكلي . فظهور السوق الموازي للصرف بالاستناد إلى إجابات الأساتذة راجع أولا لتأثير ما يسمى بالليبرالية المتوحشة على الجزائر ، إذ أن بروز هذه الأخيرة لم يكن ممكنا لولا تأثير الإيديولوجية في الغرب والتي تحولت تدريجيا مع توسع الرأسمالية إلى آليات أكثر دقة في التعبير عن مصالح الرأسمال العالمي سيما في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ضرب أسس الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بلدان العالم .

---

[1] في سنة **1944** اجتمع الحلفاء الذين أيقنوا بالنصر بالحرب العالمية الثانية (44 ممثلا) بالولايات المتحدة واتفقوا على ربط الدولار الذي سيصبح العملة العالمية الأولى المعتمدة ، أي ترتبط بها كل العملات العالمية لكن يشترط أن يرتبط الدولار بالذهب بحيث يكون كل 35 دولار تعادل ونص من الذهب من الذهب الخالص (عيار 21) . وكان من التوالي أن نشأ صندوق النقد الدولي لكي يقرض الدول المحتاجة بفوائد .والبنك الدولي لإعادة الإعمار خاصة في أوروبا المهدمة بعد الحرب . استمر هذا الوضع إلى أن لاحظ هؤلاء الحلفاء بالذات بعد فترة أن و.م.أ تنفق ببذخ ، تتوسع في التسلح ...، انخرطت بعد ذلك في حرب الفيتنام كلفتها الكثير من الأموال فتساءلوا من أين تأتي بهذه الأموال ، لاحظوا أنها تتوسع في الطباعة (طباعة الدولارات) بما يتجاوز موجوداتها من الذهب و معناه كل دولار جديد يضعف قيمة الدولار السابق (تضعف القوة الشرائية وباستمرار) وهنا التأسيس للكارثة العالمية الكبرى وهي التضخم . والتضخم هو زيادة الإمداد بالورق ، فالدولار اليوم لم يصبح مالا فهناك فرق بين المال والأوراق المالية هي مجرد ورق و هنا تتم سرقة جهودنا ، في الحقيقة قيمة عملنا وجهدنا لا تنقص ، وقيمة الأشياء لا تزيد ، بل قيمة الورق هي التي تنقص ، فهي تعتبر سرقة وهذه السرقة أصبحت مقننة . في **1971** خسرت أمريكا في حرب الفيتنام و كلفتها الكثير فأعلن الرئيس الأمريكي **نيكسون** رسميا عن فك ارتباط الدولار بالذهب مؤقتا ، و إلى اليوم هذا الأمر جاري فليس هناك شيء مؤقت أراد فقط تهدئة الشعوب . فالعالم كله إذن قرر أن يفك ارتباط عملاته بالدولار ، و هنا قررت أمريكا على وجوب رفع سعر النفط وأن تقبل الدول العربية على أن تقبل فقط بالدولار عملة للبترول المصدر (لا يباع البترول إلا بالدولار) و ذلك مقابل حراستها لآبار البترول و ذلك مع رفع السعر فوافق هؤلاء العرب منهم ملك السعودية الملك فيصل ، وكل الدول تحتاج البترول فرغما عنها الآن ستعيد ارتباط عملاتها بالدولار الذي هو مجرد ورق . فالعالم مضطر إلى أن يشتري الدولار ومن يدفع ثمن الدولار الشعوب و ذلك لأمريكا وهذه هي قصة البترودولار .

كما توصلنا من خلال إجابات الأساتذة برغم الاختلاف في التخصص إلا أن لهم نفس الرأي بأن المجتمع الجزائري يأخذ المادة كمرجعية ومحدد لسلوكه وهذا ينطبق في السوق الموازي إذن محدد ومحرك ودافع هذا الفعل هو مادي محض وهذا ناتج عن التناقضات وصراع الطبقات والتي تغذيه الاستحواذ على وسائل الإنتاج والتي في النهاية تعطي شكلا من أشكال الاستلاب والذي تكلم عنه كارل ماركس بشكل وافر ، فعندما نتكلم على الصراع بالمفهوم الماركسي فهو صراع اجتماعي يؤدي إلى إعادة تجديد المجتمع .فإعادة الإنتاج هي صراع ولكن هذا الصراع مصدره الاستلاب (الإغتراب) ، فالتحول قهري لأن النظام الذي يسير المجتمع هو الجزء على الكل

فالفاعل في الأسواق الموازية حسب إجابات الأساتذة أصبح تحركه المادة ، وبالرجوع إلى **جورج زيمل** فنجد أنه نتيجة لمفرزات **هيمنة الاقتصاد العالمي** ، السوق الموازي يمكن اعتبارها حسب زيمل بسبب تطور الثقافة النقدية في العالم وهي ثقافة موضوعية وصراعها مع الثقافة المحلية ، في الجزائر هناك صراع ثقافي والمهيمن عليه الجانب الموضوعي المادي وليس الجانب الذهني اي هدف الفرد تحقيق المكانة والنفوذ في المجتمع هدف مادي مصلحي ، يقول جورج زيمل أن المال هو الذي يحدد نوع العلاقات الاجتماعية ، معناه كلما تكون عندنا ثروة تكون عندنا مكانة في المجتمع ، وهنا نرجع **للنظرية الماركسية** تقول بان البنية التحتية هي التي تحدد البنية الفوقية لأن إذا كان عندنا المال فيجب أن يكون عندنا بنية فوقية تحميه ، يجب التربية للمحافظة على هذا المال ..إذن للمحافظة على هذا المال يجب أن تتكون نخبة في المجتمع ، إذن هذا السوق الموازي هو الذي يحدد كيف يكون التعليم ، الثقافة ، الدين ... هناك مثل شعبي" واش عندك في جيبك قد ما تسوى ".

وحسب الأساتذة فهذا جاء من فرض نظام على نظام آخر فبعد دخول الجزائر في اقتصاد السوق وجد ذلك رد فعل ومقاومة من قبل المجتمع ونتج عنه صراع في القيم القديمة مقابل قيم الاقتصاد العالمي النقدي حسب **جورج زيمل** . إذن هذه الموجهات ترجع للمنفعة و المصلحة الذاتية لكن هذه المصلحة الذاتية هي من منظور اجتماعي ثقافي لأن الطابع الاجتماعي للمنفعة أو المصلحة يتأتى من كون أنها تتغير من حيث مضمونها و محتواها بتغيير طبيعة المجتمع ، و من هذا المنطلق إذا كانت المنفعة هي المحركة لهذا الفعل فإن المجتمع هو الذي يحدد شكل هذه المنفعة و طبيعتها أي أن المجتمع هو الذي يدفع الفاعل أن يسعى إلى تحقيق مصلحة ما دون أخرى .**هذا يعني أن طبيعة المجتمع هو الذي أوجد السوق الموازي .**

إذن الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي في الجزائر وفقا لاجابات المبحوثين وبالاستناد للأنموذج الصراعي ظهر **نتيجة قطيعة بالتحول للمجتمع** ، وأن السبب الرئيسي الذي ساعد في انتشار هذه الظاهرة هو الاعتماد المطلق على عائدات المحروقات. ، اي أن الأسواق الموازية هي وليدة تطور أيديولوجي ونظري

بالاستناد إلى النظرية الماركسية يمكن أن نعتبر العلاقات الإجتماعية في الأسواق الموازية على أنها **مجرد إعادة إنتاج** للعلاقات الإجتماعية للبناء الإجتماعي الكلي أي أن الأسواق الموازية ما هي إلا مرآة عاكسة فقط للبناء الاجتماعي العام ، **للتناقضات المجتمعية** .كذلك للتناقضات العالمية لان هذا البناء الاجتماعي متأثر بالتقلبات العالمية وبالتالي أن المنفعة أو المصلحة الذاتية كما يراها الصراعيون هي الموجهة للسلوكات والأفعال في نهاية المطاف فالفاعل الإجتماعي في هذه الحالة غير واعي بالدور التاريخي نظرا لأنه يعيش إغتربات كبيرة لعوامل تتحكم فيها دوافعه النفسية والشخصية فالسعي وراء تحقيق المصالح الشخصية أصبح في حدّ ذاته ثقافة تؤطر السلوكات والأفعال . **فالتحول هنا قهري فالسوق الموازي هي نوافذ تعكس التناقضات التي يعيشها المجتمع وهي تعبر عن التناقضات الاجتماعية التي أفرزتها التحولات الاجتماعية للمجتمع الذي يحاول مسايرة المحيط العالمي دون التخلي عن صفاته** . هذا الصراع يظهر في التناقضات في السوق الموازية .فالسوق الموازي يتعدى المظاهر الاقتصادية التي نراها مثل المضاربة ، القوانين ...وتشير إلى عدم تطابق الذهنيات والتصورات التقليدية التي ما تزال تهيمن مع الأهداف المرجوة .المجتمع في إطار التناقضات والصراعات لإعادة

تكوين المجتمع لتكوين الطبقات يجب أن يمر بتحويل الاموال والبوابة التي تسمح بذلك هي السوق الموازية .فالسوق الموازي هي مرآة عاكسة لتناقضات النسق الاجتماعي الكلي فالمجتمع الجزائري عنده انفصام الشخصية لأنه مربوط فكريا وثقافيا ، النموذج هو **نموذج مخلط ibride** ، والنسق الاجتماعي الحالي يتجه نحو نقطة استيطان ونحو هدف . فالنسق الاجتماعي مكون من مجتمعين مجتمع ومجتمع موازي وهذا يهيئ لمجتمع جديد وما يحصل الآن هو مجموعة من التحولات التي تؤدي إلى تغير اجتماعي شامل . المجتمع الجزائري هو مجتمع صراعي هناك صراعات داخلية باطنية لمجتمع يبحث عن ، مستقر له ، يتحرك بمقتضى صراعات داخلية لأن الأمور غير واضحة .

تحليلات **كارل ماركس** انصبت على دراسة المجتمعات الطبقية (خاصة على المجتمعات الرأسمالية) ، التي تنفرد بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . بالنسبة له المواجهة بين الطبقات الاجتماعية (الصراع الطبقي) يعتبر محرك أساسي للتاريخ ، إذن للتحول الاجتماعي.[1] وهذا ينطبق على الأسواق الموازية بما أنها شكل من أشكال الصراع الطبقي فهي تعتبر بوابة أو محرك أساسي للتحول الاجتماعي فالصراع حسب ماركس مهم لتحقيق الوثبة التاريخية و تغيير البنية الإجتماعية . إنـها عامل تغيير وتجديد اجتماعيين وليست مؤشر فوضى. **كارل ماركس** يرى أن دوافع الفعل و موجهاته تتمثل في طبيعة البنية الإجتماعية الاقتصادية و مدى وعي الفاعل من عدمه بطبيعة التناقض الذي تنظمنه هذه البنية و يكون فعلا عقلانيا إذا كان واعيا بهذه التناقضات ويكون فعلا مغتربا إذا كان غير واعيا. هذه التحولات أدت إلى ظهور فئة أو نخبة تقنوقراطية تتمتع بامتيازات ومكانة اجتماعية تتجاوز بكثير ما تقوم به فعليا مما جعلها عوض أن تعمل على تعظيم دورها الوظيفي في المجتمع دخلت في تناقض مع هذا الدور وأصبحت تعمل كل ما في وسعها لتعظيم امتيازاتها وتقوية مكانتها الإجتماعية,وبالتالي عوض أن تكون قوة حية في خدمة التنمية والتقدم أصبحت تشكل عائق أمامه.

ويرى ماركس أنه باستثناء المجتمعات البدائية نجد التاريخ الإنساني بمراحله المختلفة يشهد طبقتين الأولى حاكمة تلك الوسائل الأساسية للإنتاج وتمد سيطرتها على المجالات العسكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية ، والثانية محكومة لا تملك سوى قوة عملها ، وان هناك صراعا دائما بين هاتين الطبقتين : السادة والعبيد ، ملاك الأرض والأقنان ، البورجوازية والبروليتاريا .

بالاستناد إلى إجابات الأساتذة والمقاربة الصراعية فان السوق الموازية ما هي إلا كفاح ونضال وصراع بين الجماعات من أجل الحصول على القوة والنفوذ ، وأن الجماعات الصغيرة أو الأقلية في كل المجتمعات هي تلك الجماعات التي تتولى اتخاذ القرارات الأساسية ، كما أن أساس التحول الاجتماعي مصدره يكمن في بناء النخبة ذاتها أو استبدالها بأخرى ، **فهذه النخبة هي التي تصنع التحول في المجتمع** ، ذلك أن تحكمها في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها الوضع المسيطر في أي مجتمع .

أي الانتقال من البنية التحتية إلى البنية الفوقية لا يتم إلا عن طريق النخبة والتفاعل يكون جدلي أي ديالكتيكي وفي إطار هذا التفاعل تتشكل النخبة وهي التي تصنع التحول .إذن السوق الموازي حسب ماركس يساهم في تشكيل النخبة والتي في نهاية المطاف تصنع التحول وتؤدي إلى تغيير النمط السائد . وما يحدث في الجزائر هو انعكاس لما يحدث على المستوى العالمي ففي العالم هناك العائلات المالكة وهي التي تتحكم في ثروات العالم وهي تشكل اجتماعيا النخبة فظهر مصطلح الواحد في المئة وهو مفهوم واسع، وله دلالات مُختلفة على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية، وغالبًا ما يقصد بها الإشارة إلى ما تُسمى بـ**«النخبة»**، أو الجماعة المُسيطرة. وحتى في عالم شبكة الإنترنت، ثمّة ما تُعرف بـ«قاعدة الواحد في المئة»، والتي تُشير إلى نخبة صناعة مُحتوى الشبكة العنكبوتية، في مُقابل القراء والمطلعين، أو الذين يُعيدون إنتاج المُحتوى بالمشاركة. ونسبة الواحد في المئة، والتي تُستخدم للإشارة

[1] **دنكن** ميشال ، مرجع سابق ، 141

إلى الشريحة المتحكمة في الثروة وتُشير إلى الشريحة الضيقة التي تتحكم في نسبة الثروة ، من كل طبقةٍ من طبقات المُجتمع .

إذن كل هذا حسب **كارل ماركس** يؤدي إلى الاستبعاد الاقتصادي فينتج عن ذلك حرمان شرائح من المجتمع من الخدمات الأساسية و على رأسها التعليم ، مما يجعلهم مقصيين ، وتركز الثروة في فئة معينة . **فالسوق الموازي آلية للتمايز الاجتماعي والتناقضات لأنها تساهم في إعادة إنتاج الطبقية في المجتمع** . أما **جورج زيمل** يرى أن الفقر هو المولد الأساسي للاستبعاد أو لشكله الرئيسي للمجتمع ، حيث يذهب إلى اعتباره المعيار الاقتصادي المحدد للتهميش ، فالقطاع الموازي غالبا ما يظهر لانحسار دور الدولة في تأمين الخدمات و فرص العمل ، إذن فإنه من المهم أن يشارك أفراد المجتمع في الخدمات التي تقدمها مؤسسات عامة عديدة ، مثل المدارس ومرافق الرعاية الصحية و النقل العام فمحصلة الأفراد من الثروة الاجتماعية هو المعيار الأساسي الذي يتمحور الاستبعاد / الاحتواء، حتى و إن لم يهمل المشاركة الواسعة للأفراد في الحياة و يتفق ما سبق ذكره مع التوجه العام للبحث الاجتماعي في ظاهرة الاستبعاد ...

وحسب **مغنية الأزرق**[1] تشكل ظاهرة بروز الرأسمال الاقتصادي الخاص في المنظومة الاقتصادية الجزائرية حقيقة اقتصادية واجتماعية واضحة إذ أن التحول الاقتصادي نحو ممارسة اقتصاد السوق ، قد صاحبتها أيضا عملية تحويلية أخرى على مستوى هيكلة الاقتصاد وتنظيمه ، الأمر الذي أدى مباشرة إلى ظهور أبعاد اقتصادية جديدة ، ومن أبرزها ظهور التوجه والاختيار التجاري الذي يمكن أن يبرهن على حقيقة تشكل فعل اقتصادي جديد يتمثل في ظهور الرأسمالية التجارية التي عملت أكثر على أساس إتباع النشاطات التجارية التي يمكن أن تدر الفوائد والأرباح بدون إتباع طريقة اقتصادية واستثمارية لبناء الفعل الاقتصادي المنتج للثروة ، بل تعتمد هذه الرأسمالية التجارية على أسلوب بسيط وغير مكلف اقتصاديا من خلال تفضيلها البعد التجاري الذي يمكن أن يحقق لها الأهداف التجارية على المدى القريب . أصبحت النشاطات التجارية تستحوذ على جل النشاطات الأخرى لاسيما تلك المتعلقة بنشاط الاستيراد .

وترى هذه الباحثة الجزائرية بأن هناك علاقة بين ظاهرة الانفتاح الاقتصادي وبروز الرأسمالية التجارية في المجتمع بحيث أصبح النشاط التجاري امرأ ملموسا في إطار التحولات التنظيمية والاقتصادية التي أحدثتها عملية الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال سنوات التسعينات ، إذ أصبحت التجارة النشاط الاقتصادي الرئيسي السائد في المجتمع ، إضافة إلى كون حرفة التجارة قيمة اجتماعية ثابتة لدى فئات كثيرة في المجتمع ، الأمر الذي أدى مباشرة إلى تفشي ظاهرة التجارة في صفوف المجتمع ، حتى أصبحت مهنة الكبار والصغار على السواء ، لذا نلاحظ انتشار الأسواق الموازية في المدن وعلى حافة الطرقات

إن هذا الوضع الجديد يبرهن على وجود ميل تجاري واضح اتجاه النشاطات الاقتصادية الأخرى المنتجة للقيمة المضافة مثل الإنتاج الصناعي ، إذ أصبح الاختيار التجاري واقعا اقتصاديا ملموسا ضمن الاختيارات الاقتصادية التي أفرزتها عملية الانفتاح الاقتصادي ، وهذا ما سمح بظهور طبقة واسعة من التجار الذين أصبحوا يمثلون شتى المجالات الاقتصادية كقطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة (P.M.E) التي أصبحت بدورها تختار النشاطات التجارية كوسيلة اقتصادية مناسبة لتحقيق أرباحها بشكل سريع .فالمؤسسات الخاصة في الجزائر اغلبها مؤسسات تجارية أو مقاولات بناء صغيرة الحجم وذات طابع حرفي تقليدي سواء من حيث طبيعة التكنولوجية المستعملة أومن حيث نمط تسييرها وتنظيمها إذ تقوم على الملكية العائلية أو الشخصية للمؤسس .

---

[1] **الأزرق** مغنية ، **" نشوء الطبقات في الجزائر ، دراسة في الاستعمار والتغير السياسي الاجتماعي "**، ترجمة سمير كرم ، لبنان ، مؤسسة الأبحاث الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، 1980

من بين العوامل كذلك التي تساهم في تطور السوق الموازي بالاستناد إلى تحاليل **جورج زيمل** السرية في التعاملات وهي امتداد للاقتصاد النقدي ، فبشكل عام فان المجتمع الشديد التباين يسمح بدرجة عالية من السرية ويحتاجها .ربط زيمل بين السرية والاقتصاد النقدي الحديث فقد مكن النقد من مستوى من السرية لم يحقق من قبل .أولا يمكن للمال أن يختزل في شيك أو فواتير مثلا يمكننا إعطاء شخص ما شيكا من دون أن يلاحظ الآخرون . ثانيا : الخاصية المجردة للنقد مثل النقود الائتمانية ووضع المال في البنك ...هذه الخاصية تجعل من الممكن إخفاء التعاملات ، الممتلكات فلا يعرف مصدرها وهذا ما يحدث مثلا في حالة تبييض الأموال ، المتاجرة بالسلاح أو المخدرات كل ذلك جعل السوق الموازي في تطور جراء تلك التعاملات السرية بين الأفراد. هذه الأشياء لا يمكن إخفائها في حال تبادل مواضيع أو أشياء ملموسة مثلما يحدث في نظام المقايضة . فالاقتصاد النقدي سمح بإمكانية تغطية أعمال مشبوهة مثل تبييض الأموال . فالنقد هو المسير للنظام الاجتماعي في العصر الحديث وهو المحدد لسلوك وأفعال الناس كيف تكون .

ومن خلال إجابات الأساتذة أيضا يتضح بأنه هناك اتفاق بين عينة علم الاجتماع وعينة علم الاقتصاد حيث أكدوا لنا بأن السوق الموازي منطقي بالنسبة للفاعلين لأنه يحقق الربح السريع وفي أقل وقت ،فهدف هؤلاء الفاعلين هو تحقيق المصلحة الشخصية .

ويمكننا هنا الاستعانة والعودة إلى تحاليل **فالفريدو باريتو** عن السلوك الاقتصادي بحيث يمكن اعتبار السوق الموازي هو فعل منطقي بالنسبة للذين يبحثون عن مصالحهم الخاصة ، والمصلحة هي حالة عقلية تدفع الفرد للحصول على اكبر كمية من الربح وفي أسرع وقت **(الربح السريع)** ، فالسوق الموازي بالنسبة للفاعلين هو فعل منطقي لأنه يحقق الربح السريع اي الربح في اقل وقت ممكن ، وكذلك من خلال ربطه بالأهداف حيث أن هدف هؤلاء الفاعلين هو البقاء حيث يتناحرون على البقاء والحصول على القوة والرفاه **(شارل داروين)** . فهم يهتمون بالمصلحة المادية التي يمكن تخمينها ماديا من خلال الأساليب المنطقية والتجريبية ، ولكنه يعارض المصلحة الاجتماعية والقيمية والأخلاقية فهو فعل غير عقلاني لأنه لا يحقق المصلحة العامة بل يحقق المصلحة الخاصة .

نفس الشيء بالنسبة للجزائر حيث أكد لنا الأساتذة هيمنة ثقافة الربح السريع بعد دخول الجزائر في اقتصاد السوق مما انعكس سلبا على الفاعلين في السوق الموازي ، حيث أن هؤلاء الفاعلين يفكرون فقط كم يربحون وكم يجنون من وراء تلك المضاربات النقدية غير مبالين بالمصلحة العامة ، هؤلاء همهم الوحيد الربح السريع وليس مصلحة المجتمع .

فالسوق الموازي كفعل اقتصادي عنده **رواسب اجتماعية** هي التي تدفع لمثل هذا الفعل وتحركه ، ومن بين الرواسب التي تكلم عنها **فلفريدو باريتو** والتي تدفع لمثل هذا السلوك رواسب التكامل الفردي التي تظهر في رواسب الطمع والجشع والرغبة في الحصول على اكبر كمية من الربح في أسرع وقت . ولكي يحقق تلك الأهداف يعتمد على عدد من المشتقات أو المبررات التي تبرر التوجه إلى السوق الموازي وهي القيود التي تفرض عليهم مثل البيروقراطية ، الضرائب ،...فيجد الفاعل نفسه في السوق الموازي مرغما فالمنطق تدفعه الرواسب حسب باريتو .

فالفاعل في السوق الموازي يريد أن يتحرر من سلطة القوانين والتشريعات ويحاول أن يثبت أن تصرفه مطابق للأسس الحياتية المعاصرة والعالمية منها الاجتماعية والحضارية .

البراهين اللفضية : مثل الديموقراطية ، فالنظام الرأسمالي عنده ديموقراطية شكلية فقط لأنه لا يحقق مصالح الجماهير وإنما مصلحة فئة معينة (النخبة) ، فهي عكس ما يروج له أنها تحقق مصلحة الجماهير ، فمن وجهة نظر باريتو فهذه العبارة غامضة غير محددة وهي من الأدلة اللفظية الزائفة فهناك ديموقراطية شكلية في العالم وفي الجزائر بصفة خاصة ، فغاية ما في الأمر أن البورجوازيون يمارسون تأثيرا سيكولوجيا على الآخرين ، وهذا سلوك غير عقلاني ، وترجع أهمية هذه الفئة بالذات من المشتقات

إلى أنها تتضمن كافة وسائل التأثير على الناس . هكذا نفسر حسب باريتو ظاهرة السوق الموازي للصرف .

من خلال إجابات الأساتذة كذلك يتضح بأنه هناك اتفاق بين عينة علم الاجتماع وعينة علم الاقتصاد وهو أن الأسواق الموازية تتواجد في المدن والريف إلا أنها تزدهر وتعرف نشاط في المدن أكثر ، فتختلف حدتها من مجال لآخر وذلك حسب طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في كل مجال ، فكل مجال عمراني له نموذج ثقافي خاص به .

فوفقا لايجابات الأساتذة فطبيعة العلاقات الاجتماعية في كل مجال هي التي تحدد حجم التعاملات وتحدد الأسعار في السوق الموازي ، وهذه العلاقات إما علاقة قرابة أو جيرة أو ، كذلك طبيعة النشاط إما تجاري أو زراعي أو صناعي ، رعوي ...فتبادل النقود نشاط تجاري ويزدهر في المدينة ، كذلك نجد الخصائص الديموغرافية و الكثافة السكانية وحركة السكان لكل مجال ففي المدينة كثافة سكانية عالية عكس الريف ، وكذلك حركة السكان في المدينة ، موقع السوق في موقع المجال العمراني فهو قرب المطارات والموانئ مما يجعل منه استراتيجي . إن العلاقة بين المجال العمراني وعقلية الفاعل علاقة وطيدة جدا ،كما يمكن أن نستنتج أن العلاقة بين المجال من جهة والقيم وطبيعة ونوعية الفكر والسلوك والتصرفات من جهة أخرى هي علاقة سببية بين مستقل وتابع إلى هذا الحد نكون قد وصلنا إلى قاعدة مفادها أن الفاعل يتفاعل ويتحرك وفق الوسط الذي يعيش فيه .

معرفة تأثير الثقافة السائدة في كل مجال في عملية التطبيع الاجتماعي والثقافي ومدى مساهمة ذلك في حجم التبادلات في السوق الموازي. فالناس ذوي النفوذ والثقافة والمادة متواجدون بكثرة في المدن ، مجتمع المدينة هو مجتمع نفعي ومادي ، فلا يوجد أفضل من المال للمعاملات في المدن حيث أن الفرد يحتاج للنقود أكثر من اي شيء آخر ، **فتبادل النقود أصبح عادة وممارسة وذلك حسب بيير بورديو،** فمع مرور الوقت ازدهرت المعاملات في السوق الموازي عبر الممارسة ، فاكتسبت تلك المعاملات الشرعية

ففي المدينة تتأكد سلطة النقد الرمزية وتحكم العلاقات الاجتماعية بشكل كبير فأصبح الناس يتاجرون به لفرض هيمنتهم وهذا راجع لاستعداداتهم الثقافية أو تطبعاتهم التي يحملونها قد فرضت عليهم الالتزام بهذا النوع من اللعب الاجتماعي الموضوعي حسب **بيير بورديو** . وهم لا يشعرون أن هناك سلطة نموذج ثقافي تهيمن على ممارساتهم وتفاعلاتهم ففي المجال الحضري كذلك يمارس الناس نوع من السلطة على بعضهم البعض من خلال النقود

ومن المصطلحات التي ظهرت حسب الأساتذة **"التحايل"** ، الذي يعتبر من المنعكسات السلوكية واسعة الانتشار وإحدى الثوابت التربوية التي يحرص الآباء على زرعها في أبنائهم على اعتبارها من متطلبات المعيشة في المدينة ، خصوصا المدن الكبرى . فالآباء يعلمون أبنائهم سرا وعلنا كيف يتجنبون الوقوع ضحية تحايل الآخرين ، وكيف بإمكانهم عند الحاجة التحايل على الآخرين ، وكيف يكونو نشطاء في الحياة ، لان العيش في المجتمع لم يعد سهلا وان لا مكان ولا مستقبل للضعفاء ، فالبقاء حسب داروين للأقوى . فالآباء بهذا يشرعون لهم فكرة التحايل والقفز على القواعد والقوانين والحدود التي وضعها المجتمع في شكل القانون أو النظام ، اي يصبح التحايل (والقفازة أو الشطارة بالدارجة) ممارسة ويطبع الفرد عليها وهذا ما تكلم عنه **بيار بورديو** عن **الهابيتوس** .

التحايل في الجزائر اليوم صار أحد ثوابت الحياة الاجتماعية ، التحايل في كل مكان ، في البيت ، في المدرسة ، في الجامعة ، في الإدارة ، في كل مكان...أينما وليت وجهك تصادف صورة من التحايل ،

بالتحايل (الغش في الامتحانات) يكمل الآلاف من الطلبة دراستهم ، بالتحايل (الترابااندو والتبزنيس) تضمن الآلاف من الأسر الجزائرية لقمة عيشها ...[1]

فالفعل في السوق الموازي هو عبارة عن عملية إعادة إنتاج لعملية التحايل وذلك من أجل أن يحفظ الفاعل المكانة والنفوذ مما يزيد من سلطته الفعلية داخل المجتمع ، وبالتالي يصل إلى إنتاج سلطة غير رسمية يتحرك خلالها بحرية . فالفاعل يستغل علاقاته في المجال الاجتماعي من علاقات قرابة وجيرة ...بحيث تمثل قوة رمزية أنتجها الفاعل داخل المجتمع واستغلها ليعيد إنتاجها مرة أخرى ودلك من اجل أن يحفظ مكانة داخل المجتمع

أما في مجتمع الريف حسب آراء المبحوثين فهناك شكل من **التضامن** فالأفراد المشكلين لها يتقاسمون وحدة الحياة والمصير ، إن مبدأ القاعدة النظامية الاجتماعية في هذا المجال ليس اختلاف الجماعات والأفراد وإنما تشابههم **(اميل دور كايم).** إن العلاقة التي تربط هؤلاء الأفراد هو نوع من **التضامن الميكانيكي** القائم أساسا على التشابه الذي يحميه الضمير الجماعي المقهر لكل اختلاف وانحراف محتمل فمازال الناس يحتفظون بتلك القيم الأصيلة مثل الحشمة والنيف والاحترام المتبادل كما أن بين الأفراد هناك نصر الثقة ، فالتبادل في الريف يمثل نوع من الخدمة الاجتماعية وقضاء مصلحة للآخر . حتى وان وجدت تجارة للعملة في الريف إلا أنها تجارة بينية كما اعتبرتها **عائشة التايب**[2] في أطروحتها للدكتوراه الموسومة ب **:" سوسيولوجيا العمل الموازي بالمناطق الحدودية : الهجرة السرية والتجارة الموازية والتهريب"** ، بحيث خلصت الدراسة إلى أن سكان المناطق الحدودية وهم سكان الأرياف ، فهم يضطرون إلى أن يعبروا الحدود ، فتعتبر هذه الأخيرة مصدر ثروة بالنسبة لهم ، فهم لا يملكون مصدرا آخر للدخل .

وتعتبر هذه الحدود مناطق مهمشة ومستبعدة ، فالتجارة على الحدود هي تجارة بينية اي أن الإنسان يحول هذه الحدود إلى مورد رزق . فهي تتميز بممارسة يومية ليتمكن الفرد من كسب قوته . إذن هؤلاء عندهم علاقات اجتماعية ، هذا يجعل عملية التبادل التجاري . فالحدود بذلك تصبح عبارة عن حدود صورية أو شكلية .فالحواجز الجمركية لا تأتي بفائدة ، فالتعامل الموجود بين البلدين يلغي كل الحواجز . والتجارة البينية هي عكس التجارة بالتهريب لان هذه الأخيرة فيها فساد كبير وتدخل في حيزها الأعمال المشبوهة مثل التجارة بالمخدرات ، تجارة السلاح ، تبييض الأموال ...

فالسوق الموازي حسب رأي المبحوثين تظهر عندما لا تكون منافسة بين الفاعلين ولا تكون **أخلاقيات المنافسة** مثل الثقة في المنافس أو احترامه وهذا ناتج من عدم تحقيق شروط **التضامن العضوي (إميل دور كايم)** بين عناصر المجتمع بحيث أن المجتمع الجزائري لا يمتلك على تلك الصفات التي يتميز بها التضامن العضوي....يكون الصراع من اجل البقاء وبالتالي البقاء للأقوى وليس للأصلح **(شارل داروين)** . الجزائري عندما استورد هذا النظام فهم المنافسة بشكل آخر وهو الصراع لأنه في ممارساته تعود على الصراع ، ففكرة المنافسة غائبة عنه . يعني يعتمد على القوة الجسدية ... ولم يتعود على تبادل الرأي وإثراء الرأي ...، كما انه لا يحب فكرة **الاختلاف بل التشابه** . فمن المفروض أن الاختلاف يثري ويخلق المنافسة من ثم الإبداع ، وعكس ذلك نجد : التشابه ، التحالف ، الصراع بين المتحالفين ، جمود وأزمة وركود . يسمح لنا هذا التصور النظري بتفهم حقيقة بروز جماعات مصغرة بتضامن جماعي مميز ناجم عن تذبذب نسيج التضامن العضوي والتي تنشط داخل نظام عملي معقد . وكما هو الحال في الطبيعة التي تنفي الفراغ ، كذلك هو الشأن فيما يخص التنظيم البشري وخاصة في ميدان العمل بحيث تعمل هذه الجماعات الصغيرة ذات التضامن الميكانيكي جاهزة لملئ النقائص والفراغات الوظيفية الناتجة عن ضعف في استيعاب معايير تقسيم العمل وتطبيقها . فضعف استيعاب

---

[1] **خرشي** زين الدين ، **"الدلالات الاجتماعية والقيمية للقفازة ، قراءة سوسيولوجية"** ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2009 ، ص 513

[2] **التايب** عائشة ، مرجع سابق

المجتمع لهذا التنظيم والذي هيأ له المجتمع البنية دون الوظيفة المناسبة يترتب عنه حتما ملئ واستغلال هذه الفراغات بمعلقات لاوظيفية بالنسبة للنظام واندماجه لجماعات الأفراد المتميزة . حينما يصبح النظام غير قادر على طرد وإقصاء كل العوامل اللاوظيفية التي أدت به إلى حالة **الآنوميا (اميل دور كايم)** فانه يتخذ أشكلا متعددة من الداخل كرد فعل على هذه الحالة المتوترة فتظهر جماعات صغرى تتحرك وتنشط بمبدأ التشابه فيما بين أفرادها واختلاف ما بين الجماعات الأخرى . في هذه المرحلة ينتشر الصراع الخفي الغير مصرح به بين الجماعات فيتحول إطار النظام إلى ميدان صراع على السلطة بين الجماعات المتنافسة .

إن الفرد داخل المجتمع يحيا في إطار نسق اجتماعي تقليدي ، لا يتخيل يوما انه يخرج عن إطاره باتجاه الفردانية نظرا للعلاقة وللرابطة القوية بينه وبين أسرته وكذلك بينه وبين جماعته ، الفرد المحدد تقليديا لا يشعر بقيمته الفردية إذ مازال يشك في قدرته على تحديد هدف شخصي على المدى الطويل ، وحتى فكرة أن أولاده سينفصلون يوما ما عن الجماعة فكرة لم تخطر بعد على باله ، انه فرد لم يتخذ مسافة اتجاه نفسه وبين أسرته وبينه وبين جماعته فكيف له أن يفكر بالمنافسة ؟

إن الفاعل يستغل سيطرة الأنا الجمعي العصبي على سيطرة الأنا الشخصي والفردي ، و في ظل قوة العصبية الجمعية و زيادة المصالح الشخصية تجعل من الفاعلين أبناء القبيلة الواحدة أو العرش الواحد للالتفاف حول بعضهم البعض وذلك من اجل تقوية شوكة القبيلة ودلك مما يجعل الفاعل يشعر بنوع من الدعم والقوة وهدا ما يسمح لهم بإنتاج سلطة غير رسمية وكل دلك منبعه من تلك النعرة القبلية التي يشعر بها الفاعلون كما تنشط العصبيات القبلية داخل التنظيم الموازي وهذا على عدة أصعدة مختلفة ، سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي، ودلك من أجل الحصول على مصالحها الخاصة، و من أجل الدفاع عن مكتسباتها .

وتعتبر فئة الشباب هم أكثر عرضة للآفات الاجتماعية و**دور كايم** درس ظاهرة الانتحار لدى هذه الفئة . حيث تعتبر فئة الشباب أكثر فئة تطلعا على العالم والتي تريد أن تعتنق قيم الحداثة والقيم العالمية مثل أن نمنح له الحرية والاستقلالية و الحريات ...فيصطدم بواقع أن المجتمع لا يمنحه هذه الحقوق التي يبحث عنها ، يصطدم بان المجتمع والمؤسسات مازالت تسير بالمنطق القديم مثل المعرفة والقرابة ، فحتى مناصب العمل تمنح بالمعرفة والقرابة ...فيتجه إلى الآفات الاجتماعية ، يتجه إلى الموازي .

ومن خلال إجابات الأساتذة كذلك وجدنا أن الاقتصاديين برغم الاختلاف في التخصص إلا أنهم يساندون وبشكل كبير نفس التوجه الذي أتت بها فئة الاجتماعيين وهو أن حتى إن كانت هناك محاولات إلا أنها إلا أنها فشلت لأن القضاء على السوق الموازي للصرف يحتاج إلى قوة مجتمع ، فهناك نوع من الصعوبة في الوقت الحالي بما أن المجتمع الجزائري مجتمع التناقضات والصراعات فهو الذي سمح بنمو هذه الظاهرة ، فعكسنا إجابات بالتشاؤم من طرف الأساتذة وهي تدل على القطيعة والتحول والصراع الذي يتخبط فيه المجتمع .

المبحث الثاني : تفسير النتائج الخاصة بالفرضية الثانية

لقد توضح لي من خلال استجوابي للمبحوثين أن المجتمع الجزائري ليس عنده المستوى لفتح مكاتب الصرف في الوقت الحالي وقد ذكوا أن مكاتب الصرف كي تكون يجب أن يكون هناك اقتصاد ليبرالي ولا تستطيع الجزائر فتح مكاتب الصرف في ضل اقتصاد ريعي مبني على البترول ، فهي مرتبطة باقتصاد حر تتنوع فيه ميادين الاقتصاد الإنتاجية. فالإشكالية المطروحة حاليا في الاقتصاد الجزائري هي كيف نتفادى هذا الانهيار وكيف نخرج من التبعية للبترول ؟. إذن لابد من التنويع الاقتصادي الذي يعني كيفية النهوض بمختلف المجالات : الصناعة ، السياحة ، الفلاحة ... وللوصول إلى هذا الشيء فهذا يتطلب **أخلاقيات وهنا ندخل في مسألة الإبداع ، فخلق المؤسسات يجب أن يكون إبداعي كي تخلق الثروة .**

- فالمشكلة في عدم التحكم في الجانب الاستراتيجي وهو مجموعة من القيم اللامادية والمشترك فيها من قبل المجتمع نفسه (المجتمع الأصلي) وهذه القيم تكون غالبا مرتبطة بقوة الانتماء والاندماج والاستثمار في القيم الأخلاقية المرتبطة بالعمل والإبداع ، وهذا الأخير يعطينا المنتوج لكن قيمته لا تكمن في المنتوج كمادة ولكن في السيرورة الفعلية المجردة التي تؤدي إلى ذلك المنتوج . ومشكل المجتمع الجزائري اليوم تكمن في انه يتجه إلى المنتوج ويترك سيرورة المنتوج وهي الإبداع التي تحقق هذا المنتوج . ولكن المشكل من أين نأتي بهذه السيرورة (المجرد) ؟ والجواب يجب تهيئة المجتمع على المدى البعيد لكي يحقق هذه السيرورة ، فعلى مدى 20 سنة كي نصل إذا أردنا ، يجب أن يكون لدى المجتمع السلاح الموجود في المجرد وهو موجود في نقطة التماس بين **الإبداع والأفضلية التنافسية** . أي شيء غير ملموس وغير واضح لذلك يجب أن تكون هناك مرونة تكتسب عبر الأجيال

ونجد كذلك من خلال إجابات الأساتذة أن السبب يرجع إلى **عدم تكيف الذهنيات** التي اعتادت على الربح السريع ، ويمكن أن نفسر ذلك بغياب عملية **المؤسساتية وهي تحويل القيم إلى قواعد وقوانين (تالكوت بارسونز).** فالمجتمع الجزائري لا يؤمن ولا يحترم القوانين ، فرغم وجود القوانين والمراسيم إلا أنه لا يوجد **تكيف . فالمشكلة الأساسية ترجع إلى عدم القدرة على التكيف** فمن الصعب أن يتقبل المجتمع المستقبل تقنيات جديدة لم يتعود عليها في السابق دون أن تكون هناك ردود أفعال واصطدامات ذهنية بين البنية النظامية الجديدة ، طالما الجانب الذهني منغرس في خلفيات ثقافية وتاريخية بعيدة كانت أو وهمية مع الواقع ، لا يكون هناك تجاوب أو حتى تكيف بل يؤدي هذا إلى مقارنة التغير وبالتالي الانسياب في الخمود . إن الأنظمة والقوانين في الجزائر باعتبارها أنظمة موضوعية وعقلانية ليست نتيجة لتطور تاريخي بل هي وسيلة مستوردة اعتبرت كشرط وحتمية للتطور والتنمية ، لذا فعندما أدخلت هذه الأنظمة في بيئة ذات طابع تقليدي لم تهيئ لها ، انجر عن ذلك توترات لان المحيط المستقبل لا يزال منغرس ومتشبث بقيم ورموز ومعايير تقليدية تقف في وجه عقلانية الأنظمة التي مع الزمن تغمرها القيم والأبعاد الذاتية التقليدية فتسيطر عليها .لكن عندما يكون التحويل قهري مستورد مع وجود قناع تقليدي تصبح العملية غير فعالة ، وتكون النتيجة الفشل لأسباب عديدة نذكر منها عدم التهيئة لها ، النسق المستقبل لذلك فلا تصيب الهدف المسطر لها .

فوفقا لمحافظ بنك الجزائر" **محمد لكصاسي** "[1]فقد تم الترخيص لفتح 46 مكتب صرف في 2015 مثلا ، 13 منها سحبت تراخيصهم بطلب من المتعاملين المعنيين، و 27 اعتمادا ألغيت من قبل الجهات الوصية بسبب مخالفاتهم لتبقى السوق الرسمية للعملة لا تضم سوى 6 مكاتب.والسبب في هذا العزوف عن إنشاء مثل هذه المكاتب برأي المحافظ هو قلة عرض النقد الأجنبي بسبب ضعف القطاع السياحي والصناعي في الجزائر ، إضافة إلى عدم رغبة الأفراد في تحمل الالتزامات التي تنشأ عن إنشاءها مثل مصاريف الإيجار والتجهيز بالعتاد و دفع الضرائب على الأرباح...

ونذكر بعض النصوص القانونية المتعلقة بالتأسيس لمكاتب الصرف وحماية الإنتاج الوطني ومحاربة السوق الموازية للصرف :

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 91-10[2] المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية .
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 95-08[1] المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 والمتعلق بسوق الصرف حيث تنص المادة الأولى والثانية والثامنة منه على قيام بنك الجزائر بانشاء سوق مصرفية مشتركة للصرف يتم تدخل البنوك والمؤسسات المالية ووسطاء معتمدين فيها .

[1] مداخلة محافظ" بنك الجزائر أمام نواب البرلمان في 23 مارس 2016 حول مجمل التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر للعام 2015

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 34 ، 30 ماي 2004

- ✓ أمر رقم 96-22[2] المؤرخ في 09 جويلية 1996 يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج حيث تتضمن مواده تعيين المخالفات وتحديد العقوبات المفروضة حسب كل مخالفة (الحبس ، غرامات ، المنع من مزاولة العمليات التجارية الخارجية ، مصادرة الوسائل المستعملة في الغش ...)
- ✓ أمر رقم 03-01[3] المؤرخ في 19 فبراير 2003 ويتمم الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 09 جويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج وذلك بتطبيق العقوبات على المخالف
- ✓ أمر رقم 03-04[4] المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها بهدف حماية المنتوج الجزائري

وقد ذكر المبحوثون أن الأسواق الموازية متواجدة في جميع الدول إلا أن حدتها تختلف حسب طبيعة المجتمع ، فالدول التي تتواجد وتتطور فيها السوق الموازي هي الدول المتأزمة اقتصاديا ، والتي تعرف خللا وظيفيا (disfonctionnement) ، فالنظام الغربي يهيمن عليه القطاع الخاص ويساهم في تنمية المشاريع ، كما أن نظامهم يسمح بالمبادرات الفردية .

بحيث أن في الدول المتقدمة هناك **تنافسية إنتاجية** ، مناخ الأعمال والاستثمار محفز ومشجع ، تشجيع القطاعات الإنتاجية مثل الصناعية والسياحة التي تعتبر مصدرا للعملة الصعبة ، كذلك هناك اهتمام بالموارد البشرية ، هناك وكالات الصرف وهي من النشاطات الحرة ، منها وكالات الصرف التي تمتص الاكتضاض على البنوك ، فنجد بأن عملتها مرتفعة لأن **اقتصادها قوي ليس فيه خلل وظيفي (disfonctionnement)** ، ووصلت إلى إنشاء مكاتب الصرف عبر تاريخ طويل ، وعمدت إلى تشجيع القطاعات الإنتاجية مثل السياحة والصناعة كي يكون هناك العرض من النقد الأجنبي ، ثم فتح مكاتب الصرف وخلقت بينها منافسة . في الدول المتقدمة هناك استثمار عكس الدول المتأزمة وهي مجتمعات استهلاكية وغير منتجة . هذه **الدول المتقدمة عندها مفهوم المؤسساتية** .فالأسواق الموازية يمكن اعتبارها وفقا لهذا المفهوم المادة الخام وتتحول إلى مكاتب الصرف (المؤسسات) عبر عملية المؤسساتية التي تعتبر تحويل كل ما هو خام إلى معلومة أو طاقة وعملية المؤسساتية تتحقق بآليات وهي : التكيف ، الاندماج ، السعي وراء الأهداف ،التنشئة الاجتماعية ، وهذه الآليات تساهم في إثراء المجالات الأربعة وهي الاقتصاد ، السياسة ، الاجتماع ، الثقافة .

في الجزائر ليس هناك مشروع مجتمعي ، الجانب الاستراتيجي مفقود وهو الاستثمار في جوانب غير مرئية ، الاستثمار خارج المؤسسة فالأسرة والمدرسة يجب أن تكون مصدر الاستثمار في المؤسسة ، فالطفل الجزائري منذ صغره يتربى على التقليد ، فهو بعيد عن أخلاقيات المقاولة و الإبداع .لذلك فلابد أن يعاد النظر في نسقنا الإجتماعي وأن يكون هناك توافق بين المناجمنت العملياتي و الإستراتيجي ، فالمناجمنت العملياتي يجب أن يكون امتدادا للمناجمنت الإستراتيجي ،يعني أن المناجمنت الإستراتيجي هو الذي يولد المناجمنت العملياتي، ولكننا في الجزائر أدخلنا قهريا المناجمت العملياتي فنحن بذلك عكسنا الصورة الطبيعية للمناجمنت ، فلا يمكن أبدا في الواقع استيراد المناجمنت الإستراتيجي ، فهو مرتبط بالمجتمع ، أما العملياتي فهو مرتبط بالمؤسسة ، فهل يعقل أن يولد ما هو صغير مجتمعا ؟ ،أي هل يعقل أن يكون النموذج التقني هو الذي يولد النسق الإجتماعي ؟ . فتحقيق القفزة النوعية في إثبات الممارسة الإبداعية والفكر المقاولاتي يمر حتما بإعادة برمجة النسق الإجتماعي .

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 05 ، 21 جانفي 1996
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 43 ، 10 جوان 1996
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 12 ، 23 فبراير 2003
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 43 ، 20 جويلية 2003

وقد توصلنا من خلال إجابات المبحوثين إلى أن المشكل في الجزائر يعود إلى الذهنيات وعدم التحكم في الجانب العقلاني فالرأسمالية مبنية على أخلاق ، في الجزائر ليس هناك أخلاقيات تكوين مشروع . فالأزمة في الجزائر ليست أزمة ظرفية يمكن القضاء عليها بمجرد إصدار قوانين جديدة واستحضار أدوات وتقنيات جديدة بل هي ترجع إلى ذهنيات الفاعلين ، كما يرجع للتعاملات الإدارية والتنظيمية التي لا تمتاز بالمرونة ، ، بل هي مثبطة ومعرقلة للنشاط الحر وللنشاط الاقتصادي لان الوسط الذي أنتجت فيه هذه الطرق التسييرية التي تتم بها يتميز بمستوى ثقافي وعلمي يختلف عن الوسط الذي نقلت إليه هذه التقنيات "

كما أجاب أحد المبحوثين أن في الجزائر هناك صراع بين التنظيم والقوانين مع المجتمع ، ولهذا المجتمع الجزائري لا يستطيع أن يهضم هذه القوانين. فهو بذلك يعيد إنتاجها بطريقة أخرى فهي مقاومة لهذا النظام فكل جديد يجد المقاومة ففي الدول ذات الاقتصادات المتقدمة المعايير والقواعد والقوانين هي امتداد وتطور للنظم الاجتماعية ، فالمجتمع هو الذي أوجدها . كما أنها تغيرت بتغير الظروف المجتمعية وبالتالي ليس بينها صراع بل تلك القوانين متكيفة مع الذهنيات المستقبلة لها . هناك تكامل بين الذهني (القيم المجتمعية) والتقني (القواعد والقوانين ..)

فمن المفروض الظاهرة البيروقراطية هي ظاهرة عقلانية حسب **ماكس فيبر** فاعتبرها شكلا من أشكال التنظيم العقلاني والمنطقي لمسار الإنتاج ، بحكم استنادها على جملة من قواعد السير المضبوطة والمعممة على جميع عناصر الإطار الاجتماعي بدون استثناء . وتتسم البيروقراطية كذلك بالموضوعية ، لاعتمادها على قواعد غير ذاتية وغير مشخصنة ، ودحضها لتحالفات القرابة والدم التي تقوم عليها التنظيمات التقليدية . أما الجزائر فعرفت بيروقراطية بدون عقلانية ، فالمجتمع الجزائري هو مجتمع تقليدي ولكن بشكل بيروقراطي . وهذا أصبح لا يستجيب لذهنيتنا بالعكس أصبحت عائق . زيادة إلى ذلك هذه البيروقراطية تحجرت نتيجة عدم ادراكنا لمعانيها العقلانية . وعندما تطورت وسائلها وهي التقنيات والتكنولوجيا والرقمنة ...لم نستطع أن نواكب هذه التطورات ، نواكبها بشق الأنفس . لأن **أصل** البيروقراطية الجانب العقلاني وهذا حسب "ماكس فيبر"، فلما نتحكم في هذا الجانب العقلاني فقضية البيروقراطية والإدارة أو الحكومة الالكترونية والتقنيات والرقمنة ... تصبح قضية تطور طبيعي ، ولكن عندما لا تدرك ولا تتحكم في هذا الجانب العقلاني والذي لديه شروط محددة فهي تصبح عائق .ولكنها في الحقيقة ليست كذلك فالبيروقراطية في حقيقتها هو عقلنة العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة ، في الفضاء العمومي ، داخل الإدارة ... لذلك فلتحرير الاقتصاد يجب أن يقابله تحرير للذهنيات ، ففي الجزائر كلما يطرح هناك مشكل تكون له حلول آنية لان الجزائر لا تملك مشروع مجتمعي . لذلك فلتحقيق القفزة النوعية المتمثلة في التنمية الدائمة يجب إعطاءه الموارد البشرية اللازمة ، يجب الكفاءات ، طاقات فعالة مكونة ومؤهلة لمزاولة مختلف الأنشطة سيما الاقتصاد العالمي الحالي هو اقتصاد المعرفة والرقمنة

- نمط التسيير وطبيعة العلاقات الهرمية تتتصف بالمركزية المفرطة وان التصور المركزي أساس اتخاذ القرارات. فهناك عدم الاستقلالية وهذا من خصائص الأنظمة المركزية التي تعتمد على العقلانية والتخطيط عن طريق وضع قواعد محددة مسبقا ، وهذا التنظيم نجده لدى المدرسة الكلاسيكية في التنظيم التي من مبادئها وحدة الإدارة ، وحدة القيادة . ويعني أن المسؤولية يجب ضمانها في اتجاه واحد فالقرارات تتخذ على مستوى الهيئات العلياولكن اللامركزية كعملية تنظيمية شاملة لا تستهدف فقط تغييرا في البناء التنظيمي بقدر ما تستهدف تغيير البناء الاجتماعي الذي أوجده ، أيضا مزيدا من الجهد في مجال تطوير أداء المورد البشري وخلق صنف من القادة الإداريين الكفوئين القادرين على المرور بالمؤسسة إلى مرحلة أخرى أكثر ما يميزها بيئة تنافسية وانتشار أفكار ومبادئ إدارة حديثة إن الإدارة لا تكفي حينما يغيب الإدراك الجماعي بضرورة استيعاب هذه الاستعدادات الذهنية المنشطة والمحفزة لمثل هذه الممارسات العملية المنتظمة ، على عكس ما لاحظناه في المجتمعات المكتسبة لهذه الاستعدادات . إن المجتمعات التي تفتقر لهذه القيم يكون تطورها ليس انتقالي وتقدمي وإنما انقطاعي وسكوني ، بحيث

حركتها تتسم بالقطيعة الكلية مع كل محاولة واستبدالها بأخرى إلى أن يأتي دورها فتستبدل هي الأخرى .إن هذه المجتمعات لم تستعب بعد أن حقيقة التقدم والتغير لا يكمن في استخدام تقنيات ونظم جديدة بقدر ما هو مرتبط بتغيير وتكييف الذهنيات . وهذا ما يمكن ملامسته في تطور تنظيمات العمل في المجتمعات المتقدمة ، بحيث الأولوية والأهمية سرعان ما أعطيت إلى العنصر البشري الذي حضي باهتمام كبير في كل الدراسات والأبحاث الممهدة لكل التطبيقات التنظيمية والممارسات العملية والمهنية .

وفهمنا عموما من اجابات المبحوثين أن المشكل في الجزائر لا يرجع إلى تدخل المؤسسة الحكومية من عدمه مثلما يرجع إلى الكفاءة فالمشكل في الجزائر مشكل ذهنيات ومشكل كفاءات ومؤهلات **فالحكومة من إنتاج المجتمع** ، فقد أظهرت خبرة النمور الأسيوية (كوريا، تايوان، ماليزيا)، تحقق النمو الاقتصادي في ظل رعاية كاملة للدولة. وفي كوريا تدخلت الدولة بشكل واضح في وضع برامج التصنيع وفي توجيه استثمارات القطاع الخاص. وفي ماليزيا تدخلت الدولة بشكل سافر في إعادة توزيع الموارد بين الأعراق المختلفة ، وفي دفع صناعات جديدة مثل صناعة السيارات والسلع الهندسية عالية التكنولوجيا.

و انطلاقا مما سبق ذكره و ما توصل إليه البحث من نتائج ، يمكن القول بأن تطور الأنظمة يكون عبر تطور المجتمعات ، فهي ليست عملية مبعثرة ومتقطعة ، بل تخضع لامتداد تراكمي من المحاولات والتجارب المكملة لبعضها البعض في مسار يكون دائما حيوي وموحد يبحث لنفسه عن النموذج الأفضل في تنظيم العمل البشري ، إذا بقدر ما تكون التقنيات متطورة بقدر ما يجب أن تتبعها ذهنيات ملائمة تتناسب وتلك السيرورة الحضارية التي اكتسبها المجتمع الأصلي.

المبحث الثالث : تفسير النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة

من خلال استجوابي للمبحوثين توضح لي بأن الاقتصاديين برغم الاختلاف في التخصص إلا أنهم يساندون وبشكل كبير نفس التوجه الذي أتت بها فئة الاجتماعيين وهو أن السوق الموازي يعكس صراع على المصالح وصراع على النفوذ والسلطة وليس له علاقة بالمنافسة التجارية ، وذلك بحكم الممارسات التي ينتجها المجتمع والتي تعود عليها وحكم طبيعته . فحسب رأيهم فالسوق الموازي باعتباره نسقاً مغلقاً ومفتوحاً في نفس الوقت ، فانه يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي، والبيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة به ، أو المجال الاجتماعي والعمراني وكل ما يحمله من نظم وبُنى اجتماعية متعدّدة ، فالسوق الموازي هي مرآة عاكسة لتناقضات النسق الاجتماعي الكلي فالمجتمع الجزائري عنده انفصام الشخصية لأنه مربوط فكريا وثقافيا ، النموذج هو نموذج مخلط ibride، والنسق الاجتماعي الحالي يتجه نحو نقطة استيطان ونحو هدف . فالنسق الاجتماعي مكون من مجتمعين مجتمع ومجتمع موازي وهذا يهيئ لمجتمع جديد وما يحصل الآن هو مجموعة من التحولات التي تؤدي الى تغير اجتماعي شامل . هناك صراعات داخلية باطنية لمجتمع يبحث عن مستقر له ، يتحرك بمقتضى صراعات داخلية لأن الأمور غير واضحة.

إذن فالسوق الموازي وفق نموذج ميشال كروزيي هو امتداد لهذا المجتمع الموازي وكل ما يحدث في السوق الموازي (الميكروسوسيولوجي) هو انعكاس للمجتمع الموازي (الماكروسوسيولوجي). وهناك تفاعل بين الماكرو والميكرو . كل واحد يؤثر في الاخر فالمجتمع يؤثر في السوق وهذا الأخير يؤثر في المجتمع لأن السوق الموازي أصبح مكان منتج للهوية . والثقافة المجتمعية تكون في هذه الحالة إطار مرجعي للاستراتيجيات الفردية كما بين ذلك **ميشال كروزيي** بحيث يرى أن الإستراتيجيات المتبناة من طرف الفاعلين الإجتماعيين أفراد أو مجموعات ليست وليدة لأهدافهم الخاصة وفقط وإنما وليدة كذلك لثقافاتهم وقدراتهم على تنظيم أنفسهم من أجل إنجاز الهدف المشترك وبأنها في استقلالية نسبية على المحيط الثقافي الخارجي ، أي بمعنى أن هذه الهوية الثقافية الخاصة ليست في قطيعة كلية وتامة مع المحيط المجتمعي بل تتأثر به وتؤثر فيه .

وقد توصلت من خلال تحليل المقابلات إلى أن السوق الموازي كظاهرة اجتماعية هي عبارة عن **استراتيجية** تتحكم فيها آليات ذات منطق خاص ، وهو امتداد لتطور اجتماعي قائم على مجموعة من التحولات التي تؤدي إلى تغير اجتماعي وهو في الحقيقة يخفي مجتمع موازي . وهذا المجتمع الموازي تتخلله صراعات وتناقضات . فعكس ما يوهم للكثيرين فهو عبارة عن تنظيم باطني يخضع لمنطق وعقلنة مخالف لما هو معتاد عليه ، لكن هو من بين الآليات التي تنشط نشأة وتطور مجتمع موازي ما يعكس الصراعات والتناقضات المتجددة وهذا حتما يؤدي إلى تغير اجتماعي وهذا الأخير يخضع لبراديغمات هو البراديغم الصراعي . يرى **كارل ماركس** أن العلاقات الإجتماعية داخل الأسواق الموازية على أنها مجرد **إعادة إنتاج** للعلاقات الإجتماعية للبناء الإجتماعي الكلي أي أن الأسواق الموازية ما هي إلا مرآة عاكسة فقط للبناء الاجتماعي العام ، للتناقضات المجتمعية .كذلك للتغيرات العالمية لأن هذا البناء الاجتماعي متأثر بالتقلبات العالمية وبالتالي فالمنفعة أو المصلحة الذاتية كما يراها الصراعيون هي الموجهة للسلوكات ، إذن السوق الموازية ساحة خصبة لنشوء الرأسمالية دولة و مجتمعا ، اي أن الأسواق الموازية هي وليدة تطور أيديولوجي ونظري فالتطور الأيديولوجي يتمثل في تقبل الملكية الخاصة والانفتاح على السوق وقوانينه أي بكلمة واحدة الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي ، البنية التحتية هي التي تحدد البنية الفوقية لأن إذا كان عندنا المال فيجب أن يكون عندنا بناء أفقي كي يحميه ، يجب التربية للمحافظة على هذا المال

فالسوق الموازية وفقا لنموذج **ميشال كروزيي** مكان ونقطة التقاء **التحالفات** والصراعات إذ لكل فاعل مصالح شخصية وأهداف خاصة يسعى لتحقيقها وفق تخطيط إستراتيجي معين ، فعلى نوع المصلحة تكون الخطة ، وعلى نوع الهدف تكون الإستراتيجية ، فهنا الفاعل يتعامل مع مصالحه وأهدافه بعقلانية تامة، فهناك نوعان من المصالح فردية وأخرى مشتركة ، أما المصالح الفردية فيحاول أن يعمل على تحقيقها لوحده والتضحية لأجلها لوحده أما المصالح المشتركة فتكون بالاستعانة مع أصحاب المصالح وأصحاب الحلف ، وبالتالي يعمل على تشكيل **نسق فعلي للأفعال** والذي بدوره يحكم التفاعلات بين الفاعلين وهذا وفقا لنموذج **ميشال كروزيي** ، بحيث في هذا الشكل من العلاقات فإن الفاعل المعين من أجل قضية معينة، فإنه يعرف جيداً من هو الحليف أو الحلفاء الذين يساندونه. فإن التحالفات ميزتها الأساسية أنها ظرفية ومرتبطة بقضية محدّدة ، وعلى أساسها يتم تحديد كيف أن المجموعة تعالج قضاياها المطروحة عليها، انطلاقاً من أهدافها الخاصة، وأهداف المجموعة المنتمية إليها ، ففي المصلحة المشتركة يكون تحرك وسلوك الفاعل بإستراتيجية التعاون مع الحلف وبإستراتيجية التفاوض مع الأخر ،لأن كل فاعل داخل السوق يدرك جيداً أن بقاء إستراتيجيته يتوقَّف أولا وقبل كل شيء على استمرار علاقة التعاون هذه لأنهم لا يدركون أنه لا وجود لأي إستراتيجية فردية إلا ضمن هذا الفعل الجماعي المنظم. وكذا نجد أن كل الفاعلين المنتمين إلى جماعة ما يعملون جميعاً على إيجاد الطرق والوسائل التي تسمح لهم بدمج استراتيجياتهم والأهداف الخاصة بكل واحد منهم مع بعضهم البعض بالطريقة التي يمكنها من الاستمرار في العلاقة من أجل تحقيق الهدف المشترك. ولذا يقول كل من **ميشال كروزيه وفريدبرغ** : أن الاستراتيجيات المتبناة من طرف الفاعلين ليست وليدة أهدافهم الخاصة، أو الموارد التي هي تحت تصرفهم فقط ، وإنما هي وليدة كذلك قدرتهم على تنظيم أنفسهم من انجاز عمل جماعي مشترك، فهذه القدرة الجماعية ليست بعملية ميكانيكية، أو وليدة ظروف آنية بل هي وليدة أطر مرجعية وثقافية .[1]

فالتغيير حسب **ميشال كروزيي** هو عملية نسقية تخص التنظيمات . و أن الحياة الجماعية في كل الحالات تعتبر كتنظيم حي يطبق قوانينه الخاصة والفرد يكشف أنه يمتلك عدة خيارات و حظوظ ليتدخل مباشرة في خط الحياة الاجتماعية ، أين تعدل البناءات و تضبط التشكيلات. فالتغيير هو نتيجة عملية جماعية من خلالها يتحرك الفاعلون و ينتجون مصادر و طاقات المشاركة اللازمة ، و لكي ينتجوا مناورات و ألعاب جديدة تسمح كلها للنسق بالتوجه نحو الأهداف كمجموعة بشرية و ليس كآلة.

[1] **بن عيسى** محمد المهدي ، **"ثقافة المؤسسة"** ، مرجع سابق ، ص 118

إن وجود عملية التغيير لا يمكن أن تنجح إلا من خلال إجراء **قطيعة بين الألعاب القديمة و الألعاب الجديدة** ، وقد ترجمها **ميشال كروزيه** عبر وجود أزمة ، إذ تكمن هذه **القطيعة** في أنها صعبة وشرسة لمقاومة التغيير وخاصة في المجتمعات أو الجماعات التي لها انسجام ثقافي وهوية قوية .أي الأفراد الذين يتميزون بمظهر محافظ. فلا يمكن لأي تغيير ولا لأي تعلم جماعي أن ينجح إلا عن طريق وجود القطيعة . ولا يتأتي هذا إلا بوجود تعلم جماعي واعي حيث يقتنع الفاعلون بضرورة التخلي عن **الحلقات المفرغة القديمة وتبني حلقات جديدة** . في هذا النسق يجد الأفراد أنفسهم غير قادرين على إنتاج سلوكات منسجمة جماعيا ومواقف تعاونية تكاملية . لا يستطيع الأفراد الانتظام والالتحاق بجماعات أفراد مختلفين ومتعاونين لانتهاج سلوكات متطورة ، أنهم سجناء وتحت قيد القواعد المبهمة للعبة غير منتهية التي أنتجوها بأنفسهم ولم يقدروا عواقبها .

كما لا ننسى سلطة الفاعلين أنفسهم والتي تنطلق من قاعدة التحكم في **مناطق الظل أو المناطق المظلمة كما يسميها ميشال كروزيي.** فكلما زاد التحكم في هذه المناطق زادت سلطة الفاعل والعكس صحيح. وعلى العموم فإن أي مقاومة للتغيير قد يكون منشؤها الارتباط بالمصالح .أي إنه عندما يعتقد أصحاب هذه المصالح أن التغيير المقترح سيكون مربحا لهم وسيعود عليهم بالفائدة فإنهم يتبنونه . وهم بذلك يخشون فقدان السلطة. خاصة إذا كانت هناك جماعات ذات تنظيم جيد. وقد خلص **ميشال كروزيه** إلى أن مشكلة مقاومة التغيير لها عدة أسباب ولذلك فإننا قبل أن نقوم بأي تغيير يجب أن نحلل كل العوامل التي أدت إلى رفضه من طرف الأفراد . وذلك بالتعرف على اهتماماتهم و حاجياتهم وعلى إستراتيجياتهم. فالأفراد في التنظيم ليسوا مرتبطين بالروتين . بل إنهم في الحقيقة جاهزون لكل تغيير وبسرعة إذا كانت لهم القدرة على اكتساب اهتمامهم داخل الألعاب التي نقترحها عليهم. و إنه في حالة عدم التوازن بين القوى المؤيدة والأخرى المعارضة للتغيير فإنه يمكن تحقيق النتائج المرغوبة وتأييدها عن طريق إعادة توازن القوى / مع / ضد التغيير حين حدوثه.

القيم المستوردة هي تلك التي تظهر وتتطور في أوساط حضارية أجنبية ، شرقية كانت أو غربية بقيمها وانشغالاتها وأهدافها ، حيث تم نقلها إلى مجتمعات رغم اختلاف الحضارتين والمجتمعين . فهذه القيم تتمثل في طرق الإدارة والتنظيم والتسيير المستوردة ، مع التكنولوجيا . فالسيرورة التاريخية للتنظيمات الصناعية الجزائرية تؤكد هذا المشهد ، حيث عرفت هذه التنظيمات وتيرة متسارعة من تغيير الأنماط الإدارية والتسييرية المستوردة من بيئات اجتماعية مختلفة عن بيئة المجتمع الجزائري ، وذلك دون مراعاة العوامل الثقافية . حيث طبقت هذه القوالب الجاهزة بحذافيرها ، وحتى مع فشل هذه السياسات استعانت بعدها الجزائر بالمؤسسات الدولية خصوصا المؤسسات المالية ، والتي أصبحت تفرض معايير وشروط محددة على التنظيمات ، مما كرس قيما جديدة على رأسها قيم الخوف من عدم التقدم ، ومن هذا المنطلق فان الاختلافات والتناقض بين القيم وهكذا يصبح التنظيم ميدانا للاحتكاك والتناقض والصراع بين القيم المتضادة . فعندما تصطدم طاقات متناقضة يتولد عن هذا الاصطدام صراع ومواجهة معلنة أو خفية تؤدي إلى استقرار الوضع وفق نظم عشوائية وفوضوية تفرض نفسها مع الزمن وتصبح مقاييس ومعايير نظامية .

وتوصلت أيضا من خلال تحليل إجابات المبحوثين إلى أن فالسوق الموازي ليس عنده علاقة بالمنافسة التجارية لان عندما لا تكون منافسة بين الفاعلين ولا تكون أخلاقيات المنافسة مثل الثقة في المنافس أو احترامه ....يكون الصراع من أجل البقاء وبالتالي البقاء للأقوى وليس للأصلح .المجتمع الجزائري عندما استورد هذا النظام فهم المنافسة بشكل آخر وهو الصراع لأنه في ممارساته تعود على الصراع ، ففكرة المنافسة غائبة عنه فليس هناك تعود على تبادل الرأي وإثرائه ...، كما انه لا يحب فكرة الاختلاف بل التشابه . فمن المفروض أن الاختلاف يثري ويخلق المنافسة من ثم الإبداع ، وعكس ذلك نجد : التشابه ، التحالف ، الصراع بين المتحالفين . ففكرة المنافسة غائبة وقد استبدلت بفكرة الصراع القائمة على إقصاء كل ما هو مخالف

وقد وضح الأساتذة كذلك أن الفاعلين في السوق الموازية لا يمكن أن يكونوا أفرادا مستقلين ولذلك ينخرطون في جماعات محدودة ومسيطرة .

ويفسرون ذلك بأن الفاعلين جماعات مسيطرة ومحدودة منظمة فلها قوانين خاصة بتلك الجماعات وفيها رقابة وتنظيم **وعندها قدرة في التحكم في مناطق الظل حسب ميشال كروزيي** ، إذن هناك قوانين وقواعد خاصة بتلك الجماعات و اي فرد يخالف هذه القوانين يعرض للإقصاء لأنه خالف قواعد تلك الجماعة فالفرد لا يستطيع أن يحقق مصالحه بمفرده إلا بدخوله في جماعة ، وكلما زادت شبكة العلاقات الاجتماعية للفاعل كلما زادت سلطته غير الرسمية وما نستطيع استنتاجه بصفة عامة أن الفاعلين يحاولون **استغلال مناطق الظل** لخدمة أهدافهم الخاصة وكذا الأهداف الجماعية حسب درجة العلاقات المبنية من طرف الفاعل ، و كل حسب قوة العلاقات المبنية وحسب نوعيتها وحسب مكانته ومركزه في المجال الاجتماعي ، وبالتالي نستنتج أن قوة الفاعل في السوق مرهونة بقوة العلاقات المبنية و التي بدورها تمنحه سلطة رمزية ، في المجال الاجتماعي .

كما نستنتج من إجابات المبحوثين كذلك أن الفاعل يستفيد من قوته وسلطته الرمزية التي جاءت عن طريق العلاقات الاجتماعية في مجاله الاجتماعي بالسيطرة على مناطق الظل وذالك بمجموعة من الاستراتيجيات يقوم بها الفاعل منها الاستراتيجيات الهجومية حسب **ميشال كروزيي** .

أي فاعل في السوق لا يدخل إلى هذا السوق دون أن تكون له استراتيجيات لأن الفاعلين يفرضون منطقهم في السوق ، فهذا السوق فيه قواعد لعبة ، إذن الفاعلون عندهم شبكة من العلاقات في المجال الاجتماعي لهم .

وحسب الأساتذة أيضا فرغم وجود تقنيات الرقابة إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة ففيها ممارسات مثل الزبونية فالمشكل يرجع إلى الذهنيات ، مشكل التكيف كما اتضح ذلك في الفرضية الثانية ، فالفاعل بيني استراتيجيات ويسيطر على مناطق الظل وذلك حسب ميشال كروزيي ، وكلما كان هناك أرباح مادية كلما كانت سيطرته أكبر . فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن القوى الخفية تسير وفق إستراتيجية الخضوع للفاعلين الذين يملكون رأسمال إقتصادي فهذا يدل على أن هناك استراتيجيات تفاوضية وتنمية لعلاقات تبادلية بين الفاعل وبين تلك القوى ، أي باتخاذ سياسة " خذ وهات" أو بمصطلح "مرر لي مشروعي لأمرر لك مشروعك". وبذلك تكون هذه العلاقة التبادلية الزبونية وسيلة لأجل قضاء المصالح الذاتية والشخصية والجماعية. فهي إما أنها تكون تعاونية بين الأفراد والجماعات ، وإما أنها تزيد من العلاقات الصراعية بينهم في حالة ما إذا لم يتم الاتفاق على العمليات التبادلية والزبونية . إذن الفاعلون استغلوا المناطق المظلمة ليقوموا بمناورات واستراتيجيات من أجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم .

وهنا نستطيع أن نستند إلى الدراسة التي قام بها **أحمد هني**[1] فنرى بأن الفاعل يقوم بتقسيم الأرباح التي حصل عليها مع أفراد الشبكة التي يقوم بتكوينها ، وهو مجبر على إعادة توزيع جزء من الأرباح وبالطرق التي يختارها هو و ذلك لتكوين قاعدة (شبكة) من الزبائن ، بغرض تعزيز القوة الاجتماعية التي يتمتع والناتجة عن عقد اجتماعي مع هؤلاء الزبائن،

- يربط علاقات مع أصحاب النفوذ للحصول على امتيازات و تراخيص ، هده العملية تستهلك قدرا كبيرا من الأرباح الموزعة و هي بمثابة استثمار.

1 **HENI** Ahmed , **« Le cheikh et le patron ; usages de la modernité dans la reproduction de la tradition »**, O.P.U, Alger, 1993

- توظيف العمال من قبيلته أو عشيرته ويسعى إلى كسب ولائهم ووفائهم أحسن طريقة توصله إلى ذلك أن يجعل منهم زبائنه و يتم ذلك عبر منحهم جزء من الزكاة ، أو يتحمل بعض المصاريف الموسمية كالحج أو الزواج...وغيرها.

فالفاعل هو الذي يفعل السوق وهو غير ظاهر(خفي) أما الزبون فهو الذي يدخل في العلاقة مع هذا الفاعل أما بائع لهذه العملة أو مشتري ...فالسوق الموازي هو عبارة عن نسق ويتميز بفعل وفقا لنموذج ميشال كروزيي .

فالسوق الموازية حسب إجابات أحد المبحوثين تخلق ما يسمى الزبون الذي يثمنها ، فبدون هذا الزبون الأسواق الموازية لا يكون لها وجود . كما يقول **ماكس فيبر** النبي يأخذ قوته من كتاب ، والقسيس من النبي ، ثم الساحر وهو الذي يأخذ قيمته وقوته من مشتريه (من زبائنه) . إذن بما أن هناك زبناء معناه تظهر طبقة اجتماعية يجعلها تكون ذات نفوذ أكثر من نفوذ الطبقة الأخرى .

فمن خلال هدا التحليل نفهم أن **الفاعل هو الذي يقوم بمجال المناورة وهو الذي يقوم بإستراتجيات** إستثمارية تخدم أهدافه وأهداف جماعته وذلك حسب ميشل كروزيي ، لان الفاعل من خلال هده الممارسات هو يسعى إلى الهدف الأسمى وهو الوصول إلى السلطة لأن السلطة ممارسة واقعية لا ينبغي من ورائها غير تحقيق ما يدعى مصلحة عامة (ونحن لا نرى فاعلا في مجتمعاتنا يصرح أنه يعمل من أجل تحقيق امتيازات تخصه ، بحيث نجده يصرح ويؤكد على أنه يعمل من أجل خدمة الصالح العام، كذلك لا نرى جماعة تبحث عن السلطة تصرح بأنها تسعى للحصول على امتيازات، غير أن دراسة هؤلاء وواقعهم لا يمكن أن يؤكد لنا إلا هذا، (أي تلك المصلحة الخاصة الخفية تحت غطاء المصلحة العامة) وطريق السلطة مغامرة كالبحث عن كنز لأن السلطة تخوّل أصحابها امتيازات مادية قبل أن تكون معنوية حتى وإن كان الوصول إليها ليس عن شرعية حقيقية سواء بقانون أو بتفويض أو بانتخاب ..) بل تنزع بالقوة عن طريق القوة التي يملكها الفاعل ، وبالتالي نفهم انه كلما زادت الأرباح المادية كلما زادت مجالات المناورة وبالتالي تحقيق سلطة غير رسمية .

فماكنة الإنتاج كسرت في الجزائر، فالاستيراد قضى على الإنتاج والاستثمار لأن المستوردين يربحون أكثر من المنتجين . لذلك فالاقتصاد الجزائري غير منافس للاقتصادات العالمية .

ارتفعت حدة ظاهرة تزوير فواتير المواد المقلدة المستوردة، والتي شملت تقريباً جميع المنتجات، ومنها: النسيج والجلود وقطع الغيار، والمنتجات الإلكترونية والكهرومنزلية والخرداوات، والعطور، والصناعات الغذائية، والأدوية، والسجائر....ووجود انحرافات كبيرة بسبب الانفتاح الفوضوي، وعدم وجود **آليات التكيف (تالكوت بارسونز)** ، وبذلك توفر المناخ المساعد لتكوين شبكات وجماعات حقيقية ذات **عقلانيات محدودة (هربرت سايمون)** ، وبروز ممارسات غير أخلاقية مثل التلاعب بالفواتير من طرف الشركات في دول المنشأ والتهرب والغش الضريبي والجبائي.
إن مختلف برامج إعادة التأهيل التي باشرتها الجزائر لمواجهة انعكاسات الانفتاح الاقتصادي والتجاري اعترضتها عدة عوائق لم تسمح لها بتحقيق الأهداف المسطرة ، والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى عدم تفعيل أهم مورد أو طاقة أو كفاءة وهو العنصر البشري . فالملاحظ هو العكس تماماً، حيث تراجعت حصة المؤسسات الصناعية الجزائرية في السوق المحلية أمام المنتجات المستوردة ، فضلاً عن ضعف حصة الصادرات خارج المحروقات ، والتي لا تتعدى بالكاد مليار دولار سنوياً؛ نتيجة عدم تنافسية المنتجات وضبابية المناخ الذي تنشط فيه المؤسسة الجزائرية المعرضة لضغوط المنافسة غير القانونية والغش في التصريح الجمركي، ودخول منتجات مقلدة بكثافة ...

كما أجاب أغلب المبحوثين بأن نقاط بيع الصرف الموازية تتمركز قرب مراكز حساسة غالبا وقرب مواقع إستراتيجية فتوزيعها غير عشوائي ، فالسوق الموازي عنده مجال وهو غالبا قرب المراكز و المؤسسات الرسمية مثل القضاء والبنك المركزي هذا يعكس قوة السلطة الغير الرسمية فالفاعل بما

يكونه من علاقات اجتماعية من صداقة ومعارف ...هي التي تضمن له البقاء في السوق الموازي فهي تمنحه القوة ، فالبقاء في السوق للأقوى حسب شارل داروين ويعكس صراع القوى وتصادم العقلانيات المحدودة (هربرت سايمون) .

وحسب الأساتذة فهذا يوضح قوة العلاقات الاجتماعية للفاعلين داخل المجال الاجتماعي ، وهدا أن دل على شيء فإنما يدل على أن قوة العلاقات هي قوة رمزية يشعر بها الفاعل ويستأنس بها في مواجهة أي خطر يتعرض له فالفاعل دائما يرى بأن هناك من يعينه من هؤلاء الذين تم التفاعل معهم في **شبكة من العلاقات** بشتى أنواعها سواء كانت مبنية على الصداقة أو على القرابة أو على المنفعة أو على الزمالة ، **فالفاعلون وفقا لنموذج ميشال كروزيي يقومون بإستراتيجيات** لإقامة الكثير من العلاقات من تقوية وتعزيز مكانتهم فهم يسعون إلى تحسين وضعيتهم داخل المجال واختيار الوضعية الحسنة هدا يجعل منهم في البحث عن القضاء على الأخر وإقصاءه من المجال ، وبهذا فهم يساهمون في فرض الضغوط على الأعضاء الآخرين ، تلك الضغوط التي تنشأ عن التصارع بينهم ، أي تلك الإستراتيجية التي يبني بها سلطة رمزية داخل مجاله الاجتماعي ،وكما يرى **بيير بيربورديو** أن الرأسمال هو جملة من العلاقات ، القائمة بين مجموعة من الأوضاع ، التي تحدد في وجودها بمحتليها ، و هؤلاء المحتلون لتلك الأوضاع ، حسب موقعهم الحالي أو المحتمل ، في بنية توزيع مختلف أنواع السلطة (رأسمال رمزي)، فمن خلال هدا الفضاء الذي يحتله الفاعل داخل المجال الاجتماعي يستعين به ويقوم بعملية إعادة الإنتاج لهذا الرأسمال ولذلك من أجل احتلال مناطق داخل الأسواق الموازية **وقد يستخدم قوة علاقاته بالسيطرة على مناطق الظل حسب ميشال كروزيي ليثبّت مكانته جيدا ويشكل لنفسه سلطة غير رسمية أي موازية.**

ونستطيع أن نفسر ذلك بوجود **مجتمع موازي ، سلطة موازية وهذه السلطة الموازية عندها القدرة على السيطرة في المناطق المظلمة لأن المال يشكل قوة وذلك حسب ميشال كروزيي** ، فيصبح هناك نوع من الصعوبة في القضاء على السوق الموازي ، فهو يحتاج إلى قوة مجتمع ، إلى قوة سياسية ، قوة أحزاب ... يحتاج إلى **مستوى حضاري** ، فالمجتمع الجزائري في إطار تناقضات وصراعات. والفرد داخل المجتمع يحيا في إطار نسق اجتماعي تقليدي ، لا يتخيل يوما أنه يخرج عن إطاره باتجاه الفردانية نظرا للعلاقة وللرابطة القوية بينه وبين أسرته وكذلك بينه وبين جماعته ، الفرد المحدد تقليديا لا يشعر بقيمته الفردية إذ مازال يشك في قدرته على تحديد هدف شخصي على المدى الطويل ، وحتى فكرة أن أولاده سينفصلون يوما ما عن الجماعة فكرة لم تخطر بعد على ذهنه ، انه فرد لم يتخذ مسافة اتجاه نفسه وبين أسرته وبينه وبين جماعته .فرغم مشاريع العولمة وما تهدف إليه من توحيد واحتواء الكل ماديا وثقافيا إلا أن النمط التقليدي وعلى رأسه التنظيم القبلي يبقى يطفو على السطح ويظهر ذلك فيما يعرف بإعادة إنتاج الخصوصيات الثقافية واستحضار الهويات وخاصة التقليدية منها .حيث أن تيارات العولمة لم تؤدي إلى تنميط العالم وامتصاص الخصوصيات الثقافية بل أدت إلى تدمير ركائز الحداثة بالعودة إلى أنماط الهويات ما قبل الحداثة مجتمع الجماهير والمجموعات .

وهكذا فكلما استدرج المجتمع تجربة جديدة إلا وكانت مخيبة وكما يقول ميشال كروزيي **Michel Crozier** لا يمكن أن نغير سلوك مجتمع بمجرد إصدار قوانين جديدة أو استحداث تنظيمات جديدة دون مراعاة طبيعة ودرجة الذهنيات المستقبلة لها (on ne change pas une société par décret)

حسب إجابات الأساتذة فهناك مجتمعين في الجزائر : مجتمع رسمي ومجتمع غير رسمي، فبما أن النظام في المجتمع هو نظام هش وفيه ثغرات فهو يخترق لصالح الفاعلين الأقوياء فالطبيعة لا تؤمن بالفراغ ، فالمجتمع هو الذي سمح بظهور هذا السوق ، هذا يعكس اللانظام والفوضى وهذا ما يفتح المجال لهذا السوق بان يشتغل وينموا .السوق الموازي امتداد للمجتمع الموازي ، فهذا الأخير يعتبر منطقة الراحة لدى الأغلب بما أنهم لا يستطيعون أن يندمجوا أو يحققوا ذاتهم في ظل التحولات العالمية السريعة ، **إذا دخل المجتمع في ثقافة أخرى وهو لا يكتسب أدوات التكيف والاندماج** مع تلك الثقافة

... ، أدوات الدخول في المجتمع الآخر ، **فيكون هناك نوع من الرفض والمقاومة** ، لهذا ينغلق المجتمع على نفسه إلى منطقة الراحة . ينطوي على نفسه ، يحدث خمول وجمود فكري ، نحن لنا عاداتنا ولغتنا و...ولا نحتاج لثقافة أخرى ، نعيش ثقافتنا وهكذا . إذا لم يمتلك المجتمع أدوات الانتقال إلى المجتمع الآخر على مستوى التعلم ، على مستوى العمل ، على مستوى الحقوق والواجبات ، على مستوى الحريات ...إذن يجب على المؤسسات الموجودة في المجتمع بمختلف أشكالها أن تصنع لهم أدوات التكيف والاندماج مثل ، فهناك في الجزائر رغبة العيش في الماضي ورفض المستقبل ، حتى بين الأجيال هناك صراع الجيل القديم الذي له حنين دائم للماضي والجيل الحديث الذي يحاول مسايرة المحيط والثقافة العالمية . فبين الجيلين هناك اغتراب . فالعلاقة مثلا بين الأب والابن لا يكون هناك تفاهم بل هناك تباعد حتى بين أفراد العائلة الواحدة ، فالتنشئة الاجتماعية لا تكون سوية

هناك فئات أو جماعات تسعى لتحقيق ذاتها في ضل هذا الاستبعاد الاجتماعي ، فهي تحقق ذاتها في الهامش ، وهذا يعني انتشار الآفات الاجتماعية مثل انتشار الجريمة ، الدعارة ، تجارة المخدرات ، تبييض الأموال ...لان هذه الفئة أو الجماعة لم تدخل وتندمج في المجتمع بل ضلت تلعب في الهامش ، واللعب في الهامش يكون مخالف للقوانين ، مخالف للأنظمة ، عامة التعامل خارج الاندماج ، لان الاندماج يعرف بالأنظمة والقوانين ، يتعلم ثقافة المجتمع ، قوانين المجتمع وعاداته ...اي يتعلم الثقافة كما يقول تايلور : الثقافة هي ذلك الكل المركب من المعرفة والفن والقانون والأخلاق وكل العادات والتقاليد التي يكتسبها الفرد من المجتمع التي إذا اكتسبها سوف يدخل في المجتمع من غير ما يخالف . فالعادات تختلف من مجتمع لآخر فما يعتبره مجتمع ما مقبول يمكن اعتباره في مجتمع آخر شيء مرفوض .

حسب الأستاذ **بويحياوي عبد الكريم بويحياوي**[1] **في دراسته عن الخواء الاجتماعي** ، فعند اصطدام قيم متضادة ، بين تلك الراسخة في الثقافة التقليدية والتي يحملها الفرد بصورة عفوية وتلك الدخيلة النابعة من الانفتاح الثقافي ومن فضاءات تصورية غربية وجديدة ، يولد قوالب فكرية جديدة **hybride** لا تمتلك على معالم أو مراجع تخيلية مضبوطة ، فتصبح التصورات تائهة وعشوائية وفوضوية . إن الطبيعة لا تؤمن بالفراغ كما يقال ، كذلك هو الشأن فيما يخص بالتنظيم الاجتماعي وخاصة ذلك التنظيم الذي يجمع بين تصورات تقليدية لا تزال متشبثة بقيمها الأصلية نسبة للأفراد وتلك النظم والقواعد التي تفترضها هذه التنظيمات الجديدة والحديثة ، فعندما يكون المجتمع الأصلي غير مهيأ لاحتضان مثل هذه التنظيمات الحديثة لنقص تقني (infériorité technique) في المشاركة أو التعاون (association) ، يترتب تسرب القيم الأصلية أولا ثم تداخلها مع قيم التنظيم الجديد وأخيرا بروز قيم متميزة ومخالفة لا هي بأصيلة ولا هي بحديثة بل هي هجينة (valeurs hybrides) .

فالذهنيات هي ذهنيات جامدة ومعطلة لا هي متمسكة بالقيم الأصيلة المحلية ولا متمسكة بقيم الحداثة ، هنا لا توجد أفضلية للقيم بل هي هجينة ، ففي الجزائر هناك تقديس للقيم التقليدية واستلاب كبير تجاه القيم الحديثة ، ففي ظل هذه الازدواجية يعيش الفرد ممزق وفي ضياع شبه تام بين هذين النموذجين الثقافيين ، النموذج الأول الذي يجعله يتذكر أمجاد أجداده فيسكر وينتشي في كهوف التاريخ ، والنموذج الثاني الذي يأسره بريقه وفعاليته ومنطقه العملي الذي يحل له كل مشكلاته الحياتية ، فيبقى هذا الفرد معلق لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء فتضعف فعاليته ويقل أداءه وتتحطم طموحاته فيبقى مشلولا .

نفس المنحى كذلك نجده عند **هشام الشرابي** في دراسته للمجتمع العربي ، بحيث ربط الأزمة كذلك بالبنية الاجتماعية للمجتمع العربي كون أنها بنية اجتماعية هجينة لا تحمل صفات الأصالة ولا قوة الحداثة المنتجة للحضارة الغربية فهذه البنية الهجينة تنتج ثقافة متناقضة،عاجزة قاصرة لأنه يرى في هذه الأخيرة بأنها بنية شاملة تعبر عن كيان اجتماعي بكل أبعاده الإقتصادية والإجتماعية والنفسية .

[1] **بويحياوي** عبد الكريم ، مرجع سابق

فيقول **علي حرب** في وصف هذه الظاهرة أننا نعيش خصوصياتنا حتى البداوة وننغمس في عالمنا حتى الثمالة ، أننا نستخدم احدث الأدوات ولكننا نرفض احدث الأفكار والمناهج ، فنتشبث بالأصول حتى العظم على صعيد الخطاب والكلام ، لكننا نخرج عليها ونطعنها بالفعل والممارسة ...ويتابع فيقول نحن عرب مسلمون في ما يتصل بالمقدسات والمحرمات ، ولكننا غربيين فيما يتعلق باستيراد الأدوات والسلع والصور والمتع التي توفرها أجهزة السمعي البصري ...اي في كل ما يتصل بمادة الحياة وأسباب الحضارة.[1]

إن هذه الازدواجية التي يعيشها الإنسان الجزائري تعتبر مشكلة حقيقية وهي التي تعيقه على المبادرة والمبادأة لانجاز استحقاقاته ، وحل مشكلاته المختلفة التي هي في الأصل نتاج طبيعي لهذه الوضعية الثقافية التي تسود في مجتمعه ، فالفرد الجزائري يشعر بالتمزق لأنه أصبح يعيش بين عالمين كلاهما غريب عنه ، عالم ثقافة تاريخية لا تستطيع أن تضمن إشباع حاجاته المختلفة ، وثقافة تشعره في كل لحظة بنقصه لأنه يستهلك منتجات لا يجاريها في تطورها وفعاليتها وقدرتها على مواجهة المشكلات اليومية للأفراد والجماعات ولا يستطيع أن يشارك فيها لأنها تنطلق من رؤى معرفية تناقض منطلقاته المعرفية والعقدية ، وهي لا تقبله إلا إذا تخلى عن منطلقاته المعرفية الأصلية .

إن هذا الوضع المتأزم للمجتمع الجزائري يعتبر مدخلا واسعا لكل المشكلات التي تعصف به . إن التناقض والصراع بين السمات الثقافية التقليدية والغربية مثل الصراع بين قيم القبيلة والعشيرة ، وقيم القانون والدولة وبين قيم الاستقلالية الفردية ، وقيم الاشتراكية الجماعية ، وقيم الكرم وقيم التقشف ، وقيم احترام الوقت وقتل الوقت ...كل هذا يمثل أزمة صراع بين القيم ، وهذا بدوره يشل الحركة الداخلية للثقافة ويجمدها.

[1] **وطفة** علي وآخرون ، **"الثقافة العربية ، أسئلة التطور والمستقبل"** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2003، ص 8

الإستنتاج العام :

قمنا في هذا البحث بدراسة و تحليل العوامل التي تحكم السلوكات و توجه الأفعال الإجتماعية في السوق الموازية وذلك من الناحية الأنموذجية و التحليلية ، ويمثل الاستنتاج العام النتائج النهائية للدراسة و التي تفرض على الباحث مناقشتها على مستوى الفرضيات ، ومن خلال تحليلنا للفرضيات وجدنا أن الفرضيات محققة ، كما أن هناك اتفاق كلي بين العينتين حول التوجهات فالاقتصاديين رغم الإختلاف في الاختصاص إلا أنهم يؤيدون بشكل كبير وعميق نفس التوجهات التي أتت بها فئة الاجتماعيين وذلك من خلال الوحدات المستعملة سواء الكلمات أو المصطلحات أو الجمل. بحيث وجدنا نسبة 40% من نص المقابلات تمثلها عينة علم الاجتماع تقابلها نسبة 60% من نصوص المقابلات في علم الاقتصاد تعبر عن فرضيات الدراسة .

فبالنسبة للفرضية الأولى القائلة بأن" السوق الموازي قطاع تجاري غير رسمي ينشط بمقتضى التعاملات التجارية العالمية ".

من خلال إجابات المبحوثين يتضح بأنه هناك اتفاق بين عينة علم الاجتماع وعينة علم الاقتصاد حيث وجدنا نسبة 17% من نصوص المقابلات في تخصص علم الاجتماع تعبر **عن أن السوق الموازي قطاع تجاري غير رسمي ينشط بمقتضى تقلبات التعاملات التجارية العالمية التي تفرض على المتعاملين وعلى الزبائن نفس النسب العالمية** مقابل 20% من نصوص المقابلات في علم الاقتصاد فالاقتصاديين برغم الاختلاف في التخصص إلا أنهم يساندون وبشكل كبير نفس التوجه الذي أتت بها فئة الاجتماعيين وهو أن هناك هيمنة للدول الغربية على الجزائر ، فالجزائر تابعة ثقافيا وسياسيا واقتصاديا وفكريا للمجتمعات الغربية ، بالتالي فالتعاملات المالية يكون هذا شانها فالصراع في العالم هو صراع اقتصادي ، صراع مادي وصراع حول من يتحكم ويهيمن على السوق العالمية وبالتالي صراع بين العملات لان قوة الاقتصاد في العملة ، ودافع هذا الفعل هو مادي محض وهذا ناتج عن التناقضات وصراع الطبقات والتي تغذيه الاستحواذ على وسائل الإنتاج والتي في النهاية تعطي شكلا من أشكال الاستلاب والذي تكلم عنه كارل ماركس بشكل وافر ، فعندما نتكلم على الصراع بالمفهوم الماركسي فهو صراع اجتماعي يؤدي إلى إعادة تجديد المجتمع .فإعادة الإنتاج هي صراع ولكن هذا الصراع مصدره الاستلاب (الاغتراب) ، فالتحول قهري لأن النظام الذي يسير المجتمع هو الجزء على الكل . - السوق الموازي يعبر عن التناقضات الاجتماعية التي أفرزتها التحولات الاجتماعية للمجتمع الذي يحاول مسايرة المحيط العالمي دون التخلي عن صفاته . هذا الصراع يظهر في التناقضات في السوق الموازية .فالسوق الموازي يتعدى المظاهر الاقتصادية التي نراها مثل المضاربة ، القوانين ...وتشير إلى عدم تطابق الذهنيات والتصورات التقليدية التي ما تزال تهيمن مع الأهداف المرجوة .المجتمع في إطار التناقضات والصراعات لإعادة تكوين المجتمع لتكوين الطبقات يجب أن يمر بتحويل الأموال والبوابة التي تسمح بذلك هي السوق الموازية .

بالتالي هذه **الفرضية محققة**

وبالنسبة للفرضية الثانية القائلة بأنه " ظهور السوق الموازي للصرف يرجع إلى عدم وجود أنظمة تشريعية وقانونية تتكيف مع هذه التعاملات التجارية العالمية ".

من خلال تحليلنا للمقابلات يتضح بأنه هناك اتفاق بين عينة علم الاجتماع وعينة علم الاقتصاد حيث وجدنا 16% من نصوص المقابلات في علم الاجتماع مقابل 25% من نصوص المقابلات في علم الاقتصاد تعبر عن أسباب العزوف عن انشاء مكاتب الصرف في الجزائر ، فالاقتصاديين برغم الاختلاف في التخصص إلا أنهم يساندون وبشكل كبير نفس التوجه الذي أتت بها فئة الاجتماعيين وهو أن الأسواق الموازية متواجدة في جميع الدول إلا أن حدتها تختلف حسب طبيعة المجتمع ، فالدول التي تتواجد وتتطور فيها السوق الموازي هي الدول المتأزمة اقتصاديا ، والتي تعرف خللا وظيفيا فالعزوف على إنشاء مكاتب

الصرف يرجع إلى سببين رئيسيين : عدم فعالية الاقتصاد الوطني وعدم القدرة على التكيف مع الأنظمة والمراسيم التشريعية . المجتمع الجزائري ليس عنده المستوى لفتح مكاتب الصرف في الوقت الحالي ، لان مكاتب الصرف كي تكون يجب أن يكون هناك اقتصاد ليبرالي ولا تستطيع الجزائر فتح مكاتب الصرف في ضل اقتصاد ريعي مبني على البترول ، فهي مرتبطة باقتصاد حر تتنوع فيه ميادين الإقتصاد الإنتاجية. فالإشكالية المطروحة حاليا في الاقتصاد الجزائري هي كيف نتفادى هذا الانهيار وكيف نخرج من التبعية للبترول ؟. إذن لابد من التنويع الاقتصادي الذي يعني كيفية النهوض بمختلف المجالات : الصناعة ، السياحة ، الفلاحة ... وللوصول إلى هذا الشيء فهذا يتطلب **أخلاقيات وهنا ندخل في مسألة الإبداع ، فخلق المؤسسات يجب أن يكون إبداعي كي تخلق الثروة** .

أما في الدول ذات الإقتصادات المتقدمة المعايير والقواعد والقوانين هي امتداد وتطور للنظم الاجتماعية ، فالمجتمع هو الذي أوجدها . كما أنها تغيرت بتغير الظروف المجتمعية وبالتالي ليس بينها صراع بل تلك القوانين متكيفة مع الذهنيات المستقبلة لها . هناك تكامل بين الذهني (القيم المجتمعية) والتقني (القواعد والقوانين ..) وبالتالي وصلت إلى تأسيس مكاتب الصرف عبر تاريخ طويل وعمدت إلى تشجيع القطاعات الإنتاجية مثل السياحة والصناعة كي يكون هناك العرض من النقد الأجنبي ، ثم فتح مكاتب الصرف وخلقت بينها منافسة . في الدول المتقدمة هناك استثمار عكس الدول المتأزمة وهي مجتمعات استهلاكية وغير منتجة . هذه **الدول المتقدمة عندها مفهوم المؤسساتية** . **والمؤسساتية عند تالكوت بارسونز** هي تحويل جدلي منسجم ومشترك فيه (اي جماعي) بين القيم كتصور ومعايير كتماثل اجتماعي والقوانين والقواعد كسلوكات نظامية ، ليتضح في النهاية أن عملية التنمية قائمة على مؤسسات اجتماعية ونخص بالذكر المدرسة والأسرة عبر منظومة تربوية مهيكلة تسمح بتطوير وإعادة إنتاج القيم الأصيلة التي تسمح بالاستقرار . بذلك فقوة المجتمع حسب بارسونز تكمن في قدرته على تحويل القيم إلى معايير (التحويل والانتماء الجماعي لذلك التحويل) **فالأسواق الموازية يمكن اعتبارها وفقا لهذا المفهوم المادة الخام وتتحول إلى مكاتب الصرف (المؤسسات) عبر عملية المؤسساتية التي تعتبر تحويل كل ما هو خام إلى معلومة أو طاقة** .وبالتالي فهذه **الفرضية محققة .**

<u>أما بالنسبة للفرضية الثالثة القائلة</u> "تفاقم هذه الأسواق مرتبطة بعلاقات قوى خفية " . فوجدنا بأن هذه **الفرضية محققة** .

فمن خلال تحليلنا للفرضية الثالثة وجدنا أن الاقتصاديين رغم الاختلاف في الاختصاص إلا أنهم يؤيدون بشكل كبير وعميق نفس التوجهات التي أتت بها فئة الاجتماعيين وذلك من خلال الوحدات المستعملة سواء الكلمات أو المصطلحات أو الجمل التي توحي إلى وجود نوع من الإستراتيجية مفخخة في السوق الموازية . يعني الأفكار التي وجدناها عند الأساتذة سواء أساتذة علم الاجتماع أو علم الاقتصاد تلح على وجود ما أكده ميشال كروزيي . بحيث وجدنا طريقة الإجابة عند الاقتصاديين بالمقارنة مع المقاربة التي اتبعناها هي بالتقريب نفسها . هذا ما يوحي إلى أن الإستراتيجية من الباب السوسيولوجي محضة قائمة على الأبعاد التي أشار إليها ميشال كروزيي . نلاحظ ان العينة تتوافق مع مقاربة ميشال كروزيي حيث وجدنا **7%** من نصوص المقابلات في تخصص علم الاجتماع مقابل **16%** من نصوص المقابلات في علم الاقتصاد تعبر عن أن تفاقم هذه الأسواق مرتبطة بعلاقات القوى ووجود استراتيجيات مفخخة في السوق الموازية ، فالاقتصاديين برغم الاختلاف في التخصص إلا أنهم يساندون وبشكل كبير وعميق نفس التوجه الذي أتت بها فئة الاجتماعيين .

خاتمة :

لقد توضح لنا من خلال دراستنا هذه ومن خلال المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين الذين هم أخصائيين في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد أن المجتمعات التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة هي المجتمعات المتأزمة والراكدة التي لا تملك معايير وشروط الحضارة فبحيث أن الأسواق الموازية يمكن اعتبارها نوافذ تعكس حالة التناقضات التي يعيشها المجتمع ، بحيث أن هذه الأسواق موجودة في جميع البلدان ، الا أن حدتها تختلف من مجتمع لآخر ، ففي بعض الدول حدتها تكاد تكون زائلة ، وهذا راجع الى نمط الحياة الاجتماعية التي يعيش فيها ، هناك نوع من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، نمو اقتصادي جد عالي يجعل الانتاج الوطني الخام للانسان في المجتمع يكون عالي . وهنا يمكننا العودة الى ما ذهب إليه الكاتب الجزائري المعاصر **مالك بن النبي** [1] الذي يرى أن الحضارة و الثقافة لا يمكن أن تبنى إلا بالعمل كإطار مرجعي أساسي و العمل يتطلب بدوره أن يكون هناك توازن بين ثلاثة عناصر أساسية و هي الأفكار ,الأشياء والأشخاص، فطبيعة العلاقة بين هذه العناصر الأساسية للعمل هي التي تعطي الصفة الديناميكية للحضارة أو الثقافة أو تعطلها، بمعني إذا كان هناك عدم توازن بين هذه العوامل يؤدي ذلك لسيطرة إحداها عن الأخرى فمثلا:

- إذا سيطر عالم الأشياء في سلوكات الأفراد و أفعالهم يؤدي ذلك ما سماه كثير من المؤلفين و على رأسهم **جورج غورفيتش** بالتشيؤ (chosification) ، أي تصبح السلوكات و الأفعال تؤطرها و توجهها الأشياء المادية وبالتالي يصبح الأفراد و الجماعات تسعى فقط إلى الاستزادة من هذا الشيء بأي وسيلة و طريقة فيصبح العمل غائب عن وعي هؤلاء الأفراد و الجماعات.

- أو ما أطلق عليه **ماكس فيبر** بالشخصانية (Personnalisation) إذا سيطر عالم الأشخاص فإن ذلك يؤدي إلى الشخصانية ، اي ان الأفراد يصبحو منقادين بالكريزما الشخصية

- إذا سيطر عالم الأفكار دون القدرة على تجسيدها في الأشياء أو في العلاقات يؤدي ذلك إلى الإنفصال على الواقع و تصبح الأفكار عاجزة عن القيام بالدور التاريخي و الوظيفي في إنتاج الحضارة و التقدم. فمن هذا المنطلق أي من طبيعة العلاقة الحلزونية أو الدائرية التي يمكن أن تربط بين العمل ,الثقافة والأفعال

وبالعودة الى المجتمع الجزائري فهو يعاني من أزمة أخلاقية وجمالية أي ازمة ثقافية وبالتالي وجود قطيعة تاريخية (وليست استمرارية وتواصل وبناء) مع عدم بناء نظام قيمي مشترك بين افراد المجتمع ، ظهور سلوكات مادية ومعنوية تشير الى ازمة . مجتمع صراعي متناقض على مستوى الافكار والسلوكات ، ففي الجزائر التغيرات سريعة في البنى الاقتصادية تخلق توترات وفوارق بين ثقافة المجتمع والاشياء وكيفية تشغيلها . لذلك فالبنية غير قابلة للتغيير ، هي بنية جامدة وراكدة ، ولكي تتحول يجب ان تهدم وتستبدل باخرى .

وحال العالم الاسلامي لا يختلف عن الجزائر من منظور حضاري ، حيث يبقى الوعي منحصرا بين من ينتج الآخر ؟ المادة تنتج الفكرة ام الفكرة تنتج المادة ...ولكنه في الاخير انصاع الى التفسير بالمادة أي بالاشياء وليس الافكار أي عكس اليابان الذي اختار صف التلميذ ليتعلم ، اما العالم الاسلامي فاختار صف الزبون المستهلك . واذا بالعالم الاسلامي الذي يريد الانفلات من اسر المادة متخذا من وجهة نظرية نفس

[1] **إبن نبي** مالك ،" **شروط النهظة** " ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، سورية ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1986

الحفظ بالنسبة الى كل من النزعويين (الراسمالية والاشتراكية) الذين تواكبهما ، يسقط لاشعوريا في النزعة الاولى ، ذلك انه في الحقيقة منحصر التعلق في المرحلة الراهنة من تطوره بالاشياء لا بالافكار .[1]

الأفكار أشبه بأسطوانة كل طفل يمتلك أسطوانته الخاصة مطبوعة عليها افكار وهناك افكار تضاف مع الوقت . ونفس الشيئ بالنسبة للمجتمع : الافكار المطبوعة التي تشكل النموذج الاولي من ثقافته بحيث الزمن لا يستطيع ان يغيره ، الافكار التي تمثل المخزون الاخلاقي والثقافي للشعوب ويورثها الجيل الحالي من الجيل السابق . اما الافكار الموضوعة التي تدخلها الاجيال الجديدة على على الافكار الاصلية التي توجه الافكار المطبوعة او تعدل على طرق تطبيقها ، تضيف تحديث للمخزون الثقافي للشعوب ويقوم الجيل الحالي بتوريثها للجيل الجديد .

الفكرة الموضوعة ممكن تكون فعالة في مكانها وحضارتها الاصلية ، لكن ليس شرط تكون فعالة في المجتمع الذي استوردها . فالمهزوم نفسيا يلجأ الى التقليد الاعمى ، هو مسحور بمدى فعالية منتجات الحضارات الاخرى ويسعى لاستيرادها كما هي بصورة عشوائية .

الحضارة لا يمكن استيرادها ، ممكن نستورد كل منتجاتها ومصنوعاتها لكن الحضارة نفسها لها خصوصية : هي ابداع وليست تقليد . فمن الضروري ايجاد بدائل فكرية تناسب بيئتنا بدلا من استيرادها بشكل كامل ، فالحضارة تلد منتجاتها وليس العكس ، فقدرة الفكر على التكيف داخل المجتمع ليست متساوية بين المجتمعات المختلفة ولا حتى في نفس المجتمع في مراحل وأوقات مختلفة هذا بالنسبة للفكرة الموضوعة .

لكن بالنسبة للفكرة المطبوعة فمن المهم عدم اهمال عامل الزمن عند استدعائها لكي تكون مناسبة لروح العصر والتركيز على استدعاء الافكار نفسها وليس الاشياء والاشخاص .كما ان الاهتمام فقط بالافكار المطبوعة واهمال الافكار الموضوعة سيشكل عامل سلبي للحضارة ويقاوم انطلاقها

الفقر في عالم الافكار اخطر من الفقر في عالم الاشياء ، فيمكن ان يمتلك المجتمع الاشياء ولكنه يبقى عاجز عن مواجهة مشاكل الحياة ، فالمجتمع الراكد او المتأزم ليس بالضرورة يملك نقص في الوسائل المادية . لكن الاكيد ان عنده نقص في الافكار وطريقة استخدامه للوسائل المتاحة . الدول المتقدمة التي تعرضت لكوارث وحروب وبنهاية الحرب او الكارثة خسرت كل مواردها وبنائها التحتي وبالمقابل عندها افكار في عقول افرادها ، فهذه الافكار هي التي تعيد انتاج البلد مرة ثانية .الحضارة انتاج بشري ، اما التخلف فينبع بالاساس من الداخل بالطريقة التي تشكل فيها العقل وترصم فيه المفاهيم السلبية . فمشكلة المجتمع ليست مشكلة وسائل وانما مشكلة افكار . فالمجتمعات المتخلفة مثل الجزائر عندها نقص في الافكار . احتلال الاشياء قمة السلم وطغيان عالم الاشياء ادى بالهوس بالاشياء ويؤدي الى عدم الشعور بالإشباع على الرغم من الوفرة ويمكن يحصل العكس فيسبب عقدة النقص والكبت . هنا يحدث تحول القيم من الكيف للكم وتتحول الحياة لمجرد ارقام ، بالتالي التفكير بطريقة حل المشاكل ستتاثر بذلك ويواجه المجتمع مشاكله بحلول مزيفة ، سنحارب الاشياء وليس الافكار .

دولة عندها مشكلة في التعليم وتحتل المراتب الاخيرة بين الدول من ناحية التعليم لذلك سترى ان حل المشكلة ببناء مدارس و...ترى بان حل هذا النقص بالمزيد من الانفاق ، هنا تركز كل حلولها على الاشياء وتتجاهل تماما الافكار مثل تطوير المناهج ، فمن المفروض لحل المشكلة تتجه للمنبع العقل ، فمثلما تهتم ببناء المدارس تهتم بالعقل الذي هو داخل هذه المدرسة

فعالم الاشخاص يكون الجسر في نقل المجتمع من عالم الاشياء لعالم الافكار نحو التغيير ويشكلون **النخبة** . لقد اعطى بن نبي اولوية كبيرة للفرد ، فهو من انصار اولوية الفرد على المجتمع بحيث ان الفرد بوعيه

[1] **ابن نبي** ملك ، **" فكرة كومنلث إسلامي "**، ترجمة الطيب الشريف ، الجزائر ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، 1990 ، ص 19

وافكاره يغير ، وليس فردا مسلوب الارادة ، حيث يعطي مالك بن نبي الاهمية الاساسية في اعادة البناء الى الانسان الذي منه تنطلق الحلول وتتكون المشكلات . ويرى ان الانسان في القرن العشرين يؤثر في المجتمع بثلاث مؤثرات : اولا بفكره ، ثانيا بعمله ، ثالثا بماله . فتصبح قضية الفرد منوطة بتوجيهه في ثلاث نواح : توجيه الثقافة ، توجيه العمل ، وتوجيه راس المال .[1] بالنسبة لمالك بن نبي الانسان هو العنصر الفاعل الذي تبدأ منه عملية التغيير الاجتماعي . وذلك بفكره وفعله وليس باستهلاكه .

[1] **السعيد** نورة خالد ، "**التغير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي ، دراسة في بناء النظرية الاجتماعية** "، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،1997 ، ص 257 .

وننهي هذا العمل بمحاولة نظرية تمثل رؤيتي للمجتمع وأسميتها بنظرية الرضا الاجتماعي

1- نظرية الرضا الاجتماعي

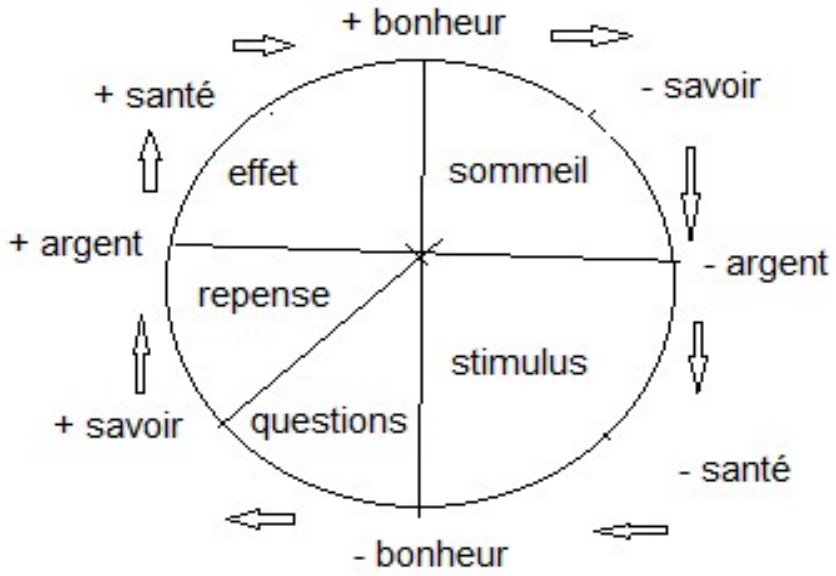

هذا المخطط أعلاه يمثل دورة الحياة (الانسان ، المجتمعات ، المؤسسات ...) ، و هي مثل دورة الفصول الأربعة حول الأرض ، فالحياة أيضا تدور حول الرضا أو السعادة ، المعرفة ، الصحة ، المال . فهذه العناصر الأربعة تعتبر من أكبر المسائل التي اعتنى بها الإنسان منذ القدم ، ومثلت إشكالا كبيرا بالنسبة له.

وحياة المجتمعات و المؤسسات و... تمر بثلاث مراحل أساسية في تطورها : مرحلة الظلام ، مرحلة النور ، مرحلة التجديد .

أولا ـ مرحلة الظلام :

وسميناها نسبة إلى الظلام ، فالكثيرون يرون أن الظلام يعتبر لاشيء ، ولكنه يعني الكثير ، فالنور فيزيائيا مصدره الظلام ، فهذا الأخير يعتبر طاقة بالنسبة للنور . ولولا وجود الليل فلا وجود للنهار .

أما سوسيولوجيا فهذه المرحلة مهمة كي يكون هناك مشروع مجتمعي ، نهضة على جميع المستويات فهي التي تدفع بالفكر نحو الارتقاء فهي طاقة للفكر، وحتى نفسيا فلولا الشعور بعدم الراحة وعدم الرضا لما أحسسنا بالراحة والرضا من بعد . يقال : " لولا وجود عكس المعنى لما كان للمعنى معنى " .

ولولا التجارب الفاشلة في الحياة لما تعلمنا و لما ارتقينا ، فنحن نتعلم من الأخطاء و الألماس أصله فحم.

وعادة ما تبدأ هذه المرحلة بتوهم الكمال والثبات والاستقرار والحرية ... سواء الإنسان أو المجتمع أو المؤسسة فيكون بذلك راضي عن واقعه ولا يسعى لكي يبذل مجهودا لتغييره . ولا يسعى للتميز.

الإنسان في هذه المرحلة يكون راضي ، فانه بذلك يبحث عن الاستقرار ، فهو بذلك لا يبحث على تأسيس ثروة ولا يحاول أن يستثمر أو يبدع .

الرضا الزائد عن الواقع ينتج عنه نقص المعرفة والتفكير ونقص الوعي والإدراك ...أي يكون هناك جمود فكري وركود ، عطل اجتماعي ، فالمجتمع لا يملك تصورا ومشروعا مجتمعيا ونقص وعيه وإدراكه يجعله يتبنى مشاريع غائبة عن ثقافة أفراده ، هذه المشاريع أساسا للاستجابة للضغوطات الآنية التي يفرضها الواقع . مثل قصة الغراب والحمامة ، فعندما شاهد غراب حمامة تمشي أعجبته مشيتها لما فيها من ملكية طبيعية ، فقارن بينه وبينها ، فوجدها تتميز عنه بالكثير فحاول أن يقلد مشيتها ، تدرب وتدرب ، و حاول كثيرا أن يتقنها و لم يستطع ، ففشل فشلا ذريعا ، ثم يئس . أراد العودة لمشيته القديمة فاكتشف أنه نسيها أيضا ، جرب أن يطير فوقع في النهر . لقد فقد هويته فلم يعد غرابا و لا صار حمامة . فلمجتمع تصبح تعاملاته هجينة لا هي حديثة ولا أصيلة .

عندما لا يفكر الإنسان فانه يصبح غير واعي وبالتالي يتقبل كل ما يأتي من الآخر بدون وعي فتصبح عنده القابلية للاستعمار والاستغلال هنا نتكلم عن الاغتراب أو الاستلاب .

المجتمع يصبح استهلاكي لا يهمه سوى الأكل والنوم ، فالغريزة هي التي تحرك الإنسان في هذه المرحلة ، والعقل والفكر في إجازة ، المجتمع غير واعي بالتالي ، فالوعي يتطلب الإرادة لتغيير الواقع ، وهذه المجتمعات تنقصها الإرادة وهي راضية عن واقعها ، ولا تسعى لتغييره إلا بعد ما تتأزم الأوضاع .

الإنسان يصبح عبدا للمال ، بما أنه مستهلك فقط فهمه الوحيد هو الحصول على المال من أجل إشباع حاجاته مثل الأكل والنوم ...

فالدول التي دخلت مثلا في نظام اقتصاد السوق مثل دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر ، لا تعرف إن هذا المصطلح يتوافق مع بيئتها أو لا يتوافق ، هل ظروف تطبيقه تصلح أو لا تصلح ، المكون العقائدي أو المكون الثقافي للمجتمع هل يصلح معه أم لا .

هناك جمود فكري فهذه الدول تستقبل الأشياء كما هي ولم تدرسها ، لم تتعمق فيها نحن لا نعرف الحقيقة الكاملة عن تلك الأشياء و غير مدركين لها (نشير هنا إلى قصيدة جورج ساكس حول العميان والفيل) وهذا الأمر يؤدي بها إلى التخلف عن ركب الدول الأخرى . و يجد المجتمع نفسه بذلك يتخبط في مشاكل في شتى المجالات مثل الاقتصاد ، الاجتماع ، الصحة ، التعليم ،التربية ...

لما تكثر هذه المشاكل من الصعب التحكم فيها لأنها سوف تصبح منظمة (اللانظام المنظم) فإذا عمت خفت . إلا بعد أن يأتي جيل أخر يفكر ويتربى على قيم أخرى أرقى وأسمى جيل يبحث عن تاريخه وهويته وأصله . فكما يقال : " الرجوع إلى الأصل فضيلة ". الخواء هو نظام مفيد لأنه يدفع بالتطور عندما تكون هناك أزمة .

santé - : الأمراض الاجتماعية والتناقضات التي تحدث في المجتمع مثل الأسواق الموازية ، الأمية ، الفقر . وتعتبر دوافع سلبية تدفع المجتمع إلى المرحلة التالية وهي مرحلة النور .

المرحلة الثانية : مرحلة النور

وفيها الإقلاع لا نقصد بها التقدم أو الصعود

نجد فيها ثلاث مراحل أساسية :

1 – مرحلة الانطلاق (الشروع) : هنا يحدث التغير الثقافي : التغير في التفكير ، القيم ، المعتقدات ...

حسب قراءاتنا لتاريخ الحضارات والدول المتقدمة وجدنا أن هذا الفكر المشروعي لا يأتي إلا بعد ما يكون المجتمع قد مر بمرحلة الظلام ، بظروف قاسية وأزمة تعتبر كدوافع للتفكير، أي يجب أن يكون المجتمع في حالة عدم الرضا عن واقعه . فكما يقال " الحاجة أم الاختراع " .فيجب أن يدرك المجتمع في هذه المرحلة انه غير مستقر وغير حر ...ما يسمى ب**الحرمان المتحمل** .

وفي هذه المرحلة نتخيل فكرة ، نملك رؤيا وحلم ، فكل المجتمعات والمؤسسات انبثقت بتصور أوجده فكر مشروعي . وهذا في المجتمعات أو الحضارات القديمة مثل الحضارة اليونانية ، الرومانية ، البابلية ...وصولا للمجتمعات الحديثة مثل المجتمعات الأوروبية التي مرت بعصر التنوير، وتجربة النمور الآسيوية مثل سنغافورة وماليزيا ...

فتثبت المجتمعات وجودها من خلال مشروع مجتمعي مبني على فكرها ، تصوراتها ، ثقافتها ومبتكراتها وأعمالها ... شيء تتفرد وتتميز به . بالفكر نتخذ القرارات نخطط نشارك في الحياة الاجتماعية الاقتصادية السياسية ...لذلك يعتبر العنصر البشري طاقة هامة يجب الاهتمام بها للوصول لركب الدول المتطورة ، فالإنسان هو المبدع والمفكر و المبتكر ...

فهنا يكون المجتمع متميز بثقافة معينة ، فالثقافة يغذيها و ينشأها فكر مجتمعي .ويمكن تعريف الثقافة بأنها مجمل العادات و التقاليد الإنسانية ، فهي مجمل التجربة الإنسانية المتراكمة أو المكتسبة ، ومجمل التصرفات التي يتعلمها الإنسان في وسطه الاجتماعي : هي كل ما يفرزه المجتمع من أفكار وأخلاق وقيم ومعتقدات يقدمها لعناصره فيتعلمونها ويتكيفون معها . والثقافة تعتبر من ركائز التنمية .

والنماذج الباهرة هي سانغفورة التي كانت تسمى بلد المستنقعات وكانت مستعمرة تابعة لماليزيا ، ماليزيا التي كانت مستعمرة من قبل بريطانيا ، اليابان بعد سقطتها في الحرب العالمية الثانية وتمزقها بالقنبلة النووية ، حركة الاقتصاد الصيني الحديثة ...كل تلك الدول عانت من أزمات ولكنها عرفت كيف تخرج منها فتتصف هذه الدول الاقتصادية العظيمة بإرادة خارقة على التفوق حتى من العدم ، فهي لم تكن راضية عن واقعها وسعت جاهدة لتغييره من خلال ثقافتها واهتمامها بالتربية والعنصر البشري ...

2 – مرحلة النمو : هنا يحدث التغير الاجتماعي نتيجة التغير الثقافي أي يحدث تغير في السلوك ، الأفعال ،هنا تتشكل هوية المجتمع ويتفق حول معالم ومعايير محددة لتشكيل بنيته ...

إذا كانت الفكرة جيدة فإنها تقلع ، وهنا يكون الأمر مكلف لأنه يأتي بأنواع من المتاعب ، فالتغيير والتعديل مطلوب منا لكن النمو مثير وايجابي و محفز جدا فبزيادة الفكر يكون هناك تطور في المجالات الأخرى مثل الاقتصاد والصحة .

هنا تعتبر المؤسسات القلب النابض للمجتمع والفاعل الأساسي في التطور، وهي التي تعبر عن وجود المجتمع والفرد ابتداء من مؤسسات التنشئة الاجتماعية .

و تعتبر الأسرة مصدر الفكر الاستثماري حيث أنها تمد الفرد بالقيم ...

يقول غاندي :" ما المرء إلا نتيجة تفكيره ، ما يفكر فيه يصبح عليه ".

3- مرحلة النضج :

لدينا فكرة ووضعناها موضع التنفيذ ، وقد أقلعت ، لكن لا يمكنها الاستمرار بالإقلاع (مثال الطائرة) .

مثال : عندما نسافر في الطائرة ، قبل أن تقلع فنحن على مستوى الأرض ، و من ثم تقلع الطائرة في الجو مثل مرحلة النمو ، لكن في النهاية تطير على مستوى كذا وكذا (الوقت الحاضر) .

المشكلة أن المجتمع أو المؤسسة لا يمكنها البقاء هنا في هذه المرحلة فأمر من اثنين سوف يحدث :

- إما أن ندخل في مرحلة أخرى وهي :

ثالثا – مرحلة التجديد :

في هذه المرحلة المجتمع يتتبع نمط آخر من النمو و ندعو هذا التجديد من هنا يبدأ التقدم والصعود . أي أننا سنبدأ من جديد كما فعلنا بالفكرة في الأول ، لكن هده المرة بأفكار أكثر و مزيد من التغيير والإثارة والتعليم والتدريب و نقلع مرة أخرى بحس التجديد أي يكون هناك جدل (فكرة ، طباق ، تركيب) . (التطور يكون حسب متتالية فيبوناتشي) ما أسميته " **التوالد الاجتماعي** " بحيث أن المجتمع يبحث عن التميز من اجل الاستمرارية . خصوصا المجتمعات الحديثة حيث المنافسة بينها قوية فيجب أن تبتكر و تبدع وتولد آليات تميزها عن المجتمعات الأخرى كي تحافظ على بقائها .

فيقول الفيلسوف الوجودي " **جون بول سارتر " : "الإنسان مشروع لا يعرف الاكتمال "** ، وحسب هذا الفيلسوف أن الإنسان في وجوده يسبق ماهيته يعني انه حر ، ولكن رغم امتلاكه للحرية في الوصول إلى ما يرغب إليه و يحاول اكتساب صفة الكمال فانه سوف تبقى بينه و بين هذه الصفة مسافة كبيرة ، فمهما وصل الإنسان بأفكاره ومعارفه فهو يزال غير مكتمل و بالتالي لا يصل إلى الرضا المطلق ويظل يبحث ويفكر . مثل ما قالت بذلك شركة أيفون عندما سئلت عن معنى التفاحة التي ينقصها طرف لتكتمل .

ليس هناك حدود للنجاحات والطموحات فإذا نقصت إحدى العناصر السابقة سواء المال أو الصحة أو الفكر أو الهناء فإنها تؤثر في الآخر ، ولا يمكن أن تصل للاكتمال فهي نسبية . كما أن الإنسان لا يستطيع أن يحققها بجملة واحدة .

لهذا فالتخطيط الاستراتيجي مهم بحيث يعتبر خريطة تدلنا على الطريق الذي يجب أن نسلكه لتفادي الانهيار والفشل ، فإذا كانت المؤسسة أو المجتمع قد رسم خطة إستراتيجية بمكان ما في مرحلة النمو فمن المحتمل أن تبتعد قدرا وافيا عن الراحة التامة ، أو كان الأمر سيحدث بسرعة ومن ثم كانت المؤسسة ستقلع ثانية و سوف تسير قدما و صعودا في حركة ايجابية و جدلية حسب متتالية فيبوناتشي حسب الرسم الموضح أسفله .

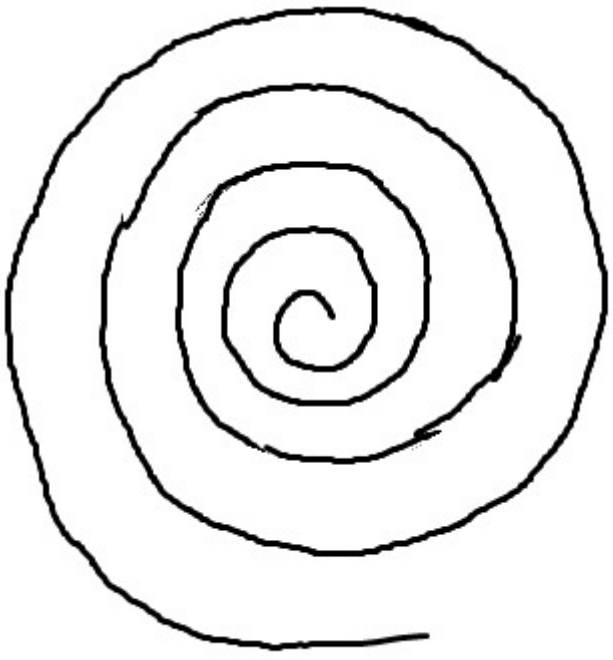

- أو من المحتمل أن يحدث أمر آخر بحيث تبدأ المؤسسة أو المجتمع بالهبوط ببطء وتعود لمرحلة الظلام ، فما لا يمكن أن يحدث هو أنه لا يمكننا الاستمرار للأبد في المرحلة التي ندعوها مرحلة الراحة ، فإما الاستمرار وإما الهبوط .

فعندما تضع المؤسسة الخطة الإستراتيجية يجب أن تعتني اعتناء كبيرا بالشروط الأولية فهي تتميز بالحساسية المفرطة إزاء الشروط الابتدائية ، فإذا كانت هناك شذوذات بسيطة في الأول فإنها تتراكم و تتراكم ، و إذا بالنتيجة في الأخير غير ما نتوقعه تماما وهذا حسب نظرية الخواء الاجتماعي .

و بذلك يسلك المجتمع سلوكا لا يتماشى مع ما وضعناه في الأول و يفشل المشروع بذلك .

وتمشي المجتمعات حسب معادلة عكسية للتطور والارتقاء فيتناقص بذلك الفكر و يقابله تناقص في الثروة و...

ملاحظة : نفس المراحل تحدث في حياة الإنسان ونفس الدورة حيث يبدأ بمرحلة الظلام يولد ولكنه لا يساوي صفر يولد ويكون تنقصه المعرفة واكتمال الجسم ويكون متهني لا يهمه الا اللعب ، ثم مرحلة النور وهي فترة الشباب فإذا اهتممنا بهذا الفرد وأعطينا له التنشئة الاجتماعية وأعطيناه قدرة فيمر لمرحلة التجديد ، ويكون بذلك نافعا ، وإذا لم نهتم به يضيع

قائمة المراجع

1-قائمة المراجع باللغة العربية :

1-1-قائمة الكتب :

1. **إبن نبي** مالك ،" **فكرة كومنلث إسلامي** "، ترجمة الطيب الشريف ، الجزائر ، دار الفكر، الطبعة الثانية ، 1990
2. **إبن نبي** مالك ،" **ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية** "، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، 1974
3. **إبن نبي** مالك ،" **شروط النهظة** " ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، سورية ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1986
4. **الأنصاري** محمد جابر ،" **مراجعات في الفكر القومي** "، الكويت ، سلسلة الكتاب العربي رقم 57، 2004
5. **الأزرق** مغنية ، **" نشوء الطبقات في الجزائر ، دراسة في الاستعمار والتغير السياسي الاجتماعي** "، ترجمة سمير كرم ، لبنان ، مؤسسة الأبحاث الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، 1980
6. **بورديو** بيير ، " **أسباب عملية** "، ترجمة أنور مغيث ، طرابلس ، الدار الجماهيرية للطبع والنشر ، 1966
7. **بورديو** بيير ، **" العنف الرمزي ، بحث في أصول علم الاجتماع التربوي** "، ترجمة نظير جاهل ، بيروت ، المركز الثقافي العربي ، 1994
8. **بورديو** بيير ،" **السلطة والرمز**" ، ترجمة عبد السلام بن عبد العالي ، الجزائر ، دار توقبال ، الطبعة 2 ، 1990
9. **بن عيسى** محمد المهدي ،**"علم إجتماع التنظيم – من سوسيولوجية العمل إلى سوسيولوجية المؤسسة "**، الجزائر ، إمبا بلاست ، 2010
10. **بوفلجة** غياث،**" مبادئ التسيير البشري** "، وهران ، دار النشر والتوزيع ، ط2 ، 2004
11. **بن محمد آل سليمان** مبارك ابن سليمان ، **"أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة "**، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، 2005
12. **بن نوار** صالح ،**" فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية** "، قسنطينة ، مخبر الاجتماع والاتصال ، 2006
13. **بدر** سعد عيد مرسي ،" **الايديولوجيا ونظرية التنظيم ، مدخل نقدي** "، الاسكندرية ، دار المعرفة الجديدة ، 2000
14. **تيري** هنري ،" **الجماعات هل هي قوة فعالة ؟** "ترجمة رشدي كامل صالح ، القاهرة ، مكتبة النهظة المصرية ، بدون طبعة ، 1968
15. **التايب** عائشة ،" **النوع وعلم الاجتماع العمل والمؤسسة** "، مصر، الطبعة الأولى ، 2011
16. **الجيلالي** حسن ، " **التنظيم والجماعات"** ، الجزائر ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2008
17. **الحسن** احسان محمد ، **" مبادئ علم الاجتماع الحديث** "، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، 2005
18. **دوفرجيه** موريس ، " **علم اجتماع السياسة** "، ترجمة سليم حداد ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1991

19. **الدرويش** عبد الله محمد ،" **مقدمة ابن خلدون** "، دار يعرب ، 2004 ، الجزء الأول.
20. **رشوان** حسن عبد الحميد أحمد ، **"علم اجتماع التنظيم** "، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2004
21. **رشوان** حسين عبد الحميد احمد ،" **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية** " ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث ، 1988
22. **زويل** محمود أمين ،" **بورصة الأوراق المالية** "، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2000
23. **زويلف** مهدي حسن و **العضايلة** علي محمد عمر ، " **ادارة المنظمة ، نظريات وسلوك** "، عمان ، دار مجدلاوي ، 1996
24. **سبعون** سعيد ، **"الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع "**، دار القصبة للنشر ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2012
25. **سيرو** رينيه ، "**هيجل والهيجلية** "، بيروت ، بلا تاريخ
26. **السعيد** نورة خالد ،" **التغير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي ، دراسة في بناء النظرية الاجتماعية** "، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1997
27. **السويدي** محمد ،" **بدو الطوارق بين الثبات والتغير ، دراسة انتروبولوجية في التغير الاجتماعي** "، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، بدون طبعة ، 1986
28. **شتا** السيد علي ،" **المدرسة الظاهراتية والمدرسة الاجتماعية المعاصرة** "، الاسكندرية ، المكتبة العربية للطباعة ، 2004
29. **شلبي** محمد ، " **المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات والأدوات** "، دار هومة ، الطبعة الرابعة ، 2002
30. **طلعه** إبراهيم لطفي ،"**علم الاجتماع التنظيم** "، القاهرة ، مكتبة غريب ، 1993
31. **عبد الباسط** محمد حسن " **علم الاجتماع الصناعي** "، مصر ، مكتبة غريب ، الطبعة الأولى ، 1978 .
32. **عفيفي** حاتم سامي ، **"التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير"** ،.الدار المصرية اللبنانية، 1994
33. **غدنز** أنتوني ، **"علم الاجتماع** "، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، الطبعة الرابعة
34. **الفاروق** زكي يونس ،" **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي** "، جامعة القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1978
35. **قدي** عبد المجيد ، **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية"** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005
36. **كابان** فليب و **دوتريو** فرانسوا ، **"علم الاجتماع** "، ترجمة اياس حسن ، سورية ، دار الفرقد ، ، الطبعة الأولى ، 2010
37. **كولون** آلان ، **"مدرسة شيكاغو** "، ترجمة مروان بطش ، لبنان ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، 2012
38. **الكردى** أحمد السيد طه ، **"ادارة وتنمية الموارد البشرية في اليابان"** ، قسم ادارة الاعمال ، كلية التجارة ، جامعة بنها .

39. **مصباح** عامر ،" **علم الاجتماع،الرواد والنظريات** "، الجزائر ، دار النهضة ، 2004
40. **موس** مارسيل ،" **مقالة في الهبة ، أشكال التبادل في المجتمعات الأرخية وأسبابه** "، ترجمة وتحقيق وتعليق محمد الحاج سالم ، لبنان ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2014 .
41. مجموعة من علماء السوفيات ،" **الفلسفة الماركسية في القرن التاسع عشر** "، ترجمه حسان حيدر ، لبنان ، دار الفرابي ، 1990
42. **الناشر** محمد فتح الله ، "**التعامل بالأسهم** "، الدار الجامعية العربية ، الأردن ، 2002
43. **هيلر** جون و آخرون ،" **الاستبعاد الاجتماعي ، محاولة للفهم** "، ترجمة محمد الجوهري ، سلسلة عالم المعرفة ، 2007
44. **هيرقيه** دانيال ، **ليجيه** جان بول ويلام ،" **سوسيولوجيا الدين** "، ترجمة درويش الجلوجي ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2005 .
45. **وطفة** علي وآخرون ،" **الثقافة العربية ، أسئلة التطور والمستقبل** "، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003 ، ص 8
46. **الوكيلي** يونس ،" **تراث الانتربولوجيا الفرنسية في تقدير الممارسة الفكرية لمارسل موس** "، 2016

1-2-قائمة المعاجم والقواميس :

1. **بونت** بيار ، **ايزار** ميشال ،" **معجم الأثنولوجيا والأنتربلوجيا** "، ترجمة مصباح عبد الصمد ، لبنان ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد) ، الطبعة الأولى ، 2006
2. **بودون** ريمون ، **بوريكو** فرونسوا ،" **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** "، ترجمة سليم حداد ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، 1986
3. **دنكن** ميشال ،" **معجم علم الاجتماع** "، ترجمه محمد الحسن ، بيروت ، دار الطليعة ، 1986.

1-3-قائمة الرسائل والمذكرات :

1. **أسابع** صباح ،" **التنظيم البيروقراطي و الكفاءة الإدارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع ، تنمية الموارد البشرية** "، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ،2007
2. **بورعدة** حورية ،**"الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، دراسة سوق الصرف الموازي "**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص الاقتصاد الدولي جامعة وهران (2013-2014)
3. **بن عيسى** محمد المهدي ،" **ثقافة المؤسسة** "، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، الجزائر ، سنة 2005/2004
4. **بن عون** زبير ،" **تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة** " ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الاتصال في المنظمات ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة ورقلة ، 2011/2010
5. **بزاز** عبد الكريم ،" **علم اجتماع بيير بورديو**" ، دراسة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2007/2006
6. **بوكساني** رشيد ، **"معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"**، مذكرة تخرج لنيل الدكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، السنة الجامعية 2005-2006
7. **بويحياوي** عبد الكريم ، " **الخواء الاجتماعي ، دراسة نظرية وميدانية تحليلية لظاهرة اللانظام المنظم** "، أطروحة لنيل شهادة دكتراه دولة ، جامعة الجزائر ، 2007 \ 2008

8. **التايب** عائشة ،" **سوسيولوجيا العمل الموازي بالمناطق الحدودية : الهجرة السرية والتجارة الموازية والتهريب** "، اطروحة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، جامعة تونس الاولى ، تونس ،1998
9. **عزي** لخضر ، **"السوق الموازية و تدهور الدينار الجزائري"**، رسالة ماجستير في التسيير، جامعة الجزائر، 1092-1993
10. **قارة** ملاك ، **"إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر – مع عرض مقارنة تجارب :المكسيك، تونس و السنغال"** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم إقتصادية فرع :إقتصاد مالي ، جامعة منتوري قسنطينة ،2009 -2010
11. **مسمش** نجاة ،**"الإقتصاد الموازي و الإستقرار الإقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 1980- 2014** " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، (2017- 2018)
12. **مولاي** بوعلام ،**"سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1990- 2003"** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي (2005-2006)

1-4-المجلات والملتقيات والجرائد:

1. **بريشي** عبد الكريم ،**"الإقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري و الواقع العملي"** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر -الآثار وسبل الترويض ، جامعة سعيدة ، نوفمبر 2007
2. **بن عيسى** محمد المهدي ،" **مقاربة سوسيولوجية لتحليل أزمة العقلنة في التنظيم الصناعي الجزائري** "، مجلة الباحث العدد 03 ، ، الجزائر ، جامعة ورقلة ، 2004
3. **بقيق** ليلى أسمهان ، **"العمليات البنكية غير المشروعة و أثارها على الإقتصاد -عملية تبييض الأموال"** ملتقى وطني حول الإقتصاد غيرالرسمي في الجزائر الآثار و سبل الترويض ، 2007
4. **حسن** طاهر ،**" كفاءة القرار وفعاليته بين ارجحية استخدام النمط العاطفي او العقلاني في اتخاذ القرار** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 29 ، العدد الأول ، 2013
5. **خرشي** زين الدين ، **"الدلالات الاجتماعية والقيمية للقفازة ، قراءة سوسيولوجية"** ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2009
6. **خريبش** عبد القادر ،" **التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيي** "، مجلة جامعة دمشق–المجلد 27-، دمشق سوريا ،2011
7. **داودي** الطيب ، **" تقسيم العمل ، اليد الخفية والحافز الاقتصادي بين ابن خلدون وادم سيميث"** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، العدد الثامن.
8. **دهام** عبد الستار ابراهيم ،" **التنظيم البيروقراطي ازاء الفكر الاداري المعاصر : اطار نظري** "، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 2 ، 2008
9. **بقيق** ليلى أسمهان ، **"العمليات البنكية غير المشروعة و أثارها على الإقتصاد -عملية تبييض الأموال"** ملتقى وطني حول الإقتصاد غيرالرسمي في الجزائر الآثار و سبل الترويض ، 2007
10. **عليوة** محمد ،" **الصراع وادارة الصراع عند كل من آلان توران، بيار بورديو ، ميشال كروزيي"** ، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية ، المجلد 02 العدد التاسع ، الجزائر، 2018
11. **معمري** مسعود ، **بلية** لحبيب ،**" نموذج التنظيم البيروقراطي لماكس فيبر : الخلفيات والحدود"** ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، لم تذكر اسم المجلة
12. مداخلة محافظ" بنك الجزائر أمام نواب البرلمان في 23 مارس 2016 حول مجمل التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر للعام2015

13. الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 34 ، 30 ماي 2004
14.الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 05 ، 21 جانفي 1996
15.الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 43 ، 10 جوان 1996
16.الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 12 ، 23 فبراير 2003
17.الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 43 ، 20 جويلية 2003

2- قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

1. **BAJOIT** Guy , **« Pour une sociologie relationnelle** » , presses universitaires de France , 1992 , première édition, paris
2. **BAPTISTE SAY** Jean, **« traité d'économie politique »** , un document produit en version numirique par jean marie tremblay professeur de sociologie au Cégep de Chicoutimi
3. **BOURDIEU** Pierre, **« RAISONS PraTiques , sur La theorie De L action »** , edition Seuil , Paris , 1924
4. **BOURDIEU** Pierre**. « le capital social , note provisoires »** . texte reproduit in antoine . Bevort et michel Lallement , Le capital social
5. **CABIN** Philippe et **choc** Bruno, **« Les organisations Etat des savoirs »** , 2em edition , Ed science humaine , Paris , 2005
6. **CROZIER** Michel , **EDRHARD** Friedberg , **« L'acteur et le système »** , Editions Seuil , 1977
7. **CROZIER** Michel , **« Le phénomène Bureaucratique »**, Seuil , Paris 1971
8. **DAYAN** Armand , **« Manuel de gestion »** , èdition ellepses , 1999
9. **DURKEIM** Emile , **« de la division de travail social** » , paris , PUF 1978
10. **DURAND** Jean Pierre , Robert Weil et autre , **« sociologie contemporaine »**, Ed vigot , 1989
11. **HENI** Ahmed **, « essai sur l'économie parallèle , cas de l'Algérie »**, Edition ENAG ,alger, 1991
12. **HENI** Ahmed **, « Le cheikh et le patron ; usages de la modernité dans la reproduction de la tradition »**, O.P.U, Alger, 1993
13. **GRAWITZ** Madeleine , « **Méthode des siences sociales »** , huitième édition , paris , ED . Dalloz , 1990
14. **PARETO** Vilfredo , **« Trité de sociologie générale »** , Édition française par Pierre Boven, 1917
15. **RICARDO** David **, « Les principes de L'économie politique et de l'impôt » ,** traduit par Francisco Solano Constancio et Alcide Fonteyraud , 3em édition , 1847

16. **ROCHER** Guy , « **introduction a la sociologie générale, le changement social »** , éditions HMH , 1968
17. **SIMMEL** Georg , « **Philosophie de l'argent »,** traduit de l'allemand par Sabine Cornille et Philippe Ivernel ,1ed, Presses Universitaire de France , Paris , 1987
18. **SMITH** Adam , « **Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations »** , traduction française de Germain Garnier , 1881
19. **WEBER** Max . **« LEthique pro testant et L esprit du capitalisme »** .ED .PLon. 1964
20. **WIBER** Max , « **Economie et société »**, T1 et 2 Paris , 1971

الملاحق
دليل المقابلة

المعلومات الشخصية

1– التخصص
2–الخبرة
3-الجنس
4– الدرجة العلمية
5–إسم المؤسسة التي تعملون فيها

المحور الأول : التعاملات المالية العالمية

السؤال الأول : ما هي دوافع الفاعلين في التوجه للأسواق الموازية
السؤال الثاني : ما هو سبب انخفاض الدينار الجزائري
السؤال الثالث : أين تتواجد الأسواق الموازية أكثر هل في المدن أو الريف
السؤال الرابع : هل يمكن القضاء على الأسواق الموازية

المحور الثاني : وكالات الصرف

السؤال الأول : ما هي الدول التي تعرف فيها الأسواق الموازية حدة
السؤال الثاني : ما هي أسباب العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر
السؤال الثالث : كيف هو مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر
السؤال الرابع : ما هي أسباب ظاهرة الإكتناز في الجزائر

المحور الثالث : علاقات القوى

السؤال الأول : كيف هو انتشار نقاط البيع الموازية للصرف في الجزائر
السؤال الثاني : ما هي طبيعة الفاعلين المتحكمين في السوق الموازية للصرف
السؤال الثالث : هل هناك رقابة على المستوردين
السؤال الرابع : السوق الموازي هل هي صراع على المصالح أو منافسة تجارية